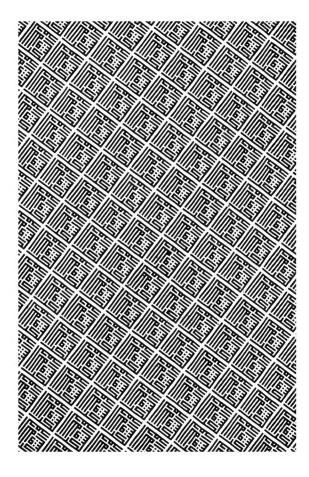
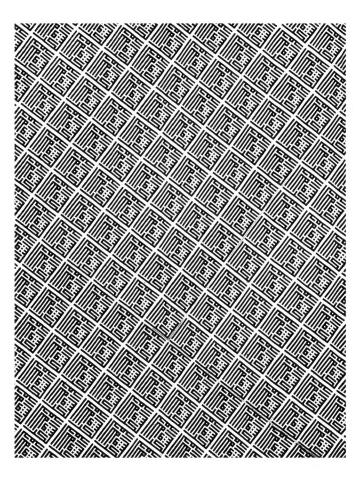
محاضر الخَيْلُ الْخِينَ الْمُؤْلِدُ الْخِينَ الْمُؤْلِدُ اللْمُؤْلِدُ اللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِلللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِللْمُؤْلِدُ اللِّمُ لِللْمُؤِلِدُ اللَّهُ لِلللْمُ لِللْمُؤْلِدُ لِللْمُؤْلِدُ لللْمُؤِلِدُ اللَّهُ لِللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِلللْمُؤْلِدُ لِللْمُؤِلِدُ الللَّهُ لِللللْمُؤِلِدُ الللَّهُ لِللللْمُؤِلِدُ الللَّهُ لِلللْمُؤِلِدُ الللَّهُ لِللللْمُؤِلِدُ الللَّهُ لِللللْمُؤِلِدُ الللَّهُ لِلللْمُؤِلِدُ لِلللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤْلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤْلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُولِ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِللْمُؤْلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِلْمُؤِلِدُ لِللْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤِلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤْلِدُ لِلْمُؤِلِلِلْمُؤِلِلِيلِلْمُؤِلِلْمُؤِلِيلِلْمُؤِلِيلِلْمُؤِلِلْمُؤِلِيلِ لِلْمُؤِلِلِيلِلْمِلِيلُولِلْمُؤِلِيلِل

1966







الإدارة التشريعيــة

١ — قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٣

٧ - قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الشكاني من الباب السابع من الكتَّاب الأول من قانون المرافعات الأهلي في المواد المدنية والتجارية .

٣ ــ قانون رقم ٧٧ لسنة ٩٩٣٣ بإضافة مادة جديدة إلى البــاب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقويات الأهلى

استفاضت الشكوى مرخ نظام الخيراء أمام العاكم الأطبعة الصادر به الفانون رقم 1 لسنة 19.9 حسواء من جانب القضاة والمتفاضين أو من بناب الخيراء القسميم – الأعمر اللذى لفت نظر وزارة الحفائية إلى أن حلماً النظام لم معد وافياً بالفرض والغلك عين بدراسة الحالة وعملت على تحرى أوجه الإسلام وتضمى فراص الحال

لذلك صدر فى ٢٧ فيراير سنة ١٩٧٨ مهموم بمشروع قانون للحياء ليسدّ النقص الموجود فى الغانون المعمول به كما مسلمونى أثنارغ نفسه والغرض ذائه مرسموم بقانون بإدخال تعديلات وإضافات على تصوص قانون المرافعات الأهل فى المواد المدنية والتجارية المتعقة بأعمال أهل الحابة .

ويتاريخ أول مارمسنة ١٩٢٨ أليخ هذان المرسومان إلى مجلس التواب فأحالهما بجلسة ه مارس سنة ١٩٢٨ إلى لجلنة الحقانية فلم تتمكن من النظر فيهما بسبب تعطيل البرلمسان .

ولما عادت الحياة البرلمانية رأت وزارة الحقانية أن تعيد النظر في التعديلات المقترمة فوجدت أن هذه التعديلات لازال قاصرة عن أن تجسل المشروع محققا للفائدة المرجوة منه . ولذلك استمرجعت هذين المشروعين لإعادة دراستهما من جديد .

عقيقية الهذا النوض صدر بنارنج 12 فوفير سنة ١٩٣٧ مرسومان بشرورى فاليزين . كالك صدوق التاريخ ذاته مرسوم بمشروع فالون تناول مسائلة الكذب الذي يديه الخير سسواء في تقرير الوقائع أوفي إيداء الرأي _ وذلك بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب التالت من قانون العلوات الإطار

وبتاريخ 10 نوفمبر سنة 1979 أبلغت هذه المراسم الثلاثة إلى مجلس التؤاب فاحالما بجلسة 19 ديسمبر سنة 1977 إلى بأنة الحقائية . وهذه بعد دراستها واقلت عليهما وقدست تقاريرها عنها إلى المجلس .

بعد درسه واعت عليه ورمان عدر روه علم إلى الجلس . و يجلسة ١٦ ما يو سنة ١٩٣٣ أفتر المجلس هــذه المشروعات الثلاثة .

وبتاريخ 1/ مايو سنة 1977 أيفت هذه المشروعات إلى مجلس الشيوخ ما أنف الدين المنظمة أن وهذه بد البحث والمناقضة أدخلت في كل منها ما أنف التديديات إلى انتشات الانتصال بالجمنة الاستشارية التشريبية طبقا لنص المسادة 1940 المستمر والمسادة 29 من المرسوم بقانون انظامي بانظام المناطئ الدياسات

ويجلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٧ أفرجلس الشيوخ هذه المشروعات الثلاثة ممثلة كما رأت بلمنة المقانية ما هذا الشروع الخاص بادخال تصديلات وإضافات على نصوص قانون المرافعات الأهل فى المواد المدنية والتجارية إذ أفر المجلس للمدنة ٢٢٣ معدلة كما أفرها مجلس التواب.

وقد عرضت هدف التدايلات على مجلس النؤاب بجلسة ٧٧ يونيه سنة ١٩٣٣ ففرر إحالتها إلى جلمة الحالية وهذه وافقت علها بالصيخة التي أقرها مجلس الشيوخ وقد عرضت تفاريها عرا المجلس فى الجلسة ذاتها لوافق طها. وعلى ذلك صدرت بهذه الصيخة الفوانين الآتية :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٣ .

والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣ .

والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ .

١ - قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية
 رقم ٥٧ لسنة ٩٣٣

فهسسوس

Li	-																										
١			***					,									••	علية	; וצ ^י	[W	أمام	ام إاه أ	إن انا	ع كانو	م بعدرا	مرسو	
•		***	***		•••	***					***	•••	***					100	***	***	تانون	رع ال	مثر	je ije	إضا	53.	
٦			***		•••				***	بةب	المقاز	訓	JL •	بإحاة	لس ا	ěΙ	اراد	پ و	الوا	بلى	إل ا	اثون	ع المة	۽ مشر	المرسو	إبلاغ	
٧		***	•••		***	***	***		***	•••	*2*	ij	اديل	نال آ	لإد	ۇن	i Labi	ريع	ع مد	ترجا	ان ا۔	ادبشا	الرزر	عبلس	رقامة	آماب	
٧		***			***	17.			***			***		***	***	٠,	**	***	***		***	***	ۇن	ع القا	م بمشرع	ن سو	
1.		***		144			***				***			***	419			***	***	809	الرد	ع الا	مشرع	ية من	إيضا	بذكرة	
11	r		***	444	***		***	***	***	4 %	الماا	સ	ه إل	بإحاف	لى ي	jāl,	أراد	ٻو	الوا	بلى	- 41	ائون	ع الد	۽ پيشرا	المرسو	إبلاغ	ı
11			•••	***	***	***		***		***	***	443	100	***	***	. (انود	5 11 0	شرو	عن ه	ۋاپ	ی ال	lej a	المام	بلنبة	فقرير	
17			•••	***	***	***	025	149	***	***		10-0	444				نوټ	ع القنا	شرو	وڻي م	پ -	الوا	إطس	ارت	2 الى د	281-1	i
**		***	***		***	***	***	***	***	***	***		***				۰.	***	٠.,	ئون	lah e	مشرو	do	الراها	أيلس إ	زار اا	í
*	t	***	***	•••	***	**-		***	***	***		44	i i i i	124	. Ji	dl	وإ	نون	ع القا	شروخ	وخ	ے النے	بجلر	لواب	جلس أ	إلاغ	í
**	ŧ		***	•••	***	***	***	.,,	***	100			**				ارن	Lill	رمع	ن ڪ	رخ م	į.	إطس	عا پ	니된	الرير.	ŕ
ŧ	٠		***	***	904	***	***	***	***				6-9				انون	ع التا	شرو	ول م	رخ -	الثو	إسلى	ارت	: الى د	±H.	ı
	٠			***		,,,,	•••	,	***	***	, ,,,	***	494					Ą	in i	لقاتره	روع ا	ل ش	ـة م	الراقة	ايلس ا	زاراة	í
**		***		•••	***	a.e*	12	الما	٠,	يه إل	بإحاة	أيلس	إراا	ب واو	لواد	ں ا	عِد	۽ إل	ا أقر	وخ کا	ر الشر	مبلر	ا من	القائرة	مشروع	اعادة	i
• •	٠	***	***	***	***	***	***	***	***	•••		***	***	***		. 6	انوذ	ع الا	يشرو	ù°	ۋاب	س ال	liệ 3	lai.	بائنة	غرير	1
٦.		***	900	***	***	***	***	***	104	***	ů,	الدام	لروع	عل ما	نلث	أدن	J	لات	نطويا	رل ا		الوا	بلى	ارث ا	د الي د	الناقشا	1
10	t	***		444		***		***	***			رد	القان	نروع	ل ما	ټه	مثا	لق أ	ات ا	yl _t se	مل ال	نة	غراة	زاب ا	لم الا	زادم	6
34		***	***	144	***	***		***	***			***						•••	,	***	***		•••	سادر	K 0	لقانو	ł
71	٧	***	***	***	***	,,,		•••							. 1	۹.	4.	ا سا	ارة	ą,	كم الأ	W	أمام	المهراء	قائرن	لمعق ا	
٧.		***	-++		***	***	140	•••	Ł	لأهلي	nsı	م الم	ا، أما	نخرا	ii.e	رد	پک	الين	ينا	الموه	لِف ا	À 1	11	سة ب	غَرةً ا	انرن	ó

حرصوم بمشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية

تحن فؤاد الأؤل ملك مصر

بناه على ما حرضه طينا وزيرًا لحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدّم باسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول في جدول الخيراء

المادة الأولى

يكون فى كل محكة من محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدول للنبراء المقبولين أمامها تضمه لحنة الحجراء بكل محكة .

المادة الثانية

تشكل هذه الجنــة ف عاكم الاستثناف من رئيس الهكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمية العمومية ومن النــائب العمومى أو من ينوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائيــة من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تلتخه الجمعية الممومية ومن رئيس النيابة أو من يقوم مقامه .

المادة التالثة

يشتمل جدول الخبراء على أقسام نخافة جسب المسواد التي قد يطلب منهم أبداء رأيم فيها وتحسد الجمية السومية بحكة الاستئناف أو بالمحكة الابتدائية مذه الاتسام والعند الأقصى لخبراء كل قسم .

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد العه في جدول الجراء :

أولا ـــ أن يكون مصريا

رجهوق مع ذلك يصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخدياء بشرط بالتي يكونيا مليني اللفاقد الدرية والن يتجدوا كالله بخصوص فيه الإحكام ، القرارة التي منظور بشان الخدياء أمام العالم الأولامية. فإذا لم يمدن إستان الأي مستم عن التياناتا كمام الولام الذران يكون المصدد المسائلة المدان بمبية أنهم أبيات شطبت أسمالهم نهائيا من الجلدولي بموقد بلغة الخيراء.

ثانياً ــ ألا يكون محكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبة ماسة نرف .

الشا _ أن تثبت ليافته للعمل طبيا وأن يكون حسن السير والسلوك.

رابـــا ـــــ ألا يكون موظفا فى إحدى مصـــالح الحكومة أومجالس المديريات أو المجالس البلدية .

خاصا ... أن يكونت حاصلا على دبلومات درامية عليا من الحكومة المصررية أوطل دبلومات أجنية تديرها المؤمنة ماملة أما . وفع أيخس يقدم المعارد في المطلوط تقوم بلغة الحبراء باحتمان الطالب لتصفق من كفاسة . ويهب مل الطالب قضلا عن ذلك أن يثبت أن له سرفة جدية بالتصوير الشعدي .

سادسا ـــ أن يَخذ له محلا مختارا فىالمدينة التى بها مقر المحكمة التابع لها.

المادة الخامسة

لا يجوز قيد امم خير أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

المادة السادسة

يهب مل كل من يطلب قيدا ممه يمدول الحبواء باحدى المحاكم أن يقدم لرئيس اللجنة طلبا كتابيا يعيز في القدم الذي يئتمس الالتحاق به . ويرقق به الأوراق التي تثبت أنه حائز للشروط المنصوص طبيا في المسادة الرابعة .

وتفصل بلمنة الخبراء في طلبات قيد الاسم في الجدول .

المادة السابعة

عند خلو عمل في الجدول يعن رئيس المجنة من ذلك في الجريدة الرحمية وفي إحدى الجرائد المقررة لنشر الإعلانات القضائيسة ويجدد ميعادا لتقديم العلميات

المادة الثامتة

يهم على الحدير الذي قبل طلبه أن يحلف اليمين أمام رئيس محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن فردى عمله بالصدق والإمانة ويقوم ذلك مقام اليمين المنصوص عليها في المسادة (٢٧٥) من قافون المرافعات في المواد المدنية والتجارية في جميع الفضايا التي يندب فيها.

المادة التاسعة

تعبيد اللبنة النظر في سبدول الحبراء شموة على الأقل في كل شنة برتججو منه أسم كل شبهيد لم بعد حاكز للشروط اللبنام بوقوها لفيد الاسم وفياك بغير حاجة فذكر الأسباب . و يعان هذا الدرار تخرير

وللخبير الذي محى اسمه ان يتظلم من قوار اللجنسة في مدى العشرة الايام اليالية لتاريخ إعلانه بتقريريحور في قلم كتاب المحكة .

وتتولى هيئة الجمعية العمومية للحكمة الفصــل نهائيا في هذا النظلم وذللك بعد سماع أقوال الحديد .

ولا يُنع عو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو عل إذا تبرَّب الجنة رَوال السبب الذي بن عليه عو الاسم من الجلنول .

المادة العاشرة

إذا إينفن الخصوم هلى ندب خبير طبقا لهم المسابد (٣٧٤) من الفون المراضات الأهل في المراد المدنية والجبارة، وفيا حدا الأحوال المتصوص بهاها في الممادتين ، حو وجه من هذا الفارق يجب مل المحكة أن يجدي المباره من المقيدين في جدوها ما لم يوجد ما يتنفى غير ذلك من الأسباب الخاصة إلى يجب ذكرا في الحالم يوجد ما يتنفى غير ذلك من الأسباب

ويكون ننب الحبراء بالدور حسب ترتيب قيدهم في الجدول ما لم توجد أسباب خاصة تدعو لغير ذلك .

البـاب الثانى[.] فى واجبات الخبراء

في واجبات الحبراء ----المادة الحادية عشرة

مل الخبر المقيداسه الا يتصى من أداء مأموريته في الفضية التي ينتبب . لما ما لم يقدم هذا يقبله القاضى أو رئيس الحكة التي ندبته وفحاك في مدى : السبة الإبام التالية للريخ أمسكاره ملحنس الحمكم من كاتب المحكة ويجهوز . في العاري المستعجلة أن تفرر الحكة في نفس الحكم إنقاص همذا الميعاد . العالم المناسخة التعرف الحكة في نفس الحكم إنقاص همذا الميعاد .

المادة الثانية عشرة

يطلع الحميد على مستنفات الخصوم في الم تخلب المكته بنيران يستلمها ما لم يأذن له الخصوم بلك كتابه بهإذا كابن الحفير قد تسلم المستنات من المكتمة أو بن أحد الخاصوم وحب عليه المخاصوا حبر طروه والاسحة حليا رئيس المكتمة أو القانمين الفنص، بتغدر أضابه بغرامة لا تجاوز إلما كل يقرب تختص من عبل المخلف وعلى المحارث يودع بنفسه أو بهامطة معدوبه المكتمة التي نعيد. فلا أكان تقربه وعاصر أعماله غير مصحوباً يستنطات التي استلمها بقل تخلب بالمنافرة المنافرة على عكمة المحرب المحارفة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المستخدمة المحتمد المحتمد المحتمد المنافرة المنافرة

* وَمِلَىٰ النَّهِ يَعِلِكُ أَلِطُاعِهِ التَّقريرُ وَحَاصَرِ الأَعَالَ أَنْ يَعْطُو الْجَصْومِ مِلْكَ يَخطَاب موحى ملهِ .

المادة الثالثة عشرة

يه على اللبير أن يرفق بتقريره كشفا شاملا للبيانات الآتية :

مدد الايام والساعات التي قضاها في العميل وفي تحرير التقرير.
 ب حدد الانتقالات خارج محلى إقامته وتواريخها والمسافات التي

٣ ــ المماريف التي صرفها تفضيلا.

الباب الثالث في اتعاب الخبراء

المادة الراسة عشرة

راعى فى تفدير أتماب الخير الزين الذى قضاء فى العمل وفى تحرير التقرير وفى السفر فى حالة الإنتقال وبراعى كذلك أهمية الخصومة وفوع العمل الذى قام به . وتقدر المماريف مستقلةٍ عن الانعاب .

المادة الخابسة عثيرة

تراعى القواعد الآتية في تقدير الأتهاب:

ا حتكون الأتصاب عن يوم البعل بمل النزاع من ٢٠٠ قرش إلى ٥٠٠ قرش إلى ٥٠٠ قرش إعتبار
 و مج قرش رعن يوم العمل بالمكتب من ٤٠٠ قرش إلى ٢٠٠ قرش إعتبار
 اليوم الواحد ست ساعات .

ولا يحوز أن يحجاوز التقدير ذلك إلا لأسباب قوية شين في أمري التقدير. ويقدر اللنبيد مقابل الاطلاع علي المأمورية من •ه لجل ١٠١ قريش يوبقابل إيداع التقدير ، و قرشا .

و إذا لم يؤذن باستلام الأوراق واضطر إلى الاطلاع عليها فى قلم الكتاب تقدرله الأنماب عن ذلك على أساس مائة إلى مائتى قرش ليوم العمل.

 إذ الشاخيم إقاص مند الأيام أو البياعات المبينة بالكشف إذا كانت غير متناسبة مع العمل إلذى قام به الحدير.

إلى إنتفت إلى الرسوم الطبوضرافية إذا لم يكن مأذونا بها في الحكم
 إلا إذا كان الرسم لا بد منه بتقضى العمل الذي كلف به الخبير وكان مجرد
 الرسم النظري لا يني بالحاجة لإيضاف إليكمة على ميالة الإلماكي

المادة السادسة عثمرة

على الجبراء المقيمة أسماهم بالحدول أن يؤدرا مجاذا المأجدات التي يتؤخرن والماشديا المجاذ مرادرم المجادات في المرادرعي العالم مثال عليم إذا حكم حبية بالمهداريندكرار من المنتخدن المضى ألما والمدارية ومع ذلك يعطى تم من حراة المتقدمات الأمهام العالمة البروغ الشهيارية، مصارف الانتخال التي يكونون قد صرفونا".

المسادة الثالثة والعشرون

يحقق رئيس الحكة الشكوى بنقسه أو يندب أحد الفضاة للقيام بهــذا التحقيق . وله جد ذلك مل حسب الإحوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى و إما أن يوجه إنذار الخبير بعد تكليفه بإبداء أقواله أو إن يأمر بإسالة الخبير إلى لحفة الخبراء متعدة بهيئة مجلس تأديب .

المادة الرابعة والمشرون

إذا أحيل النهيد إلى مجلس أدين وجب إجافة بقيار الاتهام الشام للتهم الموجهة إليه . و يكون هذا الإحلان تجال موسى عليه وبحب أن بين فيه عمل انتقاد المجلس ويومه وساجته وأن يهمل للحبير قبل الجلسة بعشرة إلم على الآقل . على الآقل .

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستمين بجسام . و إذا لم يجضر الجديرة للمجلس أن يجكم في أحربه بدون سجاعه :

المادة الخامسة والعشرون

المقو بات التأديبية هي :

- الإندار .
- ٣ ألتو بيخ .
- ٣ -- الإيقافي لميدة لإتحباوز -بنة ،
 - ع محو الاسم من الجدول .

المادة السادسة والعشرون

المهادة البيابية والمشرون

تهاد النيابة الصوية ما يصدر على الخبراء المقبنة اسماؤهم في الجدول من الدكام في المنح والجذايات إلى القبنة لحفظ ذلك في مثل الخبريا المتكرم يعليه . ويهم، على الفيدية من إنها ونهمها فأون أيمح من الجدول المسركيل عبد حجر طبعة الزياجات براتم يصنيها فأون العترب عبالمات . ويسعو المجنبة . إنها من المتلا المساس بشرته . البلرية من شائها المساس بشرته . البلرية من شائها المساس بشرته .

المسادة التامنة والعشرون

الخبراه الذين تمحى أسمائهم بقوار من عجلس التأديب أو طبقاً للهيميالخــالهـة السابقة لابحوز دوج أسمائهم بعــــد ذلك في جدول أي محكمة إستبثناف أو عكمة ابتدائية

الميابة السابعة عشرة

ليس تخيير الذى تدعوه المحكة ليقدم لها ايضاحات هرب تقريره حق في أتياب خاصة ولكن للحكة أن تقدل له أتداة إن رأب وجها لذلك وللجبير علي كلي حال الحق فى مصاريف البتماله .

المادة الثامنة عشم

تراعى في تقدير المماريف القواعد الاتية:

 لا يحسب للخبير الذي يؤدى مأموريته في المدينة التي يقيم بها غير مصاريف الانتقال .

لا تقبل المبالغ المدنوعة الساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا
 ف الحالة التي يرى فيها القاضي إن الابتجانة بهم كانت ضرورية .

🄫 🗕 للقاضي أن يستبعد كل مبلغ صرف بغير مقتض .

المادة التاسمة عشرة

يحوز الديخة أن تحرم الحبير من أتنابه ومصاريف كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لعبب فيشكله أو قضى بأن عمله فإقص باهماله أو خطه . فإننا كانت الإنجاب والمصاريف قد دفعت وجمها لحبكر عليه بردها ما لم ترافحكة تكلفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جذبه . ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا.

البايب الرابع في تأديب الخبراء

المادة العشرون

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف خاص بالمحكة التابع لها .

المادة الحادية والعشرون

يعاقب باحدى العقو بات التاديبة المتصوص عليها في المدادة ٢٥ ما هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجابولي إنها إلى خلاط الحرالمادتين ١٩٥١ القيام بعمل كلف به أو أخطأ خطأ جميها في عجميلة أو أهمل الواجبات المتصوص عليها في هذا العانون أو أخل بشرف مهتنه

المسادة الثانية والمشرون

تقمم اللجكوى بفيد الخبير لرئيس المحكة التساج لها سواه من المحكة التي تنديته أم ين البناية الهميومية أم من كل ذي شأن وتودع البشكوى فيملف الخبير وترسل له بمهورتها ويطلب منه الرد عليها ويرفق الرد بالشكوى .

الباب الخامس أحكام عامة

المائدة التاسعة والعشرون

لايموز لموظفي الحكومة ومستخديها فيا عدا ماتص عليه في المواد الآتية أن يستغلوا باعمال الحيرة أمام المحاكم ماداموا في خدمة الحكومة

المادة التلاثون

يموز للعاكم ألت تعهد لمصالح المكومة الفنية بالقيام بأعمال الحابرة . ويكون تسمية هدفه المصالح بشرار صادر من وزير الحقائية بموافقة الوزير الثامة له المصلحة . وبيين الفرار نوع أعمال الخبرة التي يمكن أن يعهد بها لمل كل مصلحة .

المبادة الحادية والثلاثون

إلى أن أن الحكة تكلف أحدى المصاطلطينة طبقا السافة السابقة بالخيام المسابقة بالمسابقة بالمسابقة بالمسابقة المسابقة المسابقة بالمسابقة المسابقة بالمسابقة المسابقة بالمسابقة بالم

وتقدّر الأنعاب والمصاريف في هـذه الحالة لحساب المصلحة التي عهد إليها أداء العمل .

المادة الثانية والتلاثون

المادة الثالثة والثلاثون

ملاوة على الحبراء الحفيدين في الجدول بكل محكة استثناف وعكة استدائية يجوز لوزير الحفائية أن بيين موظفا فيها أو آكثر بصفة حتراء أمام عاكم الاستثناف والهاكم الابتدائية مع تصديد نوع أهمال الخبرة الذي يجوز تدجم فيه

ويحلف هؤلاء الموظفون الفنيون أليمن المنصوص عليها في المسادة ٨ من خفة الفانيون .

أولي هذه المُلَة يَكُون تقاير أسابهم ومصاريفهم الساب خزاتة المكبار

المسادة الرابعة والثلاثون

لا تنطيق أحكام الياب الرابع من هذا القانون الخاصة بتأديب الخبرامط مرطق المصالح الفندة الوراد مل موظفي وزاوة المقانية الفنين اللذي يكلفون بإعمال الملجة تعليقة الوراد السابقة ويظل هؤلاء الموظفوت خاضين في المسائل المتعلة بإعمال المراجع الملاكورة لتظام الناديب الخاص بالمصلمة التابعين ما أو بوزارة المفانية حسيد الإحواد أ

الباب السادس أحكام وقتيــــة

المادة الخامسة والثلاثون

المبراء المفيدون في جداول الحاكم وقت نشرهذا القانون يستمرون في عملهم ولو كان صديم زائمًا عل المدد الأقسى الذي سقور لكل محكة. على الا يمين أحد في المحارث الى تخلو حق ينقص مدد الحبراء المقيدين في كل قسم عن الحد الأقصى للذكور.

غيراة يجب على الخيرة المقيدين الآنين جدول عاكم الاستثناف مطبيقا الفقرة الأولى من المساحة الرابعة من القانون وقم و المسنة و و و الأعضار وا أحد المداوين جدول محكة الاستثناف أو جدول المحكة الابتدائية المقيدة المشاعدة المتشاطئة في معاد شهر من تاريخ نشر هدا القانون. قان لم يضعلوا شعبت المجتمة من عاد شهر من تاريخ نشر هدا القانون. قان لم يضعلوا شعبت المجتمة من المستشاف.

المادة السادسة والثلاثون

يانى الثنانون رقم ؛ لسنة ١٩٠٥ والقانون رقم ؛ لسسنة ١٩١٧ المحاصات بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة والثلاثون

على وزيرالحقانية تنفيذ هــذا القانون وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات .

المادة الثامنة والثلاثون

يحمل بهذا القانون من تاريخ تشره في الجريدة الرسمية .

ماو برای عابدین فی ۸ رضان منه ۱۳۶۲ (۲۹ فیرایر سنه ۱۹۲۸) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

مذكرة إيضاحية عن مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

قد تبين من زمن بعيد أن الحاجة ماسة إلى إدخال تعديلات هـــامة على النصوص القانونية السارية على الخبراء أمام المحاكم الإهلية .

ولذا قان مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة قد صاغ الفانون وتم ١ لسنة ٩٠٩ في قالب جديد بأن أضاف إليسه الكتير من الأحكام الجديدة وأدخل تعديلات هامة على بعض ما استيق من النصوص القديمة .

في جدول الخيراء وندبهم

كان للبير طبقا القانون رقم 1 اسنة 190 أن يقيد اسمه في جدول عكمة (استثقاف رقع بعدول الممكلة الإنتائية ما كما كان له أن يحدق في قسمين أو أكثر من الجدول الواحد فقيد المشروع الرابق نحف الملذ كرة مما أما لمي بأن حم عل الجيران يتحارين القيد في جدول العكمة الإبتدائية أو في جدول عملية على المنتقل كما منع المقدول الذي عملية الاستثقاف كما متم القيد في أكثر من قسم واحد من الجدول الذي الذي الأسم فيد الأسم فيد الم

وهذه الطريقة ستؤدى إلى زيادة تخصص الخبراء والمأمول أن يلتبع عن . ذلك تحسين أعمال الخبرة وصرعة الفصل فى الفضايا .

وستموم لجنة الخبراء فى كل محكة استئناف أو عكة ابتدائية كما دوالحال الآن بقر برجدول الخبراء المقبولين أمام المكة وتحدد لجدية العمومية سنويا عدد الخبراء فى كل قديم حسيا تقتضيه الحاجة .

رفيناة اتخاب المباره من يعرب أهل الفن رؤى الاحتفاظ المناعدة المناصر صليا أن الاحتفاظ المناصر عليه أن المسال المناصر على المبارة أن المبارك المناصر أن المبارك المناصرة المبارك المناصرة المبارك المناصرة المبارك المناصرة المبارك المناصرة ا

المقون جدل آخرار رقم 1 اسنة 1.9. إن يكون إلى جانب جدول الخارة المقون مجدول آخرار الحضين . وقد دات الصورة على أن لا التقدم مطا إلحدول الأمير والمقال ألفي من المشروع وراي أن من القائمة وزاءة الموسع في النشر من المحارث الخالية والحاق من في المشروع على أنه كاما خلا عمل يعلن عنه في الجرائمة الرحية وفي الجرائد المقررة الاصلاتات التضائية ويصد ميعاد تقديم الطابات .

ر هضى المقروع بإحادة النظر فوجدل الخبراء في كل سنة مرة طها الأقل وقد ولكون من المقبد المكان كالر إدادة الفرية في أن الناء السنة الإساسة إذا دهت أخلال إلى ذلك . فقد برجد من بين الخبراء من يموقهم المرض أوسب آخر عن أداء هماهم، في ضدة الحالة يضمى حسن سرد المنالة باستبدالم في أقرب وقت تمكن .

ورؤى من باب تفرير المدالة أن يوضع للحيونى هذا القانون حق لم يكن موجودا من قبل وهو حق التظلم من قرار الجنة أمام الجمعية السمومية لمحكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية حسب الأحوال .

وفضلا عن ذلك فان عمو الاسم لا يمنع الحبير من طلب إعادة قيــــ اسمه عند خلو عمل في الجدول والجمنة الحق في أن تنظر فيهذا الطلب ولها أن تعيد قيد اسم الحبير إذا تحسيقةت من ذوال السبب الذي بني عليه محو الاسم .

ورفية أن توزيع السل توزيعا هادلا بين الخيراء أن كل محكة روى إقاء التاسعة و به التاسعة المتحدد المتحدد

فنى هذه الحالة أجيز للفاضى تمطى الدور وصرف النظر عن الجدول ليتسنى له اختيار الحبيرالذي يراه أكثر كفاية لإداء المامورية .

فى واجبات الخبراء

يمت القانون الحالى شير الذى يرد أن يقتصى عن إداء ماموريته ميمانا قادر أسيومان لتقديم طنره وقد أثبتت التجوية ضرورة تقصير هذا المياد وأن يتصل المضاطية المراقبة في الفافيا المستجهلة. ولما نسى في المشروع على وجوب تقديم الاعتذار في سياد سيمة أيام من تاريخ الإطاف بالمامورية في الفطايا العادية فابين المحكة إقاص هدنا الميداد إلى تمسائية وأربين معاد في الفطايا العادية .

وقد نص في المشروع على معاقبة الخيرالذي يتسلم أوراقالفتسية منالحكة أو من الخميوم ثم يممل لغير سبب معقبل إيناعها مع تقريره فني هذه الحالة يحكم عليه رئيس الهكنة أو القاضى المكلف بتقدير أتعابه بغرامة لا تتجهارز مائي قرش .

فى أتعاب الخبراء

ين إلا الانفناض قبمة التعد في الوقت الماضر عما كانت هايه فيسنة 14. و عن السنة التي صدن فياء قانوان المناواء في من الانتساف أرث تم في فعة الانماب المقدرة في ذلك القانون ولهذا نعس في المدورع على أن تكورالاتماب من عائد قرات لما تتاثيمة قراش عن عرب السعل في على القانون عالمة قرش لما ماتي قرش عن يوم السعل في المكتب أو في قعل كتاب المنكة .

رقد رؤى أيضا من المفيد النص على اعتبار يوم السمل ست ماعات بما فى ذلك الزمن اللازم الانتقال وفضلا من ذلك قدوت فى المشروع أتعاب خاصة تشيير مضابل حضوره إلى قلم الكتاب الاطلاع على ملف المسموى ولإبداع التحرير.

ويمول التشريح الحالى للفاضى الحق ف تجاوز الفواعد الخاصة بالاصاب لأسباب قوية مع ضرورة بيان هذه الأسياب في أمر التقدير فرقى إقساء هذا النص في للشروع لكي يكون هناك بجال لمنح الخير للكافاة التربيستحضا في الأحوال الاستثنائية

في تأديب الحبراء

يمع القانون الحال اختصاصات الميات التأديية إلى المعة الحياه المشكلة في كلي تعكل مستقاف وكوات المية المستقال المرح المديد هذا التطام كران في المجتمع المستقاف إلى إذا كان القرار يقتى تجو الامم من المحدل إذا يحمن أن يكون تعراطاتير إن أما الهاكم الاجتمائية للى في استقاف القرار القانون تجرب المجتمع على المديدة من الخطورة إذا أن هو الام يقرار من هيئة تاديبة يمول تون إدادة قيده في الجلول خلافا السور الادارى.

وأبلزاءات التأديقة المنصوص طبيا في القانون الحالى هي غو الاحم من البلوزاءات التأديق المنتقاف من المتقاف من المتقاف من المتقاف من المتقاف من المتقاف من المتقاف في يعنى الخوائد المتقاف بين المتقاف المتقاف المتقاف بين المتقاف المتقاف بين عام في مواد التأديب المتقافة برينه عام في مواد التأديب .

ولد إدخل تصديل المروهو يقنى بسعل تحقيق بمرفة وثيس المحكة غيل الماكة التاريخ ومن ذلك بجور أربس المحكة إما المعداد الأمم بعضا الشكرى واما إنتاز الخدوبيد تكليفة بتشميم دفامه وباما إحالته إلى مجلس التأريب في الأحوال الواضحة المطلورة ولى الحالة الأمين مهم بب إحادث المسائم بقرار الالهم قبل المحلمة بشعرة قام على الاكلور وبحب عل المؤيرات بمضر بنسمة إمام علمى التاريب وجوزلة أن يستمين تجام للذفاع هه.

في الأخكام العامة

ل.) كانت إعمال اخبرة بإلها كم الأهلية في ازدياد مطردوليس من المفوخ إن زيداد صداخبراء الا كفاء بهذه اللسبة نيترب على فلك تأخير إعمال الحبرة صد رؤى أن يقول العماكم الحقق في تكليف موظفى الحكومة بإعمال الحبرة صد يتكون فلك مكتاء وبأن أن هؤالام الموظفين ميشومون بالمصل تحت إشراف المصاحخ الجابي فا وع ما عامو تصافح السيم من المضاف ليشتظر إن تستجربها المصاحخ الحاج اكل.

ويكون تحديدالمصالح التي تكلف بأصال المبرة وأنواع الفضايا التي يكن نسيم فيهما بقرار يصدره وذير الحفائيسة بعد الاشحاق مع الوذير التابعة له كل مصلحة

. وهروانكيافي افعكة إحادى هذه المصاح بسعل مدينخوام للتصاحبة تمين موظفها الذي يكلف إدار المناصور به فيصلف إلى التانوزية و همل تخليمها مهمية الإنفيزية كانفية مهل أخيارة . ولكن بها أن هدا اللهو يوس إلا موظفا يهمية بالميانية يتراجه من إحماد المسلمة الناج ها فيور يؤس ما مورجة ، بهتما يتها لم يكافرة الميارية . وفي المهلمات الناج المناسقة ، كان برجة المرورة الانتخاطة انتها لوال المعارف والاسام، تقدر مستقد لمسامية المتوقعة ، أن المساحة المتوقعة ، أن

وتمشيا مهمده الفكرة خول المشروع لوز برالحقانية الحق في تعيينموظفين بصفة خبراء أمام المحاكم . وقد كالس هذا الحق متصوصاعليه في القانون وقم 1 لسنة 10.9 (مادة ٣١) مع قصره على تعيين الخبراطي المسائل الحسامية أما الآن فقد رؤى إلغاء هذا القيد .

في الأحكام الوقتية

وقد نظر المشروع حالة الخبراء المقبولين الآن أمام المحاكم فهؤلاء الخبراء يستمرون في عملهم وأو كان عدهم زائدًا عما سيقور لكنل محكة طبقا لأحكام هــذا الفانون ولا يمين أحد في المحلات التي تخاو إلا بعد أن ينقص عدهم من الرقم المقرر .

وأما الخبراء القيدون في الجدوان جدول محكة الاستثناف وجدول المحكة الابتدائية فهم يمتضى للشروع حق الخيار في القيد في أحدا الجدوان و إنالم يستعملوا هذا ألحق يحى اسجهم من جدول محكة الاختفاف

بناء طيه يتشرف وزيرالحقانية بعرض مشروع القانونالمرافق لهذه المذكرة على عجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكرم برلمه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على العرفان

٢٢ فيرايرسة ١٩٤٨

وزيرالحقانية أحمد زكى أبو السعود

مجلس النؤاب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس وإحالته إلى لجنة الحقانية

جلسة ه مارس مسة ۱۹۲۸

تل كتاب من وزارة الحقانية وهذا نعمه : حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الدواهي.

أشرف بأن أونع لسنادتكم مع هـمــا نستخين إحداها باللغة العوبــة والأخرى بالفنــة الفرنسية من طعروع قانون الجهواء أمام المناخم الأطبــة والمذكرة الإيضاعيــة الخاصة به ربياء التفضل بعرضه على المجلس طبقــا قمادة ٢٥ عن التستور .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فاميق الاعتقام 🕏

الفاهرة في أول مارس سنة ١٩٢٨

وزیرالحقانیة أحمدِزک أبو السعود ·

> رُجِينِ الله على توافقون على إحالته إلى بلدة الحقالية . (موافقة عامة) .

کتاب ریاسة مجلس الوزراء بشان استرماع مشروع القانون بإدخال تعدیل فیه

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

أشرف بان أخير معاليكم أن الحكومة سيقالما أن أرسلت في أول ماوس مع ۱۹۷۸ مشروع قانون الخسراء أمام أضائح الإطبية ومشروع قانون بادخال تعديلات و إضافات على لصوص قانون المراضات الأطل فيا يتمانى باعمال أهل المعبة لمرضهما على مجلس التواب وهما الآن تحت نظر لجنته الحفائية .

و بما أله قد والى إدخال تعليلات في مشروعي القانونين المذكورين. لذلك أرجو معاليكم التفضل بالتنبيه بإعادتهما وسيرسل بشلما المشروعان. الجديدان لموضهما على مجلس النؤاب .

وتفضلوا معاليكم بثبول فائق الاحترام ما

القاهرة ف ١٢ نوفيرسة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدق

> مرصوع بمشروع قالون الخبراء أمام المحاكم الأولية

> > نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عريضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزيراء ،

رسمنا بمسا هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدّم باسمنا إلى البرلسان :

الحافظ الإتول

يكون في كل عنكة من عاكم الامعقاف وإلهاكم الابتعاثية جلول البراء المقبولين أمامها .. .

المادة التائمة

تضع هــذا الجدول لجنة الخيراء أمام كل عكة من عاكم الاســـثناف. أو الهاكم الابتدائية .

وتشكل هذه اللجنة فى عما كم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تصينه الجمعية العموميــة ومن النـــائب العمومى أو من ينوب عنه .

وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن فاض تعينه الجمعية السموبية ومن رئيس النبابة أو من ينوب عنه .

11 كمة العالمة

يشتمل جدول الحراء على أصام عنطفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيم فها رتحاند الجميد الصوبية بحكة الاستلناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأتسام ومند الجراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد بجوع الخبراء على ثلاثين فى كل محكة ابتدائية وعشر من فى محكة استثناف مصر وخمسة عشر فى محكة استثناف أسبوط .

المادة الراسة

يشترط فيمن يقيد أسمه في جدول الخبراء :

أولا - أن يكون مصريا .

ويموز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخبراء بشرط ان يكونا ماندي بالفنة المدرية . والى يتجدوا كانة بخضوعهم هجها الأحكام المدرية اوالق سنتور بشان الجدوا أمام الهاكم الإهدية . واذا لم بذعوا بمدئد لامي حكم من نالك الإحكام أو لاكي قرار يكون قد مديد طبيقا لماند الأحكام بمبدئة نهم أجانب شعلت استالهم بالإسار المدول بموفة بالمتقاطعواء

ثانيا ــــ ألا يكون محكوما طيسه بعقوبة جناية أوصدرت عليه أحكام فضائية أو تاديبية ماسة بالشرف .

ثالثا _ أن تثبت لباقته للعمل طبيا ، وأن يكون جديرا بالثقة .

رابنا ... أن يكون حاصلا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنية تسترها الجانة معادلة لحسا تشل على أن الطالب حائز الوهلات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ماتقاًم أرنب يؤدى طالب القيمد في قمم الحبراء في الخطوط استمانا أمام الجمنة لتسعق من كفاهته ,

وتمين مواد الاشعان وشروطه بقرار وزاری .

خامسا ـــ أن يتخذله محلا مختارا في المدينة التي بها مقر المحكة .

المادة اللمامسة

لا يجوز قيد امم خبير أمام أكثر من عمكة واحدة ولا في أكثر من قسم

ومع ذلك بجوز للحبير أن يقرر أمام محكة الاستلناف وإحدى الجمساكم الابتدائية الواضة في دائرتها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بمهدول التلوراه أن يقدّم لرئيس الجنسة بمحكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية حسب الأحوال ، طلب كتابيا بمن فيه النسم الذي يلتممر الالتعاق به . وبرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند طبها في بيان مؤهلاته الفنية .

والجنة الحبراء أن تطلب معاومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة الساسة

عند خلو عمل في الجلنول يعلن رئيس اللينة عن فلك في الجرينة الرسمية، ويجمد مهادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يهب طى الخير الذى قبل طلب أن يحلف أيم بن أمام رئيس محكة الاستناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤتى عمله بالصدق والإمانة

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

المادة التاسعة

تيد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الاقل فى كل سنة وتصومته امر كل خبيه لم يعد حائزا للشروط اللازم تحافرها لتبد الامرم > أو رأت أنه لم يعد أهلا الاستمرار فى تادية عمله ويكورب هذا الدرار مشتملا على المساب التي بن طبيا وجان شمير .

وللير الذي عى اسمه أن يتغلم من قرار اللهنــة فى مدى العشرة الأيام إنسالية اطريخ إمادت بتقرير يجور فى قلم كتاب عمكة الاستثناف أو الممكنة الإمتدائية حسب الأحوال

واقيت بالاشتراك مع قاضين أو سنشارين حسب الأحوال بسيمها الجديد السعومية سنويا تنول الفصل نهائيا وعل وجه السرعة في هــذا التظارفاك بعد العان الخبر. والفوال الذي تصلحه يكون مشتملا على الإسباب التي بن ملها ويشتر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الحيو.

ولا بينع محو الاسم من قيله صرة أحرى عند خلومحل إذا شين تجمنة زوال السبب الذي بني طيه محو الاسم من الجلمول .

المائة العاشرة

لايجوز لموظفي المكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البدية ما داموا في الخدمة أن يؤدرا صمل أهل الحديد. ومع ذلك فاعمال الحديدة التي تتطلب معلومات خاصة بجوز العدكمة أن تكلف بها الموظفين الحاصليدي على ظك المعلومات بشرط أن يصرح للحم وإصافهم بذلك

. وفرز برامتهانية الاتفاق مع الوزير المختص أن يسن بقرار موظفي المسالح المية المعقرة من علم الفرق الأخير .

المادة الحادية عشرة

يحوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجلمول قسم الحيراء في الخطوط لكن سهد به إلى موظفين بينين خصيصا لهداء النرش بقرار من وترير الحقابة , ويخلف هؤلاء الموظفون اليمن المنصوص طبها في المسادة الثامنة من هذا القانون .

الباب الثانى ف أتعاب الخبراء

المادة الثانية عشرة

في تطبيق المسادة ٣٣٧ من قانون المرافعات في المواد المدنيسة والتجارية يراعي الفاضي القواعد الآتية ، فيقدّر للنبير :

- المحل عمل التزاع .
 من مائة قرش إلى الثانة قرش عن يوم العمل يحمل التزاع .
- ٧ ... من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمناقشة
- التقرير . w _ ماتتي قرش عن يوم العممل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .
 - إلى المامورية .
 - نحسين قرشا مقابل إيداع التقرير .
- من مائة قرش إلى مائق قرش من بوم العمل ق حالة ما إذا كان الحبير غير ماذون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع طبيما

فى قلم الكتاب . ويجوز القاضى إنقاص عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقدّم من الحبير إذا كانت فيرمتناسبة مع العمل الذى قام به .

والمسكة أن تمنع الخبير أنما إنسانية تقدّها إذا رأت أن المصل الذي الذي تام بدائية المسل الذي الذي تام بدائية بالمسل المن الذي تام بدائية بالمسلمة على الأصاب . وصهار في المسلمين حي إلياب بالتمسيل و إرفاق المستندات المؤينة منا حر تقال مستندات منها كل مباغ

ولا تقبل المبسالغ المدفومة الساسين والقياسين والفساخين وغيهم ألا فى الحالمة التى يرى فيها القاضى أن الاستمانة جم كانت ضرورية

المادة الثاثثة عشرة

يجوز الصكة أن تجرم الحير من أتمايه ويصار يفه كلها أو بعضها إذا ألنى تقريره لصيب في شكله أو تقنى بأن عمله فاقص بإهماله أو خطئه . وإذا كانت الأسماب والمصاريف قد دقمت جاز السكة الكم عليه بردها أو تكليفه بإمادة العمل أو اسكاله بلا أجر جديد .

و يَكُونَ قرارهَا أَنْ نَطَكُ كُلُّهُ نَهَائيًا .

صرف بغير مقتض .

المادة الرابعة عشرة

طرائليراه المقيدة اسماؤهم بالجدولان يؤدوا مجانا الأعمال التي يكتفون بها في القضايا المفاة من الرسوم الفضائية . فير الس لحم الرجوع بأضام، على المشهم إذا حكم عليمه بالمصاريف أو دل الشخص المفي إذا زالت حالة إعساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لائحة الرسومالفضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

فى تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمسه في الجدول ملف خاص برياسة المحكة الابتدائية أو محكة الاستثناف التابع لحساً .

المادة السادسة عشرة

بجب على القاضى الجلزئى أو رئيس الدائرة بالحكة الابتدائيـــة أو بمحكة الاستثناف أن يُكتب تضريرا ف نهاية كل شهر عن كل خير انتدبه وكيفية تادية مأسوريته تودع بملفات الخبراه الخاصة .

وتكون جميع هذه التقاريرتحت نظر لجنسة الحيراء لتكون أساسا لعملها عند إعادة النظر في الجدول طبقا الحادة التاسعة من هذا الفانون .

المادة السابعة عشرة

شلغ النيابة العمومية ما يصدر صل الحيراء المقيدة أسماؤهم فى الجلاول من الأحكام فى مواد الجنح والجنايات إلى الجنــة لحفظ ذلك فى ملف الحبير المحكام علمه

المادة الثامنة عشرة

يمانب بإحدى العقو بات التاديبية للمنصوص طبها في المساحة ٢٦ من هذا القانون كل خبرماييد اسمه في الجدول إذا أي من فيوسهب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المعروضة طبيمه أو اخطأ خطأ جسيا د عد د

وتطبق أحكام هـــذه المــادة أيضا فى حالة ما إذا عين الخيير من هيئة قضائية أو نظامية فيرائحاكم الأهلية للباشرة عمل من أعمال الحجرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع فى ملف الحبيركل شكوى تقدم صله سواء من المشكة التى ندسته الم من النبابة العمومية أم من كل ذى شأن وترصل له صورتها

وطيه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أ يام . .

ويمقق رئيس الحكة الابتدائية أو رئيس عكة الاستثناف بنفسه الشكوى التي قدمت إليه أو يندب أحد القضاة أو المستشاوين حسب الأحوال القيام جذا التحقيق أو

وله بعد ذاك على حسب الأحوال إما أن يام، بحفظ الشكوى وإما أن يرجه إذارًا للخيرواءا أن يام، بإحالة الخبير إلى بلحنــة الخبراء منعقدة بهيئة عبلس تأديب

المسادة العشرون

إذا أحيل الخبير إلى بلمنة الحيراء منعقدة بهيئة مجلس؟أديب وجب إعلانه بقرار الاتهمام الشامل للتهم الموجهة إليه بخطاب موسمى عليه بعلم الوصول قبل الحلسة المحددة لانعقاد مجلس التأديب بعشرة أيام على الإقل .

وبيين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

و بيحب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستمين بمحسام . و إذا لم يحضر الخبير يحكم المجلس في أمه، بدون سماعه .

المادة الحادية والعشرون

العقو بات التأديبية هي :

١ ـــ التوبيخ .

٧ ـــ الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

ψ - عو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والمشرون

للير الذي صدر قرار من جلس الناهب بحكة ابتدائية بحو اسمه من الجدول أن بستانك هذا القرار أمام لجنة الخيراء منطقة بيئة جلس الديب الجدول أن بستانك فينا المناهبة المنافذة الابتدائية وقلك بطرير يجرون قبل كالمب المنافذة الابتدائية في مدى المشرة الأيام السالية الإبتدائية في دمنى المشرة الأيام السالية الإبتدائية من وجه السرحة التأليب إليه بتطاب موصى علمه وينظرها الاستناف على وجه السرحة المنافذة على ا

وقرارات لحنة الحبراء أمام محكة الاستفاف منعقدة بهيئة مجلس تأديب. تكون نهائية .

المسادة الثالثة والمشرون

لا يجوز للمبرالذي استأنف الفرار الصادر بمحواسمه أن بياسر عملا من إعمال الحبرة حتى يفصل في الاستثناف .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بحو اسم الخير أو بليقافه بيام بجهات الفضائية والنقاسية الإكبرى ولا يجوز هير الذى صدر قرار بجلس التأديب بحو اسمه أو بليقافه عن المصل أن جلب قيد اسمه فى جدول أصولاً أن يباشر عمسله أمام تلك الميثات الفضائية أو النظامية مدة إلحافه .

المادة الخامسة والعشرون

لاتنطيق أحكام هذا الياب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفى الحكومة ويجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكافون بأعمال الخبرة تطبيقاً لهذا القانون. ويظل هؤلاء الموظفون خاضين فى المسائل المتلطقة بأعمال الخبرة المذكرية لنظام التأديب الخاص بالصلحة الناجين لحساً .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المـــأمورية التي كلفوا بها سلفها الفاضي الذي أنبتها فوزيرالحقانية .

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

المبراء المقيدون في جداول الهاكم وقت نشر همذا القانون يستمرون في عطهم ولو كان عندهم زائد من المدد المقرر لكل محكة . ولا يبري أحد في إنمال التي تخلوما دام مدد المبراء المقيدين في كل قسم يزيد عل الحد الأقصى المغرر .

فيراً له يجب على الطبير المفرد في أكثر من قدم أن يختار اللهم المذى يريد أن يستمر فيه و يكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكة فى ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قامت الجامة بتحديد القدم الذى يجب أن يقصر عمله فيه .

المحادة السابعة والعشرون

يغنى القانون رقم 1 لسنة ٩٠٠٩ والقانون وقم 1 لمسنة ١٩١٧ الخاصان بالخيراء أمام المحاكم الأهلية .

رالمادة الثامنة والعشرون

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ؛ وله إصدار ما يختضى تنفيذه من الفرارات ؛ ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر يسرأى المائزه في ١٥ درجب سنة ١٥٢١ (١٤ فوليرسنة ١٩٣٣)

فؤاد

أمر حضرة صاحب الحلالة بر برزيه الحقائية : وثيس مجلس الوزواء على ماهر اسماعيل صدق.

مذكرة إيضاحية عن مشروع قانون الجراء أمام الحاكم الأحلية

قد تبين من زمن بعيد أن الحاجة ماسة إلى إدخال تعسد يلات هامة على على النصوص الفانونية السارية على الخبراء أمام الحاكم الأهلية .

ولذا فان مشروع القانون المرافق لهماذه للذكرة قد صاغ القانون رقم ١ لمسنة ٩٠٩ ق قالب جديد بأن أضاف إليه الكثير من الأحكام الجمم الجميدة وأرخار عله تعاملات هامة

في جدول الخبراء وندبهم

فيا يختص يقبول الحيراء استيق المشروع قاعدة القيد المقرد سواء في محكة إبتدائية أم في عكمة استثناف . إنما أجاز قبير أن يقرر أمام محكة استثناف وإحدى الهاكم الإبتدائية الوافعة في دائرتها وبعم في أي حال من الأحوال الاثماق باكثر من قسم في الجدول الواحد وكان القانون الحال يجيز ذلك .

وهذه الطريقة ستؤدى إلى زيادة تخصيص المبراء والمأمول أن ينتج من ذلك تمسين أعمال الحبرة وسرعة الفصل في الفضايا .

وستموم بدنه الخبراء فى كل محكة استثناف أو محكة ابتدائية تخر برجدول المباره المغيرة إلى المبارة المجدود الجمية السعومية منو يا هدنالهام أى كل قسر حسيا التنضيه الحاجة من ألا يزيذ مجموع الحباره طرائلاين فى كل محكة إنتائية وعشرين فى محكة استثناف مصر وخمسة عشر فى محكة استثناف أسريط .

عاولهان اتقاب الجياء من بن أهل الذن حتم للشروع أن يكون الجميد عاولها ويقول أهمال المتاول في بهوات الجيد من الحكوم المصرية في المساحة التي يتوفي أهمال الجمية في أو مل أو الجيرة المساحة التي تقل على المنافئ على المنافئ على المنافئ المنافئ المنافئة المنافئة

وقد قضى القانون وقم و السنة ١٩٠٩ بأن يكون إلى سانب جدول الخيرا. جدول آخر الرشمين . وقد دلت التجربة على أن لا قائدة من هذا الجدول الإخير ولفلك ألنبى في المشروع .

ورؤى أن من الفائدة زيادة التوسع فى النشرعن المحال الخالية وإلما نص فى المشروع على أنه كاما خلا عمل يعلن عنه فى ابلمويدة الرسمية ويجمد ميماد لتقدم الطابات .

و يقتضى المشروع إعادة النظر في جدول الخبراء فى كل ستخمية طوالأقل وقد رقى، من المفيد الحكان كرّلار إمادة الطائب في فى أثناء السنة الأواصدة إلىا المائد إلى ذات . فقد يوجد من من الحيارة مثلا من يعوقهم المرض أو يصبحون غير أهل الاسترار فى عملهم . ففى هذه الحالة يقضى حسن مير الساماة باستينا لحق أثروب وقت محكم .

ورؤى من باب تقرير العائلة أن يوضع التيرق هـــذا القانون حق لميكن موجودا من قبل وهوحق التظلم من قرار الجنسة ينظر أمامهما بالاشتراكمه قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما سنو يا الجمعية العمومية .

وفضلا من ذاك فان عو الاسم في هـــذه الحالة لا يمتع الخبير من طلب إعادة قيد اسمه عند خلو على في الجدول . وللمنة الحق في أن تنظر في هـــذا الطلب ولها أن تعيد قيد اسم الخبير إذا تحققت من زوال السبب الذي جئ طيه عو الاسم .

أوقد. وفي أن تحسول المحاكم حق انتساداب موظفي بجائس المديريات والمجائس البندية أمرة بموظفي المسكومة فقائم عاصل التلمية التي تتطلب معلموات خاصة بشرط أن يصرح لم والسائع بذات. وأميز لوزير المخانية بالانحاق مع الوزير المختص أن يعرف مؤلم وعلقي المصالح الفتية المتخصصين في مواد مدينة بمتنفى وظائفهم بدون مراعاة الشرط السابق.

وطياكان في نيسة الحكومة إنشا. مصامة مناصة تابعة لورارة الحقانية وصحال المليق في الخلوط فقد بعن في الماحة ١١ من المشروع على جواز استيماد قدم المجراء في الخطوط من الجدول لكي يحصد به الى موظفير يعينون خصيصا لمنذا النوش قبرار وزارى. تقيسته الخبراء في الحلوط في الجداول الخلالية بهب إذن احترار موقاً .

في أتعاب الخبراء

أنهاب الحابراه (Honoraires) تشمل أجر الوقت(Vacations)وتقدير العمل (Prix du travad) .

ونظراً لاختلاف النصايا من حيث قينها وتفاوت أعمال الخبرة من حيث إلحهيد التي تبدقل والمعارف الدامة التي تقضيها دومي أن ترفع فقا الإضاب بأن يكون القاضي مدى اوسع في القدير موالناضي أن الشروع فل إن تكون الأصاب بن جائة فيرش إلى نشابة قرش من يوم السعل فى عمل النزاع ومن يوم الحضور بالحكة لماضة التعربرومائق قرش من يوم السعل في المكتب .

وينص القانونالمدول به الان مل أيجوز الناضي في أحوال استئاتية ولأساب قرية تين في الحكم أن يمنع الدير أتما اكرد على الحسد الأقصى للبرى في القانون . أما المدروع المثلق فيصلى المناف أرسع في تقدير الأيماب إذا له أدب يمنع الحمير أتمايا أخرى ملاوة على الأمام الملية في المدروع المسائرة المعلم المدادة مم المواركة المعارفة المسائرة المسائرة المسائرة المسائرة المسائلة في المسائرة المسلم المائية في المدير عالم خرورة المواركة على المنافرة وأعمال فيد دقيقة . وهذه الإنساب بترواد أمر تقديرها للغاني .

في تأديب الخيراء

يوجب المشروع مل القاضى أو رئيس العائمة أن يكتب تفريا في نهاية كل شهر عن كل خير انتدبه وكيفية تادية مأموريته من حيث الكفاءة والقاهة وتودع هذه التقارير بمقالت الخبراء الخاصة وتفحص بمعرفة لجنة المناور وتكون أساسا لمعلها من حيث الفصل في أهلية الخبير وتصرفاته عند إبادة النظر في الجدول طبقة المساحة التأسمة من المشروع.

و يمنع القانون الحالى اختصاصات المدينة الباديية إلى بلندة المبادا المشكلة في كل عكة استثافية ورعكة ابتنائية. رقاء استبق المشروع الجلود هذا النظاء ولكن فيا يختص باستقاف قرابات البنية المشكلة المما الحكة الإبنينية رق الا بيسل هذا الاستثناف الإ إننا كان القرار يقضي بحو الاهم من الجلول . وقد درى التس طراق القرارات التى مسدون بلغة المبارأ بأمام مكة الاستثناف تكون فيو قابلة للطمن والسع مل أن الجراء الذين تمين أسماؤهم بقرار من الجلية بالعام الإبتدائية يكون لمم الحق فاستثناف هذا القرار لما لحلة العقوبة نزالطانورة إذ أن عو الامم بقرار بن يعية تاديية يمول دون ادون ادادة قديم في جدول أيا هيئة قضائية أو نظامية.

والمزاءات الثاديبية المنصوص عليها في الفاتون الحالى هى هو الاسم من الجدول والإيقاف لمذة لا كريد على سنة أشهر وقد يكون الإيقاف سنة أشهر في بعض الأسيان جزاء أقل مما يأدم كما قد يكون عو الاسم جزاء أشده مما يأدم. للمك نص في للشروع على طو بات أخرى بجانب طوية عو الاسم وهي الإيقاف لمدة لا تتجارز السنة والتوريخ .

وقد أدخل تعديل آخر وهو يقضى بعد المحقق بعرفة رئيس المحكة فها أكاة التاديبة وما ذائك بمجدلوس المحكة لها إصدار الأمرى عفظ الشكرى داما المال البادي عراما (والته لمارسياس التاميسية الأسهوال الواسمي التطورة . وفي الحالة الإختية بحديث إدائية الجهيد بقرار الإنهام بخطاب موسمي عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بالماديب على المالي وعسم على المعليد المالي وعسم على المعليد المالية وعدوا في المعليدين بجاء المدالي عندوات محادة المحتمدين بجاء المدالي عندوات المحادة المحتمدين بجاء المدالية عندوات المحادة بالمحتمدين بجاء المدالية عندوات المحادة المحتمدين المحادة المحادة المحادة المحادثة المحادة ا

ويفقى بإحدى المقوبات التاديدة كل خيرقيد اسمه في الجدولة الى من غير سبب معقول القيام بعدل كلف به أواهمل الواجبات المقروضة طيه أو أخطأ خطأ جسيا في عمله . وتعليق هذه الأحكام أيضا في حالة ما فإنا عين الخبر من هيئة قضائية أو نظامية غير المعاكم الأهلية لمبلشرة عمل من أعمال الخبسية .

ولا يموز للخبير الذي استأنف القرار الصادر بمحواسمه أن بهاشر عملا من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستلناف .

وكل قرار يصدو بحواسم الخبرة أو إغافه ينغ الجيات الفضائية والنظامية الإسمرى ولا يجوز فليم الذى صدو قرار بجلس التأديب بحواسمه أو إغافه عن السبل أن يطلب قيد اسمه في مبدول آمر ولا أن بياشر عمله أمام تلك الحياش الفضائية أو النظامية مدة إلحافه .

آما موظفى الحكومة وجالس المديرات والمجالس البدية الذين يكلفون إعمال الخبرة تعليقا لهذا المشروع فلا تسرى طيع أحكامه الخاصة بتأديب إنجياء وينظل هؤلام الموظفون طاضيعى في المسائل المتنقد بأحسال المتلوة المذكرور انتظام التأديب الخاص بالمصلحة التابيين لما يميني أن المفاقات التي تقيم من هؤلاه الموظفين تكياه يكون بجلس تأديب مصلحتهم متحساني موضوعها بتأثيا عاقات والحد يتمهم في أهمال وظائفهم. حقل مع عام الإخلال بما يثرتب عل ذلك من المستولية المباشية إن كان ها على

في الأحكام الوقنية

. وقد نظم الشروع حالة الخيراء المليولين الآن أمام الماكم . فهولا «الخيراء يستدرون في حملهم ولو كان مقدهم والكما من السعد المقدر لكل مكتة ولا يسين أحد في المان التي تخلو إلا بعد أن يتعمى مقدهم من العدد الذو . غيراته عجب على الخير المقرر في أكثر من قسم واحد أن يتسار القسم الذي يرد أن يستدر فيه — و يكون ذلك بطلب يقدم الحارثيس المنكة في سهاد خبر من الرغ نشر هذا القانون فإن لم يقمل قامت الجند بقسيد القدم الذي يستمر على العمل فيه .

يناء طين م يتشرف وذيرالحانية سرض مشروع القانون المرافق لهسذه المذكرة على عبلس الوزراء حتى إذا وافق طيسه يتكرم برضه لأعتساب حضرة صناحت الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلسان عا

فنامرُهٔ فی به توفیرسفت ۱۹۳۷ وزیر الحق آنیة علی ماهر

مجلس النؤاب

إيلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس جلة ١٩ ديسبرسة١٩٢٢

تلى ڭاب من وزارة الحقائية وهذا نصه : ومحضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

أتشرف بأن أرسل لماليكم مع همنا صورة باللغة العربية وأعرى باللغة الفرنسية من المرسوم الصادر بتارخ 12 نوفير سنة ١٩٣٧ بعرض مشروع قانون المبلوء أمام الحاكم بالأطبة على البرلسان والمذكرة الإيضاعية الخاصة يه رجاء التفضل بعرضه على المجلس طبقا الساحة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في 10 نوأبيرسة 1977

وزير الحقائية على ماه*س*"

> الرئيس -- هل توافقون على إحالته على بلحنة الحقانية ؟ ------(موافقة عامة) ه

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

إسال الطبق مشروع حداً القانون على بلدة الحفاتية بجلسة 19 ديسمبر صنة ۱۹۳۳ و نظرته بجلسا تها المنطقة قد از ۱۹۸۱ مينا بر داول فيل سا ۱۹۳۳ قد حضر الجلستين الثانية والأخيرة ضها حضرة مدير إدارة ألعاكم الأطية كما حضر حضرة السكزير الفني لحضرة صاحب المالى وزير الحالية الجلسة الثانية .

وقد تين للجنة أن هذا المشروع مالج سالة الجراء بمنا يحقق المصلحة العامة، ويمنع أسباب الشكرى من النظم الحالية، فصل على ضبان توافر المعيشة الطبية للهيرحتى الابتطاع إلى حرض يفويه أو يؤثر عليه . كما ضمن الرقابة الفعالة على أعماله .

وقد نص المشروع مل أن يتفصص كل خير في عمل خاص لحم إلا يحصق أحد المجاره في أكثر بن قسم في الجدول الواحد ليكون ذلك إدعى إلى إلى التان العمل ، كما أنه محمر عدد المجاره القرر إلا إيقهارز معدم في كل عكمة ابتدائية الطلابي ، وفي محكة مصر الاستطانية المشرين ، وفي محكة اسيوط الاستطانية المحقد عن من المؤدى الى زيادة كسيد من المهمة وإلى رفع مستواهم الأدبي ، فيتحقق بذلك غرض العدالة ...

وقد عنى المشروع بخسبراء الحلوط ، قنص على أن يؤدوا اشمانا خاصا التحقق من كفايتهم ، كما قور أن قيدهم فى الجدول فى همذا القدم موقت وأنه يجوز أن يعهد بأحمر الحمرة فى الحطوط — نظرا لدقتها — إلى موظفين يعينون خصيصا لهذا الغرض بقرار وزارى .

وأرجب المشروع النشر في الجرية الرسمية عما ينملو من محال الجرية مما يؤدى إلى إحاطة الجمهور بها ليتقدم اليها من تتوافر فيه الشروط القانونية ، كما أجاز القانون إعادة النظر في الجدول أشباء السنة حتى يتسنى إماد من يقضى حسن سير العدالة باستبعاده من الجدول .

وقد كفل هــذا المشروع رقاية دقيقة على أعمال الخابراء ، اذ حتم على القاضى أو رئيس الدائرة أن يكتب همريا في نهاية كل شهر عن كل خير ندبه بين فيه كيفية تادية ماموريته من حيث الكفاية والنزاهة ، وهــذه التفارير تودع الملف الحاص به ليرجع اليهاعند إعادة النظر في الجلديل .

وفيها يل ملخص الآراء التي أبديت في اللجنة|ثناء نظر هذا المشروع :

رأى أسد حضرات الأعضاء أن يكون عدد المبراء أقل عمد عدد بالمشروع ، وطلب آخرز بادنالمده بولكن أطبية اللجنة رأت بقاء النص على ها أى إذ ذل الإحصاء الذي أجرته المكومة على أن تحليد المدد بما هو وارد فيالمشروع بمتوسعة متضيات الحاجة ويمقق مصلحة المدلة وعميلمة المدلة وعميلمة المدلة وعميلمة المدلة وعميلمة المراو والمتاشين .

الطلب أحد حضرات الأعشاء ألا يكون أعام الاستلتاق جلمان خيراء الاختاط بالخيراء القيدين بجدارل الحساكم الابتدائية و فإذا نظرياء المقدم الاستثنافية تضيية واحتاجت لل تعين خير لهيا نديته من الخيراء المقدينة في جدول الحكمة الابتدائية النام ولكن الجمعة لم ناحذ بهذا الراى إذ إن الحكمة لما الحق في أن تندب الخير الذي تراه صالحا و إن لم يكن مقيدا يجدول الخيراء المغروف رامانها .

وطلب أحد حضرات الأصفاء أن يقتصر اللبد فبالجدول على المصرين فين موام عليها للبدائ العام عنى لا يشغل الأجانب الأماكي التي يجب إن ينتص بها المصريون ، وهند الحاجة النصوي يكون للعكة من نعب خير أجني من جدول الحياء أمام العام لم المتفافة أو سواهم ، ولكن اللهمة رأت أن رجود الخياء الأجانب ف جعلها الخيراء ضروري لأن الحاجة عمير إستموار الى مين فيهن منهم ، من ذون الخيرة الحاجة.

وطلب أحد حضرات الأعضاء أن يكون الخيراء موظفين لأن في هــذا خــاة المـرمة إنجاز العمل وحسن سيرالعطاة ؛ ولأن الشروط التي تراعى في تميين الموظف، واللوائح التي يخضع لها ؛ وحرصه على مركزه ومستقبله ، يجمله أحوس علىأن يكون عملة بصلاً من القحص عمــا لوكان غير موظف.

فرأت المجتنة أن القيود الكثيرة التي اشتل عليها هذا المشروع والممشروعات المرتبطان به تكفل نحقيق الفرض الذي يرمى إليه حضرة المعترض ، ولاأن جمع قوانين العالم الخاصة بالخيراء لم تأخذ بفكرة جعلهم موظفين .

امترض أصد حضرات الأصفاء على أداء الخبراء جانا اللا "همال التي يكفون بهان الفضايا المطاق من الوسو الفضائية، واقتح أن تقيق لهم المسكومة أطاجهم من مزاتيا تم تحصيله طبقة القانون ، إذ لا بعرد لتكليفهم بأن أوفيوا الصعل جانا لأن في هذا إضرارا بهم يؤدى إلى الإضرار بحسن سم الصدالة ، ولحكن الجمة وأن أن هذا البلدا عمر عليه العمل من عهد بعيد، وأن الخبراء يجب أن يداهرا في مساحدة الفقراء .

وأخيرًا لاحظ أحد حضرات الأعضاء عدم وجود هيئة استثنائية للفرارات التي تصدر من مجلس التاريب بمحكة الإستثناف بحو اسم الخبير، ، بخلاف الدرارات التي تصدر من مجلس التأديب بالمحكة الابتدائية ، فرأت الجمنة أن قرار هيئة مجلس التاديب بحكة الاستثناف فيه الضان الكافي .

لهذه الأسباب وافقت اللبنة على مشروع القانون كما هو (١١) ، وهي ترجو الجلس الموافقة عليه .

سكرتيراللجنة رئيس اللجنة عد حسن مجد علام

مجلس النؤاب

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون خدة ٨ مارس من ١٩٣٢

الرئيس - نشقل إلى تقرير بامنة الحقائية عن مشروع قانون الخبراء أمام الهاكم الأهلية .

حضرة النائب المحتم حسن أحمد كسبيه - لم يوزع هذا التقرير إلافي قاحة الجلسة اليوم .

الرئيس -- وزع التفوير على حضرات النتياب الصنومين يوم الاثنيز_. المساخى .

(المقرر حضرة التائب المعترم أمين هاص) •

تلى تقرير اللجنة ومشروع القانون ؛

حضرة النائب العتم ابراهم خزال بك - بعاء ف هر ير الجنة أن الإحصاء الذي أجرته الحكومة مل على أن تحديد العدد بك هو وارد في المشروع بتغي مع مقتضيات الحليمة، وأريد أن أعلم : على مجنت الجنة الإحصاء وقارت

مِن النسب المختلفة القبراء في ستوات متعددة فأدى بها البحث إلى الموافقة على العدد المحدد في مشروع القانون ؟

المقرر ـــ القدامتوضحت اللجنة حضرة مندوب وزارة الحقانية السبب نمى دعا إلى

حضرة صاحب المالى وزير الحفانية ليس الإحصياء خاصا بصدد الفضاياكم يبدر لأول وصلة ، و إنما استطامت وزارة الحفانية رأى حضرات رؤساء الهماكم فيا إذاكان عدد الحراء الوارد في مشروع الفافون كاتيا فكان ردهم بالإيجاب بإرجاع الآراء .

حضرة الناتب الهترم إبراهم ضزال بك — هناك سالة آخرى خاصة باشهراء الأجانب . تقول الجامة إنها وأن أن قيدهم في جدول الحبراء أمام العالم كم إدخلية ضروري ، لإن المناجة تعدو باستمار إلى تمين منهم من فرى المناجرة الحاصة . و إنى أنساط : ما هذه المعربة الخاصة التي توجد في الإجانب دون الوطنين ؟

حضرة النائب الهترم عمد حسن _ إن هذا الكلام محله عنسد منافشة راد .

حضرة التائب المتم ا راهم غزالى بك - لقد أننك لى معالى الرئيس بالكلام . وأود أن أبدى ملاحظاتى على المشروع .

حضرة النائب الهتم مجد حسن حد لا اعتراض لى على ما يقوله حضرة الثائب الفترم بالذات، قولفي أشاطره الرأى نها يتعاق بالخبراء الأجانب وقد اعترضت في الجملة على قيدهم في جدول الخبراء أمام المحاكم الأهلية . ولكني أتكلم من جهة المبدأ .

ُ إِنْ ثِمِتَنا الآن يَمْسِب على القواعد السلمة للشروع ، فيجب أن يكون الكلام قاصراً على ما يؤدى إلى قبول المشروع أو رفضه ، فإذا وافق المجلس طالمبادئ العامة وقرر الانتقال إلى مناقشة المواد . كان لكل من حضرات التؤاب أن يبدى رأيه فيها حسيا يراه .

الرئيس ــــ إن الامتراض الذي أدنى به حضرة الثائب المحتم ابراهيم غزالى بك سيجئ محله عند الكلام على المسادة الرابعة من المشروع .

حضرة النائب المترم أبراهم غزال بك _ إند أحتفظ بحتى في الكلام مل مله السألة .

الرئيس – هل توافقون مل المهادئ العامة الشروع وعلى الإنتقال إلى معاضية المواديرين

(انوالقة عامة) : ---

المقود :

"نحن قؤاد الأؤل ملك مصر

قرر بجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآى نصه وقد صدّقعا عليه وأصدرناه :

> الباب الأول ف جدول الخـــبراء

> > المادة الأولى

يكون في كل محكة من عماكم الاستثناف والعاكم الاستدائية جدول للحبراء المقبولين أمامها ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) •

المقرد :

اللائة الثانية

تضع هذا الجدول لحنة الخبراء أمام كل محكة مر عاكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه المبتن عاكم الاستثناف من رئيسهالمحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تسينة الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو من ينوب عنه . أو من ينوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تمينه الجمية الممومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه ".

حضرة النائب المتم مدنى حسن حزين — أرى أن يضم حضرتا رئيس تقاية ألفاسين ورئيس تقاية الحياد الى بلغة الحياد أمام حكمة الاستقاف، ع وأن يضم إلى بلغة الحيار أمام أهام كم الإستانية حضرة نقيب أهامين ف كل متكار المتألبة في والحيور المامي تعديد قاية الحياد، وقائك الأور وجودهم في الجمعة نجمتو العدالة عند النظر في تعين الحياد والديهم.

الرئيس – قدم اقتراحا بالكتابة يؤيده عشرة من حضرات الأعضاء .

حضرة النائب المغترم مدنى حسن حزين _ إننى عرضت الشراحي شفويا، وقد يؤ هذي فيه حضرات الزمان .

الرئيس — هل توافقون على المسادة الثانية كما تليت ؟

(بزافقة عاطة) تا

المقرر :

"إلى مة الثالثة

يشتمل جدول الخبراه على أقسام غنفة بجسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها. وتحدد الجمعية العمومية بمكنة الاستثناف أو بالمحكمة الابتدائية هذه الإقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد بجموع الملبراء على ثلاثين فى كل محكمة ابتدائية وعشرين فى محكمة استثناف مصر وخمسة عشر فى محكمة استثناف أسيوط " .

> الرئيس ـــ هل توافقون عل هذه المـــادة ؟ (موافقة عامة) .

> > المقرر :

اللادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الجراء :

أولا — أن يكون مصريا .

ن ويموز مع ذلك بصدغة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخبراء بشرط ان كونوا مادين بالله الدرية، وأن تبهديا كابة بتضرومهم بحد الأحكام المقروة ، أو ألق ستقرر بشأن الخبراء أمام الحاكم الأهدية . فإذا لم يصنوا بسنة لأى حكم من نلك الإحكام إدلائي قبل يكون قد صدر تطبيعاً لهذه الإحكام يجمعة أنهم أجانب شعابت المحافزم نهائيا من الجدول بصرفة بخسدة العابداء . نائيا — الا يكون محكما عليه بعضورة جناية أو صدرت عليه أحكام

قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف . ماللا الذي عدد العدال المال المالية .

ثالثا ــــ أن تثهت لياقته للعمل طبيا ، وأن يكون جديرا بالتقة . .

رابعا ــــ أن يكون حاصلا على دبلومات دراســية من الحكومة المصرية إر على دبلومات أجدية تستبرها الجنــة معادلة غـــا تدلى على أن الطالب حائر الإهلارت الفدية اللازمة للقسم الذي يطلمي قيد اسمه فيه .

وتمين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خاسبا ... أن يتخذ له محلا غتاراً في المدينة التي بها مقر المحكة ."

حضرة النـــانب الحقرم ابراهيم غزالى بك ـــ اشترطت المـــادة أن يكون التلمير حاصلا على دباويات درامية ، ولكن هناك من النلمياء الحالمين من اكتسب دراية كافية .

المقرر _ سيظل اللبراء الحاليون مقيدين في الجدول.

حضرة النائب الهترم عبد اللطيف حلمي خام يك -- إنى من أقلية الجملة التي طلبت أن يقتصر القيسة في الجدول على المصرين دون سوام ، وأن يكون للحكة مند الحاجة القصوى عن تدب خير أجنى من جديل الخبراد.

أمام انحساكم المختلطة أو سواهم ، و إنى أصرح الآن يوجوب مدم قيسد الأبانب بتانا فى بدول الخبراء أمام الهاكم الأهلية . والأمم لا يحتاج إلى شرح أو بيان .

الرئيس -قدم اقتراح من حضرة الناثب المترم الدكتور هبد العزيز فظمى بك يؤيده عشرة من حضرات الأعضاء نصه :

" أفترح عدم قبول الأجانب في جدول الجراء وعلى ذلك تحذف الفقرة التالية للفقرة (أولا) ".

حضرة النائب المحتم ايراهم غزالى بك - أطلب من حضرة المقرر أن يدى لنا الأسباب التي دعت إلى الموافقة على نص المادة .

حضرة النائب المخترم عبد المزير الصوفاق -- هل يتفضل معمالي وزير الحقائبة بيان عدد المعراء الأجاب المقيدين في جدول المحاكم الأهلية وعدد الحراء الوطنين المقيدين في جدول الهاكم المتلطلة ؟

حضرة صاحب المال وزير المقانية — إن المقارنة لا عمل لما لإن هده المائم تختف من تلك . والواقع أن عدد الجهاء الإجاب المقيدين أعام العائم الإملية قبل بعدا : إن أم يكن سدور المائم الأمائم المائم الأمائم الأمائم الأمائم المائم الأمائم المائم الأمائم المائم المائم

حضرة النائب الهتم عبد العزيز الصوفاني -- يسى أن الحكومة لا تمانع في هذا

حصرة صاحب المعالى وزير الحقانية - طبعا لا تمانع ،

حضرة النائب الهترم عبد العزيز الصوفائي ... إذن لقد التهينا .

حضرة الثانب العتربالدكتورجد العزينظميك - يا حضرات السواب الضخيرة : الناب عضرات السواب حضرات الدواب حضرات يقد على المن يعض الضخيرات بيض حضرات زياد كل المناب على المن

إن كرامتنا لتقضى طينا ألا قلبل الاستمرار تحت نير الأجاب بصعبة الحاجة إلى مساعدتهم الفنية .

وأرى أنه طالماً يمكن للصريين النيام بعسل من الأعمال فيجب أن ينهضوا بأعيائه وسدهم ، ولهــذا أطلف من حضواتهم في إطلح أن توافقوا على هــفا الانقراح الذي يقضى بعبدم بليد الأجلميدي تعاهله المالجات أوام ،

المحاكم الأهلية (تصفيق) ويسرنى أن حضرة صاحب الممالى وزير الحقانية لا يعارض ، باسم الحكومة ، في هذا الاقتراح .

حضرة النائب الفترة الدهيد حييه – أحارض الاقتاح الذي قدمه حضرة الاثب الفترة الذكور هيد الديز نظلي يك كان المسادة الرامة من مشروع الفانون تقرض حاجة الفقاء – في أحوال كانوة – إلى كانا يتناسف أو دواية نيسة في بعض الأمور ، كوان شروع السانون كم يعمس على وجه الإلزام على حابة المماكم إلى فنين تخصري من الابناب ، ثلا على...(خبة) .

حضرة النائب المعترم على حسن أحمد بك — أرجو حضرة النائب المعترم أن يضرب لنسا مثلا .

حضرة النائب المحتمر السميد حبيب _ أقول إن القانون يفترض أنه قد تعرض لقاضى مسألة تحتاج إلى خبرة رجل أجنبي يكورب خاضها جميع الأحكام المقررة على الحبراء الوطنين (صحبة) هناك أحوال كشيرة

حضرة صاحب المعالى وزيرا لحقانية - إذا سمح لى المجلس الموقر بالكلام كفيت الكثيرين مؤونة الاسترسال في الشرح.

إن المادة التي تجرى المناشقة فيها الآن عاصة بالخبراء اللهن يقيدون في جدول الخبراء ، وصداً لايمنه هيئة الحكة من نقب أي خبير غير مقيد في جدول الخبراء ، وعدل أي القبر القبوات محرولة كل هذه القدولة الخاصة جواز قيد الأجاب في جدول الخبراء ، فلا ضرورة النص مل ذلك في القانون، ولا يحري مناك جعاح مل القانفي أن يندستها اجبيا لا يكون مقيداً في جدول الخبراء، إذا رأى أية فائدة الذلك، إذ أن القاضى مذا الحق « عالم الموافراً على المدافرة صدفت ، وإذا رأى القانفي ضرورة احتمال

حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب حــ هل سحبت الحكومة موافقتها على عدم قميد الأجانب ؟

حضرة النائب المحتم أبراهيم غزانى بك – لا احتال أبدا .

حضرة النائب المحترم محمود السيد -- يحصل هذا أحياة . حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد -- لا ضرورة مطلقا

حضرة النائب الحتم السعيد حبيب – لى كلمة بسيطة ، أرجو أت توسعوا صدوركم لسياعها .

لا أدرى لمــاذا كلما ذكرت كلمة أجانب ... (مُجَة ومقاطعة) .

أَصْحُوا لَىٰ أَنْ أَنْكُمْ بِكُلُّ صراحة وأرجو أَنْ تستمعوا لكلامى(ضحة) .

الرئيس — إرجو أن حركوا لحضرة النائب الهنتم الحرية لينكم كما يشاه . المطابقة القانية المجموعة المسلميد حصب — إف وطنى مثلكم وجمعى ما جمعكم، ولمكان أكان وتجهة فالمراطبة فم قبسل يرود أحباته أن يجوفى عل المضوع .

ارأیه ۴ إنی لا أتصور مطلقا أن هــذا المجلس الموقر پريد أن پعرف عنه ، هنا أو في الخارج ، أنه يتجه وجهة خاصة عند ما يأتى ذكر الاً جانب . (ضجة ومقاطمة) .

حضرة النائب المعترم شعبان الكاتب - هل هــذه وطنيتك؟ وهل أنت تدافع عن الأجانب؟

حضرة النائب الحقرم السعيد حيب ... إنى لا أرى معنى لمقاطعتى . إنى أهر ... وأنا شاب تملا تنى الوطنية ويملا أن الحماس الوطني ... أنه ليس من الوطنية مطلقة أرب " تكما ذكرت (استذكار وضحة ومفاطعة) .

حضرة النائب المحترم صدارحن البيل — حضرات التواب المحترمين : القد آبدى حضرة صاحب المعالى وزير المغانية رأيه صريحا بأن لا داعى مطفلة إلمثالتيس على حالمه اى أن كبرى الا لا يرجح أحد من الاجاب في فيحدل إعداد التواب المخترين في تمام الموافقة ولا بني عنه تمويلا> وليس ياحضرات التواب المخترين في تمسكنا بعضا على المعاطق كائنا من كان (تصفيق) كما المشرضورا في العام العراجب الفاظفة على كاننا من ولا يكن لمغرض أن يعترض عليا إذا ما فرزيا حقا من حقوقاً.

حضرة النائب المحترم محمود السيد _ أرجو أن يتكلم حضرة النائب المحترم في الموضوع .

حضرة النائب المحتم عبد الرحمن البيل — إنى ما أردت بهـــذه الكلمة خروجاً عن الموضوع، إنمـــا أردت أن أدخع الشبهة التي قامت حول استعالنا حقا مقدما انساً .

ليهان هناك مؤاخراء من عاج إليه فأمر من الأمور داوله لا بكون بين المبارة المستريخ الناسرة بن المبارة المستريخ من المناسرة بن مشروع حدة المناسرة بن مشروع حدة المناسرة بن المبارة الكافرة داراً وقت هذا الموضوع حدة المناسرة المي من المناسرة المناسرة

حضرة النــأت المحتم عبد العزيز الصوفاق ... بعد البيان المذى مجمعة . من حضرة صاحب المعلق وزير الحقائية وما أدلى به حضرة النــأت المحتم عبد الرحن البيل أوى أن الموضوع قد استوفى محتاء ولا يصح أن يكون علل .

جدل بعد ذلك ، قد وافق معالى الوارير على وجهة نظرناً كما شرح حضرة زميلنا العترم الأسناذ عبد الرحمن البيل الفكرة والواقع أن هناك من المعمر بين الحاملين للشهادات العالمية من هم ذيو كفاء تمنازة ، ويجب أن يفتح أمامهم الطريق ستى تستغل مواهيم وتظهر فى الأعمال التى تخصياً محن المصريين .

ولى ملاحظة على أقوال حضرة النائب أهترم السعيد حييب حيث أشار إلى تعرض المجلس الاجانب كلما ذكوراء وإلى من جهتى أقول بكل صراحة إنه قد أن الوقت فعلا لهذا المجلس الذي يمثل البدلاد تمثيلا صحيحاً أن يدافع عن القومية المصرية وعن كل ما ينمنس بالمصريين بالذات (تصفيق) .

يهب أن يعلم الأجانب ياحضرات التؤاب المحتربين أننا تأخذ لانفسنا من الحقوق ما لا يجوز أن نعطيه لهم ، وأنه يجب أن تحفظ بمـــا هو من حتمنا لأنفسنا ، وليس في هذا تحد ولا احتداء على أحد .

انظروا يا حضرات النؤاب المحترين إلى ما يحدث فى المحاكم المنتلطة من تفضيل الأبناب على المصريين فى كل أمر، فإذا ما هممنا بالاحتفاظ بحقنا فإنما هذا واجب محتم أملته طينا الوطنية الحقة (تصفيق).

حضرة الـ الب المحتم على عبد الرازق بك ــ إنسا وإن كنا تقدما تقدما باهوا إلا أننا لم نصل إلى درجة الكالءحق تستطيع الاستفناء عن الأجانب بناتا (ضجة . .) هناك مثلا الفانون البحرى (ضجة ومقاطمة) .

حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب - هـذا تحفير الصريين وكفامتهم ولا يقبل أن يقال هذا من مستشار سابق .

حضرة النائب الهترم الدكتور عبد الحميد سيد – فليبق الاحتلال إذن ا حضرة النائب الهترم عبد العزيز العموفانى – إرب هذا الكلام يمسنا في العسم من وطبيتنا ويجب ألا يسبل في محضر الجلسة .

على هذه العبارات يلفيها مصرى ينتسب إلى الأمة المصرية بل نائب عن هذا الأمة ما هذا ؟ ؟ ما هذا؟ ؟

حضرة النائب المجتم وهيب دوس بك ... قدمت اقتراحا مؤيدا من عشرة أعضاء طلبت فيه أن تكون الفقرة الثانية من المسادة الرابعة على السادة الآدن

تعموز بصفة استثنائية ننب خراه أجانب في قضايا خاصة بمتاج الأمر فيها إيهم وأن يكون ذلك بطلب أحد الأخصام في القضية على الأفل وف هدفه العمورة يشترط على من يندب من هؤلاء الأجانب أن يتضموا لجميع ما هرو الحكمة بشأن المأمورية وبشأن تعدر أضاج، "

وإنى أرمى بهذا الاقتراح إلى تعديل الفقرة الثانية من المسأدة الرابعة التي نصب في أولها على إن يكون الحبير مصريا

أرى حضرة النائب العترم عبد الحميد سميد يتادر فاعة الجلسة وكان بودى أن يتنظر ليسمع كلامى .

إنى أحتقد حتى بعد البيان الذي ألفاء حضرة النائب الحثرم عبدالرحمن البيل ... أن هذه الفقرة واجبة البقاء بالصيغة التي تضمنها اقتراحي .

مداك باحضرات التواب المتربين معلمة قوية كبرى تعززها السرة المستوالة بمب عليا النافقة السرية المستوالة الم

إذا أن التعديل الذى اقترحت _وعن تتكم هما كاحدرت - فأسامه محمح ا إذا أما نوشها وغلام المام القادي الأطريكي امضاه لاجين على منتخول. لوليلتي أمالية إضار القادي لذا أحجا الأمر لمان تمين خبير وكان بخول المطرة الإنشدي إلا الصريح؟ أشل الجواب عن ذلك أن يستعين على أتناه لمهمة بخير أجني (مقاطمة وضحة).

الرئيس — لاتكون منافشة الفرانين بالفيجيج والمقاطعة ؛ أنحــا بالسياع: لائوال المتكلمين ، وأرجوكم أن تستمعوا وتتركوا لكل متكلم الحرية في إهدام. رأيه وألا تفاطعوه .

صدرة الندائب العتم وديب دوس باح – أدمت أن أوضح طدر آتام.
للمالة فذ كرت لكم على سول لمثال صورت مرام العالم الإطنية أخيل
فيها الدين من أجميع لوطني، في أن انها توقيدا لإخبية. وهناك صور أخري
غيرة المن الإطمال التي نمايسا ، فإن كميما من السيدات المثلثات يوقين.
إخلط الافراعي طيالا راق ، كما أن كميما من التجار بوقيق بالخط الافراعي.
إخلط الافراعي طيالا راق ، كما أن كميما من التجار بوقيق بالمثل المثل المؤلمين.
مركز التعلق الأطل إذا أراد أدن بين خيرا لفحص هذه الدوليات ؟ (مقاطة)

أظل أنه من التناقض الين أنب تحوم عل القاضى تحريحاً بانا ، وهو إ المهدمن على الحق، أن يسلك السيل القويم الإرضاء ضجره، وهو معبرى له ! من العاطقة القومية ما لحضرات التجاب المحقومين تحاماً .

إما القول بالاكتفاء بها جاء في الماحة الماشر يقفيه قصره الآت هذه .
الماحة جاحت في الب القحرم الا في باب الإجامة، وهي تضم على أنه

"لا يقوز الموظفي المحكومة أو جالس المدينات أو ألهالس البدائية ما داوا في المحددة أن يؤير الحمل أهل المجلس ، رحم خلك فاعمال المبلسة التي تصلفية .
- ساورات بناصة يجوز المحكة أن تكفف بها المؤلفين الماضيان على طأت ا

ويفهم من هذا النص أنه يجوز الساكم في المسائل التي تتطلب خيرة طاسة إن تقديب لها أحد الموظفين ، فإذا ما تعسر وجود من يقوم بهذه المهمة من بين الموظفين فاذا تغمل الحكة ؟

حضرة النائب المحتم عبد العزيز الصوفاني – هلا يوجد من بين بحوع الموظفين من يصلم لأداء هذه المهمة ؟

حضرة النائب المنتم وهيب دوس بك ــ وعل يلغ بكم الشكك في إحساس المنفذاة الذين تعرض ملهم الفضايا أن تحسبوهم لا يرمون ماترمون الإنف ؟

إن الالقياح المقدم من عاط بكافة الشافات بحيث يشترط أن يكون المتداب الأجنبي في حالات عاصة استثنائية ، وأن يكون بساء من طلب أشد الأشعاء في الشوي معددا تكون له ويجهة قطر خاصة الشأن من قرون المترافقة المتارعة للمسابقة المترافقة يحوز المقاتفة ويتعاد يحوز المقاتفة ويتعاد يحوز المام المناسبة ، والمام المام المناسبة المناسبة ، والمام المام المناسبة المناسبة ، والربعو من الجلس أن يقر المناسبة ، والربعو من الجلس أن يقر حالة المناسبة ، والربعو من الجلس أن يقر حالة المناسبة ، الوراد الاقتماح .

حضرة النائب الفرنم أحمد التنافى -- أريد أن أصل براءه من البدأ المستخدمة النائب من حضرة النائب المستخدمة النائب في حضرة النائب المشتم على جد الزارق بك ء وأضم خضرة النائب المشتم مبدالدر برالمصوناتي في زايم، وأطلب من المجلس براخلت أن يكون جدول الخبراء احتكارا المتكارا المتكارا المتكارا المتكارا المتكارا المتكارا المتكارا المتكارا المتكاراتين النط.

حِصْرةِ النائبِ الحَمِّرِمِ على عبد الرازق بك — إلى منضم في الرأى لحضرة المَّانُبُ الْمُثْمِ وَعَمِبُ دُوسَ بِك ، وقد قاطعي المُجلس ظم أثم كلاى .

عبدة النائب الفترم عبد الرمن اليل حرضرات التواب المتربين :
بير حفرة الثائب الفترى وعيد، دوس بك تسليا نما بوسياحة الإضاب التي
دفعت إلى تقرير سلف النفرة الثانية من المساحة المارية ، ولكنه يقول إنه
فد تتعور الحلمة لمل تعين غيرى موضوح ها عالا يوجد بين المصريف
والإنجاب الموظفين بالمكومة المصرية من يصدع لقالم م » ثم يعرب
بعد ذلك مثلا غربيا في بابه ، وهو إن دائنا أجنيا حقل دينه إلى مصريء
غيرة الأمر إلى القاضي الأهل حيث طن بالقرير في التوقيع ، وحصرته
إكمة المحمد بذلك طها خواه الخطف مع أنه علم أنهم ينجون أمام ألهما المحملة

حضرة النائب المحتم وهيب نوس بك - أنهم يندبون من أجل عُص المطاؤط الموجة .

مندرة النائيد المتم مند الرحن اليلي ... الهم يؤدون مصديد في الملوط المنطقة الهماء وأد كر أن سودي بك كان يندب مع لوكاس بك لمضاهاة المطبوط الهميدية بالإنريجية يوفضلا حرجانا فإنه عناك مادة تمم أمراماتمان علماء المطبوط ، فإنا يتم إنه لا يهميد من يب المصريف من يصدح الفناهاة

عين الخطوط الاترتجية — وهذا في اطتقادى وهم — فن الحمك أن يتناول الإنتخان الخلطين السريق والاترتجي ، يضاف إلى هــذا أنه يوجد من عين الموظفين الأجانب كثير بمن يعرفون الخلط الافرنجي جيدا ويستطيع القاضي أن يتنعب من يينهم بن يؤدي هذه المهمة .

ومن هـ فـذا ترون يا حضرات النؤاب المحقوين أن حضرة النائب المحتم وهيب دوس يك لم يأت لنا يمثل استطيع أن استند طيه من أن المصرين عجوز أو استمال طبهم أن يؤدوا عملا من أعمال الحمية المنتوعة ، والواقع أن مبارته ودليله لا عل لها ولا سند يأية حال من الأحوال .

إشار حضرة الناشب المعترم عل عبد الرازق بك إلى مسألة الفانون البحري وإلى أطبقته وأربح قبل وضيعي بأنه وبيد من ين موظفي الرئامية بالملكية اللوله حرة باشا ومو كنمه وضير إياناتها البحرية وكذا يوبيد في مسلمة الحوالية والمنائز مصريون وأجانب عن دسوا الفانون البحري دراسة وافية يجث مشروع الفانون البحري منذ ستين ومع ذلك فاين هي المشاكل التي يقيم عمري ومصري بشأن مسائلة خاصة بالفائون البحري ؟ أشل أن همند المشاكل لا تقع إلا بين الأجانب قدما له إبن إراجانب والمصريي

انى أؤكد لحضرات المعترضين أن المصريين سمواء أكانوا موظفين أم خبراه فضيم الكفاية التامة (تصفيق) .

وهناك فوق ذلك اعتبار أسمى، وهو ألا نضع فى تشريعنا حــ وفى هـــذا البرلمــان ـــــ أى قيـــد تقيد به القومية المصرية بأية حال مرــــ الأحوال (تصفيق حاد) .

حضرة النائب الفترم محمد حسن — عند ما عرضت هذه المسألة على بلحنة الحقائية أمرترى بقطرى تصديد مدد الخبراء أمام العام كم الإنتدائية والاستكافية وأن الاستثناء الذي ياء في المستقادة وكان يعرض هذا المددى وكان الإخراض الفائم أنه من تحدد مدد الخبراء فيا يتماق بالمقبولين منهم ووضع لم جدول خاص وجب أن يكون شاملاً العمرين دون ين وسوام ، وأرجو الا تلاسطية با حضرات القواب الفترين أننا عند ما نشرح الاناتشار لا خلالة خاصة ، فيجب أن تعاط كل الاحتياد المنشرة الاستثنار لا خلالة خاصة ، فيجب أن تعاط كل الاحتياد

فئلا قبول في كتاباتنا الحاصة من باب الاحتياط هماهنا السهو والنسيان؟ وليس مني هماذا أنه يجب أن يعمل بشرط الاحتياط حتما وإنما إذا دعا الإعمر إليه أخذ به .

الما تحقد مند الخيراء وتبين إن هذا التسديد الصدرين تقطء أصبح هذا الحق في المستطرة - وكمن تريد الآن أن الشهر في التأخير المستطع من جريح الدول صاحبات الاستراكات التحاصيص الهادة المستطرة المستطرة المستطرة المستطرة المستراكات المستركات المستراكات المستراكات المستراكات المستراكات المستراكات المستراكات المستراكا

حضرة النائب المحتم عبد العزيز الصوفاني - عند ذلك ينظو ف الأمر.

حصرة النائب المتمرع هد حسن ... أضرب لحضراتكم مثلا نقسة أصبح من اختصاص المماكم الأهلية النظر في جرائم المحلح التي يرتكها الأرامنيون فإذا ماطرح نزاع باللغة الأرمنية ، فهلا يجوز القاضى أن يندب خيرا أرمنيا لفحص الموضوع ؟

حضرة النائب المحترم عبد الرحن البيل – يوجد فى المحافظة وفى غيرها من المصالح كثير من الأرمن ومن مختلف الجلسيات .

حضرة الناتب المقرم عهد حسن ... إنما ضربت مثلا وليس معني المثل التحديد ، فلو فرض أحد صدياً فدم الفضاء بهمه التورير وأواد أن يمكر لوقيعه (مقاطعة) ... عب على المشرع حند التشريع ان يخاط كل الإحتباط إلى امر حتى ولو كان من المقوض حدوثه كل مائة سنة ... أثم ياحضرات السؤاب المثلق بعض المثلق المشرعين أصحاب الحلى فى التشريع ، غيفيني أن عاملة للما لكل الطوارئ ، وأرس بخرضوا أن مثل ما تتكلم فيه قد يقع ولواستناه (مجنول).

كمن انتقدا مل الأميل وهو أن تكون الخبرة العمرين دون سواهم ، لكن المين أكما فيسه أنه قد تعرض – ولوس باب المصاففة – تقديد خاصة لا يرى القائض إزادها مددومة من التسلمات خبير أجنبي لها أن بعض قلط الزاع ، فابدأنا لا تكون القائض في مثل هما الطرف الخساص من استهال كل حرشه في ايرة كلافنا من طريق الحق والعدالة ؟

إنى أصنفد أنه يحب افتراض مثل هذه الحالة الاستثنائية ووضع حكم لها محافظة على الفانون فى ذاته وليكون كاملا شاملا .

حضرة الثانب المفرم عبد الرحن البيل — إن مثل هـ فد الحالة لا محتوجة الشاخي على ضعرة عبد الرحن البيل — إن مثل هـ فد الحالة بعني استطع حضرة الثانب المفرم عمد حسن — أصبح الأص بسطا جمل غلقة ألك . ويضح مبدأ الفرض راحله إلى أن بدون بيانه م واما الا يضاح إلى السخة والمحتوجة المفاون من المالة المنافق الله والمنافق عند المنافق المنافق عمد المنافق المنافقة النافقة النافقة المنافقة النافقة النافقة المنافقة النافقة المنافقة النافقة المنافقة النافقة المنافقة النافقة المنافقة النافقة النافقة المنافقة النافقة المنافقة النافقة الناف

حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب حد هذا برهان على كفاءة المصريين ومقدرتهم .

حضرة النائب المحتم أحمد والى المندى -جيل أن تتجه عناية المصرين إلى الشفة التامة بإخوانهم ، وهي ظاهرة الشكر، ويصب أن تشجع، ولكن المقام ليسمقام مفاضلة جهمسرى وأجنى، لأن الإجماع معقد طريختفيل

الممرى ، وإنما الأمر ضرورة مارجة قد تطرأ . ومحن — كإفاظ في جلسة مارقة سئى التبخية السناحية التي تسترة أسيراد الانت وعد مستصفة من الخارج ، لا يعرف عنها مساحات كنيرا أن قبلية ، داء وقسد يعرض الناح هل شيء من ذلك المام ألفاكم تختاج لما معرفة قبلية ، داء الالات والمعد وقلوشنا الضرورة إلى أخذ رأى الخبراء الأجانب فيها (ضجة) .

حضرة النائب الهترم عبد المزيز الصوفاني ـــ هات لنا مثلا ، لا تنكلم جزافا .

كير بدا ياحضرات التولب الفترين أن تحرم الهذا كم من الاتفاع له صيل تحقيق السلطة : غيرة جنير أجني معد الفرورات ولى حالات الاستفاع . وحضراتكم تعلموت أننا قد احجما برما ما إلى حترة الخيرات في المرات المنتجود الخيرات المجتودات المنتجود المنتجود المنتجود المنتجود أن المنتجود ال

(مقاطمة) . حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب ـــ في غير هذا .

حضرة الناب الحترم أحمد وإلى الجندى — 1 كور مضراتم أنه أو كان الأمر مفاصلة بالمويناكم قيمه على مقدار ما تمبرونه، ولكنه ضرورة يجب همديرها ، وتمن تحاج إلى خبرة الأجانب في شى مصالح المكومة وفي أهم الشؤون فنستقدم الكثيرين منهم ، فاماذا عنيسه أها كم بهذا القيد وتمن نضرب المثل في كل يوم عل حاجنا إلى الانتفاع بخبرة هؤلاء الأجانب ؟

إن الخبيرشاهد بؤدى شهادته فى المسألة المدينة بحسب ما يعرف ويتخلد ، فيتبرالمقاضى طريق الحكتم ، ويكشف له عن العسالة من كل نواحبها ، وليس القاضى طزيا بما يراه فى تقريره ، ولكنه يستقير به .

لمانا لا تبرك للقاضى الحرية في أن يستمر بشق الوسائل التي يرى من مصلحة المدالة أن لمبأ إليها ؟ إن الندى لا يرد أن فجل شهادة الحيرالا جمني مستد المصرورة الطارقة . مثلته كمثل الذى يحرم عل شاهد عيان أجنبي أن يؤدين شهادته في حلاقة شهدها

(حَجَة ومقاطعة) .

لا ينبنى يا حضرات التؤاب الهنزمين أن تجرى وراء هذه الماطقة المباركة التي الضيها من غيرشك، فإنى بمناطقي أول القائلين بالتفضيل، وليكن هذه المسألة استثناء كما نص القانون ، والفاعدة حمى الإنتخاج فتهية البوطنيين

في جميع الشؤون ، و حالة الاستثناء لا تعرض إلا في ظروف خاصة . فقيد القاضي بهذا النيد يحددن سلطة العدالة وقد بعطل كشف الحقائق وإعطادكل ذي حق حقه .

عيب أن نكون عملين، وائدنا المصلحة ما وجدنا إليها سبيلا ، ننشدها عند المصرين أوعند الأجانب بل عند المحصوم .

لفد أنشأنا الجامعة وما نزل نحتاج إلى خبرة الأجانب فى كثير من الفنون والعلوم .

حضرة النائب المفترم عبد للله لملوم بك _ وفى المعرض الزراعى خبراء نتيون بدرون شؤونه ، ومن يينهم بلغار يون ، وهذا دليل حاجتنا إلى الاستفارة الأجانب ، وهو لبس أمم إسيهنا . يجب أن نشد الفسائدة ولو في العمين (تعميق) .

. حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى ... إلى مع احترامى لعاطفة -عضرات الزملاء المخربين أرجو إلا تسايرهانه اللعاهة المقدسة وأن تكون عمليين. والريد أخيرا بقاء المساحة كما وودت في للشروع .

- حضرة النائب الهترم اراهيم الهلالى بك -- يا حضرات الثواب الفترين ما بنيت. هذه الغامة إلا طرية الرأى وساحلى برأى اللدى أعتقد أنه سيلاقى مارضة كبيرة ، ولكنى استحلتكم بالله أن تسيروا وراء المصلحة العامة لا وراء العاطفة (ضحة ، مقاطعة) .

حضرة النائب الهترم صيد الله للوم يك ... الخطباء كتيرون وتمن نرية إن نجز الحق من الباطل والفت من السمين ، ولا تم ثنا الفائدة إلا بسياح الخطب

حضرة النائب المحتم الدكتور عبدالعزيز نظمى بك - الآن تعيب المقاطعة لإنها ضد الرأى الذى تؤيده ، مع ألك أول المقاطعين لمن يخالفك .

حضرة النائب الهترم عيد العزيز العموفاني — أحتج على تكرار عبدارة الماطفة والمصلحة العامة كأننا لا تفرق بينهما .

نهن نفهم المسلمة العامة وقريدها أولا ، ولا تسيروراء عواطفتا . . . هذا لا يليق أن يوجه إلينا .

حضرة النائب الفترم إبراهم الهلالى بك - كلنا مصريون وكانا نحب المهركة الموسية الإنتاب على البينا أن تتخط بهزمة الإباني، على واجبنا أن تتخط بهزمة الإباني، على والمسابد وما هذا المسابعات الإباني، على حالمية الميانية وما الأبانيات اللى ويستفيد بنيم إناؤنا هاما وظائفة وهناك كثير من الواد الابحد مصريح بالامرائبا، من الماتلة عصريح بالامرائبا، المنافقة وهناك كثير من الواد الابحد مصريح بالامرائبا، المنافقة وهناك كثير من الواد الابحد مصريح بالامرائبا، وهناك تقديم من الموادلة بالمنافقة وهناك كثيرة المنافقة وهناك كثيرة والنبضة.

_ حضرتر النائب المعتمر ابراهيم الهلالى بك - لا صب علينا إذا قلت إنتا في بعض الشؤون لم نصل إلى درجة الكمالي .

(خيد ويقاطيد).

الرئيس – قدم اقتراح بإنفال باب المناقشة وقعه أكثر من عشرة أعضاء فهل توافقون عليه ؟

(موافقة) . - حضرة النائب المقدم الراهم الهلال بك - إنى أحتج عل منهى من

الكلام ولا أزال أؤيد بقاء المسادة على أصلها . و الرئيس ـــ قرر الهلس إفغال باب المناقشة فلا مجال لحضرة النائب المسترم

ر الرئيس — قرر المجلس إفغال باب المنافشة فلا مجال عضرة النامب المعارضة في الكلام . والآن أتلو على حضراتهم المسادة ع.٣ من قانون النظام الداخلي للبراسان ونعجا .

در كل عضو إن يقترح إشاء الماداولة الأولى أو الثانية ما ياله صنية تصليلات (زيادة أو تعديلاً أو حلفاً) ويجب أن توضع همذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليا صاحبا وأن تقدم إلى الرئيس.

فإنا كان التمديل بعد أن يشرحه وأضعه لا يؤيد من حشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع .

أما التعديدت المؤيدة مل الوجه المنتسد و تجري لعيا المناشفة في الحال ثم تحسك يعد ذلك على الجمية التي عهد إليها وضع التفرير عرب المشروع (إلا إذا وافق المقرر على المداولة فيه فورا وأيده في ذلك صفيوان من أعضاء الجمية)".

فا رأى حضرة المقرد ؟

المقرر ـــ أوافق على المداولة فورا .

حضرة النائب المحترم مجمد حسن ـــ لا داعى لأن نضيع وقت المجلس بالإحالة على اللجنة .

الرئيس _ أهيد على حضرائكم نص الانتراح المقدم من حضرة ألنائب
 الهنترم الدكتور عبد العزيز نظمى بك وزملائه وهو :

(أقترح عدم قبول الأجانب فى جدول الحبراء وعلى ذلك تحمذف الفقرة التالية قلفقرة (أولا) .

فن يوانق على هذا يقف .

(وقف عدد من الأعضاء لم تنبين معه الأكثرية من الأقلية). الرئيس ... من يعارض في هذا الاقتراح يقف .

(وقف عدد من الأعضاء لم ثنيين معه الأكثرية من الأقلية) .

الرئيس – يؤخذ الرأى بطريق المناداة بالاسم .

(أخذ الرأى بطريق المناداة بالاسم).

. الرئيس — دلت تنيجة أخذ الرأى على أن العدد عبر قانولي . ر

مجلس النؤاب

استمرار المناقشة فى مشروع القانون قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال جلمة 9 عامرة 1978

الرئيس – وهل توافقون معلى أخذ الرأى من الاقتراح الفقر بمن حضرة الثاب الدكتور عبد العزيز نظمى بك بطلب حذف الفقرة الثالية الفقرة (أولا) من المسادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء قبل النظر ف ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية حتى يحضر حضرة صاحب السمادة منادوب وذارة المسالية ؟

(موافقة عامة) .

أخذ الرأى

حضرة النائب المختم عبد القطيف حضى غنام بك – إن أمارض في أخذ الرأى على هذا القفرة عن أكثر الرأى على المنافقة قد صرح في في أخذ في طبحة ما برائب من مشروع قانون في لجسة 4 مارس المساخى أثناء منافقتنا المادة الرابعة من مشروع قانون المنافقة ال

الرئيس — الذي أذكره أن معالى الوزير صرح بأنه لا يمانع في حنف هذه الفقرة .

حضرة النائب الهترم محد فهم القيمى — ترسو أن نسم كلام مداليه . حضرة صاحب العزة وزير الأوقاف — إن سالى وزير الحقائبية قد فوض الرأى إلى الهلس ، فحماناً يقصد من إثارة المنافشة في هذا المرضوع الآن ؟

حضرة النائب المترم عبد الثطيف حلمي غنام بك إن معاليه لم يفتوض الرأى، بل استرد التشرة، كما يفهم صراحة من كالامه في الجلسة التي أشرت إليها

حضرة التائب الهتم الدكتور عبد الحيد سعيد ـــــ معالى وزير الحقائية حاضر الآن و يمكنه البيان وان يغير رأيه طيعاً .

حضرة النائب المحترم عجد حسن -- قد شرع المجلس مرتين نصلا فيأخذ الرأى على صفحه الفقرة > فكيف تصدّل الآن ؟ إن النظام وكرامة المجلس يقضيان بإتحدام أخذ الرأى حتى تظهور النبيجة بقاء أو صدّفاً

حضرة صاحب المثال و فريرالحقائية - إن الذي حدث في جلمة ٨ طوس أن المجلس تنافش في المسادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية قفام خلاف بين حضرات التواب العقومين على الفقرة التي يتجرعه قد استثنائية قبد الأوطائية في جدول الخبراء ، فراى بعض مضراتكم قصر القيد على المسروي ، ولن ينجم بقاء المسادة كالو دودت في المشتروع ، ولعلمي أن جداول الخبراء الحالة لمن بنها من أسماء الإجاب إلا قبل ، لم أمام في قصر القيد على المصرون إنا وافق المجلس على ذلك .

(تصفيق) .

ولكن ليس منى كالاي أن حسبت المادة أو فقرة منها ، فهاك فرق بين التعبيرين وفرق بين النتائج ، فإان المحكومة إذا موضت مشروع قانون دراتشافى الجانس فيه ، وألجدت المحكومة عامم التمسك بمأيها في إحدى قطة ، فلنس منى منذا أنها سبت مذه الشطة ، ولكن مدة، أنها مستمدة الدول تتبعة الافتراع طبها إليم كانت . أما صحب المسائل المدوضة على الجلس فف منى الاروتائج أخرى .

حضرة الثائب المترم مبد التطيف حلى غنام بك _ أرجو أن يسمح لى ممال الوزير بتلادة ما باحد في عضر جلسة ٨ مارس عن هذه الواقعة : حضرة صاحب المالى و زيرا لحقائية

وَإِذَا كُنْمُ ترونَ عدم الموافقة على قيد الأجانب في جدول الخبراء أمام الهاك الأهلة فلك الحد في ذلك

الهاكم الأهلية فلكم الحق فى ذلك . حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى --- يعنى أن الحكومة لا تماتع

هدا . حضرة صاحب المعالى و زيرالحقانية ـــ طيعا لا تمانع .

حضرة النائب العقرم هبد العزيز الصوفاني ... إذن لقد النهيئا" (هجة). حضرة صاحب المعالى وزير الحقائية ... وهذا هو ماقلته الآن

حضرة النائب الممترم عبد المنم عبد القادر لملوم ... أرجو معالى الرئيس أن يَأذَذُ فَى فَهُ اللَّهِ مِثْوَالَ إِلَى حضرة صاحب المعالى وزيرا-لحقائية .

> الرئيس — عن أى شيء ؟ سند النائد المتدمد الند :

حضرة النائب المقرم عبدالمنم عبد القاهر لملوم -- سؤالى يتماق ببقاء الفقرة أوحذتها .

. الرئيس ـــ قــد اتنهت المناقشة وسناخذ الرأى الآن على اقتراح حضرة المثب الحقرم عبد العزيز نظمى بك .

يُشِمَدُ الرَّأَى يطريق النداء الاسم على حذف الفقرة الثالية للفقرة (أولا) من المــادة الرابعة من مشروع قانون الحبراء أمام المحساكم الأهلية أو على عدم حذفها .

(شرع الجلس في أخذ الرأى بطريق النداء بالاسم ، فحدث شجة صد البدء في الاقتراع) .

حضرة الدائب العتم محد فهيم النبي ... يظهر لى من جو المجلس أن حضرات الزملاء غيروا وجهة نظرهم ومتسفر النبية على أن الممالة ميدة . وحرار ولمنا المنصب من قامة الجلسسة حضرات التواب العقيمين مجد حافظ وحراران بك : الدكتور صيد الحميد صيد، محدولة النبوي، شجان الكاتب

عل على بسيونى، عبدالمنتم عبد الفادر لملوم، عبد اللطيف حامي غنام بك، ابراهيم زكى).

الرئيس حـ اليس من الصواب الانسط، من الجلسة عند أخذ الرأى ، إذ من أهم واجبات النائب إيذاء رأيه فى كل ما يعرض على المجلس ، والمستمر فى الافتراع .

(استأنف المجلس أخذ الرأى بطريق النداء بالاسم) .

الرئيس -- ليتفضل حضرة النـائب المترم أحمد وشــــدى برابداء صهب امتناعه من إعطاء صوته .

حضرة النائب الهنتم أحمد رشدى – امتبعت عن إصطاه صوتى لأقى أهل أن الفانون العام بخول القماضى أن يتدب من يشاه لأعمال الحبرة ، وبناء على همذا الحق يستطيع القاضى أن يتدب خبيرا أجنيا ، فلا أقهم معنى تقرير من جديد .

حضرة النائب المحترم عبد الله المرم بك ــــ هـــذا أدعى الوافقة على بقاء النص مادام الحق للقاضي .

الرئيس - أمنرت تنبة أخذ الرأي من الموافقة على بقاء الفقرة الثالية التفقرة (أولا) من المدافقة على بقاء الفقرة (الألا) من المدافقة على من مشروع فاتول الخيراء أمام الها كم الأهلية باغليمهم الموافقة (مسخق). حضرة النائب المفترع مبدالله للرم بك - أما وقد تم الاقتراع فإنى أحجم الدلاحتجاج على ما وجهه حضرة النائب المترم عد فهم التيمى إلى المجلس، إذ لايموز العضو أن يصم عبلسنا بأنه بيت الية على أمر معين .

حضرة النائب المحترم أبراهيم غزالى بك ___ إن حضرة النائب المحترم عهد فهيم الفيمى بمن غادروا قاحة الجلسة .

"الرئيس - لا أظن حضرته قد قصد المعنى الذى فهمه حضرة النائب المتم عبد الله لماهم بك .

حصرة التاتب المعتم عبدالله لملوم بك -- ما صنى التهيت إذن ؟ إن الإندان ليتأثم أن يوجه هسلم العبارة إلى ذيره في الخلاج ، فكيف نقبل توسيمها إلى مجلسة الموقر؟

(١١) بيان أصاء حضرات الثواب التقرمين الذين أخذت آرائوهم بالثدة بالاسم ولم يورافقوا على الافتراح المفتره من حضرة النسائب المحترم الدكتور عبد الغزيز تظميريك الخاص بطلب حانب

الفقرة الثالية الفقرة (أترلا) من المبادة الرابعة عن مشروع قاقون الخيرًا، أمام الحماكم الأعلية : (١) حضرة النائب المترم محمود عباسي يك ، (٢) حضرة النائب المترم وهيب درس يك (١) (٢) حضرة النائب المترم محمود عباسي على ، (٤) حضرة النائب المترم محمود الطوريك › (ه) جنرة النائب المترم عبدالسلام مدايه بك › (٦) حسرة النائب الهترم طل حسن أحد › (٧) مصرة النائب المعترم عبد الله أرسلان بك › (٨) حضرة الثائب المقترم محمد وهيه كسيه بك ، ﴿ ﴿ ﴾) حضرة النائب المحترم شخصاته السيد سلم ، ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ حضرة النائب المحترم محمد وهيه كسيه بك ، ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ خضرة النائب المحترم محمد وهيه كسيه بك ، (١٢) حضرة النائب الهترم اسماعيل فهمي الشلقائي > (١٣) حضرة التائب المهترم حس البناني بك > (١٤) حضرة النائب الهترم على منصور تصدير بك > (١٢) حضرة النائب المترم العاجل اراهم مراد ؟ (١٦) حشرة الثائب المترم حدين مصطفى خلل بك ؟ (١٧) حشرة الثائب المشرم عبد المطلى حدين مصطفى بك ؟ (١٨) حضرة الثائب المحترم مدين هلال بك ، (١٩) حضرة الدائب المحترم الديد حيه (٢٠) حضرة الثائب المعترم رضوان عبدالوهاب يمد عقده (٢١) حضرة الثائب المحترم الماهم المبدوق طارع بك ، (٢٢) حضرة صاحب المعالى الفكتور عد توليق رفت باشا ، (٣٣) حضرة الثائب المخرم حسن أحد كديه ، (٢٤) حضرة الثائب المخرم كامل حسن زايد ، (٢٥) حضرة صاحب المال عد حلى عبي يافاء (٣٦) حضرة النائب المثرم فاعين خاجن المثروري ، (٧٧) حضرة النائب المترم عبدالهيد عليه ، (٢٨) حضرة صاحب السعادة أبراهم فهمي كريم باشا. ٤ . (٢٩) حضرة النائب المخرم السيد متصور ٤ . (٣٠) حشرة النائب المحترم السيدة حد عيسى بك ٤ . (٢١) حضرة النائب المحترم أمين الملوانى ٤ (٣٢) حضرة ألنائب المحترم الشبخ سايان بيرمى نصار ؛ (٣٣) حضرة النائب الحترم الشيخ عيدا راهيالشافل » (٣٤) حضرة النائب المحترم عمود السيد ؛ (٣٥) حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتدح ، (٣٦) حضرة صاحب المنزة على المنزلارى يك ، (٣٧) حَشرة النائب المحترم النائب المحترم النائب المعرم عبد الحبيد المبرادهي بك > (٣٩) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرسيم على عبد الواحد أبو اسماع إليه؟ ﴿ ﴿ ٤) حَسْرة النائب المحترم صدأ يحد سية حد القط 🧎 (٢٤) حضرة النائب المترم عد فريد حشي 🤰 (٢٤) حشرة التائب المترم نصل إغل يك ء 🔞 (٤٤) حضرة النائب المترم حسن عد اجاميل أء (٤٥) حضرة الفائب الحقرم أبرسيف طركماب بك ، ﴿ ﴿ وَيَ حَشْرَةُ النَّائِبُ الْحَرْمُ تَجِيبُ هريمانَ بِك ، ﴿ ﴿ وَ ي محمد أبوزيد طنعادى › (9 9) حشرة النائب المخترم شيخ العرب ميف التصرعوسى ؛ (. 0) حضرة النائب الهنترم خليل إبراهيم عبد البنال 🏿 (0 ا حضرة النائب المخترم مصطفى ها كف بك ، (١٥) حضرة النائب المحرم أمين عاصر، (٩٣) حضرة النائب المحرم على العباسي ، (٤٥) حضرة النائب المحرم عبد الله بلوم بك ، (٥٥) حضرة النائب المحرم عبه انحيد سيف التعربك ؛ (٣٠) سخرة الثاقب المعترم مصطنى سميت المصريك ؛ (٧٠) سخرة صاحب المسادة توفيق درس باشا ؛ (٨٥) سخرة الثائب الحترم ابراهم غزال بك ، (٩٥) حشرة الثائب المحرم جورين تناخيريك ؛ (٠٦) حشرة الثائب المجرّم أمين سيد همام ، (١٦) حضرة الثائب المحرّم الشيخ عد أبراهيم صبد الله بريرى ، ، (١٢) حضرة النائب المحترم الشيخ على أبرأهم على ٤ (٩٢) حضرة النائب المحترم عهد مله أبو زيد بك .

رد براق مل هذا الاقتراع حترات التؤاب الفترين : () مل حسن أحد يك > . (٧) عد حسن > (٧) الكتورمية الفريز تقويبك > (١) أبياهم حسول أياض كا (٩) فريد تخوافين (٢) النياخ جلالة من ششر > (٧) عبد المهر هم يك > (٨) مهمتش أبيام هم الناقل أياد (٤) عبد المهد المرسمين يك > (١- ١) احد هد المقافلة - (١) مجالز حمل المارك المهم على جاء مارك) حجاك عبد الدين أحد يهد يك > (١) المليف تجف > (١٥ الكون الهمير . - والمعمور في إلها أبالي حقوق الخاط المقارحة مد وللدين .

⁽١) تين بما جاء فكلام حضرة الثائب المترم دعيب دوس بك مد إملان التيبية إن أم حلف النترة لايقاؤها .

يجب أن نسير بالمماملة بالحسنى ، وأن نتكلم فى حدود النظام والفانون ، وأن يفهم كل منا أن لهذا الحبلس اعتبارا وكرامة .

حضرة النائب المقترم ابراهم خزال بك ... إن فهمت من هبارة حضرة النائب المترم محد فهم القيمى غيرافهمه حضرة النائب المترمجيدات المهمك فإن الأحزاب تتنق خارج المجلس عل المسائل التي متطرح قبل طـــرجها ، وهذا القليد برلساني مصطلح طه ، فليس هناك سوء نية .

حضرة صاحب العزة وزيرالأوقاف ـــ هذا صحيح .

حضرة النائب المترم محمد حسن — مل أية مال يجب أن تكون تميراتنا في حدود الليمانة وفي الصيخ المقبولة ، والآن بعد أن انتهيا من أخذ الرأى على القراح حضرة الثانباً المقترم الدكتور عبد العرز نظمى بك ، المانا يكون موقفنا إذا الاقتراح الثاني الذي قلمته حضرة الثانب المفترم وهيب دوس بك وفر يق من حضرات الأعقداء في جلسة برمارت للمستفى ؟

حضرة صاحب الممالى وزير الحقانية — هــنــنا هو نص اقتراح حضرة النائب المحترم وهيب هوس بك .

اليموز بصفة استثانية نلب خراه أجانب في قضايا خاصة بيمتاج الأمر فهب اليهم وأن يكون ذلك بطلب أحد الأخصام في القضية على الأكل ، وفي هداده الصورة يشترط على من يندب من طؤلاء الأجانب أن بخضسوا لجميع ما تقوره الحكمة بشأن المسامورية وبشأن تقدير أتعابم "

وقد قصد حضرة مقدم الافتراح وحضرات ، فريدية أن يوضع حما النص بدل الفقرة التي وافق المجلس اليوم على بقثها ، فلا عمل النظره الآن . من من أن أهرتش من أجمية أحرى على هذا الافتراح ، لأن المسادة المؤلجة التي من موضوع المافقة ، خاصة بالشروط التي يهب توافرها يمن يقيد اسمة في جدل النظرة ، فالإنك بوراسطة المكادلة شأن أكس مروف في قانون المرابطة المرابطة ، خواصة رأت وعرف في قانون أن المرابطة من والمن في الآن ، فرجالي أرت يوافقني أسحاب هذا الالتزاح من والى ، وأن يسجوه أو يتاذره أرحال أرت يوافقني أسحاب هذا

حضرة النائب المتزم وهيب دوس بك - فاتق القسم الأولى من كالام حضرة صاحب المعالى وزيرا لحقائية، والذلك انتقلت إلى مكانى هذا الأستم إلى معاليه من قرب .

إنالمناقشة كانت دائرة حولمانخبراء أصحاب الجق فرقيد أسمائهم بالحدول، وكان رأين ورأى حضرات المقترجين سمى أن الجدول لا يجوز أن يشتمل على أسماء الأجاب .

حضرة النائب المحتم عبد الرحمن اليبلي -- المكلك وافقت على بقاء الفقرة (ضحك) .

حضرة النائب المجتمع وهيب ندس يك حكافت مجمعة عقب السماب من غادرو! عامة الجلسة فلم يفهم ما قصدت عند إبداء رأيى . والآن أقرر أني قصدت الحذف وهذا هو ما يتفق مع اقتراسى .

(وهنا عاد حضرات النؤاب المعتمين الذين انسحبوا من قبل).

والآن أعرد إلى انقراس ، فأقول : إن الذي يموز هو الترخيص للفباخي في نئب الخبراء الإبان في حلود ما تقضي به التواعد العامة . وقد فلت في فلت يوشد أن هذات حالات يستبيل أن يقوم بالخبرة فيها مصرى، ؟ كما تنكن أمام الحكمة دولة عليا إيضاء بالفقة الصيلية ، وطهن في لهدا الاضفاء بالقروب في سين أننا لا تعرف من يتكلم هذه اللغة » بله من يصلح خيرا في كاتاباً.

انى وزملائى قول يحكير جدول الخبراء العمريين وحدهم ، لكن على أن يبق الحق الفاضى فى ندب الحبراء الأجانب فى الحالات القاضية مذلك و بالنبود التى صحاحا الانتزاح .

حضرة صاحب المالى وزيرا لخفانية ــــ الايزال حضرة العضوالعتيم مميم ا على أنتراحه ، بعد أن وأفق الهلس عل بقاء الفقرة الواردة في المشروع وأجاز قيد أسماء الأجانب في جدول الخواء ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس يك ... هــذا أكثر وأبعد مدى تما اطلب ، وبناء عليه أسحب المتراحى ، ولكني أصمح صوتى فاقول إن المعلمينه للمذى لا الابتداء .

الرئيس – قلم لنا اقتراح من حضرة النائب الهذم حسن حسى يويده عشرة من حضرات الواب الهذمين بنظر مشروع قانون الحكواء أمام الهاكم الأهلة على وبنه الاستسبال .

حضرة صاحب المعالى وزير الحقائية – اوافق على ذلك لإننا في أشد الحاجة إلى هذا الفانون .

الحاجة إلى هذا الفانون . الرئيس — هل توافقون على نظر قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية بصفة

(موافقة عامة) .

الاسترار

في منافشة باقي مواد مشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية

(هنا حضر حضرة عد محمود افندى مدير إدارة الهاكم الأهلية مناهر با من وزارة الحقانية) .

الرئيس – ليتفضل حضرة المقور . حضرة النائب الممترم أمين عاص (المقور) :

11 be 10th ... t

الا يجوز قيد الم خير أنام أكثر من عكه وأخلة ولا في أكثر من قدم واحد . ومن ذلك بجوز النيران يقور أعام حكة الاحتمال وإحدى الهاكم! الانتذائية الواقعة في ماتم؟"

> الرئيس جاهل تيافقون مل عدّه الجيادة . ر (موافقة عامة) .

المادة السادسة

"غيب مل من ولملب قيد اسمه يجدل الحارا أن يقدم لرئيس الجمسة يمكنة الاستفاف أو بلفكة الابتدائية حسب الأحوال ، طلبا كتابيا يسين فيه النسم الذي يشمس الالتحاق به . وريني به الأوراق التي تؤيد طلبسه والمراجع التي يستندطها في بيان عؤهاك النتية .

وللجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب " _

الرئيس ــــ هل توانقون عل هذه المـــادة ؟ (موافقة عامة) ه

-11

المادة الماسة

"عند خلو محل في الجدول يعلن رئيس الجمنة عن ذلك في الجريدة الرسمية ويحدد معادا لتقديم الطلبات".

> الرئيس ـــ هل تواقفون على هذه المـــادة ؟ (موافقة عامة) •

1.00

. 35

المادة الثامنة

تغييب على الخبيرالذى قبسل طلبسه أن يطف الإين ألمام رئيس حكة الاستثناف أو الهكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

> وتمتبر هذه اليمين صارية على جميع الفضايا التي يندب فيها " . الرئيس ــــ هل توافقون على هذه المسادة ؟

> > . (موافقة عامة) ،

المقور :

المادة التاسعة

تعميد الجندة النظر فى جدل الخبراء مهة على الأقل فى كل سنة وتسح منه اسم كل خبير لم بعد جائزا الشروط اللازم توفيها لقيد الاسم ، أو رأت أنه لم بعد أهلا الاستمرار فى نادية عمسله . ويمكون هذا القرار مشتملا على الإسباب التى بن عليها ، ويعلن تخبير .

وللدير الذى عمى اسمه أرنب ينظلم من قرار الجنة فى مدى العشرة الايام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير بحور فى قلم كتاب محكمة الاستثناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

واعجسة بالاشتراك مع فاضين أو مستشارين حسب الأحوال تسنيمها الجمية السمومية منويا تتولى الفصل نهائيا وعلى وجه السرعة في هذا النظام وذلك بعد إعلان الحبير ، والقرار الذي تصدق يكون مشتملا على الأسباب التي بن عليها و يعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير.

ولا يمنع محمو الاسم من قيده صرة أخرى عند خلو محل إذا ثبين المجنة زوال السهب الذي بني عليه محمو الاسم من الجلمول ."

حضرة النائب المحترم عبد المتم عبد القادر لملوم -- نصت الفقرة الأخيرة من للــادة التاسمة على ما يأتى :

"ولا يمنع محو الاسم من قيده حرة أخرى عند خلو محل إذا تبين للجنــة زوال السبب الذى بنى عليه محو الاسم من الجدول ."

وقد نصت المادة الثامنة عشرة فيما يتعلق بتأديب الخبراء على ما يأتى :

" يعاقب بإحدى العقوبات التاديبية المنصوص عليها في المحادة ٢١ من هـــذا الفانون كل خبير مقبد اسمه في الجلمول إذا أبي من خبر سبب مقبول التيام سمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جسيا في همله ."

إذا صدر تمار بحو اسم الخبير لأنه قام بعمل مناف الشرف أو غير متفق مع الذمة والصدق اللذين يجب أن يتمسك بهما فى أداء أعماله فكيف نمطيه الحق في طلب قيد اسمه صرة أحرى ؟ !

ليس هذا من المصلحة في شيء ، ولذلك أرى حذف الفقرة الأخيرة من المبادة التاسمة والرأى الأعل لحضراتكم .

المقرر - يظهر أن حضرة النائب المحتم قد التبس عليه الأمر . والواقع إن هناك أسابا تمنع من مودة الحميد بناتا وهناك أسباب أشرى تممه من تولى أعمال الحمية موقفا وهذه ترجع الكفاءة أو شروط السن أو المؤهلات إلى غير ذلك .

حضرة النائب المتمر عبد للمم عبد القادر للموم - تنص الممددة الحادية والعشرون على أن من بين العقوبات التاديبية عمو الاسم من الحدول، وهذا في رأى لا يكون الا تغيبة لارتكاب خطأ جسيم فكيف حوالحافة هذه سر. . يسطى له الحق في أن يطلب إعادة قيد اسمه ؟

حضرة متدوب وفارة الخانية — ردا على أمقيضا حضرة الدائم المترة التركيب الخلفة المدائمة أن المجلسة الداري والاخبر المتحدمة الداري والاخبر على المتحدمة الدارية والمتحدد المتحدد المتحدد على المتحدد على المتحدد على المتحدد المتحدد على المت

موقتا فإذا ما شفى من مرضه مشدا ثم طلب إعادة قيد اسمه نظرت الجنسة في طلبه ، ويلسا أن تعيده إلى حمله إذا رأت أن السبب اللذى شطب اسمه من أجله قد زال فعلا .

أما فى الأحدوال التى يشير إليها حضرة النائب المسترم ومى داخلة فى اختصاص الجاسة الثادي فهذه لا يمكل إعادة النظر فيها إلا طبقها لقواصد المنصوص عليها فى الممكنة الثانية عشرة من مشروع القانون لا الممكنة التاسعة (تصغيق) .

حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر لماوم - أكتفى بذلك .

الرئيس ــــ هل توافقون على للـــادة التاسعة ,

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الماشرة

سلايهوز لموظفى الحكومة أو عالس المديرة أو الجالس البادية داداوا فى الخدمة أن يؤدوا عمل أهمل الخبرة . ومع ذلك فأهمال الخبرة التى تطلب معلمومات خاصة يجوز العكمة أن تكلف بهما الموظفين الحاصلين على تلك المعلمومات بشرط أن يصرح لم وقوساقيم بذلك .

ولوزير الحقانية بالاتفاق معالوزير المختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخبر"

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الحادية عشرة

تعميوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول تعم الحباء في الخطوط لكي يعهد به إلى موظفير ... يعينون خصيصا لهذا النوش بقوار من وزير المظانية . ويخفف هؤلاء للموظفون اليمين المنصوص عليها في المسادة الثامنة من هذا الفانون؟ .

> الرئيس – هل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة) .

المقرر :

الباب الثاني ف أتعاب الخسيراء

المادة الثائبة عشرة

ثن تطبيق المادة ۲۳۷ من قانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية
 براعى الفاضى الفواعد الآثية . فيقدر شمير :

إ ـــ من مائة قرش إلى ثانيائة قرش عن يوم العمل بمحل التراع.

 ب من مائة قرش إلى ثابائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمناقشة التف .

٣ ــ مائق قرش عن يوم العــمل بالمكتب باعتبــار اليوم الواحد
 ست ساعات .

ع ــ خسين قرشا مقابل الإطلاع على المأمورية .

تحسين قرشا مقابل إيداع التقرير.

 من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخيبير غير مأذون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع طها ت ع ع عدد

ويحوز للقاضى إنقاص عدد الأيام أو الساحات المينة بالكشف المقدّم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

واللحكة أن تمنح الحبير أتعابا إضافية تقدرها إذا رأت أن العمل الفنى الذى قام به الحبير بسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منحه تلك الأتعاب .

ومصارف الحبو ... التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق للسندات المثوية لما ... تقدّر مستفلة عن الأتماب . وللقاضي أد... يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير متنفى .

ولا تقبل المبالغ المدفوعة الساحين والقياسين. والنساخين وفيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية ؟* .

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المادة الثالثة عشرة

تثيموز المكة أن تحرم الحبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألني تقريره لعيب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

فإناكانت الأتماب والمصاريف قد بفعث جاز للحكة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا " .

حضرة النائب الحقرم حسن عد اسماعيل ـــ ماهو المقصود بعبارة العميب م شكله " ؟

حضرة متدوب وزارة الحقائية ... الدرض من وضع هذه السبارة هو أن الخبير يجب عليد عند تادية ماموريته أن يقيم إجراءات خاصة كإعلان طرق العضوم بالمرمد الذي يحدد للبده في أعمله و إجراء المماينات في حضورهما وسماع شهودهما .

فإذا لم يتبع هذه الإجراءات ترتب عل ذلك عيب في تقريره ، وقد تحكم الهكة ببطلان التقرير، ففي هذه الحالة بجوز للحكة أن تحرم الحبيرين أتعابه ومصار يفه لأنه فؤت على أحد المتخاصمين حقا قد يضر بمصلحته .

ارئيس — هل توافقون عل المسادة الثالثه عشرة ؟

(موافقة عامة) :

المقرد :

المادة الرابعة عشرة

" مل الخبراء المديدة أساؤهم بالجدول أن يؤدوا مجانا الإعمال التي يكلفون بها في الفضايا المعفاة من الوسوم الفضائية . فيرأن لهم الرجوع بأتمابهم طل الحملم إذا حكم طبيه بالمصاريف أو مل الشخص المصنى إذا زاات حالة اصاره

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لائمة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها "

> ارئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة) :

> > لقرر

الباب الشالث ف تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

> الرئيس -- هل توافقون على هذه المــادة ؟ (موافقة عامة) .

المقسور :

المادة السادمة عشرة

* يحب على القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة بالمحكة الابتدائية أو مجكة الاستئناف أن يكتب تقريرا فى نهاية كل شهر عن كل خير انتدبه وكيفية تادية مأموريته تودع بملفات الخيراء الخاصة .

وتكون جميع هـــذه التقارير تحت نظر بلمنة الخبراء لتكون أساسا لعملها عند إمادة النظر في الجدول طبقا للــادة الناسعة من هذا القانون" .

> الرئيس -- هل توافقون على هذه المبادة ؟ (موافقة عامة) .

ر مواهه عمه المقسرر :

المبادة السابعة عشرة

المجلغ النياية الصومية ما يصدر على النجراء المتبدئة أسماؤهم فى الجلدول من الأحكام فى مواد الجنح والبلنايات إلى الجنسة لحفظ ذلك فى ملف الحمير المحكوم صليه ."

> الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟ (موافقة عامة) .

> > المقسرير :

: المادة الثامنة عشرة

نه يعاقب بإحدى العقوبات التاديبة المتصوص عليها في المسادة ٢١ من هــذا القانون كل خبير مقيد اسمه في الجدول إذا أبى من فير سهب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جسيا في عمله .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسرر :

المادة التاسمة عشرة

تشودع فى ملف الحبيركل شكوى تقدّم ضدّه سواء من المحكمة التي ندبته أم من النيابة السمومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في مهعاد عشرة أيام .

ويمقق رئيس المحكة الابتدائية أورئيس محكة الاستثناف بنفسه الشكوى إلى قدمت إليه أو يندب أحد القضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقيام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك علىحسب الأحوال إما أن يأمر بجفظ الشكوى، وإما أن يوجه إنغارا مخمير و إما أن يأمر بإحالة الخبير إلى لحنة الخبراء منعقدة بهيئة علس التادب .

حضرة النائب المحتمر مجود الطوير بك لم آلا تتولى النبابة هذا التحقيق وسلطتهما الإدارية فى الاستملامات والبحث والتحرى أوسع من سلطة القاضى ؟

المفرر — فى الواقع أن الفاضى باعتباره رئيسا النبير الصق به من النيابة وأدرى منها باعماله .

حضرة النائب المحترم محمود الطو يربك ـــ قد يستدعى التحقيق نحنيش بعض الأماكن أو الاستعلام من جهات إدارية عن أمور مسينة وكل هــنا من اختصاص النابة لا القضاء

المقرر — هناك لجنة خاصة تنولى الهاكة التأديبية إذا ظهرت إدانة الخبير ، وهذا لا يمنع من الهاكة الجنائية إن استدعت الحال ذلك .

حضرة صاحب المعالى وزير الحقائية - هذه الإجراءات تأديرة ، وقد نسج فيها المشرع على منزال تأديب المواقدين ، وتصلمون حضراتكم أنالمصلحة التالج فحال المؤطف من التي تقوم بحاكت الحديد أ، أما إذا أركب جرعة فالنابة هي التي تنول أمر التحقيق . كفلك إذا قصر المدير في أهمال المهمة تقميرا استدى عاكمته تأديريا فالعاضى — وهو رئيسه — هو الذي يمكنه إذا يزن تقميره الكون النابلة .

حضرة النائب المحترم حسن محمد المحاصل - هل توضع نتيجه التحقيق مع الشكوى في ملف الحبير ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الحقائية - تهم توضع به جميع الأوراق الخاصة بموضوع الشكوى .

> الرئيس — هل توافقون ملى المادة التاسعة عشرة ؟ (موافقة عامة) .

> > المقسور :

المسأدة العشرون

" أذا أحيل الخبير إلى بائسة الخراء معقدة بهيئة عجلس ناديب وجب إعلانه بقرار الإتهام الشامل التهم المرجعة إليه بخطاب موسى عليه بسلم الوصول قبل الجلسة المحدّدة لانتقاد عجلس التأديب بعشرة أيام عل الأقل .

و يجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستمين بمجام . وإذا لم يحضر الخبير يحكم المجلس في أمره بدون سماعه .

الرئيس ــ هل تواقفون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) ،

المقرر :

المسادة الحادية والعشرون

" العقو بات التأديبية مي :

١ — التوبيخ .

٧ -- الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

٣ _ عُو الامم من أبلدول " .

الرئيس - هل تُوافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثانية والعشرون

" الليزيالذي صدر قرار من مجلس التأديب بمكة ابتدائية بحراسمه من إلجدل أن يستانف منا الشرار أمام لماذة الخراء متفادة بهيئة بجس تأديب يحكمة الاستشاف الناسمة لها المحكة الإنشائية ولفاك بتقرير بحرره في فلم كتاب المحكة الابتدائية في مدى السرة الأيام السالية الإرسال إعلان قرار مجلس التأديب إليه بخطاب موصى عليه وينظرهذا الاستثناف على وبعد السرعة. وقرارات بلغة أعلمياء أمام عكمة الاستثناف متعلدة بهيئة مجلس تأديب تكون نهائية "

حضرة النــائب المحتم حسين علال بك – ألاحظ أن للجراء المقررين أمام فعاكم الإنتدائية حتى الاستئناف إذا صدر ضاهم قرار ابتدائي . فامام أية هيئة نستانف الخبير المقرر أمام محكة الاستثناف إذا أصــدر مجلس التأديب فيها قراراً صاده .

المقرر – لم يرالمشرع حاجة إلى الاستثناف في الحالة الأخبرة لأن مركز الهيئة التي يعمل أمامها الخبيرفيه شمان كاف لحقوقه .

حضرة النــائب الحترم حسين هلال بك — في رأ ي أن يكون محمير آمام عكة الاستثناف الحق في أن يستاف .

حضرة صاحب المعالى وزيرالحقائية - أمام أية هيئة قضائيــة يرى حضرة النائب الحقم أن يستأنف الخبير ؟

إن هيئة محكة الاستثناف هي أكبرهيئة قضائية يصح أن تنظر ف تأديب المهراء .

حضرة النــائب المشترم حسين هلال بك ب- نمن نصلى تحبرا أمام الصاكم الارتشائية فرصتر للأولى أمام الحاكم الابتنائية والنائيسة أمام عكمة الاستثناف أمام عكمة التنفس عبراه المقبولين أمام عكمة الاستثناف فرصة الاستثناف أمام عكمة التنفس .

حضرة صاحب المعالى و زير الحقانية ــ لا علاقة لمحكة التقض والإبرام بالمبراء ، وليس فمها جدول أوكشف بأسمائهم ، كما أنه يحب أن يفهم أن عكمة الاستثناف كفيلة بأن تنظر في تأديب خير بصفة نهائية ، وهي التي يوكل إليها النظرفي الجنايات . وإذا كان لمــا أن تحكم بالإمدام نهائيا أفلا يكون حكها نهائيا فها يختص بتأديب الخبراء ؟

الرئيس -- عل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسرد :

المادة الثالثة والمشرون

و لا يموز تخبير الذي استأنف القرار الصادر بحو اسمه أن يباشر عملا من أعمال المبرة حتى يفصل في الاستثناف . عم

الرئيس -- هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسرد :

المادة الرابعة والعشرون

للتكل قرار يصدر بحوامم الحبير أو بإيقافه يبلغ الجهات القضائية والنظامية الأنوى ولا يحوز البيرالذي صدر قرار مجلس التأديب بحو اسمه أو بإيقافه عن العمل أن يطلب قيد أسمه في جدول آخر ولا أن بياشر عمله أمام تلك الهيئات ألفضائية أو النظامية مدة إيقاقه . ٣

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المسأدة الخامسة والعشرون

والانتطبق أحكامهذا الباب الفاصة بتأديب المعراء على موظف المكومة وبجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال الحبرة تطبيقا لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضمين في المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التاسين لها .

وكل غالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها يبلغها القاضي الذي أثبتها لوزير الحقانية.

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسرد :

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

الخيراء المقيدون في جداول الماكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولوكان مددهم زائدا عن المدد المقرر لكل عمكة . ولا يعين أحدق المحال التي تفلو ما دام عدد الماراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى

غرأته يجب على الخب يرالمقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يربدأن يستمرفيه ويكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعادشهو من تاريخ نشر هذ القانون . فإن لم ينحل قامت المجنة بتحديد القسم الذي يحب أن يقصر عمله فيه " .

حضرة النائب المحتم محمود الطوير بك ـــ ولمساذا لا يكون حق الاختيار المحكمة ؟ إذ ربما يختار الخبير العمل في القسم الذي يكون أكثر كسبا مم أن وظيفته فنية ، ويصح أن يسين رئيس المحكَّة القسم الذي يجب أن يُشتغل فيه الخبيرأو ينظر في آختياره فيقبله أو يرفصه طبقاً لما يرى فيه المصلحة .

المفرر - إن الحبيرقد اكتسب حقا في الأقسام التي قيد اسمه فيها .

حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية - كان عجبير الحسق في أن يعمل ف قسمين ، فإذا أرسل طلبه شديد القسم الذي يريد أن يعمل فيه فليس لنا أن تتحكم في أمهه .

حضرة النائب المحترم محمود الطوير بك _ أقول إن هــذا الاختيار يجب أن يحدُّد، أي أن الخبير يختار ثم يفحص رئيس العكمة هذا الاختبار إذ ربما يحد أن القسم الذي لم يتخير الحبير العمل فيه أليق مما اختاره وأدعى لتحقيق

حضرة صاحب المعالى و زير الحقائية ـــ هل يقول له القباضي إنك لم تحسن الاختيار ؟ أظن انه لا يستطيع أن يرغمه على اختيار قسم معين .

حضرة النائب المحترم محمود العلو يربك ـــ إذن ما سلطة المحكة ؟ حضره صاحب المعالى و زير الحقانية ـــ لا سلطة لحا في هذه الحالة ،

لأن الشخص الذي قيد في جدواين أو عماين له أن يقتصر على عمـــل واحد وأن يتنازل عن الآخر، وليس لنا أن نقول له خذ هذا وأثرك ذلك .

حضرة النائب المحترم محمود الطوير بك - إذا كان الخبير مقيدا في قسمين له أن يختار أحدهما ، فأظن أن رئيس المحكة يجب أن يكون له رأى في أن پختار مذا دون ذاك .

حضرة صاحب المعالى وزيرالحقانية – يستطيع الخبير أن يقول لرئيس المحكمة إنك لست أعرف مني بكفاءتي ، وإن هذا القسم أفضل لي وأكثر

كسبا . على أن لرئيس المحكة بعد فلك حق الرقابة ، فإذا وجد أن الخبيرة. تخبر فسها لا يحسنه، ونشأ عن ذلك خطأ فى عمله ، أحله على مجلس تأديب .

الرئيس -- هل توافقون على المادة السادمة والعشرين ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المسادة السابعة والعشرون

" يلغى القانون رقم 1 لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم 1 لسنة ١٩٦٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الأهلية " .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر:

المادة الثامنة والمشرون

⁰⁰طى وزيرالحقانية تنفيذ هذا الفانون ، وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من الفرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجويلة الرسمية .

ناس بأن بيصم هــذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرحميــة وينفذ كقانون من قوانين الدولة .''

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس حــ الآن وقد انتهينا من نظر مشروع قانون الخبراء أمام الهماكم الأهليــة ، فهل توافقون مل تأجيل أخذ الرأى عليه حتى نتنهى من نظر مشروعى القانونين المرتبطين به الواردين بجدول الإعمال ؟

(موافقة عامة) .

حضرة ماحب المالى وزياطائية – أرجو الموافقة على فالم مشروعي القانونين الخساس أولها بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الراج من الشخص المسابق من الخول المرافقات الأولى من فا قول المرافقات الأولى بن المرافقات والتجارية ، وإنقاضات فانهما بإضافة مادة بديشة إلى المسابق المسابق المسابق من المنظرات الثالث من قانون الشفريات الأولى ، بطريع المرافقات المسابق أما المالم الأمالية .

" الرئيس – هل توافقون على ذلك ؟ وعلى أن يكون أخذ الرأى على مشروعات القوانين الثلاثة دفعة واحدة ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النؤاب

أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع القانون جلنة ١٦ عابرسة ١٩٣٢

الرئيس — سيؤخذ الرأى بالنداه بالاسم على مشروع قانون النابواء أمام المراكم الأهلية .

تلى مشروع الغانون وهذا نصه :

مشروع قانون الخيراء أمام المحاكم الأهلية

" نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى ثصمه وقد صدّقنا طيه وأصدرناه :

> الباب الأول ف جدول الخبراء

المادة الأولى

يكون فى كل محكة من محاكم الإستثناف والمحاكم الابتدائية جدول تخبراء المغبولين أمامها

المسادة الثانية

تضع هــذا الجلمول لجنــة الملجراء أمام كل محكة من محــاكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية .

وتشكل هــذه اللمنة فى عماكم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تسيسه الجمية العموسية ومن النسائب العمومي أو من ينوب عنه .

وتشكل في الها كم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تمينه الجمية الممومية ومن رئيس النيابة أومن ينوب صنه .

المادة التالثة

يُشتمل جدل الخواء على أقسام مخطفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتحدد الجمعية المعوميـة بحكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قمع .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الحاراء على ثلاثين فى كل محكمة ابتدائية وعشرمن فى محكة استثناف مصر وخمينة مشوقاتي محكمة استثناف أدبيوط ،

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا – أن يكون مصريا .

ويحوذ مع ذلك بعمقة استئتائية قيد الأجانب في بدول المبادر الرواد والمروان المباد بشرط أن يكون مل بن المستخدم الجيم المستخدم الجيم المستخدم المبادر الم

قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثا — أن تثبت لياقته للعمل طبيا وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا – أن يكون حاصلا على دبلومات دراصية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنية تسترها اللجنة مسادلة لحسا تندل على أن الطالب حائز اللوهلات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

و شرّط زيادة على ما تنسّدُم أن يؤدى طالب النميد فى قسم الحسبراء فى الخطوط استحانا أمام الجمنة لتتحقق من كفاءته .

وتمين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا ـــ أن يُتخذ له محلا نختارا في المدينة التي بها مقر المحكة .

المبادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خير أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

وبع ذلك يجوز للنبير أن يقرر أمام محكة الاستثناف وإحدى الحساكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يهب على من يطلب قبد اسمه يجدول الخبراء أن يقدم لرئيس الجنه يمكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائيسة حسب الأحوال ، طلبا كتابيا يمين فيه القسم الذي يلتمس الالتعاق به ، وبرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

والجنة الحبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة المامة

عند خلو هل فى الجدول يعلن رئيس الجنة عن ذلك فى الجريدة الرسمية ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة للتامنة

يهب على الخيسير الذي قبل طلبه. أن يجلف أيهي أن يجاف المجين أمام رئيس عكة الاستئناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤتدى عمله بالصدق والأمانة .

وممتبر هذه اليمين ساوية على جميع القضايا التي يندب فيها ر

المبادة التاسعة

تعبد الجمنة النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل سنة وتحدو منه اسم كل خبير لم يعد حائرًا للشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ، أو رأت أنه لم يعمد أهلا الاستمرار في تادية عمله . ويكونت هذا القرار مشتملا على الأسباب التي بن عليها ، وبيان الدير .

وتحييرالذي عي اسمه أن يتظفم من قرار اللبندة في مدى العشرة الأيام التالية تتاريخ إحلانه بتقرير يمور في فلم كتاب محكة الإسستشاف أو المحكة الابتدائية حسب الأحوال

والجنسة بالاشتراك مع فاضين أو مستشارين حسب الأحوال تبينهما الجمية الممومية سنويا تتولى الفصل نبائيا رعل وجه السرمة في هذا التظلم وفلك بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدر يكون مشتملا على الأسباب إلى بن عليها ويعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو على إذا ثبين للجنة زوال السبب الذي بنى عليه بحو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لايحوز لموظفى الحكومة أوجالس المديريات أوالمجالس البلدية ما داموا فى الخلمة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فاعمال الخبرة التي تتطلب معلومات خاصة يجوز فلحكة أزى تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشمرط أن يصرح لمم رؤماؤهم بذلك .

ولوزير الحقانية بالاتفاق مع الوزير المنتص أن يمين بقرار موظفي المصالح الفنية المفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يموذ إصدار مرسوم بأن يستبد من الجدول قسم الخيراء في الخطوط لكي يعبد به لمل موظفين يسينون خصيما لهذا النوش بقرار من وزير الحقائية . ويحقف هؤلام الموظفون اليمن المنصوص طبها في المسادة الثامنة بم علمة القانون .

الباب الثانى ف أتصاب الخسيراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المسادة ٢٣٧ من قانون المرافعات فى الهواد المدنسسة والتجارية يراعى القاضى القواعد الآتية . فيقدّر للخبير :

 بن بائة قرش إلى ثاناة قرش من يوم المدل بحل النزاع.
 بن مائة قرش إلى ثاناة قرش من يوم الحضور بالمحكة المساشة لتســـ بر.

مائق قرش عن يوم العسمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد
 ساعات .

خسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

هسین قرشا مقابل ایداع التقریر .

من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العمل فى حالة ــا إذا كان
 الخيب فير مأذون له باسستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليهــا
 ف قلم الكتاب .

ويحوز للفاضى إنقاص عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقـــتم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به .

وللحكة أن تمنع الخبيرأتما؛ إضافية تفدرها إذا رأت أنّ العــمل الفنى الذى قام به الخير بسهب أهمية النزاع وطبيعته يجرر منحه تلك الأنماب .

ومصاريف الخير — التي يجب بيانهما بالتفصيل و إرفاق المستدات المؤيدة لها — تقدر مستقلة عن الأتعاب . والقاضى أن يستيعد منهما كل مبلغ صرف يغير مقتض .

ولا تقبل المبـالغ المدفوط الساحين والقياسين والساخين وفيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستمانة بهم كانت ضرورية

المادة الثالثة عشرة

يجوز للحكة أن تحرم الخبير من أنعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألنى تقريره لعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص بإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتماب والمصاريفقد دفعت جاز للحكمة الحكم طيه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجرجديد .

و يكون قرارها فى ذلك كله نهائيا .

المادة الرابعة عشرة

على الخيراء للقيدة أسمائهم بالحامل أن يؤدوا مجاة الأعمال التي يكتفون جها فى القضاء المماثة من الرسوم الفضائية . غيران لمم الرجوع بأصليم على الخصم إذا حكم عليمه بالمصاريف أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة إحساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لائحة الرسوم الفضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها

الباب الشالث في تأديب الخيراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه فى الجدول ملف خاص برياســــة المحكة الابتدائية أو محكة الاستثناف الناج لها .

المادة السادسة عشرة

وتكون جميع هـــذه التقارير تحت نظر ياضــة الخبراء لتكون أساسا لعملها عند إعادة النظر في الجدول طبقا المــادة التاسعة من هذا القانون

المادة السابعة عشرة

تبق النيابة السبوبية ما يصدر على الخبراء المقيدة أسماؤهم فى الحدول من الأحكام فى مواد الجنح والجذايات إلى المجتبة لحفظ ذلك فى ملف الخبير المحكم مايه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى المقوبات التاديية المتصوص علمها في المادة ٢٦ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجدول إذا أبي من فير سهم مقبول التيام بصل كلف به أر أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جميا في عمله .

وتطبق أحكام هذه المسادة أيضا فى حالة ما إذا مين الخبير مر... هيئة قضائية أو نظامية غيرالحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخابرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع فى ملف الحدير كل شكوى تفلّم ضدّه سواه من الحكة التى تدبته أم من النيابة الصدومية أم من كل ذي شأب وترسل له صورتها . وعليه أن يرد على الشكوى كتابة فري**يطد مح**شرة أيلم .

و محقق وليس المحكة الابتدائية أو رئيس محكة الاستثناف بنفسه الشكوى التي قدست إليه أو يندب أحد القضاة أو المستشاوين حسب الأحوالمالفقام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يأس بحفظ الشكوى و إما أن يوجه الذارا تغيير و إما أن يأس بإحالة الخبير إلى بلمنة الخسيراء منعقدة بهيئة مجلس ناديب .

المادة العشرين

إذا أحيل الخبير إلى بلغة الخبراء متقلة بهيئة مجلس تأديب وجب إعلانه قمرار الاتهام الشامل للتهم الموجهة إليه بمتطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة المحتددة لانتقاد مجلس التأديب بعشرة أيام على الأقلل .

وبيين في الإعلان مكان العقاد المجلس و يومه وساعته .

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام الحبلس وله أن يسستمين بمحام . وإذا لم يحضر الخبير يمكم المجلس في أمره بدون سماحه .

المادة الحادية والمشرون

العقو بات التأديبية هي :

١ - التربيخ .

٢ -- الإيقاف لمدة لا تتجاوز صنة .

م ب عو الاسم من الحدول .

المسادة الثانية والمشرون

هير الذى صدر قرار من مجلس التأديب بحكة إنتذائية بحر اسمه مرب لمبلخ في استاق حداً الدوار أمام لمنة الخياء متمدة بهيئة مجلس ناديب لمبلخة الاستدافي المباهد لها الفكة الإستائية ولا يتقري مجرو في فقراً كالمب الفكة الابتدائية في مدى العشرة الأيام السائلة الإرسال إعلان قرار مجلس التأديب إليه بخطاب موصى طبه وينظر هذا الاستثقاف على وجبه السرمة . وقرارات بلمة المباه أمام محكة الاستثقاف ستقدة بهيئة بجلس تأديب تكون نهائية .

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز النبير الذي استأنف القرار الصادر بمحواسمه أن يباشر عملا من إعمال الحبرة ح"م يفعمل في الاستثناف. .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بحو امم الخيرة او بإغافه يلغ هجات الفضائية والنظامية الإسمى ولا يجوز تشهير الذى صـــد قرار جلس التأديب بحواسمه أو بإغافه عن المعل أن يطلب قيد اسمه في جدول آن ياشر عمله أمام ظك الحيثات القضائية أو النظامية مدة إغافه .

المبادة الخامسة والعشرون

لاتطبق أحكام هذا الياب الخاصة بتأديب الخبراء هل موظفي الحكومة ويحالس للديريات والمجالس اليادية الذين يكافون بأصمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون. ويظل هؤلاء للوظفون خاضيع في للسائل المتطفة بأعمال الخبرة للذكورة لنظام الثاديب الخاص بالمسلحة التابعين ظا.

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها يهلفها القاضي الذي أثبتها لوزير الحقانية .

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

البراء المتياون في جداول الحاكم وقت نشره هذا العانوب يستمرون في عملهم واركان عدهم زائدا عن العدد المقرر لكام محكة . ولا يعين أحد في الصال التي تخلو ما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الإقصى للقرر .

فير أنه يجب عل الخبــير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القمم الذي يريد أن يستمرقيه ويكون ذلك يطلب يقدم المدرتيس المحكة ف ميناد شهر من تاريخ نشر هــذا التانون . فإن لم يفعل قامت الهينة بتحديد القسم الذي يجب أن يقمر عمله فيه .

المبادة الساجة والعشرون

يغنى القانون وقم 1 لسنة ١٩٠٩ وألقانون وقم 1 لسنة ١٩٩٧ الخاصات بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار مايقتضى تنفيذه من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرحمية .

نامر بأن يبصم هذا التانون بنماتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسميه وينفذ كتانون من قوانين للدولة .

الرئيس — ليتفضل حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك بابداء اسباب امتناعه .

حضرة النائب المخترم التكتور محد صالح بك – لم أكن حاضرا الجلسات الن حرت فيها متاشقه هذه المشروعات لأصباب طارئة متعنى الخريتسرلى الاستراك في المناقشة ولا الإدلاء بوجهة نظرى في ظك المشروعات ، ولهذا لم استطران إدى وإلى قبولاً أو وفضاً

الرئيس – أسفرت تتيجة أخذ الرأى عن قبول مشروع الفانون بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد ٢٣ وامتنع عضو واحد عن إبلماء رأيه ٢١٦.

(١) بِهَانَ أَسِمَاء حضرات الثواب المعترمين الذين أخلت آزاءهم بالثناء بالاسم روافقوا على مشروع فاقون الخيراء أمام المحاكم الأعلية :

(١) حشرة الثانب المترع على حسن أحد مك و (٢) حضرة الثانب المترع محود عاسى بك و (٣) حضرة الثانب المترع وهب دوس بك و (٤) حضرة الثانب الهترم أحد رشدى ﴾ (٥) حضرة الثائب المحرم على حد الزارق بك ؟ (١) حسرة المشائب المخرم محد حسن ؟ (٧) حشرة الشائب المحرم عد السلام حدام بك ؟ (٨) حضرة النائب المقرم على حسن أحد ؟ (٩) حسرة النسائب المقرم عدوم كيه بك ؟ (١٠) حضرة النائب المقرم عبد العزيز هندى بك ؟ (١١) حضرة النائب المترم مأمون اصاعبل يك ؟ (١٢) حضرة النائب المترم اسماعيل فهم الشاقالي بك ؟ (١٣) حصرة النائب الحترم جمن البنائي بك ؟ (١٤) حضرة النائب المعترم محمد منعود نسير يك ؟ (١٥) حضرة النائب المشرم محد عزيز عمد أباظه ؟ (١٦) حضرة النائب المحرّم سنيان اسماعيل أباظه ؟ (١٧) حضرة النائب المحرّم حسين مصطفى خليل بك ؟ (١٨) حضرة الثائب المترم عبد المعلى حسين مصطفى بك ؟ (١٩) حسرة الثائب المترم حسين علال بك ؟ (٢٠) حضرة الثائب المترم عبد الثائب المترم عبد الثائب المشرم محدليب توره بك ٤ (٢٢) حضرة النائب المشرم توفيق حسن المكاوى ؛ (٣٣) حسرة الثائب المحترم وشوان عبد الوهاب محمد عقده ؛ (٢٤) حضرة الثائب المحترم ابراهم البسيوتي متااوع بك ؛ (٢٥) حضرة صاحب المعالي الله كتنور محمد توميق رضت باشا ؛ (٢٦) حصرة الثائب المحترم ابراهيم مراد أبو صعده ؛ (٢٧) حضرة الثائب المحترم كامل (٢٨) حضرة صاحب المالي عد حلي موسى باشا ؟ (٢٩) حضرة الثائب المحترم شامين شاهين المئز دوى ؟ (٣٠) حضرة صاحب المصادة ابراهم فهمي كريم باشا ﴾ (٣١) خبرة النائب المحرم السيد مصور ؛ (٣٢) حضرة التائب المحرم مصطفى ابراهيم عمران العواقى بك ﴾ (٣٣) حضرة النبائب المحترم السيد أحمد معيني بك ؟ (٣٤) حشرة النبائب المخرم محود السيد أبوحسين بك ؛ (٣٥) حضرة النائب المخرم عبد المنتم رسلان بك ؛ (٣٦) حضرة النبائب المخرم حافظ مصطفى الشبيق ؛ (٧٧) حضرة الثائب المخرم الشيخ طبان بيوى ضار ؟ (٣٨) حضرة الثائب المعرم الشيخ عبد ابراهم الشأذل ؟ (٣٩) حصرة الثائب المحترم محود السيد ؟ (٤٠) حضرة الثائب المفترم أحد أبر الفتيح ؟ (٤١) معادة النبائب المترم مراج الدين شاهين باشا ؟ (٤٢) حضرة صاحب العرة على المنزلادى بك ؟ (٤٢) حضرة النائب الممترم محمد ذكر صالح يك ؛ (3) حضرة الدائب المترم الديخ سايان عمد صفود ؛ (0) حضرة الثائب المترم حبد الحبد البرادعي بك ؛ (٢) حضرة الذائب المترم الشيخ صد الرسم عل عبد الواحد أبر اصماعيل ؟ (٤٧) حضرة السائب المترم حفادي الزمريك ؟ (٤٨) حضرة الثائب المترم الواحد أبر اصماعيل ؟ (٤٩) حضرة الثائب المترم محد فريد حسن ؟ (- ٥) حضرة الثانب المعرم حسن محد اسماعيل ؟ (٥) حضرة الثانب المعرم أبورسيف على كتاب بك ؟ (٥ ٣) حضرة الثانب المعرم محد قطب عبد أقد ؟ (٥ ٥) حضرة التاتب المعترم عمد سلم جار ؟ (٤٥) حضرة النائب المعترم نجيب حريات بك ، (٥٥) حسرة النائب المعترم أحد دال المنتدى ؟ (٥٦) حضرة النائب المعترم السيخ عمد أبد رف طنطاري ؟ (٥٧) حصرة السائب المترم عبد القوى أحمد معبد طل ؟ (٨٥) منضرة النائب المحترم شيخ العرب سيف التصر مومي ؟ (٩٥) حضرة النائب المحترم عليل إبراهيم عبد الصال ؛ (١٠) حضرة الدائب المحترم كيلان عمد دكرورى ، (٦١) حضرة المائس المحترم حسن أحمد موسى بك ؛ (٦٢) حضرة المائب المحترم مصطفى طاكف بك ؟ (٦٣) حضرة النائب المحرم أمين عامر ؟ (٦٤) حضرة النائب المحرم على السباسي ؟ (٦٥) حضرة النائب المحترم عبد الله للديم بك ؟ (٦٩) حضرة النائب المقترع معوض ابراهم جاد المول بك ؟ (٧٧) حضرة الثاب المقترع عبد المبيد سيف التصريك ؟ (١٨) حضرة الثائب المقترع متعلق سيف التصريك ؟ (١٩) حضرة الثائب الهترم الشيخ عل هذا الناصر ﴾ (٧٠) حضرة الدائب المعترم ابراهيم الهلال بك ﴾ (٧١) حضرة الدائب المعترم الليف نخله ﴾ (٧٢) حضرة الدائب المعترم الشميخ زكى فائم أحمد ؛ (٧٣) حضرة الدائب الهترم ابهاهم غزال بك ؟ (٧٤) حضرة الدائب المقترم محد سليان سليان ؛ (٧٥) حضرة الثائب المحترم جورحى تناهو بك ؟ (٧٧) حسرة النات المترم أبر المجد بدى محد عبد الأنر ؟ (٧٧) حضرة النات الممترم أمين سيد همام ؟ (٧٨) حضرة النات الممترم عمد حسين مازن ؟ (٧٩) حشرة الثائب الحرم السيد معطن عدمه الرحم الثريف ، (٨٠) حشرة الثائب الحرم الشيخ مد العال رضوان مرزدق الجالى ، (٨١) حشرة الثائب الحرم حسن بجد أحد حسين ، (٨٢) حضرة النائب المضرم الشيخ عد ايراهم عبدالله بريى ، (٨٣) حسرة النائب المخرم ايراهم حسن عد السيد ، (٨٤) حضرة النائب المخرم جمد عد حد يمي ، (٥٥) حضرة المائب المقرم عراحمه حامديك ، " (٨٦) حضرة الشائب المقرم عبد الراضي العادى ، (٨٧) حضرة الثائب المقرم عبد على الزاق باك ، (٨٨) حضرة النائب المحرّم الشيخ أبراهم عد حسن أبوكروه ، (٨٩) حسرة النائب المحرّم عد لحه أبو زيد بك .

رتدرنس المرافقة مل خلا الشروع سترات القواب الفترين ، () بالتقريف ؛ () مجود أسعه ؛ (٣) التكتير مجد الفرية نظمي يك ، ()) ايناهم صورق اياضه ، (ه) الشيخ بلناه يع ضخر ، () م في الخيار فين ؟ (٣) مجد النام مكور تام ، () يعبد القليات ملى نام يك ، ()) مجد الفليات على نام يك ، في المساورة المنافقة على المنافقة المناف

وقد اهتتع من إبداء الرأى حضرة الثائب الحقرم (١) الدكتور قد صالح يك •

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلمة ١٧ مايرسة ١٩٢٢

تل الكتاب الوارد من مجلس النؤاب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

ووحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النؤاب يصفة مستحيلة بجلساته المنقدة في بر ماوس وج و به و ١٩ مايو سسنة ١٩٧٣ تقرير لمانة المقانية عن مشروع قانون الحيراء أمام المتاكم الأهلية ، ووافق عليه بالعبيشة المراقلة لمذا .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتكم مشروع القانون، وتقرير بلغة الحقائية وعاضر الجلسات للذكرة -- راجيا عرض ذلك عل هيئة بجلس الشيوخ. وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ها

- ا ما يوسة ١٩٣٢ أ رئيس مجلس النواب عمد توفيق رفست؟

السريُسين ... هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا الفانون إلى بلمنة الحفانية ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرر المجلس إحالة مشروع القانون لملذكور إلى بفة الحقانية .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

الراويس بيله ۱۷ مايوسته ۱۹۳۳ أحال الجلس على هذه الجملة مشروع القانون الراويس بخياس التواب خاصا بالعابرة امام الحاكم لأطبطة وقف بحث الجمنة بجلسات ۲۷ و ۲۶ و ۲۵ و ۲۱ مايور ۱۷ و ۲۷ ويش سنة ۱۹۳۳ و شهد إصدى هدنه الجلسات مضرباً عدير ادارة الحاكم الأطبية و السكورير الذي لكتب حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية منذوين من الوزارة.

رقة تين تابعة أفضاً المشروع قصد به مناطة أسباب الشكوى من تظام المتاراءالتي ارتفع صداها من القضاء والمثافين والحام، طوحد سواء حسيب قصور الثانون المصول به من فرض وفاة جدّية من الفضاة عوا المبلياء وعناهم من نصوص تمتح مردة ليصال أتعاب الخياء أليهم وجوده عن أن يتولى متع الخصوم من تعطيل مامورية أهل الخية .

ولذلك عابلت الحكومة هذه الحالة وعملت على سد هذا النقص بهذا التشريع الجديد .

والأساس الذي بني عليه هذا المشروع بمحصر في أمرين :

(١) السمل على توفير مديشة هادئة أهميته برغم مستوى أتعابه والحد من طرق الحاطلة في سدادها وذلك حتى لا يضبطر ليل الاثنباء إلى الخصوم أو يضم لأي مؤثر طارس يحمله على أن يقبه في إبداء الرأى اتجاها خاصا .

(۲) فرض رقابة فعالة من القاضى على أعمال الحبير .

وأهر ما يتميز به هذا التشريع عن القانون القديم :

أولا – مع المشروع في المسادة الخير من أن يقد اسمه في أكثر من قصص من قصم واحدة لأل ب من تفصص من قصص من قصم واحدة لأل من من تفصص المشرع أفته ، وحصر مدد الخيراء أمام كل محكة فقور آلا يزيد السدد على الإنها في محكة استثناف مصر وحمد عشر والإنها في محكة استثناف مصر وحمد عشر في محكة استثناف مصر وحمد المشرى الأدبي المحتمد إنها وقدة المصد على أنه من الأمل أن يؤدى ذلك إلى سرمة الفصل في الفصل في المحكة المستوى الأدبي المحتمد إنها وقد قد المحتمد على المحتمد المح

كذلك من المشروع بالمباره في هم الخطوط ... إذ أن تحليق الخطوط يتفلى معلومات فيق قد لا توجد لها شبخات خاصة فافتيل في المساحة المؤلف في المساحة المهمة أن يصدر مرسوم بعهد بهذا التصوالى موظفين مينون خاصة فلما الفرض. ثانيا ... أوجب المشرع في القانون المعمول به الأن على بلغة العراد المعمول به الأن على بلغة العراد المعمول به الأن على بلغة العراد المعرف المعمول ال

ثالث الله كذاك كفل المشروع وقاية دقيقة مل أعمال الخبراء فنص في المدال الخبراء فنص في المدادة السيادة على المدادة المدادة المدادة على المدادة المدادة المدادة المدادة الخبرات موددة التعادير على المدادة الخبراء منذ التعادير في المداول طبقا المدادة التاسعة .

كما نص في المساكنة السادسة عشرة على أن للحكة أن تحسرم الخبير من أشابه ومضاريفه كلها أو بعضها إذا ألفى تقريره لعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أوخطأه . وإذا كانت الأتعاب قد دفعت جاز الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجرجديد.

رابعا ــ ادخل المشروع على نظام تاهيب اغبارا، أحكاما جديدة فعص فى الممادي العشرين والثانية والعشريت على أن استثناف قرارات بلغة اغباره بالحكمة الإنتدائية، متعقد بهيئة عمل تأديب لا يكون متبولا إلا إلى قضت يجو لمم المتنوس والجلال ، كما قاص على أن قرارات بلحند المتاروع أمام عاكم الاستثناف تكونر في وقابلة للعلن ، وتكذك أدخل المشروع

تمدید آخر بمشی بان تودع فی ملف-الخیو صورة من کل شکوی تقلم ضائم وعلیت ان برد طبها کنامه فی سیاد عشره آیام و بان بجفق رئیس المحکة ۔ سواء بنفسه او بواسطة من بیندید – کل شکوی وله بیند ذلك اما ان پیغظ اللكوی او بوجه تقییر انظارا او یام براحالته عل مجلس التادیب .

عل أن اللجنة رأت إتماما للفائدة وتحقيقا الإصلاح المفشود ورَغِيقَ الوصول بهــذا النشريع إلى حدّ الكمال أن تدخل عليه تعديد في المواد الآتية :

المادة الناسسة - لاحظت اللهة أن المشروع ض ف المسادة الرابة والمشرين مل أن القسراوات العبادرة من عجس التاديب بحو المم الخير أو عليها له تبلغ المسادة المناقب الأخرى من لا يكمه أن ياشر علا المامية وأن ياشر المناقب المناقبة في المناقبة الناسمة مل أن يأت أخرابة من قل الأقل أن كل منة ونحس منه اسم كل خير لم يصد خائرا الشروط اللازم توفرها للبد الاصمراولم يصد خائرا الشروط اللازم توفرها للبد الاصمراولم يصد على المناقبة للمناقبة يشكن من قبض والناقبة المناقبة من من وجوب تبلغ قرار عن الاسم لمناقبة المناقبة المناقبة على من طر وجوب تبلغ قرار عن الاسم علماء المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة على مناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة على مناقبة المناقبة على مناقبة المناقبة المناق

المادة الناسعة مشرق - مفهوم هدام المادة بحسب الص الوارد في الشروع أث ريس المكتة - بعد الملاحه على رد الخير - عرام بأن من المشروع أث مكرى الله من المكتة - بعد الملاحه على رد الخير - عرام بأن الملاحة المستوية في المساولة فقد يتون من دد الحير شامة المؤدوع وأن الشكرى فأمة على ضراحاس الملك دات وجوب تغير السي عبدية أخرى مقرل الميس المسكة الحق في أن يغفظ المتكرى باطرة عمين بالمائة المتكرى باطرة عمين المنازع المائة ضرورة التص على إلحام عمين المساولة المتكرى باطرة المتكرى والموادق المتكرى في دوسيد المائي المناص به .

المسادة العشرون - حصم هذه الممادة على الخبية أن يعضر بنفسه أمام على الثانب وإن تكن إجازت له أن يستين بحام بعني أنها حرب عليه إن يوكل عده عاميا يعضر نياية عده ، وقد استضموت الخبية عن المحكة لى ذلك فاجاب حضرة معمر إدارة العاكم الأطبية بان المقصود هو أن يكون معرا سار المبدى دفاهه فيا هو متهم به ، وقد وأت الجان أن هذه مصلحة الخبير عل كل حال فه أن يسموف فيا بما يراه صالحا له وقائك وضحت نعا يسمع له متوكل عام .

المسافة التانية والعشرون - نصت همناه المسافة على أن قرارات بلغة الميارة أمام ألها كم الابتدائية متعلقة بهيئة مجلس تأديب غيرة نابلة الدارضة ولكنها تكون قابلة الاستثلاف إذا صدرت مجر امم أشهير من الجدار وقد رأت الفيدان تغييف إلى جواز الاستثلاف الماضيدوها بإيقاف من السافة لأن لذلك خطورته مل كل حال ولأنه إذا كان يجوز الهم في عاقفة - طبقا لتصوص فانون تحقيق الحايات - أن يستاهد فإنه لا يسجح حيان الحميد من هذا الحق مما مناشه .

كذاك نص في المساحة على أن إحكام بجالس التأديب بجما كم الاستثافات وقد وقد أن أن هذا غين توكن بنائية . أي غير قابلة العارضة ولا الاستثناف وقد وقد أن هذا غين الدويب أنه فقد يرسل إملان(الألها الجبري في تدفيق يشاف على المديد وقد يكون المدير مررضا في مستشفى قلا يصلم بإطافته على مجلس الديب ولا يمكن من المديد يكن من المشافور الما الجانس ليلد بناهام فيصد على المحكم في فيضته على المحكم فيضاء على ا

وكذلك يوجب نص المسادة أن يكون تفريرالطين بالمعارضة أوالاستثناف ف ميعاد عشرة أيام من تاريخ إرسال إعلان قوار يجلس التأديب وترى الجينة أن يكون الميعاد من تاريخ إعلان هذا القراد .

لذلك مدّلت الجنة هذه المادة بما يتفق مع ما تقدّم.

المائدة الثالثة والسترون — نصت هذه المنادة على حوان الخبر الذي استانف القرار الصادر الديها بحو اسمه من الجسطول من أن بهاشر محملا من إعمال الخبرة ولكن المشروع لم يضمن فعال كهذا في يتعلق بحالة عمر اسم الخبر يتاديا تطبيقاً المائدة المناسة مع أنه في هذه الحالة الأخيرة يكون الصي على صعه من مهاشرة العمل أستد وجو لا لقنداته الشروط الواجب توفرها في الخبر، ولا يكن القول بأن تص المائدة التالثة والعشرين يتطبق في هذه المائة الإنها ولادة في باب "غلوب المبرائة".

للمادة الرابعة والسترون — تنص هذه المسادة على أن كل قوار بصد مجر اسم الخير أو بإعاقه ، بهانة بجهات القضائية والتخابية الأسمى . وقد صرت الأمنية بأنب المساحت المفدية أخركومية فورالفضائية كمبالس
المديمات والجالس البيدية والجاهد — وزي الجهة أنه يجب الاستاخ قوارات الإيقاب لا إذا كانت نبائية عن المدادة المشترين
لا يضاح المهدين المدينة عالمن المدينة في المساحدة المشترين المدينة المساحدة المسترين المدينة المساحدة ا

وقد اقتضت التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام هذه المواد بعض

إ — تسابل أحد حضرات الأعضاء هما إذا كان يكن المحكة الأنتضب غيرا من غير المشخب عكد أشرى وطلب السي من غير المشبئ أما مها و يكون غيدا في جدل عكد أشرى وطلب السي مطالب المسابل على الانجد المكتمة خيرا القسم على المسابل المسابل على الخالج أمد المشابل المسابل المساب

ولكن الجينة رأت أن الحالة التي يتسبع إليها حضرة العضو المحتم غادة الحصول جدا وفضالا عن فلك قول المشروع الخداس بإدخال تعسد يلات وإضافات في الفريح الرابع من القصيل الثالث من الجاب السابح من الكتاب إذرار مرسانيون المرافقات الأهل في المسواد الملدنية والتجارية قد مثل المسادة 274 من قانون المرافقات تعديلا يتقق ورغبة حضرة العضو المحتمر فقد نست هذه المسادة على ما أنى :

" إذا كان المصدوم بالنين ولم حربة التصرف ف حقوقهم واضفوا على تعين واحد أن ثلاثة من أهل الملهة بأسماتهم بصدقهام على فلك من المشكد . يما هذا حدد الماللة تخال الفكة المباراء من بين المقبولي لعصل أهل المبارة مالم توجد أسباب خاصة تقتضى خرفك وعهب بيان هذه الأسباب . في المكرك ".

٧ — لاحظ بعض حضرات الإصفه أن المشروع ق المادة التاسعة بمعد أخير. حق أساحة التاسعة بمعد أخير، حق أساحة التاسعة بمعد أخيرة التابية والمشري أصفي له حق استثناف القرار المساور يجون المجيد القبار يجون المجيد اللتي صحد قرار على الثانية المجتن حصد قرار التابية والمبادئ أن المبادئة المجتن المادة التابية والمبادئ والمحروب المادة المجتن المبادئ ال

ولكن الأعليه لم تر الأعذ بهذا الأى لائل القانون المعمول به الآن يحوى من الخيرة القالم. المساكن المساكن به الآن يحوى المساكن ا

وقد تشاقش حضرات الأحضاء طويلا في مغلول للمادة الساحة وأسترين مع مقاراتها بالمادين الرابسة والناسسة من المشروع مبهية تابر ذلك مل الحيواء المنيزين الآن بعمداول الهاكم واقهى الرأي بمحضور محضرا منعوى وزارة المقانية إلى أن الممادة الساحة والعشرين تقوم بالسبة لم منام الشروط المنصوص عنها في الممادة الرابعة لأن تم حقا متكتب الايمكن المماس به وأن الممادة التاسعة تنص عل حالة الهو الإعلان كلمباب تطرأ

فى المستقبل وتطبق على الخبراء جميعا وأن الخبراء المقيدون فى قسم الخطوط الآن يستمرون فى عملهم ولا يؤدون امتحانا .

وبعد أن أقرت اللبئة هذا المشروع بالتعديلات التي أدخلتها عليه اتصلت باللبئة الإستشارية التشريعية طبقا لنص المساحة ٩٠ من المستور والمساحة ٤١ من قاتون التظام المناحل الهيانان. وقد أقرت هذه اللجنة جميع التعديلات التي القرحت غير أنها هي الاكترى أجرت تغييرا في صبغ بعض المؤاد يخصص ما ما ما ما

١ - استيدات مبارة "عليس التاديب" الواردة في نهاية القدة الثالثة من المادة التاسعة صفرة بهراة "لجمة المبارة صديمة عليه عنه الديب".
٧ - استيدات عبارة " وله أن يحضر بنفسه أو سنجيا بحسام فإذا لم يصفر فم يوكل جاز الحكم عليه في غيثه ". الواردة القدة الأخية المبارة الملكة والمبارة المبارة المبار

إلى استبدال حيارة و وكل قرار نهائى يصدر و بكلة "أو الوجهارة"
 المالتين "وبمبارة" عدد المالمالة" وذلك في المادة الرابعة والمشرين".

ولما كان هذا التغيير في هذه الموادّ لا يؤثر عل الفكوة التي قصدتها هذه المجنة من إجراء التعديل فإنها توافق عليه كله .

ولهذا أقرت اللجنة مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة لهذا وهي تتشرف بعرض تتيجة بحثما على هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة عل رأيها عا

رئيس المجنة أحمد طلعت

> مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية كما أفرته بلمنة الحقانية بجلس الشيوخ

> > نحن فؤاد الأوّل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس الثواب الذانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأوّل ف جدول الخبراء ----

المادة الأولى

يكون فى كل محكمة من عماكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدولى للعبراء المقبولين أمامها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الحبراء أن يقدّم لرئيس اللجنة طلبا كتابيا يسين فيـــه النسم الذى يشمس الالتصاق به ، و برفق به الأوراق التى تؤيد طلبه والمراجع التى يستند طها فى بيان مؤهلاته الفنية .

والجنة الجراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

عند خلق محل فى الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه فى الجريدة الرسمية ويحدّد سيمادا لتقديم الطلبات .

المبادة الثامنة

يب عل الحير الذي قبسل طلبه أن يطف اليمن أمام رئيس محكة الاستئاف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدّى عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها.

المبادة التاسعة

تهيد الجمنة النظر فى جدول الخبراء مرة على الأقل فى كل مسنة وتمحو منه اسم كل خبير لم يعد حائزا الشروط اللازم توفيرها لقيد الاسم و يكون هسذا القرار مشتملا على الأسباب التي بن طبيا ويعان للنبير .

وللخير الذي عى اسممه أن يتظلم من قرار الجنسة في مدى العشرة الأيام التاليسة لتاريخ إعلانه بتقرير يجور في قلم كتاب عكمة الاستثناف أو المحكة الابتدائية حسب الأحوال .

واللمنة بالاشتراك مع فاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تبينهما الجمية الممومية سنو يا تترفل القصل على وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلاس المبير . والقوار الذي تصدوه يكون مشتملا على الأسباب التي بني علها و ينتر بنائياً حتى في حالا عدم حضور الحبير .

وببلغ هذا القرار لجهات القضائية والنظامية الأنحى .

ولا يمنع محو الادم من قيده صرة أعرى عند خلو محل إذا تبين للجنة زوال السهب الذي بني طيه محو الاسم من الجدول.

المائم الماشمة

لا يحوز لموظفى الحكومة أو جالس المديرات أو التجالس البلدية ماداموا فى الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخارة . وح ذلك فاعمال الخامية التى تتطلب معلومات خاصة يحوز السكة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على اللك المعلومات بشرط أن يصرح لهم براساؤهم بذلك .

ولوز يرالحقانية بالاتفاق معالوز يرالهنتص أفيمين بقرار موظفى المصالح الفنة الممقون من هذا الشمط الأخر.

المادة الثانية

تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل عكة مرح عاكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه المجنة فى عاكم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية الممومية ومن النائب السموى أو من ينوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكـــة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية الممومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

المائنة الثالثة

يشتمل جدول الخبراء على أتسام عنتلفة بحسب الحواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهمفهما .وتحدد الجمعية السمومية بمكنة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام وصدد الحبراء فى كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين فى كل محكة ابتدائية وعشرين فى محكة استثناف مصر وخمسة عشر فى محكة استثناف أسيوط. .

المادة الراسة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا ـــ أن يكون مصريا .

ويموز مع ذلك بسمة استثنائية قيد الأجانب في جدول الجارب بشرط أن يكونوا ملمين بالغة العربية. وأن يتعهدوا كالمة بخضوعهم بليج الأحكام الشرورة أواقي ستقر بشان الخيراء أمام الهائم بالأطبة . وقال المحادوا بما محاد المحاد المحاد المحاد المحاد المحاد الأى حكم من تلك الإحكام أو لأى ترار يكون قد صدر تعليقاً لمامة الأحكام جمعية أم إجانب شطبت أسماؤهم نهائياً من الحدول يمرقة بلحة الخيراء . ثانيا . — الا يكون محكوماً عليه بصوبة جنائية أو صدوت عليه أحكام قضائية أو أدادية عامة بالشرق .

ثالثًا ... أن تُنهت لياقته للعمل طبيا وأن يكون جديرا بالثقة .

رابها ــــ أن يكون حاصلا على دبلومات درامية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجدية تستهما الجمنة معادلة لهـــا تنك على أن الطالب حائز فلوملات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قميد اسمه فيه .

ويشــترط زيادة على ماتقلّم أنــــــيؤدى طالب الفيد في قسم الخبراء في المطوط التحانا أمام اللبنة لتتحقق من كفامة .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا ــــ أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقرائحكة .

المادة أنكاسة

لايجوز قبسد اسم خبير أمام أكثر من محكة وأحدة ولا في أكثر من قسم أحد .

ومع ذلك يجوز للبيرأن يفرر أمام محكة الاستلناف وإحدى الحساكم الإبتدائية الوافعة في دائرتها . ٪

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار سرصوم بأن يستبعد من الجلدول قسم الحيراء في الخطوط لكي يعهد به إلى موظفيز _ يسينون نماذا الغرض بقرار من وزير الحقائبة ويخلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هداً. الفانون .

الباب الثاني ف أتصاب الخسيراء

المادة الثانية عشرة

ف تطبيق المسادة ٢٣٣ من قانون المراضات في المواد المسدنية والتجارية تراعي القواحد الآتية , فيقدّر للمبير :

ب من مائة قرش إلى ثائبائة قرش من يوم العمل بمحل النزاع .
 ٢ – من مائة قرش إلى ثائبائة قرش من يوم الحضور بالمحكة لمناقشة

التمرير . ٣ — مائتى قرش عرب يوم العمل بالمكتب باعتبار اليسوم الواحد ست ساعات .

خسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

عسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

 ٣ -- من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير فير مأذون له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكتاب .

ويجموز إنقاص صدد الأيام والساعات المنينة بالكشف المقدّم من الخمير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به .

كما يحوز أن تقدر مخير أصاب إضافية بسبب أهمية التزاع وطبيعته . ومصار فيه الخبير ... التي يحب بياتها الخصول وارفاق المستمنات المؤمة لها ... مقدر مستقة عن الإنصاب وجهوز أن يستهد شها كل ملتم صرف بعير مقتض بلا تخيل الميالة المفتوعة السامين والقيامين والمساخين وفيهم إلا في الحافة التي برى فيها أن الاستمانة بهم كانت شعرورية .

المادة الثالثة عشرة

للحكة أن تحرم الخبير من أتصابه ومصاريفه كلها أو يعضها إذا ألني تقريره لعيب في شكله أوقضي بأن عمله ناقص لإهماله أو خطته .

فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قددفعت جاز المعكمة الحكم طيه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكماله بلا أجرجديد .

و یکون قرارها بی ذلک کله نهائیا .

المادة الرابعة عشرة

على الخبراء المقيدة مرسماؤهم بالجدول أن يؤموا مجانا الأعمال التي يكلفون بها في الفضايا المعفاة من الرسوم الفضائية . غير أن لمم الوجوع باتمايهم طي

الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص المغى إذا زالت حالة إعساره .

ومع نلك يعطى لهم من خرانة المحكة طبقا لأحكام لائمة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الشالث في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لها.

المائة السادسة عشرة

يضع القساشي الجنزئ أو رئيس الفائرة تشويراً فى نهاية كل شهر عن كل خبير حصــــل انتدابه وكيفية تأدية سأموديته وتودع التقارير بملفات الخبراه الحاصة .

وتكون جميع هذه التقادير أساسا لهمل لجنة الخبراء عنسد إعادة النظر فى الجدول طبقا السادة الناسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية بلمنة الخبراء ما يصدر طهم من الأحكام في مواد الجفتع والجنايات ويحفظ ذلك في ملف الخمير المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يداقب بإحدى العقو بات الناديية المتصوص طبيا في المادة ٢١ من هذا الفانون كل خير متبدا الفانون كل خير متبدا الفانون كل خير متبدا الفانون كل خير متبدا كلف به أو أصل الواجات المفروضة عليه أو أخطا خطا جميع في حمله . وتطبق أحكام هذه المادة أيضا في حالة ما إذا عن الخير من هيئة المستابة أو نظائبة في الفائم كالمؤلفة بالمنزة عمل من أعمال المناور :

المادة التاسعة عشرة

تودع فى ملف الحبير كل شكوى تقدّم ضده سواه من المحكة التي ندبته أم من النياية الصدومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

وارئيس المحكة بعد الاطلاع طى دد الخبيران يحفظ الشكوى أو يحتقها سواه بنفسه أو بمن يندبه من الفضأة أو من المستشارين. وله بعد ذلك إن يحفظ الشكوى أو ينذر الخبير أو ياس بإسالته على لجفة الخبراء منعقدة بهيئة مجلس تأديب .

وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في طفب الجبير.

المادة العشرون

إذا أحيل الخبير على مجلس التاديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل التهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه يسلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل .

وبيين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

والخبيران يوكل عنه محاميا أو يستمين مجام ويجوز دائمــا نجلس التاديب أن يأسر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنـــه محاميا جاز الحكم ف غينه .

المادة الحمادية والعشرون

العقوبات التأدبيبة هي :

١ — التوبيخ .

٧ ـــ الإيقاف لملمة لا تتجاوز سنة .

٣- عوالاسم من الجنول .

المبادة الثانية والعشرون

لا تجوز المعارضة فىالفرارات الفيابية الصادرة من مجلس التأديب بالمحاكم الابتدائية .

ولغيير استثنافها سواه أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمحو اسمه من الجدول أو بإيقافه .

ورفع الاستثناف بتقريريجور بفاركاب الهنكة الابتدائية فيظرف العشرة الآيام التسالية لإعلان القرار بخطاب موسى عليسه بسلم الرصول وينظر عل وسعه السرعة .

وقرارات مجلس التأديب بالعاكم الاستثنافية نهائية ما لم تصدو في شية الخير فيجوزله عندئذ المعارضة فيها بتقرير يحرر بقلم كتاب محكة الاستثناف ف ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر ·

المسادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تميير الذى استأنف القرار الصادر بحو اسمه أو بإيقانه أن بياشر حملا من أعمال الخبرة حتى يفصل فى الاستقطف. أو أن تكون مدةالإيقاف قد انقضت . وكذلك الحال فيمن تخرر عمو اسمه تطبيقا للسادة التأسمة إلى أن يتم النظرف تظالمه .

المادة الرابعة والعشرون

كل قولو يصدر بحمو الم الخمير أو بإيقافه يلغ للجهات القضائية والنظامية الاُحرى ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه فى جدول آخرأو أن بهاشر عمله آمام كلك الجمهات .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الناصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكفون بأعمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون . و يظل هؤلاء الموظفون خاضبين في المسائل المتعلقة بإعمال الخبرة المذكورة لتظام التأديب الخاص بالمصلحة التابين لها .

وكل غالفة تأديبة يرتكبها هؤلاء الموظفون أتساء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها بيلفها القاضي الذي تبينها لوزير الحقانية .

الباب الرابع ا ساء تدة

أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

الحاراء المقيدون فى جداول العاكم وقت تشرهــذا القانون بمشرون فى عملهم ولو كان عدهم زائمًا عن المقرر لكل محكة . ولا يعرب أحد فى المحال التى تخلوما دام عدد الحبراء المقيدين فى كل قسم يزيد على الحسد الأقصى المقور .

ذير إنه يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يُنخار القسم الذي يريد إن يستمر نيسه و يكون ذلك بعلب يقدّم إلى رئيس المحكة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هدذا القانون . فان لم يفعل قاست الجمعة بتعديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المادة المابعة والعشرون

يننى القانون رقم 1 لسسنة ١٩٠٩ والقانون رقم 1 لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الاهلية .

المسادة الثامنة والعشرون

على وزيرالحقانية تنفيذ هذا الفانين ، وله إصدار ما ينتخى تنفيذه من القرارات . ويسعل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ناس بأرن يبصم هذا القانون بمنائم الدولة وأن ينشر ف الجريدة الرسمية ومنفذ كفانون من قوانين الدولة . "

صارق بن بين

مقارتة بشأن مشروع قانوين المليراء أمام الحساكم الأهلية

النص الذي أقرته لِحَنة الحَقائية بجلس الشيوخ وقد وافقت عليه أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أقؤه مجلس التواب كما هو

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وبجلس النؤاب القانون الآتي نصبه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

> الماب الأول في جدول المراء

> > المادة الأولى

يكون في كل محكة من عاكم الاستثناف والماكم الابتدائية جدول الدراء المقبولين أمامها .

المادة الثانية

تضع هذا الحدول لجنة المبراء أمام كل محكة مرب عاكم الاستكناف أوالهاكم الابتدائية .

مقامه من مستشار تعينمه الجمعة العمومية ومن النمائب العمومي أو من يئوب عنه .

وتشكل في المحاكم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقوم مقامعومن قاض تمنه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من شوب عنه .

المادة الثالثة

يشتمل جدول انفبراء على أقسام غنافة بحسب المواد التي قديطلب منهم إبداء رأيهم فيها. وتحدد الجمية العمومية بحكة الاستلناف أو بالحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد اللبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يُزيد مجوع أخلوا على الافين في كل عكة ابتدائية وعشرين في محكمة استثناف مصر وخمسة عشر في محكمة استثناف أسبوط .

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قزر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتي نصمه وقد صدَّقنا عليه وأصدرناه :

الجنة الاستشارية التشريعية

الباب الأول

في جدول الخيراء

المادة الأولى

على أصلها .

المادة الثانية

عل أصلها .

المادة الثالثة

مل اصلها .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أقرّه مجلس التواب كما هو

المادة الراسة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا ـــ أن يكون مصريا .

ريمرز مع ذلك بمسقة المثالثة قد الإباقية في مجول الخراه شرط ان يكونوا مدين اللغة السرية وأن يجمعوا كانة بتضويهم بلجم الأحكام المقارة أو التي متعرز هذان الخبراء ألمام ألها كم الأطبة، وأقال لمجتمعاً بسائم لأيسكم من للك الأحكام أولأى قرال يكون قد صدر تطبيقا لمذه الأحكام يصبة أنهم أبيانب شطبت أسماليم نهائيا من الجدول بموفة بفسة المابياء

ثانيا — ألا يكون محكوما عليه بعقوبة جناية أو صدوت عايه أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثا ـــ أن تثهت لياقته للعمل طبيا وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا ... أن يكون حاصلا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها اللبنة معادلة له..ا تدل على أن الطالب حائر الاهدارت الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدّم أرنب يؤدى طالب الفيد في قسم الخبراء في الخلفوط امتحانا أمام الجمنة لتتحقق من كفاه، .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا ... أن يتخذ له محلا نختارا في المدينة التي بها مقر المحكة .

المادة الخامسة

لايجوز قيمد اسم خبر أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يحوز للمبير أن يقرر أمام محكة الاستثناف و إحدى الهاكم ا الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يحب على من يطلب قيسد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم لرئيس الجنت يحكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية حسب الأحوال ، طلب كابيا يعن فيه الفسم الذي يشمس الالتحاق به . ورفق به الأوراق التي قويد طلبه والمراجع التي يستند عليها فربهان وإعلائه الفنية .

والجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المبادة السابعة

مند خلوعمل فى الجدول يغلن رئيس المجنة عن ذلك فى الجريدة الرسميــة ريحدد مهادا لتقديم الطلبات .

النص الذى أقرته بائنة الحقائية مجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية النشريمية

المادة الرابعة

على أصلها .

المادة الخامسة

على أصلها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدّم لرئيس المجدّة طلباً كتابيا يمين فيه الفسم الذي يئسس الاتحاق به ، ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي مقند طلبا في بيان مؤهلاته الفنية .

وهجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

صد خلوممل في الجلمول يعلن رئيس الجمنة صنمه في الجديدة الرسمية ويجمد ميعادا لتقديم الطلبات .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أقزه مجلس النؤاب كما هو

المادة التامنة

يهب على الخلير الذي قبسل طلبه أن يطف البين أمام رئيس محكة الاستلناف أوالمحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة

وتمتبر هذه اليمين سارية على جميع الفضايا التي يتدب فيها .

الكادة التاسمة

تسيد الجمنة النظر في بدول الخبراء مرة طي الأقل في كل سنة وتمجو منه امم كل خبير لم يعد حائزا للشروط اللازم توفيها النيد الامم، أو رأت أنه لم يعد إعلا الاستمرار في تادية حمله . و يكورن هداذ الفرار مشتملا عل الأسباب التي بن علها، و ويعان تخبير .

وللخير الذى عن اسممه أن يتظلم من قرار المجتنة فى مدى العشرة الأيام الثالية لتاريخ إعلانه بتقرير يمور فى قدلم كتاب محكة الاستثناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال

والهندة الانستراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تدينهما الجمية الصومية سنويا تتولى الفصل نهائيًا وعلى وجه السرعة فى هذا الطائم وذلك بصد إعلان الحميد والقرار أألدى تصدوه يكون مشتملا على الإسباب آلتى بنى عليها ويتترنهائها حتى فى حالة عدم حضور الخميد .

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى هند خلو محل إذا تبين للمنة زوال السهب الذي بن طيه محو الاسم من الحدول .

المادة الباشرة

لا يجوز فرظفها لحكومة أو مجالس المديرنات أو المجالس البلدية ماداموا في الخدمة أن يؤدرا عمل أهل الحبوة . ومع ذلك فاعمال الحبرة التي تتطلب معلميات خاصة بجوز للمكمة أنت تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلميات بشرط أن يصرح لمم رؤسائهم بذلك .

ولوزير الحقانية بالاتفاق مع الوزير التتص أن يسين بقرار موظفى المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يهرز إصدار هرموم بأن يستيمذهن الجلول قسم الخبراء في الحطوط لكي يههد به إلى موظفين يسنون خصيصا لهذا النرض بقرار من وزير الملقانية ، ويجلف هؤلاء للموظفون اليمن المنصوص عليها في المسادة الثامنة من هذا القاهون :

النص الذي أقرته بلمنة الحقانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه اللجنة الاستشارية النشريصة

المادة الثامنة

على أصلها .

المادة التاسعة

تميد الجمنة النظر فى جدول الخبراء مرة على الأقمل فى كل سنة وتمحو منه أسم كل خبير لم يعد حائزا الشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ويكون هــذا القرار مشتملا على الأسباب التى بنن طبها ، ويعلن للخبير .

وللخيرالذى عى اسمه أن يتظلم من قرار الجنسة فى مدى العشرة الأيام التالية لتساريخ إعلانه بتقرير يجرر فى قلم كتاب محكمة الاستثناف أو المحكمة الاستدائية حسب الأحوال .

والجمنة بالاشتراك معقاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما الجمية العمومية سنو يا تنهل الفصل على وجه السرعة في هذا النظلم بعد إعلان الحبير . والغرار المذى تصادر يكون مشتملا على الإسباب التي بني طهبا و يعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الحبير .

وبيلغ هذا القرار تجهات القضائية والنظامية الأخرى

ولا يمتع محو الاسم من قيده صرة أخرى هند خلو محل إذا تبين لمجنة زوال السهب الذى بنى عليه محو الاسم من الجدول .

المائة العاشرة

على أصلها .

المادة الحادية مشرة

يجوز إصدار مرضوم بأن يستبد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكي يعهد به ليل موظفير _ يسيون لهذا الفرض بقرار من رور الحقائية ويتلف هؤلاء الموظفونالةين المنصوص طبها في الماكة الثامنة من هذا . القانون

أصل المشروع المقدّم من الحكرمة وقد أفزه مجلس النواب كما هو

الباب الثاني

ف أتصاب الحسيراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المسادة ٣٣٧ من قانون المراضات فى المواد المدنيسة والتجارية يراعى الفاضي الفواعد الآتية . فيقدر الدير :

- ١ من مائة قرش إلى الائة قرش عن يوم الممل بحل التزاع .
- ب من مائة قرش إلى ثليائة قرش من يوم الحضور بالمحكة لمناقشة
 التقسر ر.
- با ماثن قرش عن يوم العـمل بالمكتب باعتبـار اليوم الواحد
 ست مامات .
 - ٤ خسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .
 - ه خمسین قرشا مقابل ایداع التقویر .
- من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم الممل في حالة ما إذا كان المبر غير مأذون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قبل الكتاب .
- ويجوز القاضي إنقاص حدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقدّم من الحبير إذا كانت فير متناسبة مع العدل الذي قام به .
- وللحكة أن تمنح الخبير أتمابا إضافية تقدّرها إذا رأت أن السمل الفنى الذى قام به الخبير بسهب أهمية النزاع وطبيعته يجرو منحه تلك الأتعاب .
- ومصاريف الخبير التي يجب بيانها بالتفصيل وإرفاق المستندات المؤيدة لها — تقدّر مستقلة من الأتعاب ، وللقاضي أدب يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير متتنف .
- ولا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين. والنساخين وهيهم إلا ف الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

يحوز للحكة أن تحرم الحبير من أتمابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا الفي تقريره لعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص بإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز التحكة الحكم مليه بردها أمو تكليفه بإعادة العمل أو استكله بلا أجر جديد .

و يكون قرارهاً في ذلك كله نهائيا .

النص الذي أقرئه بلحنة الحقانية يجلس الشيوخ وقد واقفت عليه المجنة الاستشارية النشريعية

الباب الثاني في أتصاب الخسيراء

المادة الثانية عشرة

ف تطبيق المسادة ٢٣٧ من قانون المراضات في المواد المسدنية والتجارية تراعي القواحد الآتية . فيقدّر تلمير :

- إلى عنها عنها عنها عنها عنها عن الممل بحل النزاع .
- ب من مائة قرش إلى ثنيائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمناقشة التقرير.
- ٣ -- ماثق قرش عرب يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد
 ست ساعات .
 - ٤ -- خمسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .
 - ه خسين قرشا مقابل إيداع التقرير .
- ب من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العمل في طالة ما إذا كان الخير غير مأذون له بتسلم أو واق الخصوم قاضطر إلى الإطلاع عليها في قلم الكتاب .
- ويحوز إنفاص عند الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدّم من الخبير إذا كانت غير متاسبة مع العمل الذي قام به .
 - كا يجوز أن تقدّر البير أنماب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .
- ومصارف الخير—التي يجب بيانها بالتفصيل وإوافق المستندات المؤيدة لها — تفكّر مستقلة عن الأتماب <u>وجود</u> أن يستبعد منها كل مبلغ صرف ينير مقتض .
- ولا تتمبل المبالغ المسدفوعة فلساحين والفياسين والنساخين وغيرهم إلا فى الحالة التى يرى فيها أن الاستمانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

للحكة أن تحرم الخبير من أثنابه ومصار يفه كلها أو بعضها إذا ألغي تقريره لسبب في شكله أو فضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْانِ وَالْمَسَارِ فِينَ قَدَّ دَفْسَتْ جَازُ الْمُحَكَّةُ الْحُكْمِ عَلِيهُ مِدْهَا أو تكلّفه بإدادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في فلك كله نهائيا

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أفزه مجلس النؤاب كما هو

المادة الرابعة عشرة

ط الفراء المقبدة "مثاؤم بالحدول أن يؤدوا جاة الأعمال التي يكفون جا في القضايا المغاة من الرسوم الفضائية . فيرأن لم الرجوع بأتماجم على إنسم إذا حكم طيمه بالمماريف أو على الشخص المغنى إذا زالت حالة إصاره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لأنحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث في تأديب الخيراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف خاص برياسة المحكة الابتدائية أو محكة الاستثناف النابع لها .

المبانة السائسة عشرة

وتكون جميع هــذه التقاد يرتحت نظر لجنة الخبراء لتكون أساسا لعملها عند إعادة النظر في الجدول طبقاً للسادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبغ النيابة العدومية ما يصدر على الخبراء المقيدة أسماؤهم في الجدول من الأحكام في مواد الجلمنع والجفايات إلى المجت لحفظ ذلك في ملف الحلمير المحكم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يهاقب بإحدى العقربات الثارييسة المتصوص عليها في المسادة ٢٩ من هــــذا الغانون كل خبير مقيد اسمه في الجلاحل إذا أبى من ديرسهب مقبول القيام معمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جسيا في عمله .

وَتَطْبَقُ أَحْكَامُ هَلَمُهُ الْمُسَادَةُ أَيْضًا فَ حَالَةً مَا إِذَا عِينُ الخَبِيرُ مَنِ هَيْئَةً قضائية أو نظامية غيرالحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

النص الذى أقرته لجنة الحقانية بجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الإستشارية التشريعية

المادة الرابعة عشرة

على أصلها .

الباب الشالث في تأديب الخبراء

المادة الخاسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكة التابع لم

المادة السادسة عشرة

يضع القاضى الجازئ أو رئيس الدائرة تغريا في نهاية كل شهر من كل خير حصسل انتدابه وكيفية ثادية سأموريته وتودع التقارير بملفات الجياء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساسا لعمل لجنة الخبراء عنــد إعادة النظر في الجدول طبقا للـادة الناسعة من هذا الفانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النبابة الصومية لجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد الجمتع والجنايات ويمحفظ ذلك في ملف الخبير المحكوم عليه .

المائة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى المقوبات التاديبية المتصوص عليها في المسادة ٢٩ من هذا القانون كل خبير مقيد اسمه في الجدول من فيرسبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسيا في عمله .

وتطبق أحكام هذه المسادة أيضا في حالة ما إذا عين الحبير من هيئة فضائية أو نظامية غيرالهاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أثره مجلس الرواب كاهو

المادة التاسعة عثرة

تودع في ملف الخبير كل شكوى تقدّم ضدّه مواه من المحكة التي ندبته أم من النيابة الممومية أم من كل ذي شأن وترمل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

و يحقق رئيس المحكمة الابتدائية أورئيس محكة الاستثناف بنفسه الشكوى التي قدّمت إليه أو يندب أحد الفضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقمام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يأسر بحفظ الشكوى وإما أن يوجه إنذارا للمبير وإما أن يأس بإحالة الخبير إلى لجمنة الخبراء منطقة بهيئة مجلس تأديب.

المسادة المشرون

إذا أحيل الخبير إلى باضمة الخبراء متعقدة بهيئة مجلس تأديب وجب إعلاته بقرار الاتهام الشامل التهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة المحدّدة لانعقاد مجلس التاديب بشرة أيام على الأقل .

وبيين في الإعلان مكمان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستمين بمجام . و إذا لم يحضر الخبير يحكم المجلس في أحره بدون سماعه .

المسادة الحادية والعشرون

العقوبات التأدينية هي :

١ — التوبيخ .

٧ ـــ الإيقاف لملدة لا تتجاوز سنة .

٣ ... محو الاسم من الجنول .

المسادة الثانية والمشرون

الجدل أن يساقد هذا العرار من جلس التأديب تجمّة ابتعاديّة بحر است من الجدل أن يساقد هذا العرار أما لمجتم الخيارة عنطة بيبطة عليني تاديب يحجّه الاستثناف العابد هذا أما تحدّة الابتنائية وذلك متترر بحرود في للم كال الحكمة الابتدائية في مدى العشرة الأبام الدائة والمحلس المتثاف على وجه السردة . التأديب إليه بتعلق موسى عليه ومنظر هذا الاستثناف على وجه السردة .

وفرارات لحنة القبراه إمام عمكة الاستلناف منفقة بيت على ادب

النص الذي أقرته لحنة الحقانية يجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية التشريعية

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبيركل شكوى تقلّم ضده سواء من المحكة التي ثدبته أم من النبابة الممومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

واريس الحكة بعد الاطلاع على رد الحبير أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنضم أو بمن ينده من الفضاة أو من المستشارين. وله بعد ذلك أن محفظ الشكوى أو ينذر الحبير أو يأمر بإحالته على بلغة الحبراء منعقدة بهيئة لعمل تأديب.

وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبير .

المادة العشرون

إذا أحمل الخبير على مجلس التأديب وجب إصلاته بقرار الاتهام الشامل النهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام عا. الأقار.

بي يرس . وسين في الإعلان مكان اشقاد المجلس و يومه وساعته .

والدير أن يوكل عنه عاميا أو يستمين بمجام ويجوز دائمًا لمجلس التاديب أن أمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسسه أولم يوكل هنمه عناميا جاز الحكم في فيدته

المسادة الحادمة والمشرون

عل أصلها .

المسأدة الثانمة وألعشرون

لا تجوز المارضة في القرارات الغيابية العمادرة من مجلس التأديب بالهاكم

وللحبير استثنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدوت بحو اسمه من الجدول او بإيقافه .

ورفيم الاستثناف بتقرير يجرد بقام كاب الهكمة الابتدائية فيظرف النشرة الإيام التالية لإعلان القرار بجفلاب موسى عليه بعلم الوصول وينظر عل وجه السرعة.

وقرارات بجلس التارب بالحاكم الاستثنافية نهائسية ما لم تصدو في ضية الحبر فيجوزله عندة المعارضة فيها متقر بخيرر فقر كانب حكمة الاستثناف في ظرف عشرة ايام من إعلانه بالطريقة سالفة الله كي رود

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أقزه مجلس النؤاب كما هو

المسادة الثالثة والعشرون

لا يجوز للبير الذي استأنف القرار الصادر بجمو اسمه أن يباشر عملا من اعمال المستلناف .

المادة الرابعة والمشرون

كل قرار يصدر بحوامم الخبير أو بإبقافه يبلغ الجهات القضائية والنظامية الإخمى ولا يجوز قنير الذى صدر قرار جلس الناديب بحبو اسمه أو بإغافه من المسل أن يطلب قبد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر حمسله أمام تلك المنات الفضائية أو النظامية مدة إغافه .

المادة الخامسة والمشرون

لا تتطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتاديب المبراء على موظفى الحكومة وجالس المدريات والمجالس البادية الذين يكافنون بأعمال المبرع تطبيقا لهذا القانون . وبطل هؤلاء الموظفون خاصين فى المسائل المنطقة بأعمال الحبرة المذكورة انتظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل غالفـــة تأديبية برتكها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التى كلفوا بها بيلغها القاضي الذي أثبتها لوزير الحقائية .

البــاب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والمشرون

الخبراء المقيدون في جداول الحاكم وقت نشر هـمذا القانون يستمرون في عملهم ولوكان صدهم زائدًا من العدد المقرر لكل محكة . ولا يسين أحد في الهال التي تحاو مادام صدد الخبراء المقيدين كل تسم يزيد عل الحد الاگهمي المقد .

فير أنه يجب من الخميم المقرر أن كثر من قسم أن يمتار القسم الذي بريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقدّم إلى ركيس المحكة في ميماد شهر من باريخ أشهر يدنيا القانوني . فإن لم يقمل قالت اللجنة انتصد اللديم اللبي يجب أن يقصر عمله فيها.

النص الذي أقرته بلمنة الحقانية يجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية التشريعية

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز هير الذي استأنف القرار الصادر بحواسمه أو بإيقافه أن يباشر عملا من أعمال المبرة حتى يفصل في الاستثناف. أو أن تكون مدة الإيقاف قد انقضت. وكذلك الحال فيمن تفور محواسمه تطبيقا الحادة الناسمة إلى أن يتم النظر فى تظلمه.

المبادة الرابعة والمشرون

كل قرار يصدر بحو اسم الخبير أو بإيثانه بينغ للجهات الفضائية والنظامية الأخرى ولا يحوز أنه في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن باشر عمله أمام تلك الجلهات .

المادة الخامسة والمشرون

لا تنطيق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفى الحكومة ويجالس المديريات والمجانس البلدية الذين يكانمون بأعمال الخبرة تطبيقاً لهذا القانون .

و يظل هؤلاء الموظفون-ناضين فىالمسائل المتعلقة بأعمال! لمعبرة المذكورة لنظام التأديب الحاص بالمصلحة التابعين لها

وكل غاقمة الديبية يرتكها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها بيلفها القاضي الذي تبينها لوزير الحقانية .

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

الحبراء المفيدون في جداول العاكم وقت الشر هــذا الغانون يستمرون في عملهم ولو كان معدهم زائداً عن المفرد لكل محكة . ولا يعير أحد في العال التي تحال ما دام عدد الحبراء المفيدين في كل قسم يزيد عل الحد الأقصى المقرر .

عبر أنه يجب طل الخبير المتروق أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيسه ويكون ذلك بطلب يقلم إلى رئيس المحكة في ميعاد شهر من تاريخ تشر هـذا القانون . فإن لم ينعل قامت الجمئة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أقره مجلس التؤاب كما هو

المادة السابعة والعشرون

يلغى القانون وقم 1 لسنة ١٩٠٩ والقانون وقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والمشرون

عل وزير الحقانية تنفيذ هذا الفانون ، وله إصدار ما يَتنضى تثفيذه من الفرادات . و يعمل به من تاريخ نشره بالجربية الرسمية .

نامر بأن يهم هذا القانون بخانم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المادة الثامنة والمشرون

النص الذي أقرته لجنة الحقانية يجلس الشيوخ وقد وافقت عليه الجنة

الاستشارية النشم بعبة

المادة السامة والعثمرون

على أصلها .

على أصلها .

مدرق

مجلس الشيوخ

(المقرر حضرة الشيخ الحرّم عبد الرحن رضا باشا) .

مفرة صاعب المعالى أحمد على باشا (وزير الحقانيـة) — أرجو أن ينظر المجلس مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

السرّبس ... هل توافقون حضراتكم عل نظر مشروع الفانون على وجه الاستمبال .؟ (موافقة) .

السرئيس _ يقرر المجلس نظر مشروع هذا الفنانين على وجه الإستعبال. ولقد وزع على حضراتكم تفرير المجنة واطلمتم عليه طبعا ، فهل توانفنون حضراتكم على عدم تلاوته ؟ (موافقة) . (موافقة) .

الرئيس - هو من بين القوانين الحسنة وليس أحسنها .

القرر – لأنه ضمن حسن سيرالعدالة ورفع مستوى الخبراء وسمن لهم حقوقهم كما ضمن حقوق المتقاضين و بمقضاه سترول بإذن الله الشكوى التي

كنتم تسمعونها منذ خمسين سنة ، والتي ترددت في هسذا المجلس الموقر على لسان حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك .

هيمرة افتئخ المحرم اللوامحمرد ع: من باشا – العبمة بالتنفيذ . (حضر حضرة صاحب للمالى عمد حلمى عهمى باشا وزير للمسارف السعومية) .

القرر ... عند ما يتلى على حضراتكم مشروع الفانون مادة مادة فإلى مستمد لأن أبين لحضراتكم أوجه التعديل التي أدخلت عليه .

هُمَّرَةُ الشَّنِحُ الفَرْمُ صِينَ صِبرَى بِلُك _ لَى ملاحظات أرجَبُها إلى أن تنل المواد المنطقة بها .

> الرئيس _ ليتل مشروع الفانون . على مشروع الفانون وهذا نصه :

مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس التواب الفانون الآتى نصمه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

> الباب الأول في جدول الخسبراء

المادة الأولى

يكون فى كل محكة من محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدول للجراء المقبولين أمامها

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكة وإحدة ولا فى أكثر من قسم حد .

ومع ذلك يجوز للخير أن يقرر أمام محكة الاستثناف وإحدى الحساكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

عب على من يطلب قيد اسمه بمدول الخبراء أن يقدم رئيس اللمنة كتابيا يمن قيــه النسم الذي يلتمس الاتحاق به . ويرفق به الأوراق التي كؤيد طابه والمراجح التي يستند عليها في بيان مؤهداته الفنية .

والجنه المغيراء أنَّ تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السايعة

هند خلو محل فى الجدول يعلن رئيس اللجنة عنــه فى الجويدة الرسمية ، ويحدد ميمادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يجب عل الخبير الذى قبـل طلبه أنت يحلف اليمين أمام رئيس محكة الاستئناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

المادة التامعة

تميد الجامة النظر فى جدول الخبراء مرة على الأقل فى كل سنة وتمحو منه أسم كل خبير لم يعد حائزا للشروط اللازم توفرها للنيد الاسم و يكون هـــذا الفرار مشتملا على الأسباب التي بن عليها و يعلن تلمير .

وللنبير الذي محي اسمسه أن يتخلم من قرار الجملة في مدى العشرة الأيام التاليسة لتاريخ إملانه بتقرير يحرر في تلم كتاب محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية حسب الأحوال .

والخابة ، بالاشتراك مع قاضين أو ستشارين حسب الأحوال تعينهما الجمية العمومية سنويا ، تتولى الفصل على وسه السرعة في هسلما التظلم بعد إعلان الخبير. والقرار الذي تعسدوه يكون مشتملا على الأصباب التي بني . طها و يعتبر نهائيا حتى في حافة عدم حضور الخبير .

وبيلغ هذا الفرار للجهات الفضائية والنظامية الأخرى .

ولا بينه عو الاسم من قيده مرة أجيى عند خلو على إذا تبين للبنة ذوال السبيب المبنى بنم عليه بحو الإسم من الحدول .

المبادة الثانية

تضع هسذا الجدول لجنسة الخبراء أمام كل محكة من محاكم الاستثناف أو الها تم الابتدائية ، وتشكل هسذه اللبنة فى محاكم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية الصومية ومن النسائب الصوى أو من ينوب عنه .

وتشكل فى المحاكم الابتدائيــة من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجلعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

لمائة الثالثة

يُســـّـمـل جدول الخبراء على أقسام غنلفة بجسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتحمد الجمعية العمومية محكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء فى كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الحبراءعلى ثلاثين فى كل محكة ابتدائيةوعشرين فى محكة استثناف مصروخصة عشر فى محكة استثناف أسيوط .

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا ـــ أن يكون مصريا .

ويموز مع ذلك بصفة استثنائية فيد الأجاب في جدول المبارة بشرط ان كوزا ملمين بالفقة العربية . وأن يتمهدوا كابة بخضرعهم بلحج الأحكام المفتروة ، أو ألق مطور بشأن الخيام أمام الهاكم الأطهيد . فإذا لم يضوأ بمنشأ لأي حكم من كاك الأحكام أو لأى قرار يكون قد صدر تطبيقا لهذه الأحكام مجمد أنهم أجاب شطبت أجماؤهم تماثا عن الجدول بحرفة لجف

ثانيا — ألا يكون محكوما طيه بعقو بة جناية أو صدرت طيسه أحكام . فضائبة أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثا ـــ أن تثبت لياقته للممل طبيا ، وأن يكون جديرا بالنقة .

رابعا ... أن يكون عاصلا عل دباومات تعراسية من الحسكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها الجمنة معادلة لهسا تدل على أن الطالب معائز اللوهلات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على مانتقام أنب يؤدى طالب الفيد في قسم الخبراء في الخطوط امتحانات أمام المجنة لتتحقق من كفأته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقوار وزارى .

عَاسًا ... أَنْ يَعْلَمُ لَهُ عَلَا عَنَامًا فِي ٱلْمَدِينَةِ الَّتِي بِهَا مَقَرُ الْحَكَةِ

المادة النالثة عشرة

للعكة أن تحرم الخب برس أصابه و.صاريفه كليا أو بعضها إذا ألغى تقريره لعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتماب والمصاريف قد دفعت جاز للحكمة الحكم عليه بردّها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد .

و يكون قرارها في ذلك نهائيا .

المادة الرابعة عشرة

على الخيراء المذيدة أسماؤهم بالحدول أن يؤدوا مجاة الأعمال التي يكلفون جها في القضايا الممغلة من الرسوم القضائية . فير أن لمجالزجوع بأصابح على المشهم إذا حكم طبه بالمصاريف ، أو على الشخص المعفى إذا زالت حالة إحساره .

ومع ذلك يعطى لهم منخزانة المحكة طبقا لأحكام لائحة الرسوم الفضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الشالث

فى تأديب الخبراء.

المادة الخاسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول نلف بالمحكة التسابع لها.

المادة السادسة عشرة

يضم الفاشي المبارئ أو رئيس الدائرة تقويراً في خياية كل شهر عن كل خيمير حصل انتدابه وكيفية تادية مأموريته وتودع التقاوير بملفات الحجراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أسادنا لعمل لجنة الخمعيراء عند إصادة النظر ق الجدول طبقا للسادة التاسعة من هذا القانون .

المسادة السابعة عشرة

تلغ النابة السمومية لحنة المسمراء عا يصدر عليهم من الأحكام ف مواد المنع والحنايات ويحفظ ذاك ف ملك المجير المحكوم عليه

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفى الحكومة أربجالس المديريات أو الجالس الباديها داموا فى الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخيرة . ومع ذلك فاعمال الخيرة التي تتطلب معلومات خاصسة يجوز للحكة أن تكف بها الموظفين الحساصلين عل تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤساؤهم بذلك .

ولوزيرا لحقانية بالاتفاق مع الوزير الهنتص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يحوز إصدفار مرسوم بأن يستميد من الجلدول قسم الحجراء في الخطوط لكي يسهد به إلى موظفين بيمين لهذا الفرض بقرار من و زير الحفائية . و يحلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها في المدادة الثامنة من هدا الغانون .

> البــاب الثانى ف أتعاب الخبراء

فى تطبيق المسادة ٢٣٧ من قانون المرافعات في المواد المدنيسة والتجارية تراعى القواعد الإتنية ، فيقدّر الدير :

 ب من مائة قرش إلى تلائمائة قرش من يوم السل بحل النزاع.
 ب من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عربي يوم الحضود بالمحكة المقشة التخرير.

س مائتى قرش عن يوم العممل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست

عسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

خسين قرشا مقابل إيداع التقرير.

به من ماثة قرش إلى مائتى قرش من يوم العسل ف حالة ما إذا
 كان الحير غير مأذون له بتسلم أوراق الحصوم فاضطر إلى الإطلاح طب
 فى قلم الكتاب .

ويجوز إنقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكيشف المقدم من الخبير. إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به . "كما يجوز أن تقدّر الهبير أنماب إضافية بسهب أهمية النزاع وطبيعته .

ي جهوران معد عمير سبب بديا جميع من حريف المستفات ومصاريف الخير – التي يجب بيانيا بالتحميل وإواق المستفات المؤودة لما يحقق مستفاة حمالاتاميات وجهزا أن يستبعد نها كل ميلغ صرف بنير عتبض ولا تقبل للبالغ للمفهودة للساحين واقتياس والنساعين ومؤودهم إلا في الملالة الذي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى الصقو بات التأديبية المنصوص عليها في المسادة ٢١ من هذا الفانون كل خبير مقيد اسمه في ألجدول أبي من غير سهب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسبا

وتطبق أحكام هذه المسادة أيضا في حالة ما إذا عين الخبير مرسى هيئة قضائية أو نظامية غير الحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الحاجة .

المادة التاسعة عشرة

تودع في ملف الخبيركل شكوى تقدم ضده سواء من المحكة التي ندبته أم من آليابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صورتها .

وطيه أن يرد على الشكوى كتابة في سيعاد عشرة أيام .

ولرئيس المحكمة بعد الاطلاع ملى رد أللبير أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنفسه أو بمن بنديه من القضاة أو من المستشارين وله بعسد ذلك أن يحفظ الشكوى أوينذر الحبيرأويأمر بإحالته على لحنة الخبراء منعقدة بهيئة

وفي كل الأحوال تودع تتيجة الشكوى في ملف الخبير .

المبادة المشرون

إذا أحيل الخبير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقوار الاتهام الشامل للتهم المرجهة إليه بخطاب موصى عليه يعلم الوصول قبل الجلسة يعشرة أيام

وببين في الإعلان مكان أنعقاد المجلس ويومه وساعته .

وللمبيرأن يوكل عنه محاميا أو يستمين بمحام ويجوز دائمنا لحبلس التأديب أن يأمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أولم يوكل عنه عاميا جاز الحكم نى غيبته .

المادة الحادية والعشرون

العقو بات التأديبية هي :

١ -- التوبيخ .

لا يقاف لمدة لا تتحاوز سنة .

٣ – محو الاسم من الجديل .

المادة التانية والمشرون

لا تجوز المارضة في القرارات النياسة الصادرة من علس التأديب بالحاكم الابتدائية.

وللجبير استثنافها صواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمحو اسمه من الحدول أو بإيقافه . 2. 22.2 40. 10.

ويرفع الاستبتاف بتقرير يحسور بفلم كتاب المحكسة الابتدائية في ظرف العشرة الآيام التَّالِيَّةُ الإعلان القرار بَحَطَّابِ موضى علية بعلم الوصول وينظر عل وجه السرعة".

وقرارات مجلس التأديب بالمحاكم الاستثنافية نهائية ما لم تصدر في غيبة الجبر فيجوزله عندئذ المعارضة فيها بتقرير يحرر بقلم كتاب محكة الاستثناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة مالقة الذكر .

المادة الثالثة والمشرون

لايجوز للجبرالذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أو بإيقافه أن بباشر عملا من أعمال الخارة حتى يفصل في الاستثناف أو أن تكون مدّة الإيقاف قد انقضت . وكذلك الحال فيمن تفرر عو أسمه تطبيقا للسادة التاسعة إلى أن يتر النظر في تظلمه .

المادة الراسة والعشرون

كل قرار يصدر بمحو اسم الحبير أو بإيقافه يبلغ الجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن يباشرعمله أمام تلك الجهات .

المادة الخامسة والعشرون

لانتطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب المبراء على موظفى الحكومة وبجانس المديريات والمجالس البلدية الذبن يكاتمون بأحمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضمين في المسائل المتعلقة بأعمال الحمرة المذكورة لنظام التأديب الماص بالمسلحة التاسين لها .

وكل مخالفة تأدينية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها ببانها القاضي الذي تبينها لوزير الحقانية .

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

الجراء المقيدون في جداول الحماكم وقت نشر همذا القانون يستمرون في عملهم ولوكان عندهم زائدًا عن المقرر لكل محكمة ولا يمن أحد فيالمحال التي تخف أوما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى

غِير أنه يجب على الحبير المفرر في أكثر من قسم أن يختار الفسم الذي يريد أن يستمر فيه و يكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في ميعاد شهرمن الريح تشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قامت اللَّمِنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المادة السابعة والمشرون

رَبِلْتِي الْفَانُونَ وَقِمُ } لسنة ١٩٠٩ والقانونُ وقمِ } لسنة ١٩١٧ أ المساصان بالمبراء أعام المعاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على و زير الحقانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات ، ويعمل به من تاريخ نسره بالحريدة الرسمية .

نامر بأن يبصم هــــذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدرق

المرئيس -- هل توافقون حضرانكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موأقلة) .

المرئيس ... يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ولننتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة .

تليت المـــادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

يكون فى كل محكة من محاكم الاستثناف والهاكم الابتدائية جدول للقبراء المقبولين أمامها .

> السرئيس ــــ هل توافقون حضراتكم عل هذه المسادة ؟ (موافقة) .

المرئيس _ يقرر المجلس الموافقة مل المسادة الأولى . تلبت المسادة الثانية وهذا نصها :

تضيع همـذا الجفول إلمنة الجارة أمام كل محكة من عماكم الاستثناف أوالها كم الابتدائية وتشكل هذه الجمية في عاكم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تمينه الجمية العمومية ومن الثالب العمومي أو من بنوب عنه . أو من بنوب عنه .

وَلَشَكُلُ فِي الْهَاكُمُ الْإِبْتَدَائِيـةَ مِن رَئِيسِ الْحَكَمَةُ أَوْ مِن يقوم مقامه ومِن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوم، عنه .

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية . تلبت الممادة الدائة وهذا نصها :

يشتمل جدول الخيراء على أضام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب متهم إبداء رأيم فيها وتحدد الجمسةالمدومية بحكة الاستثناف أو بالمحكة الاستدائية هذه الانسام وعدد الحيراء في كل قسم .

ومع ذلك لايزيد مجموع الخبراء على ثلاثين في كل محكمة ابتدائية وعشر من في محكة استثناف مصر وخمسة عشر في محكمة استثناف أسيوط .

الواقع أن المسادة تنكلم من أقسام مختلفة لا هن الخبراء فكلمة "منهم" الواردة في صلب المسادة لا عمل لها والتعبير بها تعبير ركبك فاقترح أن يكون التصر مكذنا :

قتيشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب إبداء الرأى فيها آخ " . لإندا في الواقع لا نتكلم عن الحبراء .

الرئيس _ هذا التصحيح لا يغير المعنى .

عضرة صاحب المعاق أحمد على السا (وذير الحقائية) -- أوى أن لا على لهذا التصحيح لأن نص المادة ليس فيه أى ليس.

حقَّرة الشيخ الفرم مس صبرى بك -- وأنا أدى أن هــذا التعبد غير التيح .

مفرة صاحب المعالى أحمد هلى باشا (وزير الحقائية) — ما هو وجه اللهس ؟ أنا لا أفهم أن التعبير غير صحيح .

مقرة النبخ الفرم عن صبرى بك _ بن حق معاليك أن تفهم ما شلت .

مفهرة صاهب الحماني أعمد على بالشّا (وزيرالحقانية) — تقول المسادة ما يآتى :

صيتمل جدول الخدراء على أقسام مختلفة . مسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رايم فيها إلى المراجع .

فسيارة الإطلب منهم؟ لاتعود على الثالاً تصام؟ و إنما تعود على النفيرام؟ . فالتمير الوارد في المسادة تعبير واضح ولا ضرورة لتغييره .

لحضرة الشيخانحترم حسنصيرى بك أن يقترح ما يشاء ولكن ما يقترحه من تصحيح في هذه المسادة لا محل أنه لأن عبارتها صريحة وواضحة

المحقرة الشخ الفرم مس صرى بالف - كان يمكن ألب فواق على المدانة المسابعة المواقع المال يحد وافقتا عليه لا يرمل المال المالة بعد وافقتا عليه لا يرمل الما يعلى المالة والمؤدنة فد المداور وتهم عليها إدراله الى على المالة ا

همرة السُّخ الهرم السَّخ همين و أف __ رأي أن المسادة واضحة ولا حاجة إلى التغيير فيها ومرجع الضمير ف كله ^{در} منهم ^س مذكور سابقا وعلى ذلك تكون المسادة واضحة كما أشار إلى ذلك معالى وزير الحقانية .

الرئيس ... هل توافقون حضراتكم على التصحيح الذي اقترحه حضرة الشيخ الحتم حسن صبري بك ؟

(أصوات : لانوافق) .

الرئيس ــ وهل توافقون حضراتكم على نص المــادة الثالثة كما هو ؟ (موافقة) .

الرئيس ... يقتر المجلس الموافقة على نص المبادة الثالثة كما هو . تلبت المبادة الرابعة وهذا نصها :

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الحبراء :

. أولا ـــ أن يكون مصريا .

ويهرو مع ذلك يميغة استثنائية قيد الإجانب في جدول الخيراء بشرط أن يكونوا ملمين باللغة العربية . وأن يتميدا كتابة بخمنسويهم بخييع الإحكام المدرو . أو ألق ستمير رشأن المباراء أمام أضائح الأطبية . فإنا لم لمحدوا بمدئة لأي حكم من تلك الأحكام أو لا كان قرار يكون قد صدر تطبيقا الهد الأسكام جمعة النهم أجانب تطبيب أحالهم بتأثم بن المدول بموقع في المنافراء. كانيا — ألا يكون مكونا عليه بقدرية جاية أل مسدوت عليه أسكام

قضائية أو تادينية ماسة بالشرف . ثالثا ــــ أن تثبت ليافته للممل طبيا ، وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا – أن يكون حاصسار على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجندية تمتنهما المجنسة معادلة لهـ اثدل على أن الطالب حائز فلايطرت الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

و يشترط زيادة عل ما تنسقم أن يؤدى طالب الفيسد في قسم الخسيراء في الخطوط امتخانا أمام المحمنة لتتصفق من كفاءته .

خامساً — أن يُتخذله عملا مختارا في المدينة التي بها مقر الحكمة .

وتمين مواد الامتحان وشروطه يقرأر وزارى .

مقدرة الشنخ الخرص من صبرى بنك ... تشترط الفدة الراسة من هدفه المداعة أن بكن الخرصة من صبرى بنك ... تشترط الفدة اللهوسة من الحكومة المصرية فل يعدد الشارع أو وزارة الحفائية درجة هداء الدياريات فيالسيطة ومسائل حسابية تجتاج علي حاصل عل ديارم البحادة المتوسطة . ومسائل فيراهية تمضاع المناوية تمتاح الديارم النوارة المتوسطة ، ومسائل مساعية تمتاح الديارم النوارة المتوسطة ، ومسائل مساعية تمتاح الدياره بديارة " ديارمات دراسية " هو مطائل ديارات والسائلة المناوية تمناح المناوية المناوية المناوية تمناح المناوية المناوية تمناح المناوية تمناح المناوية تمناح المناوية المناوية تمناح المناوية تمناح المناوية تمناح المناوية المناوية المناوية تمناح المناوية تمناح المناوية المناوية تمناطقة المناوية المناوي

عقدة مساهب الحالى أمحم عني بلك (وزير الحفاتية) — قصد بعبارة «دياورات دراسية » جيع الديلوبات على اعتلاف درياجاً ، ولاي بأسدة المدياء متراعى عند خصل الطلبات درجة الديارة بفضل بطيعة الحال الدياج العالمية على المبارية المترصلة . إنما إذا اقتدم لها أتخاص لا يحبلون إلا ديلوبات مترسطة في تقدم أحد من عامل الديلوبات العالمية فهي في هدة الحالة مضطرة إلى قبول طلبات عامل الديلوبات المترسلة فهي في هدة

فإذا قيدنا المجمنة الآن ـ ونحن في بدء نظام جديد ـ بتفضيل الدبلوم العالية على الدبلومات المتوسطة ربما أدّى ذلك إلى عدم ملء الجدول بالعدد المطلوب .

يوجد الآن كثير من الخبراء غير حاصلين على شهادات دراسية فيجب أن تراعى عند وضع القانون أن يكون النص عاما ونثرك للجنة تقدير الشهادات.

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة . (موافقة).

رو المراجدي ... يقرر الميلس الموافقة على المسادة الرابعة .

تلبت المبادة الخامسة وهذا نصها :

لا يجوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم

ومع ذلك يجوز النبيرأن يقزر أمام محكة الاستثناف و إحدى الهساكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

> الرئيس ... هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة عل المسادة الخامسة .

تليت المـــادة السادسة وهذا نصما :

يهب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم ترئيس الجمنة طلبا كابيا يمين فيه النسم الذي يئتمس الالتحاق به . ويرفق به الأوراق التي فؤيد طلبه والمراجع التي يستند طبها في بيان مؤهدته الفنية .

والجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة).

الرئيس _ يفرّر المبلس الموافقة على المسادة السادسة .

تليت المسادة السابعة وهذا نصها عسير

عند خلو عمل في الجدول يعلن رئيس الجبسة عنه في الحريدة الرسمية نهر ويجدد ميمادا لتقديم الطلبات ،

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على المادة السابة . عليت المادة الثامنة وهذا نصها :

وتمتبرهذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

عقمرة الشيخ المخرم عبدالله سميك. بك ... إذا قالم خبير طلب أمام عكة الاستثناف وقبل طلب وحلف البمين ثم قدم طلبا آخر بتقريره أمام الهنكة الابتدائية فهل يكتني بالبين الأولى أو يحلف بهنا أخرى ؟

المقرر – يكتفى باليمين الأولى .

الرئيس ــ هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة) .

ر موسه) . الرئيس _ يقرر الجلس الموافقة على المادة الثامنة .

اليت المادة التاسعة وهذا نصها :

تعيد الجمنة النظر في جدول الخبراء سمرة على الأقل في كل سنة وتمحو مته اسم كل خبير لم يصد حائزا الشروط اللازم توفرها الثيد الاسم ويكون هـــذا القرار مشتملا على الأسباب التي بنى طبيا ويعان للخبيد .

وللخبير الذى عمى اسمه أن يتظلم من قرار الجنسة فى مدى المشرة الأيام السالية كتاريخ إعلانه متقرير يجور فى قلم كتاب محكمة الاستثناف أو المحكمة الاستدائية حسب الأحوال .

والجملة، بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال بمينهما الجمية العمومية منورة ، تنول الصعل طروبه السرعة في هدفا التظهر بعد إعلان الحمير. والقرار الذي تصدف يكون بشتملا طل الأسباب التي بن طها ويعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخمير.

ويبلغ هذا القرار للجهات الفضائية والتغامية الأخرى .

ولا يمنع محو الامم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا ثبين هجنة زوال السبب الذي مني عليه بحو الاسم من الجدول .

القرر _ أوجد مشروع الفانون بهذه المــادة للنبير شمانا وهو حق التظلم من قرار اللمنة وهذا الحق لم يكن مقررا له من قبل .

الرئيس ... هل تواقفون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) . "

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المسادة التاسعة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

لايجوز لموظفى الحكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البادية ما داموا فى الخلمة أن يؤدرا عمل أهل الخموة . ومع ذلك فاعمال الخبرة ألتي تتطلب معلومات خاصة يجسدوز للحكة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لحم وؤساؤهم بذلك .

ولوزير الحقائية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المفون من هذا الشرط الأخير .

> الرئيس ... هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس ـ يقرّر الجلس الموافقة على المــادة العاشرة .

تلبت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

يهوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قدم الخبراء في الخطوط اكمي يمهد به إلى موظفين يمينون أسدا الغرض بقوار من وزير الحفائية . ويطلف هؤلاء الموظفون اليمين المتصوص عليها في المسافة الثامنة من هدا ا

> الرئيس - عل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقرّر الجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

ثليت المــادة التانية عشرة وهذا نصها : في تطبيق المــادة ٣٣٧ من قانون المرافسات في المواد المدنية والتجار بة

رُاعى الفواحد الآنية ؛ فيقدّر للنبير : ١ من مائة قرش إلى ثابًائة قرش عن يوم العمل بجل النزاع .

٧ - من مائة قرش إلى ثنيانة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة

اليوم الواحد ست باعتبار اليوم الواحد ست باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

ع ... خسين قرشا مقابل الاطلاع على المـأمورية .

عسبن قرشا مقابل إيداع التقرير.

 من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العجل بهسالة ما إذا كان الحديد غير مأذون له بقسلم أو راق الخصوم فاضطر إلى الإطلاع طيها في قلم الكتاب .

ويجوز إنفاص عند الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدّم من الحبير إذا كانت غيرستاسية مع العمل الذي قام به .

كما يجوز أن تقدّر للمبير أتعاب إضافية بسهب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصار في الحبير – التي يجب بهانها التقديل وإراقاق المستنات المؤيدة لها- نقدّ و مستقلة من الأنعاب . ويجوز أن يستبد منها كل ميلغ صرف بنير مقتض ولا تقبل المبالغ المدقوعة الساحين والقياسين والساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى قبها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(حُضر حضرة صاحب السمادة عجود فهمي القيسي باشا وزير الداخلة).

عقرة الشيخ المؤرم تحر ضمى الناصوري بلشا _لمبلاحظة ها إنتاب الخبراء فإذا رفت دعوى أأما المفكة الجزئية وكانت توسعًا - حرا قرش ويعين فها خبور كنب عضوا أو النين أو الافتاق، والميشتل في اليوم الاقل اكثر من سامة أوساعتين مع جاء في اليوم المثاني وضح المضر وأوجها السمل لسبب ما إلى اليوم الثالث، وهمكنا، فإذا فكرت أعاب المناس على الأساس الوارد في هذه المنادة ، فقد تزيد الإنعاب عن قبسة الشوى .

الرئيس _ يراى في القدير طبعا عمل الخبير .

حَصْرة الشَّجَ الصّرم فحَرِفُهِي المَاصُورِي بِالسَّا ... أن أن يراع عند تقدر الأثناب قيمة الدعوى .

حضرة صاحب المعافئ أحمر على باشئا (وزير الحقانية) — تراعى عادة هند تقدير أتماب الخبير قيمة الدعوى وأهميتها وعمل الخبير وهذا يجب أن يترك أحره للقاضى .

اضرب لحضراتكم مثلا : قضيسة قيمتها خمسة جنيهات يجوز أن تكون كيدية فمثل هــــلم الفضية قد يشتغل فيها الخير أكثر بمساً يشتغل فى قضية إسرى قيمتها مائة جنيه .

ففى هذه الحالة تقدّر الإثناب بحسب عمل الخبير وأهمية الدعوى . والغرض من النص على الأعماب فى المسادة هو أن ترسم خطــة الفاضى يسترشد بها عند التقدير .

عقدة الشنخ المحترم محمد فحرجي الناضوري باشا – ولكن الفانون سقد الاكتاب نليس للقاض أن يقدّر أقل منها مع أن الواجب يقضي أن تراعى مصلحة المتناضين .

مفهرة مراحب المعلق المحدعلى باشا (وزير المقائية) - عيب أن يتلز إثماب المهيد بحسب عمله ومقاطل المجهود الذي بلغة فيه وأذكر أن مر. أسباب رحمة المفارع الشكوى التي ارتشت من جانب المهارد بسبب قالة أسابهم ولهذا رحب كثير من فوى الكاشاطات عن حفد الماجد الواليب أن تراكب مصلحة المعراء كما تراعى مصلمة المتقاضين .

ما واجعه إلى المستحدة المعادة في المستحدة المستحددة الم

مفررة صاحبيرا لمجالى أعمس على مائناً (وذير الجفانيسة) — المعالى الذي شهر إله حضرة الشنخ الحترم الناضورى بإشا لا يمنع مطلقاً - فق وضيع قاهية . امة يسترشد بها القاض ، عند انتقدير .

فإذا سامنا جدلا بوجود عشرين قضيــة قيمة كل منها لا تتجاوز خمسة جنهات فيفيني ألا يكون هذا سببا في عدم النص على الأتعاب ، ومع ذلك فإن أشال هذه القضايا الصفية قل ما يشعو الحال فيها إلى تعين خبراه .

حقرة الشيخ الحرّم محرفهم الناضورى باسًا ... عدد النضايا الجزئية أكثر من عدد الفضايا الكاية .

مفرة صاحب الحعالى أحمد على باشا (وزيرالحقانية)-- ولكن لبست كل هذه الفضايا الجزئية يعن فيما خبراء .

> السرئيس ــ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

مقرة الشيخ الحرم محدفهم الناصوري باشا .. أنا لا أوالق .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المسادة الثانية عشرة . تليت المسادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

للعكمة أن تحرم الحبير من أتسابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألفى تقريره ليب فى شكاء أو قضى بان عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

. فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للحكة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد .

و يكون قرارها فى ذلك كله نهائيا .

هشرة الشنج انترم الدكوراً عمر فحرمي الرشيد بل**ه — ا**بناز مشروع الفانون في المسادة الرابسة قبول الأبنانب خبراء بصفة استثنائيسة وبشروط يجب أن تتوافر فيهم .

وقص فى المسادة الثالثمة عشرة على أنه إذا أالنى تقرير لخبير جاز الدحكة أن تحرم الحبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها .

فإذا لم يقبل الخبير هذا الحكم

المقرر – هوخاضع لأحكام هذا القانون بمقتضى المــادة الرابعــة التى أشار إليها حضرة الشيخ المحترم .

حقدة الشيخ المقرم الدكتور أحدفهم الرشيد بك — أنا أفهم أن الأجنى لايمضع لحكم الحاكم الأطبة

المقرر -- إذا لم يقبل الحبيرالأجني الحضوع لجميع أحكام هذا الفانون يشطب اسمه .

حقرة الشيخ الخرم الاكتور اعمرض الرشيد بك له فعكة هذا الحق ولكن تلمية الأجني الا ينينير لحكم القاضى الأهل بحبة أرب هذا متعلق بالنظام العام، وأن أستكام أتما كم الأهلة لاتسرى عليه . تليت الممدة الخامسة عشرة وهذا نصها :

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكة التابع لها .

الرئيس ... عل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيسي _ يقرّر المجلس الموافقة على المــــادة الخامسة عشرة .

تليت المسادة السادسة عشرة وهذا نصما :

يضع القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة تفريرا في نهاية كل شهر عن كل خير حصل انتدابه وكيفية تادية مأموريت. وتودع التقارير بلفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع همانه التقارير أساسا لعمل لحنة الخبراء عند إعادة النظر في الجدول طبقا المادة التاسعة من هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (ما افقة)

الرئيس .. يقرّر الجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة .

تليت المادة الدابعة عشرة وهذا نصها :

تبلغ النبابة العمومية لجنة الحبراء ما يصدر طيهم من الأحكام في مواد الجنج والجنايات ويحفظ ذلك في ملف الخبير المحكوم عليه .

> الرئيس ــ هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة) .

المرئيس _ ينزر المجلس الموافقة عل المسادة السابعة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

يعاقب بإحدى العقوبات التاديبية المنصوص عليها في المسادة ٢٩ من هذا التانون كل خور عقيد اسمه في الجدول أبي من غور سهب مقبول النيام بعمل كلف به أو أهمل الواجهات المفروضة طبيعة أو اخطأ خطأ جماليا في عمله .

وتطبق أحكام هذه المسادة أيضا فى حالة ما إذا ديرَ الحبير من هيئة قضائية أو نظامية غير انحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

> الرئيس ... هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس .. يتزر الجلس المبافقة على المسادة الثامنة عشرة .

مفرة صاحب المعالى محمر عملى عيسى بلشًا (وزير المعارف العمومية) — إذا لم يخضع لهذا الفانون يشطب اسمه .

مفرة الشنخ الخرم إصمد رشرى – قرض أنه شطب اسمه وانهى . إنما قطة البحث أنى نحن بصددها مى : هل ثبق الحكة الإطلة غنصة بنظر النزاع الذى أمامها فها يتعانى بتقدير الأمماب أو ينهى اختصاصها بجرد الشطب ؟

الرئيس - يريد حضرة الشيخ الحقم أرب يقول إنه عارض بعد أن شطب اسمه ؟

عَصْرة السَّخ المَرْم إحمد رشدى – لفرض أنه عارض في أمر الثقدير فهل الحكة الأهلية هي التي تنظر في هذه المعارضة ؟

المقرر – نعم تنظرها إذ المادة تشترط إذعانه خلكم المحكة الأهلية .

حقىرة الشنخ الحرّم الدكتور أحد فهى الرشير بك – أنهم أنه إذا لم يقبل الحتم فنى استطاعته أن يلبناً للعكة المنتلطة لتنظر في تقدير أنها به .

حقرة الشنخ المقرم أعمد طلعت بلشا ... نص هذه المسادة متقول عن النص الموجود فى الاتحة النابراء الحالية ولم تسمع من إشكال من هذا التبيل.

> السئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

العمرُيسي _ يقرّر الهبلس الموافقة على المسادة الثالثة عشرة .

تليت المسادة الرابعة عشرة وهذا تصما :

على الخياء المقيدة أسماؤهم بالحدول أن يؤدرا مجانا الأعمال التي يكفون بها في الفضايا المدفقة من الرسوم الفضائية . فيرأن تم الرجوع باتماميم على الخصم إنها حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص المدفى إذا زائت حالة إصاره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكةطبقا لأحكام لائحة الرسوم الفضائية مصاريف الانتقال التي بكونون قد صرفوها .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يتزو الجلس الموافقة على المساحة الرابعة عشرة ،

تليت المسادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

تودع فى ملف الحبير كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكة التي ندبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

وارئيس الهكة بعد الاطلاع على رد الخيران يحفظ الشكوى أو يحققها صواء نقسه أو بمن بندبه من الفضاة أو من المستشارين، وله بسد ذلك أن يحفظ الشكرى أو ينذر الخير أو يأمر بإحالته على لجنة الجراء متعقدة بهيئة عجلس العيب

ون كل الأحوال تودع ننيجة الشكوى في ملف الحبير .

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المسادة التاسعة عشرة . تليت المسادة العشرون وهذا نصها :

إذا أحيل الخبير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهمام الشامل التهم المرجهة إليه بتمطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الإقل .

وبيين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وسأعته .

وللخبير أن يوكل عنه محاميا أو ليستمين بجام ويجوز دائمًا لمجلس التأديب أن يأسم بحضوره فإذا لم يحضر بنفسسه أو لم يوكل عنه محاميا جاز الحسكم ف ضيته .

> الرئيس _ هل توافقون حضر إتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يتزر الجلس المواقفة على المسا دة العشرين. تليت المسادية والعشرون وهذا نصها :

> المقو بات التأديبية هى : ١ --- التوبيخ .

ب الإيقاف لمدة لا تخباه ز سئة .

w ... عو الاسم من الحدول .

الحرئيس مد هل بوافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

السُمرُسِين _ يَقَرِّدِ الْجُلْسِ المُوافقة عَلَّى السَّادَة الحَّادِيةِ والمشرِينَ , تليت المَّـادة الثانيةِ والمشرون وهذا نصها :

لا تجوز المارضة في الفرارات الفيابية الصادرة من مجلس التأديب بالحا كم التدائية ، ``

وتشير استثنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمحواسمه من الجدول أو بإيقافه .

ويرفع الاستثناف يتقوير يجور بقلم كتّاب المحكة الابتدائيسة في ظرف الدشرة الأيام التالية لإعلان القرار بحظاب موصى عليه بعلم الوصول وينظر عار وجه السرة .

وقرارات مجلس الناديب بالمحاكم الاستثنافية نهائية ما لم تصدر في فيية الحديد فيجوز له عندقذ المعارضة فيها بتقرير بجرر بقلم كتاب عكة الاستثناف في ظرف عشرة أيام من إحلامه بالطريقة صافقة الذكر .

> الرئيس _ هل تواقفون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس ... يقرّر المبلس الموافقة على المسادة الثانية والعشرين.

تليت المسادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

لا يجوز تقبير الذي استأنف القرار العبادر بمحواسمه أو بإيقافه أن بياشر عملا من أعمال الحبرة حتى يفصل فى الاستثناف أو أن تكون مدة الإيقاف قداتشفت . وكذلك الحال فيمن تقرر عمواسمسه تطبيقا للمادة الناسمة إلى أن يتر النظر فى تظلمه .

> الرئيس ... هل توافقون حضراتكم عل هذه المسادة ؟ (موافقة) .

(مواهمه) . الرئيسي ـــ يقرر المجلس الموافقة على المسادة الناائة والعشرين .

تليت المادة الراسة والعشرون وهذا نصها :

كل قرار يصدر بحمو اسم المبدر أو بإيخانه بيلغ لجهات القضائية والنظامية الإخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن بهاشر حمله أمام تلك الجهات

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس. يقزر المجلس الموافقة على المسادة الرابعة والعشرين .

تليت المسادة الخامسة والمشرون وهذا نصها

لا تشهيق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الحبراء ملى موظفى المنكومة وبجالس المديرات والمجالس البادمة الذين يكافدون أعمال الحبرة تطميقا لهذا الفاتون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضمين في المسائل المتعلقة إعمال الحبرة المذكروة لنظام التاديب الحاص بالمصافحة التاجين لها .

وكل مخالفة تأديبية برتكبها هؤلاء للوظفون أثناء مباشرة المأمورية التى كلفوا بها يبلغها القاضى الذى تبينها لوزير الحقانية .

> الرئيس ... هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس ... يقرر المجلس الموافقة على المسادة الخامسة والعشرين . تلبت المسادة السادسة والعشرون وهذا نصها :

المبراء المقيدون في جداول الها كم وقت تشرهذا القانون يستمرون في عملهم ولوكان مدهم زائدًا عن المقرر لكل محكة . ولا يسن أحد في الهال إلتي تخلوما دام عدد الحبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأتصور للفرو.

خيراً به يجب على الخير المقرر في اكثر من قسم أن يختار القدم الذي يرد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقلم إلى رئيس المحكة فيسياد خبرومن تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يضل قاست اللجنة بصديد القدم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

مقرة الشخ الخرم عيه دوس بله حـ قبل أن ابدى ملاحظتى على هذه الماحة اتقلم بالشكر لوزارة المقاتية لأنها خطت هذه الخطوة المباركة في سيل تحسين حالة الخبراء أمام المعاكم وأرجو أن توفق في القريب العاجل بأن تخطو الخطوة الثانية بجعل الخبراء من موظفى الحكومة كما حصل ذلك في المجالس الحسية .

مضرة السّبخ الحترم عبد للمنيم البيل بلك - المنتظر حتى زى نتيجة هذه لتجربة .

مقرة الشيخ الخرّم حبيب دوس بك -- تنصب ملاحظتى أصلاعلى الأثر العمل لمشروع حذا الغانون .

تنص للمادة التاسعة على أن الجنة عبد النظر في جدول الخبراء مرة على الإثان في كل صنة والتجديد المدورة اللازم الإثان في كل صنة والمسترون على المدورة اللازم توانس المدارة المستدن على المدارك المقددين في جدول الحامة الموقد شدم الله المقددين في جدول الحامة عمد منذا الفاون يستمرون في محلهم ولو كان عقدم إذا على من المدور كل عكمة .

نهل هذا هو القيد الرحيد الذي أريد أن يلمن عليه في الأحكام الوقية؟ أى أن اللهنة عند المراجعة السنرية لمعادل الخبراء تعيق المساحة التاسعة حق على الخبراء المقيدين الآن في الجداول بأن تعجو أمم غير الحاصلين على يديد عات دواسية .

مضرة صاحب المعالى أحمد على باشًا ﴿ وَوْرِ الْحَقَانِيَّةِ ﴾ عَيْلًا.

عشرة الشنخ الحرّم حييد دوس يك ... نريد أن نفين الأمر . . قلول المسانة الناسعة إن كل خير لم يعد حائزا للسروط اللازم توافرها لفيد الاسم ستميع الجينة اسمه عند للراجعة السنوية

مُصْرَةَ السَّنِحُ الحَرْمِ هِمِ كُلِمُعِمِ السِلِي بِلَكَ ﴿ أَرْجُو أَنْ بِلَاحَظُ حَصْرَةَ الشَّيْخِ الْخَبْرَمُ أَنْ هَذَا الشَّهِرِ مَتَّبِدُ الثَّمَةِ فَعَلَا فَى الْجُدُولُ .

عَصْرة الشَّجِ الْحَرْم حِيْدِ دُوسَ بِلْهِ -- تَنْصِ الْمُسَادَة التَّاسَعَة طَ عَوِ الام من غير تفريق بين الحاكزين للشروط الواجب توافيها وفير الحاكزين لما وبن شخن هذه الشروط أن يكون الخبير حاصلا على دبلوم دواصية .

ونست المسادة السادسة والعشرون على أن الخبراء المقيدين فى جداول الهاكم وقت نشر هــذا الغانون يستمرون فى عملهم ولوكان عددهم يزيد عن المقور .

فإذا كان العدد زائدًا عن المقرر وكان بعضهم غير حائز للشروط الواجب توافرها فاذا يكون العمل ؟

عقرة الشيخ القرم أممد فلصت بلئا – يبق اسمه مقيدا في الجلول الأنه صاحب حق مكتسب .

عفهرة صاحب المثلق أحمد على باسكا (وزير الحفائية) ب المراد من المساحة السادسة والعشرين هو الاحتفاظ بالحبق المكتبسب تخواب القبين والزين في جداول المساحراء في الحاكم على اختلافها لإنما أورة بشروع هذا القانون أن يسرى على المستخبل كالمتبح في جميع القوانين، فالانتخاص فيد الحاصلين على وبلومات تمني أسماؤهم هيلة في جداول الخبراء بمكم حقهم المكتسب،

إما اللمبنة التي أشار إليها مشروع القانون في مادته التاسعة فاموريتها إنها تهيد النظر في جداول الخبراء في كل سنة . فتنظر مثلا في حالة شخص مرض وقبيب كثيرا ولا بريس شفافيه فني هذه الحالة

ح*ضرة الشيخ الخرام حييب دوس بله* ... إذن أن نرى تنفيذ هذا القانون إلا بمدعمر طويل لانبلغه لأن جداولما للجراء مزدحمة بعدد كبير جدا منهم ، فإذا لم تخوّل الجبنة حق الهو يصبح القانون سبرا عل ورق .

حضرة صاحب المعلى أحمد على باشا (وذير الحفائية) — حضرة الشيخ العتم حبيب دوس بك يريد علاجا شافيا بجرعة واحدة .

حقيرة الشيخ القرم حبيب دوس بله — أديد علاجا سريسا حتى لا يوت الريش .

حقرة صاعب المعلق أعمد على باشكا (وزير الحقائية) _ لا تتميل شفاءه حى لا يحصل رد نسل، ولكى لا ينظم المبوناء بهذا الانقلاب الشديد يجب ان ثبق أسماؤهم عنيفة فى المقلافات بالشرون أعملهم تعلمتنين .

لقد عمت الشكوى من أعمال الحبراء وكان حضرة الشيخ الفترم حبيب دوس بك بردد هذه الشكوى وأذكر جيدا ما قاله حضرته تما لا يصح ذكره في هذا المجلس .

عقرة الشيخ الخرم حبيب دوس بك ... والذك أديد علاجا حاسما.

صفرة صاحب المعلق أعمد على باشا (وزير المفانية) — هؤلاء الميرا، يصبحون عرضة لمناكم و إطرابهم من المبلدول إذا وتكويا للا يمل لم هفه . ومع وجود هذا القانون المقصود به تحسين حاليم المدنو يه والعلمية تعريض المهافزات للنوط بها مراجعة المعافول بكل خصص يرتكب أية هفوة وتستبعد الممه من المبلدول لأنها تستطح اختيار أحسن منه وبهالما التلاج يمكن إصلال الأكفاء فوى الذم الطاهرة علم من تستهد أسماؤهم .

> الرئب س هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة).

الرئيس - يقزر المبلس الموافقة على المادة السادسة والمشرين.

تيمت المسكمة البيامة والعشرون وهذا نصها : مادة ٧٧ — يلنى القانون رقم 1 لسنة ١٩٥٩ ، والثنانوريب وقم 1 لسنة ١٩٩٧ الخاصانة بالحبراء أمام العام الأهلية .

الرئيس، - هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟

(بوافقة). الرئيج بد يقتد الجانس الموافقة على المسادة السابعة والمشرين.

تليت المادة الثامنة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٨ ٧ ـــ على وزيرالحقائية تنفيذ هذا الفانون، وله إصدار مايتتضي تنفيذه من القواوات، ويسمل به من ناريخ تشره بالجريدة الرسمية .

ناس بأن يهم هسذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسميـــة وينفذ كمقانون من قوانين الدولة .

ميادق

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافية) .

الرئبس _ يقرّر الجلس الموافقة على المسادة الثامنة والعشيرين .

حَضَّرَةُ الشَّخِ أَحَرَّمُ مَحْرَفْهِي النَّاصُومِيّ الشَّا حَـ عَلَيْ أَبِياسِ يَعَشَّو أَتَعَابُ الْغَبِرَاءُ فَى الْفَضَايَا الْمُوسِحِدَةَ الآنَّ فَى الْعَاكِمُ ؟

المَهْرِيرِ -- إِذَا لَمُ يَكِي الفِضايا قدِ مَقَارِتٍ فيها الأساب إذا غ مبدور هذا التأون فيكون التعديرين على أبراس القاونر الحديد

هفرة النبخ الفرم هم الخيم البيلي في — اطلب إدبياه أخذ المألى على مشروع حداً القانون حتى نتهى من المشروعين التالمين له . ثم يؤخذ المرابى على المشروعات الثلاثة ، وفعة واحدة ، إذن بعضها مرتبط ببعض.

هضرة الشمخ القرّم أفواً رقصرى بك (السكزير البدانان)—الأولى أن نسلى لكل مشروع قانون حقه من الاحترام ، وأن يؤخذ الرأى على كل واحد عل حدة .

الرئيس - يؤخذ الرأى على كل مشروع قانون على حدة .

ه قدرة السّنج القرم عبر الخيم الهيلي بالله — أرجو أن يؤخذ بأى المبلس ف أى العارية تين تنبع .

الرئيس كيف يعرض الرأى فذلك مل المجلس ونصوص قانون النظام الداخل للبهلان تقضى بأنت يؤخذ الرأى على كل مشروع قانون مل حدة .

مضرة الشنج التمرم جبر الخليم الهيلي بك ... إلن العلويقة التي أقترح اتباحها الليلة يميرى عليها مجلس التواب اقتصادا لوقته .

الحميُّسي ... إذا أخذ الرأى عل مشروعات الفرانين الثلاثة دفعة واحدة قد يجعدت ذلك التباسا في نتائج الافتراع النبـائي . لأنه قد يكون من بين حضرات الأعضاء من يوافق على بعضها و يعاوض فى البعض الآخر ومشهم من يمتنع من إبداء رأيه فى أحدها .

مصرة صاحب المعالى محمد مشمى باشاردتيس بحلس الوزراء بالديام... لقد جرى مجلس التواب عل الطريحة التي يقترسها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك . ولم يقع التباس .

السرئيس ... استا مازمين بأن نجارى مجلس النؤاب فيا يجمرى عليه . وأبامنا قانون النظام الداخل البراسان ظاهرة أحكامه . وهو إلذى يجب أن شفذه .

ولوجرينا على وا يجري، عليه مجلس النؤاب لأصبح ذلك بهبداً . وأمكن أن يحتج علينا به في أى وقت .

عَصْرة الشَّيعُ اتقرَّم عِبرُ الطُّيمِ السِّلِي بِكُ — لا ضررَ فيذلك . مادامت هناك مصلحة تستدعيه .

هُمْرة الشَّحُ المُرْم الشَّجُ مِين وافى — ما يرى طبه عجلين الشِيوخ من أخذ الراى على كل مشروع قانون على حدة موافق لظاهر نص النظام الداخل فلا يليني تغليمه ه

الرئيس _ يؤخذ الرأى الآن بالنداء بالاسم على مشروع هذا القانون. أخذ الرأى على مشروع القانون بالنداء بالاسم فكانت التيجة كما يأتى :

> عند الأصوات التي أعطيت ١٠٠ ٢٤ الأظبة المطلقة الأظبة المطلقة فيرالموافقين اشان (٢) وامتنع واحد (٢)

الرئيس _ ليد حضرة الشيخ المعترم شفيق سعد الله علابه سبب امتناعه .

عقيرة الشيخ الخترم سئيس سعدالقرحلابر - استنت الأن مشروع هذا الفانون يجيز قيد الأجانب بصفة خبراء في الوقت الذي تسمى فيه لإلغام الامتبازات الأجنبية .

الرئيسي ... يقرَّر الحاس الموافقة على مشروع هــبذا ألقانون بأطبية اثنين وستين صوتا من أربعة وستين .

محلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية بلة ٢٧ ويه سة ١٩٣٣

الرئيس ــ ورد كتاب من مجلس الشيوخ هذا نصه : و حضرة صاحب المالي رئيس علس التواب

نظر بجلس الشيوخ بجلسته المتعقدة في ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٣ تخرير بلنة المقانية عن مشروع قانون المراء أمام الحاكم الأهلية الوادد من عبلس التواب فعدله بالصيغة المرافقة لمذا .

فأتشرف بأن ارسللماليكم معمذا مشروع القانونكما أتتره مجلس الشيوخ وعضر الحلسة المذكورة راجيا عرض نلك على مجلس النواب.

وتفضلوا معاليكم بهبول فائق الاحترام عا

عن رئيس مجلس الشيوخ أحمد طلعت " الناهرة ف ٢٧ يرنيه سنة ١٩٣٣

فهل توافقون على إحالته على بلمنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) .

الرئيس ــ أرجو من حضرات أعضاء لجنة الحقانيــة أن يجتمعوا الآن ليحثوا هذه المشروطات ويقلموا تقريرهم طنها حتى يتسنى قليلس نظرها في هذه الجلسة .

حضرة النائب المحترم عد حسن (رئيس لحنة الحقانية) - لأهميسة هذه النوانين ولارتباطها بالمصلحة العامة ، قد تتبعثها لجنة الحقائية بعد إقرارها من الجلس، وقد حضرت جلسة عملس الشيوخ وجمعت المناقشات التي دارت حولما، ثم اتصلت صباح اليوم بحضرات أعضاه بلنة الحقائية التي أتشرف برياستها وبحثنا هذه المشروعات مبدئيا ، ونحن الآن على استعداد للاجتماع والنظر فيها وتقديم تقرير عنها إلى المبلس في هذه الليلة . الرئيس ... هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) •

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الجفانية عن مشروع القِانون

المال الماس بجلسة اليوم على بلنة الحقانية التعديلات الى أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع القانون الخاص بانفيراه أيمام الماكم الأعلية، وقد بحثه المنة فتين لما أن هذه المديادت تنقسم اليقسمين :

(۱) براهم واتب یک . ایر زید شتای یک . اصد السفاری یک . التیخ آحدالسید اراهم زین . آحد رشدی . الدکتر راحد رفدی جد اند یک . آجد طلت پانیا . آجمعل باغا . الدکتر راحد چنی رافیدی یک . آحد کیمی براد یک . ادبار اصدی یک . الدکتر راحد برسف حطیه . آین حسین پویش افتخی . آجن طال پانا .

بالله المتباس بك : عام فاجرم افتدى - سهيدوس بك : حسن مجرى بك - حسن عظرم باشا - حسين واصفر باشا - الشيخ حسين والى •

مقان السعدي بك ، مقان محود بينس بك- مليان جانه أونه بك .

س من و س. . من الله من الله مهدان - بعد المنه قليل بلد - الله عبد الحنه اليكان ، عبد الرسم الله من المنافرة ميث الصريات - بد الكرم تشديد يك - حيدالله من كان - النبوع بد المصدم - الموامد اليه فرد بالنا - الحدامل أحد بالنا - على عالم الله الين بالنا ا

سيمي مي . النبط به الأحمدي الفواري ، عمد تربيق جها باب ، عد رايش بطبي بان ، عمد مدقيانا ، إله كندر عمد طاهر بان ، مجهد فهي بالما ، عام المواد بان ، عمد مدير المفيى ، عمد تهميد تكون بان ، عمود اساحل آباشه بان ، الذكور بمود هبر أدعاب بلك ، الفرات و المستمون منافع مقون بان معرك بين مسرائف ، الفريق مرس تواد بانا ،

بيغوب بياوي حطيه بك .

(٢) مل أحد المادي بك -

جد تهمي التاضوري باشاء (١٢) شفيق سعد اقه حلابه .

أولها خاص بتعديلات لفظية تناولت المواد ٦٧ ود ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٣ و و ٢٥ و ١٥ و فك عنصا للتكرار و زيادة فى الايضاح كما يرى من مقارنة المواد على الوجه المبين بعد .

والجمنة توافق على هذه المواد بالنص الذي أقره مجلس الشيوخ الا سباب المشار العالم.

وتانيهما خاص بتعديلات موضوعية تناولت الموادوو ١٩ و ٢٠و ٢٢و ٢٣

وقد تبين لهيدة أن التعديل الذي أدخل على نص المسافة به من المشروع يمن إلى تطبية العراد الساهدد من لجمة المعبراء محمو الاسم إلى الحهامات الفضائية المتأسقة والمنطانية الأسمري ، حق لا يتمكن المهير الذي على اسمه من تأدية إعماله أمام تلك الجملات . وقالك تمثيا مع حكم المسادة ع.٣ لسائلة ع.٣ الشاك وافقت الجمية على حداً التعديل .

أما التعديل الذن أدخل على نص المسافة 10 فهو يرى إلى إعطاء رئيس المحكة سلطة حفظ الشكوى دون تحقيق الماتويدشاء تفاحتها أو أنها قائمة على فهرأساس كما يرى إلى إيفاع نتيجة الشكوى فى كل الأسوال طف الملير المعاص به .

وبع أن هذا كان مفهوما من تص المــادة ،فان الجبنة ثرى الموافقة على هذا التعديل إيضاحا للعني المفصود .

الحربي إساني بالصديل الذي تنامل المسافة - 19 قد بن مل فكرة اعطاط الحبير المربق في المسافق المبدئ في المفرد المام جانة الحبواء المصفدة جيئة بخس تأديب بنشسه أو باناية عام منه — الا أذا قرر بحلس التأديب حضوري فضعيا — وذلك بذلا من المسافق الذي يمتر عمل المفيدر أمام المباس.
والمجسدة توافق مل ذلك .

إما التعديل الذي أدخل على المسادة ٧٧ فيري لل تخويل الخدير حق استثناف القرارات الابتدائية الصادرة بايقاف من السمل ، ذلك الأن قرار الايقاف في مسامن بشرق الحديد بسمة مدولة اليه الناسج عبر حالة القرار الصادر بحو الأمر ، كذلك تنامل القرارات الصادرة من هاكم الاستثناف على بسمانية في المساوسة على المساوسة على المساوسة على المساوسة على المساوسة على المساوسة على المساوسة في المساوسة فيها إذف يكون تنبيه اسبب قورى ، كا جمل التعديل مبدأ صريان المساوسة والاستثناف من نارخ إطلان القرارات بغلاس تلاخ إدرال الإعلان .

واللجنة توافق على هذا التعديل للا سباب المتقدمة .

وقد أوجب تعديل المساقة ٢٣ - فيا يتماق بقويل الطبير سواستشاف قرارات الإيقاف عن العمل - تعديل المساقة ٣٣ تعديلا من مقتضاه أن القرائد الإستشاف الكري يصدر بالإيقان ثافة المقمول من تاريخ مهدوره الى أن يقتمى الفصل في أمر الاستثناف أو الى أن تقييم للمفاقدة والإيقاف فما فما قرات المجدة على الصديلات التي أدخلها عمس الدريخ على مشروع القانون عن ترجو المجلس المؤافقة على المواد للملة.

مجلس النؤاب

المناقشة التى دارت حول التعديلات التى أدخلت على مشروع القانون بلدة ٢٧ بونه خـ ١٩٣٣

الرئيس -- ورد كتاب من وزارة الحقائبة نصه : وحضرة صاحب المالي رئيس مجلس النزاب

أرجو معاليكم التفضل بالسياح لحضرتي محمد مجود افضدي مدير إدارة المحاكم الأهلية وتحمد السيد خاصين اندادى السكري الفض لمكتبت بحضود الحاكم الأهلية وتحمد المحاكمة المتوافقة المتحددة المحاكمة المتحددة المحاكمة بالخدارية أمام الحاكم الأهلية والمحاكمة بالخدارية أمام الحاكم الأهلية والمحاكمة والمتحدد المحاكمة المحاك

وتفضلوا ساليكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٢٧ يوتية سنة ١٩٣٣ و (مر الم

وزير الحقانية أحمد على"

> نهل يأذن المبلس فى ذلك ؟ (أذن المبلس) .

(وهنا حضرحضرةا مجد محود افتدى مدير إدارة الماكم الأهلية وعدالسيد شاهين افندى السكرير الفني لمكتب معالى و زير الحقانية) .

أشير إلى الكتاب الآتي نصه :

ته حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

وقد الخَفِيتني الجُنة مقرراً لهــــا أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

النامرة في ٢٧ ينه عنة ١٩٣٣ رئيس اللملة

عد حسن اه

الرئيس — الكلمة لحضرة المقور .

حضرة الناتب المحتم عدحسن (المقرر) - أتلوهل حضراتكم تقريرا الهنة ؛ (١)

الرئيس ـــ هل توافقون على تقرير الجنة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر ــــ أتلو على حضراتكم المواد التي عدلها مجلس الشيوخ .

الكانة السادسة

يهب على من يطلب قبد ا"ممه بجدول الخبراء أن يقدّم (ئيس اللبنة طلبا كتابيا يمين فيـــه الفسم الذي ينتمس الالتحاق به ، وبرنق به الأدراق التى تؤيد طلبه والمراجم التي يستند طبها فى بهان مؤهلاته الفنية .

والجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .*

الرئيس – هل توافقون على هذه المسادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"الكانة السامة

حند خلو محل فى الجدول يعلن رئيس الجنة صنــه فى الجريدة الرسميــة ويجدد ميعادا لتقديم الطلبات .**

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسرير :

وو المادة التاسعة

تعبد الجمنة النظر في حيدول الحبراء مرة على الأقل في كل سنة وتحدو منه اسم كل خبير لم يصد حائزا الشروط اللازم توفيرها لقيد الاسم ويكون هذا القرار مشتملا على الأسباب التي بن عليها ، ويعلن تلهيد .

وقدير الذي عن اسمه أن يتظلم من قرار الجنـــة في مدى العشرة الأيام التالية قـــادينم إصلانه بتقرير بحرو في فلم كتاب عمكة الاستثناف أو الحسكة الإبتدائية حسب الأسوال .

والهنة بالاختراك مع قاضين أو بستشارين حسب الأحوال تعينها الجدية السومية منو با شول الفصل عل وجه السرعة في هذا النظام بعد إعلاب إنظيمير والقرار الذي تصدور يكون مشتملا على الأسباب التي بن طها-و يعتر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبيد.

ويبلغ هذا الفرار للجهات النضائية والنظمية الأحرى

ولا يمنع محو الاسم من قيده صرة أحرى عند خلو محل إذا تبين للجنة زوال السبب الذي بن عليه محو الاسم من الجلدول ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسرر :

« المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبد من الجدول فسم الحبراء في الخطوط لكن يعهد به إلى موظفين بينيزن فسنة الغرض بقوار من وزير الحقائب.ة ويجلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص طبها في المسادة الثامنة من هسذا القانون ".

الرئيس ـــ هل توافقون عل هذه المسادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"الباب الثاني

فى أتصاب الخسبراء

المادة الثانية عشرة

ف تطبيق المادة ٢٣٧ من قانون المراضات في المواد المسدنية والتجارية تراعي الفواعد الآتية . فيقدّر النبير :

إلى من مائة قرش إلى ثانائة قرش عز برم العمل بمل النزاع.

ب من مائة قرش إلى ثانياته قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة
 التقرير .

ع ـ مائق قرش عرب يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد
 ست ساعات .

غسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

ه ــ خسين قرشا مقابل إيداع التقريز. "

 ت من مائة فرش إلى مائي قرش من يهم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بتسليم أدواق الخصوم فاضطو إلى الاطلاع عليها في قلم الكتاب .

ويجوز إقناص صد الأيام والساحات المبينة بالكشف المقدّم من الخمير إذا كانت غيرمتناسية مع العمل الذي قام به .

كا يجوز أن تقدَّر نشير أتماب إضافية بسبب أهمية التراع وطبيعته .

وممار يف الخبر - التي يجب بيانها بالتفعيل و إرفاق المستطان المؤيدة لما - تقدّ مستفاة عن الأماب ويجوز أن يستبعد منها كل ملخ صرف بغير مقتض ولا تقبل المبالغ المغفوطة السامين والقيامين والمساخين وغيرهم إلا في الحلاة التي يرى فيها أن الاستفائة بهم كانت ضرورية . "

الرئيس — هل توافقون على هذه المسادة ٢

(موافقة علمة) .

القسرر :

ودالمسادة الثالثة عشرة

للحكة أن تحرم الحبير من أتمايه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لسبب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

قإفا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت از للحكة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكماله بلا أجرجديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذم المادة ؟

(موافقة عامة) .

القرير :

"الباب الثالث في تأديب الخبراء

المنادة المامية خشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في ايغدول ملقم بالمحكة التابم لها " .

الرايس - حل اوافعرن مل عدد المسادة ا

(موافقةُ عامةً) .

المقرر :

اللادة السادسة عشرة

يضع الشائحى الجزئى أورئيس الدائرة تخريراً فى مهاية كل شهر عن كل خير حصــل انشدابه وكيفية تأدية مأموريته وتودع التقارير بملفات الحبراء المناصة

وتكون جميع هـــذه التقارير أساسا لعمل لجنة الخبراء عنـــد إعادة النظر في الجلدول طبقا للــادة التاسمة من هذا القانون ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

القردة

فالمادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية لجنسة الخبراء ما يصدر طبهم من الأحكام في مواد الجنتع والجنايات ويحفظ ذلك في ملف الخبير العكوم طبه . "

الرئيس ــ حل توافقون على هذه المبادة ؟

(موافقة علمة) .

المقردة

والمادة الثامنة عشرة

تعيماف، بإسدى المقوبات التادينية المنصوص عليا فى المسادة ٧٦ من هذا الفانون كل خير مقيد اسمدق إلى بغير سبب مقبول الليام بعمل كلف به أثو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو اخطأ خطأ جسيا فى عمله .

وتطبق أحكام هذه المدادة أيضا في حالة ما إذا عين الخسير من هيئة قضائية أو تظامية فيرالحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة . "

الرئيس – هل توافقون على هذه المسادة ؟

(مۇاقلىق عامة) د

القرد :

الميانة التامعة مشرة

تودع في ملف الخليز كل شكوى مخلم ضياه حواء من الحكمة التي فدينة أم من النيابة الممورية أم من كلي فرى مخان وترضل له صورتها

وطيه أن يرد على الشكوي: كالجا في ميماد عشرة أبيام 👙

وارئيس الحكة بعد الاطلاع على رد الخبير أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنفسه أو بمن يندبه من الفضأة أو من المستشار بن. وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الحمير أو يامر بإحالته على لجنة النبراء متعقدة بهيئة مجلس تأديب .

> وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخيير . ** الرئيس ــــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة العشرون

إذا أحيسل الحمير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل لنتهم الموجهة إليه بمخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلنسة يعشرة أيام على الأقعل .

وبهين في الإعلان مكان انعقاد الحملس ويومه وساعته .

ولتمبير أن يوكل عنه محاميا أو يستمين تجام، ويجوز دائمًا تجلس التاديب أن يأسر بجضوره ، فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنــه محاميا جاز الحسكم ف غينه . "

الزئيس ــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقروء

المادة الثانية والمشرون

لا تجوز المعارضة فىالقرارات النيابية الصادرة من مجلس التأديب بالمحاكم ابتدائية ,

وللخبير استثقافها سواء أكانت حضورية أم فيابية إذا صدوت بمو اسمه من الحدول أو بإيقافه .

و ربغ الاستثناف بتقرير يحرد بلم كتاب لمحكة الابتدائية لىظرف الشرة الأيام التالية لإعلان الفرار بخطاب موصى عليــه يعلم الوصول وينظر على وجه السرعة .

وقرادات عجلس التأديب بالهاكم الاستثنافية نهائيسة ما له تصدو في يقيد الخبير فيغيوز له عندنذ الممارضة نها بتقرير يجرر بقلم كتاب عكة الاستثناف ف ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر ."

> ارْئِيسِ -- هل تواقفين مل هذه الحنادة ؟ (موافقة عامة) .

المقرر :

"الحسادة التائج والفشرون لا يجوز تلميرالذى استانف الدار العمادر بحمو اسمه أو بإيقافه أن بهاشر عملا من إعمال الملمية حتى يفصل فى الاستثناف . أو أن تخورب ماة الإيقاف قد انقضت . وكذلك الحال فيمن تقور همو اسممه تطبيقا المسادة

التاحمة إلى أن يتم النظر في تظلمه . " الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المسادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

فالمادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بحو اسم الخير أو بإغانه يلغ للجهات القضائية والتظامية الأخرى ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخرأو أن بهاشر عمله (مام كاك الجمهات .**

الرئيس -- هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرير

فالمادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الحبراء مل موظفى الحكومة وعبالس المديريات والمجالس البلدية اللمين يكلفون باصمال الخبرة تطبيقا لهذا الفاة ن

و يظل هؤلاء الموظفون خاضمين في المسائل المتعلقة بأهما ليالحبرة المذكورة لنظام التاديب الحاص بالمصلحة التابعين لها ،

وكل غالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثنـــاء مباشرة المأمورية التى كلفوا بها يهلفها القاضى الذى تبينها لوزير الحقائية . **

القررء

"الباب الرابع أحكام وقنية

المبادة السادسة والعشرون

الخيراه المقيدون. في جداول الثماكر وقت الشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولوكان عددم زائدًا عن المقدر لكمل محكة . ولا يعين أحد في المحال التي تخلو ما دام عدد الخيراه المقيدين في كل قدم يزيد على الحدد الأقصى للقور .

غير أنه يجب علىالخبر المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يود إن يستمر فيسه ويكون ذلك جلاب يقدّم الى رئيس المحكة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هذا الفاقين . فان لم يفعل قامت الجمنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر حملة فيه " .

> الرئيس -- هل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة)

الرئيس – هل توافقون على أن نؤجل أغذ الرأى على هذا المشروع لمبن الانتهاء من نظر إلى تقارير بلمنة الحقانية على أن ناخذ الرأى طبها معا ؟ (موافقة عامة) .

(مواقعه عامه) . الرئيس ـــــ أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن الموافقــة على مشروع هــذا

القانون باجاع ١١٩ صوتا١١٠ .

(١) بيان أسماء حضرات الثواب المشرمين الذين أخلت آواؤهم بالتعاء بالاسم ووافقوا على مشروع قافون المليواء أمام المعا فج الأعلية :

(١) حصرة النائب المترم محمود عباسي بك ، (٢) حضرة النائب المقرم وهيب دوس بك ، (٣) حصرة النائب المقرم محمد حسن ، (٥) حضرة الثائب الحترم حسن حسني ، (٢) حسرة الثائب المقرم حافظ رمصان بك ، (٧) حشرة الثائب المفترم محمود أحسمه ، (٨) حضرة الثائب المفترم الدكترو عبسه الغزيز نظمي مك ، (٩) حضرة الثائب المقرم حسن عمد حسين ، (١٠) حصرة الثائب المحترم عبد السلام مداجيك ، (١١) حضرة الثائب المحترم على حسن أحمد ، (١٧) حضرة الثائب المحترم عمد وهيم كميه يك ، (١٣) حضرة النائب المحترم محملة السيد سليم ، (١٤) حصرة النائب المحترم عبد المعترب الدين عدر (١٥) حضرة النائب الهترم مأمون اسماعيل بك > (١٧) حضرة التائب المحترم الدكتور محد سالحيك > (١٩) حسيرة الثائب المحترم باساعيل نهيبي الشلقان بك > (١٩) حضرة النائب الحمترم محد ديمسور ضيريك ، (٢٠) حضرة النائب المجترم عمد عزيز بحد أباغه ، (٢١) حسرة الثائب المجترم محمد عبد الألفن يك ، (٢٢) حضرة الثائب المحترم محمد عزيز بحمد أباغه ، (٢٢) حضرة الثائب المحترم سلمان اصاعيل أباغه ، (٢٤) حضرة الثائب المحترم فريد غرافدين ، (٢٥) حضرة الثائب المحترم الشيخ سلميان عمد حضر، (٢١) حصرة الثائب المحترم حسن السيد راكد بك ، (٧٧) حَسرة النائب المحترم حسين معطني طيل بك ، (٢٨) حضرة الثائب المحترم عبد المعطل حسين مصطنى بك ، (٣٩) حضرة الثنائب المحترم عبد المحيد محود نافع ، (٠٩) حضرة النائب الهترم حسين هلال بك ، (٣١) حضرة النائب المحترم السعد حبيب ، (٣٢) حضرة النائب المحترم عصلتي فوده ، (٣٤) حضرة الثائب المحترم توفيق حسن المكاوى ، (٣٥) حسرة الثائب المحترورضوان عبدالوهاب محد عقده ، (٣٦) حضرة الثائب المحترم إبراهير السيوفي مطاوعيك ، (٣٧) حصرة الثاثب المحترم معد نور ، (٣٨) حضرة صاحب الهالي الدكتور محد توفيق رفعت باشــا ، (٣٩) حبرة الثائب المحترم ابراهيم مراد أبرسنده ، (٤٠) حضرة الثائب المحترم مـــن أحمد كسهيه ، (٤١) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ؟ (٤٢) حضرة صاحب المعالى محمدحلين بيسي، إشا ؟ (٤٣) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين الجنزوري ؟ (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد المحيد حليه ١/٥٤) حضرة النائب المحترم الحاج عبدالرحن عديني حسن ٢/٦٤) حسرة ساحب السعادة ابراهيم فهمن كرم باشا ، (٤٧) حشرة النائب المحترم السيد منصور، (٤٨) حضرة الثائب المخرم عبد الحبيد عريك ، (٩٩) حضرة التائب المحترم مصطفر ابراهم عوان الدراتي بك ، (٥٠) حضرة الثائب المحترم عبد المنهم رسلان بك ، (١٥) حصرة الثائب المحترم حافظ مصطفى الشيني ، (٥٦) حضرة النائب المحترم بوسف المشاوى بك ، (٥٠) حضرة النائب المحترم أمين الملواني ، (٤٥) حضرة النائب المحترم الدين سار ، (٥٥) حضرة النائب المترم الشيح عبد ابراهم الشاذل ، (٥٦) حضرة النائب المحرم احد عمد الشاذل (٥٧) حضرة ساس السعادة عمد علام باشا ، (٩٥) حضرة الغائب المحترم أله كنود هـ الحميد سيد ، (٦٠) حسرة الغائب المحترم عمود السيد ، (٦١) سادة الغائب المحترم سراح الدين شاهين باشا ، (٦٢) حسرة الغائب المعترم عبد الطبف حلمي خام يك ؛ (٦٣) حضرة صاحب النزة على المسئولاري يك ؛ (٦٤) حضرة الثائب المحترم عبد الرحن البيل ؛ (٦٥) حضرة الثائب المحترم عبد العزير عبد القليف السواف، (٢٦) حضرة النائب المخرم عمد ذكى صالح بك، (٦٧) حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب، (٦٨) حسرة النائب المحترم الدين علم مصمور، (٦٩) حضرة الثائب المحترم ابراهيم ذك ، (٧٠) حسرة الثائب المحترم عبد الحيد البرادعي بك ، (١٧) حضرة الثائب المحترم الشيخ عبد الرحيم على عبد الواحد أبور اسماعيل ، (٧٧) حضرة النائب المحترم ختاري الزمريك ، (٧٧) حمرة النائب المترم صطني صدق ، (٧٤) حضرة الثائب المترم محد على بسيون بك ، (٧٥) حسرة الثائب المترم سيد أحد القط ، (٧٧) حضرة الثائب المحترم فؤاد حسنين ، (٧٧) حضرة الثائب المحترم محد فريد حسن ، (٧٨) حضرة الثائب المحترم حسن محدام العالم على و (٧٧) حضرة الثائب المحترم حسن محدام العالم على (٨٠) حضرة الأثب المحرم أبوسيف عل كتاب بك ، (٨١) حضرة الماثب المحرّم عمد قطب عبد الله ، (٨٢) حضرة الناثب المحرّم عمد سلم جابر ، (٨٣) حصرة المناثب المحرّم نجيب هريان يك ، (٨٤) حسرة التائب المترم أحد والما المبدى ، (٨٥) حضرة التائب المحترم الشيخ محداً بو زيد طنطاس، (٨٤) حسرة الثائب المحترم عبد القوى أحد سيد يك ، (٨٧) حضرة النائب المعترم كالان محمد دكرددى ، (٨٨) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، (٨٩) حضرة النائب المعترم مصطفى ما كن بك ، (٩٠) حضرة النائب المقرم أمين هامن ، (١١) حضرة النائب المقرم على العباس ، (٩٢) حضرة صاحب السعادة محود فهمن القيسي باشسا ، (٩٢) حضرة السائب المحترم عبدالله للرم يك ، (٩٤) حضرة الثائب المخترم معوض ابراهم جاد المولى بك ، (٩٥) حضرة الثائب المخترم عبد المجيد سيف النصر بك ، (٩٦) حصرة الثائب المخترم مصطفى سيف النصر بك ، (٩٧) حصرة الثائب المفترم محمد مصطفى عمريك ، (٩٨) حضرة الثائب المفترم الشيخ على عبد الناصر ، (٩٩) سعادة النائب المفترم أحمد جاد الرب باشا ، (١٠٠) حضرة صاحب السمادة توفيق دوس باشا ، (١٠١) حضرة الثائب المفرم إبراهم الملال بك ، (١٠٣) حضرة النائب المفرم لطيف نخله ، (١٠٣) حصرة النائب المفرم ابراهم هزال يك ، (١٠١) حضرة النائب المحتم جورجي تناغو بك ، (٥٠١) حضرة النائب المحترم أبو المجد بدي، محدمه الآس، (١٠١) حضرة النائب المعترم أحد محد عوض الحوج ، (١٠٧) حضرة الثائب المحترم أمين سيد هام ، (١٠٨) حضرة الثائب المحترم محد حستين ماذن ، (١٠٩) حضرة النبائب المحترم السيد مصلفي محمد (١١٠) حضرة النباتب المحترم الشيخ عبد المسأل رضوان مهذوق الميسالي ، (١١١) حَمْرةُ النَّـائْبُ الْمُعْرَمُ مُحَدَّ عَبْدُ المُثَّوادَى فِكَ ، (١١٢) حضرة التائب المعترم حسن محد أحد سمين ، (١١٣) حضرة النائب الهترم الشيخ محد أبراهم عبد أفته برين ، (١١٤) حصرة النائب المحرم الشيخ أبراهم حسن عمد السيد ، (١١٥) حضرة التائب المقرم الشيخ جمد عد عد عد يعيى ، (١١٦) حضرة الدائب المقرم عمر أحد عامد بك ، (١١٤) حضرة الشائب المحترم فكرى الصنير ، (١١٨) حضرة النائبُ المحترم مدنى حسن خزن ، (١١٩) حضرة السائب المقرم محدث أبوزيد .

القانون كا صدر(١)

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية رقم ٧٥ أسنة ١٩٣٣

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قزرمجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتي نصمه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول في جدول الجراء

مادة ١ ــ يكون في كل محكة من عاكم الاستثناف والحاكم الابتدائبة جدول النبراء المقبولين أمامها .

مادة ٧ ... تضع هذا الجدول لحنة الخبراء أمام كل محكة من عاكم الاستلناف أو الهاكم الابتدائية وتشكل هذه الجنة في عاكم الاستثناف من رئيس المحكة أومن يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية ومن التائب العمومي أو من ينوب عنه .

وتشكل في الماكم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقسوم مقامه ومن قاض تعينه الجمية الممومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

مادة س -- يشدمل جدول اللبراه على أقسام ختلفة بحسب المواد الى قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتحدد الجمية السمومية بمحكة الاستثناف أو بالحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء ف كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين ف كل محكة ابتدائية وعشرين في عكمة استلناف مصر وخمسة عشرني محكة استلناف أسيوط.

> مادة ع ... يشترط فيمن يفيد اسمه في جدول الجراء . أولا _ أن يكون مصريا .

ويجوز مع ذلك بصفة امتلنائية قيــد الأجانب في جدول اللجاء بشرط أن يكونوا مآسين باللغة العربية وأن يتعهدوا كتابة بخضوعهم لجميع الأحكام المقررة أوالي ستقرر بشأن الخبراء أمام الهاكم الأعلية . فإذا لم يُدعنوا بسئة يأى حكم من تلك الأحكام أو لأى قرار يكون قدصد تطبيقا لمذه الأحكام عيبة أنهم أجانب شطبت أعاؤهم نهائيًا من المندول بموقة بلمة المجاء.

نَانِيا _ أَلَا يَكُونُ مُحَكِّومًا عَلِيهِ مِعْوِجٌ جَالِيَّةَ أُو صَدَّرتَ عَلِيهِ أَحَكَامٍ قضائية أو تاديبية ماسة بالشرف.

ثالثا ـــ ان تثبت لياقته العمل طبيا وأن يكون جديرا بالثقة . رابها .. أن يكون حاصلا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنهية تشبرها اللجنة معادلة لهما تنل على أن الطالب حائز الؤهلات الفنية اللازمة القسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويتسترط زيادة على ماتفتم أنب يؤدى طالب الفيد في قسم الخبراء في الخطوط امتحانا أمام الجنة لتنحقق من كفاءته .

وتمين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا ـــ أن يتخذ له محلا غنارا في المدينة التي بها مقر الحكمة . مانة ٥ - لا يجوز قيمه امم خبير أمام أكثر من محكة واحدة

ولا في أكثر من قسم وإحد .

ومع ذلك يجوز البيرأن يقسور أمام محكة الاستثناف وإحدى الحساكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

مادة ، ﴿ _ بيمب على من يطلب قيد اسمه بجدول الجراء أن يقدم لرئيس اللهنة طلبا كتابيا يمين فيه القسم الذي يلتمس الالتحاق به ، و يرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يُستند طيها في بيان مؤهلاته الفنية .

وبلمنة المبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل القصل في الطلب. مادة ٧ - عند خاو عمل في الجدول يعلن رئيس الجنة عنه في الجريدة

الرسمية ويحدّد ميعادا لتقديم الطلبات . مادة ٨ – يجب على الحب الذي قبل طلبه ال يطف اليمين أمام

رئيس محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه اليمين سارية عل جميع الفضايا التي يندب فيها .

مادة به ... تسبد اللهنة النظرف جدول الخبراء مرة على الأقل في كل مسنة وتمحو منه اسمكل خبير لم يعد حائزا الشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ويكون هذا الفرار مشتملا على الأسياب التي بنى عليها ويعلن الخبير .

والنبر الذي هي اسممه أن يتغللم من قرار الجنمة في مدى العشرة الأيام التالمية لتاريخ إعلانه بتفرير يجورنى قلم كتاب محكة الاستثناف أوالمحكة الاعدائية حسب الأحوال.

واللبنة بالاشتراك مع قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما الجمعية الممومية سنويا تنولى الفصل عل وجه السرعة في هذا التظلم بعد إعلار الخبــير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسبابُ التي بني طبهــــا ويعتبرنهائيا حتى فى حالة عدم حضور الحبير.

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأحرى .

ولا يمنع محو الامم من قيده مرة أخرى حند خلو عل إذا تبين عجبة زوال السهب الذي بني عليه محو الاسم من الجدول .

مادة ، ١ - لايجوز لموظفى الحكومة أو بجالس للديريات أو المجالس البلدية ماداموا فى الخلصة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة. ومع ذلك فاعمال الخبرة التى تنطلب معلموات خاصة يجوز الحكة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لمح رؤماؤهم بذلك .

ولوز يرًا لحقائية الاتفاق مع الوز يرالنتص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المفون من هذا الشرط الأخير .

مادة ۱۱ – بجوز إصدار مرصوم بأن يستيمه من إلحدول تسم الخبراء في المسلم الخبراء في المسلم الخبراء في المسلم المسلم

الباب الثانى ف أتعاب الخبراء

مادة ٢ ١ — في تطبيق المسادة ٣٣٧ من قانون المراضات في المسواد المدنية والتجارية تراعى القواعد الآتية . فيقدّر تخبير :

ب من مائة قرش إلى ثانائة قرش عن يوم العمل بمل التراع .
 ب من مائة قرش إلى ثانائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمناقشة

إلى مائنا قرش هر يوم العمل بالمكتب باهبار اليـوم الواسد
 ست ساهات .

خدون قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

ى انه: خمسون قوشا مقابل إيداع التقرير .

 بن من مائة قرش إنى نائق قرش من يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مألمون له بتسلم أدراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاح طبهما في قلم الكتاب .

ويحوز إتقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقالم من أشفهر إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

كما يمون أن فائد فلهر أتماب إضافيا بسهم أشمية الناع وطبيعة . . ومصاريف الخمير — التي يجب بيامها ، المفصيل وإرافاق المستدات المبر رد غل مستهاد عن الأسام ومهيز أن فيتبده دلم كال ميشر صرف بنير مقتص ولا تميل المائع المدومة الساسين والفيامين والمصاحبي ولهجيم إلا في الحالة اللي برى فيها أن الإمصافة بهم كانت ضورورية .

مادة ٣ ١ ـــ المحكة أن تحرم الخبير من أتما به ومصار يفه كالها أو بعضها إذا ألهي تقريره لعيب في شكله أو قضى بأن هملة اقض الإهماله أو عظاة.

فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز العكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكماله بلا أجرجديد .

و يكون قرارها لى فلك كله نهائيا .

مادة 12 — على الخبراه المدينة أسماؤهم بالجدول أن يؤدوا مجانا الإعمال التي يكافعون بها في القنصابا المعادة من الرسوم القنصائية . فيرأن لهم الرجوع بأتماجم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص المعفى إذا زالت حالة إصاره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزالة المحكة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الشالث ف تأديب الخبراء

مادة ۾ ١ -- يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدمول ملف بالمكة التاج لهــا .

مادة ٩ م. يضع الفاضى الجارئى أو رئيس الدائرة تضريرا في خهاية كل شهر من كل خبير حصل انتدابه وكيفية كأدية مأمول يته وتودع التقارير بملغات الخباراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التفازير أساسا لممل بلحة الخبراء عنسد إعادة النظر في الجدول طبقا للسادة التاسعة من هذا القانين .

في الجدول طبقا المسادة التاسمة من هذا القانوني . مادة ٧ - مناتياتم الداية السمومية بامنة الخبراء ما يصدر يلهم من الأسكام في مواد الجملة والجامايات ويخفظ ذلك في ملقب الخبير المسكوم عليه .

مادة 1, 1 سد يعافب بإحدى المقوراب الثاديية المنصوص طبعاً في المسادة ٢١ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجدول أبي من غير سهب مقدول الفيام بعمل كاف به أو أهمل الواجباب المفروضية عليه أو أخطأ خطأ جديا في عمله .

وتطبق أحكام هذه المبادة أيضًا في حالة ما إذاً عين الخبير من هيشة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أشخال الخبرة .

مادة 1 4 سـ نودع فى نلف الحمير كل شكوى تقسائم شده سواه من اللحكة التي ثابته أم من النيابة العمونية أم مرسى كل ذى شان وترسل له صورتها

وطيه أن _{ير}د على الشكوى كتابة في ميماد عشرة أيام .

ولرئيس المُحكة بعد الاطلاع على رد الحيران بهفظ الشكوى أو بمفقها صواء بقسمه أو بمن يتدبه من القضاة أو المستشارين . وله بعد ذاك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخير أو يامر بإخالته على لجنة أخلوا، منفقدة بهيئة مجلس تأديب .

وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبير .

مادة . y _ إذا أحيل الخبير على مجلس الناديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل للنهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل .

وبيين في الإطلان مكان انطاد الحبلس و يومه وساعته .

وتخبيران يوكل منه محاميا أو يستمين بجمام ويجوز دائما لمجلس الثاديب أن يأمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنمه محاميا جاز الحكم في غبلته .

مادة ٢ ٧ — العقوبات التاديبية هي :

- (١) التوبيخ .
- (٢) الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .
 - (٣) محوالانهم من الجلول.

مادة ٧ ٧ _ لا تجوز الممارضة في القرارات النبابية الصادرة من مجلس التأديب بالحاكم الابتدائية .

وللخبير استثنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمواسمه من الجدول أو بإيقافه .

ويرفع الاستثناف بتقوير يجرر بقام كتاب المحكة الابتدائيـــة في ظرف المشرة الايام التالية لإعلان الفرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وينظر عا, وحه السرمة .

وقرارات مجلس الثاديب بالمحاكم الاستثنائية نهائيـــة ما لم تصدر ف شيبة الحديد فيجوز له عندللذ المعارضة فيها بتقرير مجرر بتملم كتاب عمكمة الاستثناف في ظرف هشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر .

مادة ٣٣ — لا يجوز الدير الذي استانف الدار الصادر بمحواسمه أو بإيقانه أن باشر محملا من أعمال الخبرة حتى يفصدل في الاستئطف . أو أن يكون مدة الإيقاف قد انقضت . وكذلك الحال فيمن تفرر بحو اسمه تعلمية ا للمبادة العاسمة لمل أن يتم النظر في تظلمه .

مافة في ٧ - كل قرار يصدر نجو اسم الحبير أو بإدافه بيتج الجهات الفضائية والنظامية الالمنزى ولا يجوز له في همده الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن بإشراعمله أمام تلك الجهات .

مادة و V — لا تعلميق أسخام هـ لما ألياب الخاصة بتأديب الخبراً على موطنى إلمحكمة وجالس المديرة و يحال الجديدة التين يتكلون بالمحال الخبرة وطنيع المحال المستوان و وظال مؤلد المرافظة بالمحال المفترقة المحال المحتمدة المحاسبة الخاصة المناصة الماسية المحاسبة المحاسبة

وكل غالفة تأذيبية رُبِّكِهَا هؤلًاء الموظفون أثناء مباشرة لَملَـأمورية التى ظفوا بها بيلفها الغاضي الذي تبيتها لوزير الحقائبة .

البـاب الزايع أحكام وتتية

مادة ٣ ٧ — الخيراء المقيدون في جداول الهاكم وقت تشر هذا التناتون يستمرون في عملهم ولوكان صديم زائدًا عن المقرر لكن عكمة - ولا يعين أحد في الحسال التي تخلو ما دام صدد الخبراء المغيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقسم، المغرور .

غير أنه يجب على الخير المقرر في أكثر من قسم أن يمثار القسم الذي يرود أن يستمر فيسه ويكون ذلك جللب يقسلم إلى رئيس المحكة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هدفما القانون . فان لم يفعل قامت الليمة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

مادة ٧٧ - يلنى القانون رقم ١ لسنة ٩٠٥ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاصان بالجراء أمام الحاكم الأهلية .

مادة ٣٨ – على وزير الحقائية تنفيذ هذا القانون ، وله إصاملر ما يتمنضى تنفيساً من الفرارات ، ويسمل به من تاريخ نشره فى الجمريدة الرسمة .

نامر بأن يهم هـــنا الفانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسميـــة ويهذكتانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى المنز، في ١٧ ربيح الأوّل سنة ١٣٥٢ (١٠ برليه سنة ١٩٣٣) .

بامر حضرة صاحب الحلالة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

2150

وزير الحقانية أحمد على

رييس جس اورد عد شفيق

ملحيق

نحن خديو مصر

مند الإطلاع على الفرع الرام فها يتعاق بأعلى الحديث من المتصل الناق من الباب الساح من التكاب الأولى من قانون المرافقات في المسواد المدنية والدجارية أمام ألها كم الأهلية .

ويثاء على ماهرضه علينا فالحرا الحفاتية ، وموافقة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ رأى عجلس شورى العوانين .

أمرنا بمساهو آت

١ – في جدول الخبراء :

 ب يكون في محكة الاستثناف وفي كل محكة ابتدائية جدول للعبراء المقبولين أمام كل محكة من هذه الحاكم .

٧ - تحرر الجدول في محكة الاستئناف وفي كل محكة بلغة الخديراه وتكون مشكلة من رئيس محكة الاستئناف أو المحكة الابتندائية ومن قاض تعبينه الجمية العمومية ومر_ النائب العموى أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامهما .

جس الهمية المعمومية الخديراء المفهولين أمام المحاكم الابتدائية
 بحسب المواد التي يصبح الاسترشاد بارائهم فيها وتحدد السدد الألصى لكل
 قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء في كل محكة عن أربيين

و بحوز قيد امم الجسير الواحد في قسمين أو أكثر على شرط أن لايزيد عدد الحبراء في كل قسم عن العند الحدد له .

يحوز قسبراه المقبولين أمام إحدى الحاكم الابتدائية أن يطلبوا
 يحد اسمهم في جدول محكة الاستثناف يصفة خبراه إذا اتضفوا لهم عصلا
 عثارا بالقاهرة

ويجعل جزء خاص فى جدول محكمة الاستثناف للسبراء المشتناين أمامها نون غيرها .

وتفسم إلجمية السمومية الخبراء إلى أفسام وتحد العدد الأقصى لكل قسم منها ولا مجوز أن يزبد بجموع الخبراء الذين يقيدون مجدول عكمة الاستئتاف من المقبولين أمام كل عكمة ابتدائية عل عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المفيدين في الجزء الخاص من الجدول على الاتين .

يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

(أولا) أنيكون مصريا ومع نمك يجوز الانجان أن يطلبوا فيد أسمهم في جلول الخيراء على شرط أن يتجدوا كتابة بخضوجهم جليح المصوب المقررة أواتن تجرو في المستقبل بشأن الجهاد أمام أضام كالأطبة للإلما لمرتضوا حكم صادر طبهم طبقا ثلثك التصوص بحبية أنهم أجانب شطب أسمهم من جدول الخيراء الطواق المقرورة فلما كة التاديبية.

(ثانيا) أن يُخذُله محلا نحتاراً في الملسِنة التي بها مقر محكة الاستثناف أو المحكة الانتدائية .

(ثالث) أن لا يكون محكوما عليمه بأحكام قضائية أو تاديبية ماسة بالشرف .

٣. حـ بخبت كفاحة الحبارا الفنية شهادات تسيرها بلمنسة الخبراء وافية بالفيرس أعما في الهواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (ديلوم) من المدارس الحاديرية فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المنارس الإحبية مسترها الجنة معاطبة لها

و آت ۷ - لا پیموز قید اسم خبیر واحد آمام اکثر من محکمة ابتدائیة واحدة.

م -- كل من أواد قيد اسمه بصفة خير وجب عليه أن يقدم طلبا بذلك
 مرفف ابالأوواق اللازمة إلى رئيس محكة الاستثناف أو المحكمة الابتدائية
 بحسب الأحوال .

متظر بلحة الخبراء في طلبات القبول .

ولها أن تطلب إيضاحات إضافية .

فإذا ثبت لحسا أن الطالب حائز بلميع الشروط المقررة قانونا وللكفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمسه فى كشف المرشحين المقبولين فى قسمه وإلا رفضت الطلب .

٩ - إذا خلا محل في جدول الخيراء انتخبت اللجنة من يمل فيه
 من المرشمين المقبولين مع مراعاة ما جاء في المادة الثلاثين بالنسبة لموظفى
 الحكومة ومستخدمها

ولجمنة أن ترجىء التميين إلى أن تقرر الجمعية العمومية إن كان العدد الباقى من الحبراء في القسم المذكوركافيا لحاجة العمل أم لا

١ إ _ يحلف الحير المدرج اسمه في البلدول اليمين أمام رئيس عكة الاستثناف أوالهكمة الابتدائية على حسب الأحوال و يقوم ذلك مقام إليمين المصوص صنه في المماكنة ٣٢٥ من إقانون المرافعات في جميع القضايا التي ينب فيها(١).

 ١ ٢ -- يعاد النظر في جدول الحبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه حند ذلك اسم كل خبير لم يعد حائزاً صفات القبول .

الجزاء أيضاً أيضاً أن تصوام كل خير ارتكب أو أهمل أمورا توجب هذا الجزاء الجزار تين فيه الإساب العامية الملك وفلك بعد أن تكفه بالحضور أمامها ليدى شاماً ما يراه مفيدا من الإيشاحات ولا يمنع شطب الاسم من إعادة لدراجه في الجدول إلا إذا ذكر في قرار الجندة أن الخير قد ارتكب ما يمس بشرة .

٧ — في تعيين الخبراء :

ب الذا لم يتحق الخصوم طبقا المادة ٣٧٤ من قانون المراضات وجب والمؤكمة الابتدائية أن تهين الخبراء من المفيدين في جدها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الخاصة التي يجب ذكرها في المشكر وفي هد الحمالة بحرك التعب على قدر الإمكان من الخيراء المقبولين أمام عكمة الاستثناف.

وتنلعب المحاكم الجنزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية النابعة هي لها .

ونلب الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الإمكان .

 إلى الحراء في قضا إ عكمة الاستثناف يكون بمقتضى لائمة خصوصية تعدها جميتها العمومية ويصدق عليها ناظر الحقائية

⁽أ) كابيع القانوة ولم السنة ١٩١٧ *

٣ - في واجبات الخبراء :

 ١ -- على الخبر المقيد الممه أن يؤدى مأموريته في النضية التي يعين فيها ما لم يقدم في ظرف أسبومين من تاريخ إصلاته جهــا مدّوا مقبولا عند الخصوم أو القاضي أو رئيس الحكة التي صلته .

٣ م. يحب مل الخبير أن يؤدى مأموريته وقسمه عمري في زمن الائق ويجوز تحديده في الحكم الصادر بتميين الخبير و يكون التصديد واجبا إذا طلبه احد الخصوم .

 ١٧ - يطلع الخبير على الأوراق اللازمة له دون أن ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .

ويودع الخير بنفسه أو بمندوبه الخاص فاقلم كتاب المحكة تقريره مرفقا بجيع الأوراق التي استلمها .

١٨ – يجب على المبيرأن رفق بنقريره كشفا شاملا للبيانات الآتية :

(١) صد أيام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم .
 (٢) عدد الانتقالات إلى غير عمل إقامت وتواريخها والمسافات التي

(٣) المصاريف التي صرفها والمبالغ المحبلة تفصيلا مع تقديم ما يؤيد
 ذلك من المستندات .

غ - فى أجور الخبراء ;

وم ها من يقدر قاضى أد رئيس الهكة التي تنظر فى عمل الحمير أجمة ومصاديفه ومع ذلك إلما لم يقدل فى العدى فى منة الإنقا الأثمير الثالية لإيداع التقرير كان تقدير أن بطالب القدير من قاضى أد رئيس الهكة الد عيلته ريكون تقديم إلاجرة والمصاديف فى ذيل الكشف المؤلى المتقرير وبين مقدارها بالعبارة وبالمرقع والمعادية ويضفى من الرئيس والكاتب

 ب سراعى فى تقدير أجرة الخبير الزمن الذى قضياه فى العمل وفى تحرير التقرير وأهمية المضمومة ونوع السمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها
 وقدر المصاريف مستقلة عن الأحماب

٧ ٧ ــ تراعى القواعد الاتية في تقدير الأجرة :

 (١) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائنى قرش لكل يوم إلا في أحوال استثنائية والأسباب قوية تبين في الحكم أوفى الأمن .

 (٢) يموز قص عند الأيام والساعات المبينة في الكشف إذا كان غير متناسب مع العمل الذي قام به الحبير.

(٣) لا يلتفت إلى الرسوم الطهونجرافية إذا لم يكن ماذونا بها في الحكم
 إلا إذا كان الرسم الا إذ سنه بمتنفى العنسل الذي كلف الخبر. به وكان مجرد
 الرسم النظري لا يني بالحافية من إيفاف الصكة على عالة الأما كن .

٢٧ ... تراعى في تفدير المصاريف القواعد الآنية :

(١) لا يضم الحلير الذي يؤدى مأموريته فى الحديثة التي يقطع الجا المصاريف تن الأطعمة ولا أجرة السكني ولا شيئا آخر غير مصاريف الانتقال فى مدينتي القاهرية والاسكندرية .

(٧) لا تقبل المبالغ المدفوعة الساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلاق
 الحالة التي يرى فيها القاضى أن الاستمائة بهم كانت ضرورية

(٣) ويرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بدير فائدة بل من قبيل
 الإبهاظ .

م عبرة أن يجرم الناميرم المجرمة إذا الذي تقريره لعب في شكله لو تقع بأن عمله اللعب لاحملة أن خياحة فإذا كانت إسرة قد دفعت جاز نديه لاحادة العمل بلا أبر جديد . وليس تشهير اللدى تدعوه المحكمة ليقدم لها إيضاحات في بعض مواضح في تقسري، حلى في أجرة إضافية إلا إذا قضت المحكمة بغير ذلك .

إلى ٧ ... مل الناباء المقيمة أسائيم بالحدول أن يؤدوا مجاة الأعمال التي يكفون بها في تطابع إلى برغيم بالمجتوب في المجتوب في المستويد في

۵ - تأدیب الخبراء :

و ٧ _ تتخذ لجنة الخبراء ملفا لكل خبير مدرج اسمه في جدول الخبراء.

٩ إ .. إذا أي الخبير المدرج اسمه في الجمدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كيوا أثناء قيامه بوظيفته بلغ الأمر إلى بحنة الحبراه من قبل الفاضى أو الرئيس أو من قبل النباية إذا افتضى الحالى .

ويجوز كذلك لكل ذى شأن أن يقدّم شكواه إلى اللجنة .

ويودع البلاغ أو الشكوى فى ملف الدعوى وترسـل صورة ذلك إلى الخيرولة أن يبدى للجنة ما يراه مفيدًا من الإيضاحات فتودع أيضا فى الملف.

٧٧ — إذا رأت الجابة وجها لها كة الحدير المدوج اسمه فى الجمدول تادييا بناء على التقارير أو الشكارى التي وصلتها والإيضاحات التي تعدم لما يشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الحميد بذلك وللنجير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محاميا .

فإذا رأت المبتذ بعد إتمسام الإجراءات أن الحبير أخل بشرفه عمت اسمه من الحدول و إن كان ما نسب إليه أكل جسّامة من ذلك جاز إنفافه مدة لا تزر على سنة أشهر مع عدم الإخلال بحكم المسلمة ١٢

ويعلن قرار اللمنة للمبيرعل بد أحد المحضرين . ``

٧٨ — تانج النيابة السومية ما يصدو على الخبراء المسدوية أسحاؤهم فى الجدول من الإحكام فى الجنح والجمايات إلى اللجنة لحفظ ذلك فى ملف الحكوم عليه وتجمعة عواسم الخبور من الجدول إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٧ ٩ - يجوز تحبير الذي أوقف بقرار نادي من محكة ابتدائية أو عى اسامة بدياً المتعالجة أو عى اسامة بمنطقة الظر السامة بمنطقة المنظر السامة المنظر المسامة المنظر المسامة المنظرة المنظرة المنظرة المنظرة المنظمة عشريها من ناريخ إلمان المنزار .

٣ -- أحكام عمومية :

 " سوظفو الحكومة ومستضعوها لا يشتغلون بعدل أهل الخابة ما داموا فى ضدمة الحكومة . وبع ذلك يجوز اللحكة تلب الموظفين
 الحاصياين على معلومات فنية للاً ممال التى تستائرم ذلك بشرط رضاه رؤمائهم .

٣١ - لظارة الحقانية أن تعين موظفا بصفة خبير ف المسائل الحسابية
 ف محكة الاستثناف وفي الهاكم الابتدائية

و يكلف هذا الموظف بمد حلمه اليمين القانونية بأهمال أهل الخبرة التي تستدعى معلومات حساسية خاصة إلا إذا رأت محكمة الاستثناف أو المحكمة الابتدائية أن تسن غيره وتقدر إجرته لحساس الخزينة .

٧ – أحكام وقتية :

٣٧ ـــ الخبراء المقبولون الآن أمام أكثر من محكة ابتدائيــة يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكة ألتي يربدون قيد أسمائهم أمامها وذلك بإخطار يرملونه الى رئيسها .

٣٣ – جمان ساء عل قرار من الجمعية السويسية عند تمرير جداول سنة ١٩٥٩ أن تعزيج في كل ضم من أقدام الخبراء صلدا بإلكا على المقرر له في المسافقة إذا كان بين الخبراء المقوليم إلان عند يزط على ذلك. وفي هدام الحمالة إذا خلا محزن كال يقول إحد نهجها براهاة با في المسافقة مجاللة إذا خلاصة على على على المسافقة على المسافقة على المسافقة المناطقة على المسافقة على ا

ولين يخصيل بين خدمة المبكونية الأولوية في يوج اسم خميس للمامليج في الشم الذي هو بنه تجهيد العالمب ووجود المجل متي كان انفصائه نشير سيب من الأسباب المانمة للتبول .

التنفيذ :

چ ٣ ... يسمل بهذا الغانون من أول بتابر سنة ١٩٠٩ فها تعلق بقرير جداول انفيراء لسمنة ١٩٠٩ وتعدل نصوص المواد ٣٣٥ و ٣٣٠ و ٣٣٣ و ٣٣٠ من تعريفة من قانون المراضات في المواد المدتبة والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريفة الرسوم الفضائية طبقا انصوص هذا الغانون .

٣ - على ناظر الحقائية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك
 من القرارات ما

صدربسرای القبة في ۲ عوم سنة ۱۳۲۷ (۲۵ پناپرسنة ۱۹۰۹) •

هباس حلمی بأمر الحضرة انتخذبوية ناظر الحقائية رئيس مجلس النظاد حسين رشدى بطرس ظال

قانون تمرة ١ لسنة ١٩١٧ تحليف الموظفين الذين يندبون بصفة خبراه أمام المحاكم الأهلية

تحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون المراضات الأهل ف.المواد المدنية والتجارية . وعل قانون تحقيق الجنايات الأهلي .

قانون عقيق ابادايات الأهلى . و بناه على ما عرضه طينا و زير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

٩ -- موظفو الحكومة اللبن ينديون أو يجوز قد بهم عادة يصفة خيراء أمام السلطات القضائية نظرنا لميتهم التدبة يحيوز تماينهم يهيا واصعة أمام رئيس عمكمة الاستثقاف الأهلة وتقوم إليهن التي تؤدى بهذه الكيفية مقام الجهين التي يشترطها فانون المؤلفات الأهل في المواد للدنية والتجارية وفانون تشهيل المناوات الأهل بالنسبة تقبرا

لا حلى وزير الحقائبة تنفيذ هذا ألفانون ويعمل به من تاريخ تشره
 ف الجريفة الزعمية .

صدربالينت فيروزالسلطاني في ٧ ربيع الأولى سنة ١٩٢٥ (أولى ينايرسنة ١٩١٧) ٠

حسين كامل

بامي الجهنرة السلطانية وذيرالجفانية ب يكون مجلس الوزدام مِدِالطَالِي مُعدد بي يجهن يشدي

۲ – قانون رقم ۲۷ لسنة ۱۹۳۳

بادخال تعديلات وإضافات فى الفرع الرابع من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات

ن الباب السابع من الحتاب الاول من قانون المرافعات الأهلي في المواد المدنية والتجارية

قهدس س

ind.e																									
	انون	من ا	لأول	اب ا	, النَّهُ	ج من	IJ.	الباب	، من	التاؤ	انمل	من ا	الرابع	لقرع	، ق ا	بافاد	و إما	زث	تديا	خال	ن بإ	ع عاثو	بمشرو	رسوم	•
٧٥						***	***				,				***	•••	,	. :	ببار	۽ را ا	:41	للواد	ل ق	ت الأه	المراضاء
٧٦		٠	***	***		,			***	***	***	***	***	***	***		***		نائرن	ع الا	، شر	۽ من	يضاء	لدكرة إ	
44		٠	٠	***	***		414		٩ã	القال	الة ا	Jl.	dЬ	لى إ	أوالم	، وتر	لتزاب	ں ا	ل مجا	رد پا	ع تا:	مشر	أرسوم	بارخ ا	l
**		٠.,	***	***							ل ئيه	تماسع	خال	i Ķe	لقانو	روع	ع ش	,	ن ا۔	اءبثا	الوزد	بلس	باسة	گاب ر	
٧A	***	•••		***	***	***					***	***								. ,	ۇن.	ع القا	بمشرور	ما صوم	
٨.	***	***		***											***		***					. 4	بناء	151	
٨١	***								ية به	المقا	뇞	JL.	d Ij	أيلس	إراة	i,	الوام	ں ا	ل مجا	رن يا	ع نا ا	بمشر	رموم	بارخ الا	l
ΑŤ				***	***				***	***			***		ò	التان	نروع	٠,	ب م	الوا	أبلس	انية	LI a	قر پر با	r
A o				***						***			***		ون	121	شره	يل.	پ م	الثواء	إسلس	رت	الی دا	된	1
41	***		***					***		***	***	***				4	لقافوا	ع ا	مشرا	ة على	الواظ	اب	ں الرّ	رادجا	ä
47																								بلاغ ب	
47	***		***	***					***	***	***				ن	القانو	روع	٠.	خ خ	الثير	بيلس	ائية	illi a	قر پر باد قر پر باد	5
5 - 5										***					ú	لقانو	روعا	مثر	خ مز	الثير	إبلس	رت	الَى دا	الناقشة	l
۱٠٨		•••			***		,,,			4 - >	***						J.	رن	إ النا ا	شروه	عل ،	رانتة	س الم	واداغا	ä
1 - A		***	•••	***	41	اشائيا	إذا	Jl	d١	ں با	إالجا	وقواد	اب,	ل الدو	علم	H.	脂	ć	الشي	يلى	ا من	تانوا	روع ا	عادة ث	4
۱٠٨	***	***		•••							***	***		***	ě	لقانو	روع ا	å,	ب عن	الواء	إطس	Ţ	ы	تريريا	r
1-4		100		***	***			.,.	***	أنون	ع النا	ىشرو	Ja	دطت	لۍ اه	رت ا	أعديا	IJ	,	لزاء	بلس	رث إ	لی دا	لتألفة ا	.l
118				,.,						+1+	ون	التاء	روع	لى مند	ات ه	ic-	ن الق	, k	التعد	ة عل	الرافة	اپ با	ں الو	إد جل	į.
112	***			•••			4.00	***														ميدر	5	ناتورز	ál I

الحادة التالثة

تعدّل المــادة ٣٢٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتعبارية المشار إليه على الوجه الآتى :

للمنافذة ٣٥ ٢ م ـ في الشمائي والأربيين صامة الثالية لإيداع الأمانة المنطقة الثانية من المساحة ٢٧ يضو قل الكتاب الحميد الله المساحة المنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة ا

المادة الراسة

تعدل المسادة ٢٢٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المشاو إليه كما يأتى :

المــافة ٣ ٧ ٧ — يجب على الخبيران يجدد الشروع في العمل تاريخا لا يجاوز الخمسة عشر يوما التالية التكليف المذكور في المــادة السابقة وعليد إن ينحو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطوم نها بجل الاجباع الأقل و يومه وساعته .

وفي حالات الاستمبال بجوز للمحكة أن تأسم في الحسكم القاضى بإجراء الخمرة بجاشرة السعل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ لتكليف المذكور على الإكثر . وفي هذه الحالة تكونب دهوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتاع الأقل بأربعة وهشرين ساعة .

وفى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمل الحجرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

المبائة الخامسة

تلفى المــادة ٢٣٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

المادة السادسة

تعسدل المسادة ٢٣٣ من قانون المرافعات فى الهواد المسدنية وإلتجارية كما ياتى :

المــادة ۲۳۲ -- تقدر أتناب النابراء ومصاريفهم فى الحكم العبادر فى موضوع الدعوى .

و إذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الشهرين الثاليين الإمداع تفويرا الحبير يتولى رئيس المحكة المدروسة طب التحوي أو القاضي الجلوبي في حسب الأخوال تقديراً لأتماس والمصاوريات هل أحمل القورين من أ

مرسوم بمشروع قانون

بإدخال تمديلات و إضافات في الفرع الرابع من الفصل الثاني من البك السابع من الكتاب الأولى من قانور للرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بمسا ہو آت

مشروع القانون الآتي تصه يقدم باسمنا إلى البولمان.

المبادة الأولى

تعدل المسأدة ٢٢٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أسام المحاكم الأهلية كما ياتى :

المــادة ٣٢٧ — إذا اقتضى الحــال تعيين خبير فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء وعليها أن تذكر في نص الحكم :

أولا — بيانا دقيقا لمأمورية الحمير والإجراءات المستنجلة التي يرخص له باتخاذها ,

ثانيا – الإمانة التي يجب إيداعها في خزانة المحكمة لحساب مصاريف الخبير وأتعابه وتعيين الخصم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب طبه ايداعها فيه .

ثالثا ـــ الأجل المضروب لإبداع تقرير الخبير .

رابعا ۔۔ تاریخ الجلسة التی تؤسل لها الفضية لفصل فيها بعد إتمام عمل النجية ولا يعن هذا الحكم إلى كان صدوره بواجهة الخصوم أو بحضور وكرجم نؤلذ أبر يوح الخصم المكتف من جانب المكتمة الراحاتة في الأجل المشمورية لذلك ثم لم يردهمها غيره من الخصورية لايكون المثيرية برادا بأداء المشمورية لويكون المثيرية برادا بأداء المشمورية ويموز المسحكة في مدا الحالة أن الشماب القضية كما يحوز أحما أن التعرف على الأمانة في الاسلام الشعري .. من دفع الأمانة في الاسلام بالحكالاليميان

المادة الثانية

تضاف إلى قانون المراقعات فى المواد المدنية وألتجارية بعد المــادة ٣٢٣ منه مادة يكون رقمها ٣٢٣ مكررة ونصها كالآثى :

أساية به ٧ ٧ مكرة – رئيس المحكة التي أصدرت الحكم أر للقاضى الجاري على حسب الإحوال أن يأسم بصرف الإمانة إلى الخبير دفعة واصدة أو على دفعات مثالية أوكمانف بناء على طلب أنخير وبدون عاجة إلى مواقعة الحصوم أو إعلانهم ولا يقبل أي طلن في مذه الأواص

المادة السايعة

تعدلي المارة ٣٤٢ مــــــ قانونو المرافعات في المواد المدنية والتجارية كما إلى :

المسافة ١٤٦٧ - إذا لم يودع الخيرة شريع في الأجل الذي صده المكم الفاضي بإجراء الخبرة وجب طيه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك إلى حال مذكرة كابية بهيات المثالة التي وصلت الهيا أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دين أتمام ماوروية وقطاع أضكم على جدّ كوّ الخيرة في المؤسسة المفتدة لنظير المحري ، وها أن تتمنعه بهادا لاتمام ماوريته وإيفاع تقريم إن بأت لتأخير مردا أمان تستبدل به فيره وتأمره بأن يبيد الياقم المناسقة ما يكن فيضه من الأمانة وذلك بتوراطيل التعاديق بسان كان لما على .

و إذا كان التأخير ناشئا من غطاً أسد الخصوم تحكم عليه المحكة بغرامة من مائة قرش إلى خمساية قرش بجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخمصوم الآخرين على سيل التمويض

المادم الثامنة

على و زير الحقائية تنفيذ هذا القانون ويسمل به من تاريخ تشره بالجريئة الرحمية .

صلايسرأى طابلين في ٨ رمضان سنة ١٣٤٦ (٢٩ قبراي سنة ١٩٣٨) .

فؤاد بأمر حضرة صاحب الملالة

وزیر الحقانیة رئیس مجلس الوزرام أحمه زکی أبور السعوم ثیریت

مذكرة إيضاحية

عن مشريع الفانون انتماص بإدخال تهديلات و إضافات في الفرع الرابح من الفصل الثانى من البساب الساج من الكتاب الأول من قانورن... المرافعات الأعلى في المزاد المدنية والصبارية

الغرض من مشروع الفانون المرافق لهذا هو إدخال بعض تعديلات ط تصويص فافون المرافعات الأهل فيا يتعلق بأعمال أهل الخسبرة ووضع هذه التصوص فى قالب يتقق ومشروع الفانون الجلميد الخاص بإلحاجاء

بشكر المغياه دنية ذين سيد مرحج الصموية التي يمدينها في تجمعيل المهاريف إلى ينقفونها بقيمهما وبنوع خاص في تحويل مله درهم من الإتمام قبل الحمير ، فيلاني هديد المحدورة رئي بن الواجب بتريز.

إيداع أمانة في قلم تخاب المحكة مل حساب ما سيقدر من الأصاب . ولمــا كان قانون المواضات خلو من نصل على هذه الأمانة والمسادة ع.٣ من الأمقة الرسوم الفضائية قد أشارت إلى الإيداع إشارة لاتكفى لاعباره الإدما أصدرت وزارة المقانية في بح ديسبعر سنة ١٩٩٠ منشورها تمرة ١٩٧١ بفنت نظر الهاكم إلى ضرورة الأمم بإلمياع أمائة في قلم الكتاب مل فمة الميراه .

فالمشروع الحالى يدخل في قانون المرافعات مبدأ إيداع أمانة يجب في نظر المشروع أن تكون كافية لتسديد الحانب الأكبر من المصاريف والأتعاب .

و يوجب المشروع على القاضي أن يحدد ميمادا للقيام جذا الإيداع و يترثب على عدم القيام به شطب الدعوى أو سقوط حق الحصم في طلب تعيين خبير متى كان ءنم الإيداع راجعا لخطئه كإيوجب تكليف قلم الكتاب بدعوة الخبسيرف الثماني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة ليطم بمأموريته بدلا من ترك الأمر إلى من يطلب التحجيل من الحصوم، وطلاوة على ذلك ينص المشروع على أنه يهب على القاضي أن يعدد معادا لتقسيم تقرير اللبير، ويبين تاريخ الجلسة التي تحدد لنظر الدحوى من جديد بعد انتهاء عمل الحبرة وسيترتب على هــذا النظام أن تصبح الإجراءات المتعلقة بأعمال الخبرة أكثر سرعة وأقل هقة، وفيا يبعلق بإيداع الأمانة تعترض الخبراء صعو بات كبيرة عند مايريدون صحبها أو صحب جن منها إذ يكلفهم قلم الكتاب عادة بأن يطنوا أمر التقدير إلى الحصوم لكي تسرى مواعيد المعارضة أو أرب يحصلوا عل موافقة هؤلاء الخصوم فيترتب على ذلك تأخير أو إجراءات تكلف المهام نفقات باحظة فلتلافي هـــنــــ الصعوبة رئيم إدخال نص في قانون المرانسات الأهل بسمح لرئيس الدائرة أوللقاضي الحزئي مل حسب الأحوال بأن يأمر بناء على طلب يقدم له من الحبير بصرف الأمانة إليه دفعة واحدة أو دفعات متالية بغير حاجة لمل إعلان الجمهوم أو الحصول على موافقتهم على أن يكون هذا الأم غرقابل للطمن.

أما من المساحة ٢٩٣٩ م بإضاف تفد تين أن الصل جرى بأن يتولى الخير إطلاق المسلح جرى بأن يتولى الخير إعلان المجموع الأيام والماعات المحدد الماشرة العمل ولكن تين أيضا أن الحرية الى إصافت الحميدة الرخ مباشرة العمل المحدد المراجعة المحدد المراجعة المحدد الماشرة العمل المحدد الماشرة العمل أبعد من المحدد الماشرة العمل أبعد من المحدد المح

وتعتبر طريقة إرسال الدعوة بخطاب موسى عليدة أو بالإندارة البرقية من الإبراطات الحديثة في المرافعات و ولكنه من السهل تجرر استهال هدفه الإبراطات الحديثة في المرافعات المستقدمة المستقدمة المستقد المستقدمة المستقدم المستقدمة المستقدمة الإمادات على بدعمتر بطريقة الإعلامات على بدعمتر بطريقة المتعادم على بدعمتر بطريقة المتعادمة المنافعة على المستقدمة المتعادمة على المستقدمة المتعادمة المتعا

وقد استبيض فيا يتعلق متقدر الأتماب والمصاريف من المسادة ٢٩٩ من قانون المرافعات (الفير المصول بها في الواقع صدة هدلت بالمسادة ١٩ من القانون أمرة ١ لسسة ١٩٩٥) بنص أخد الطريقة للنهدة الآثان أي ان يحصل القدار بمعرفة المحكة للمهما في ذات الحدّم الذي يفصل في موضوع المأمورية ومع ذلك فقد ترك الفير الحق في هدر إلعاب بموفة رئيس العائرة أو القانوني الجارفي قبعل صدور الحكم إذا الاسرصادود من الشجري المثالية لتضعم التغرير المترافقة التحرير على الشجري المتالية

وقد دل السل من أن أحكم المسادة ١٩٥٧ من قاتون المراقعات الخاصة المنافعة منافعة المنافعة المنا

وليكن بالحجر الخبير في إيداع تقريره قد يكون في بعض الأحيال ذلهما من صود نهية أصد الخصوص كأن جعل في تقديم البيانات التي طلبها الخبير فقتك استكل المشروع المساحة ٢٤٧ إن عشها بالرقع إلى الملفم الفادي التي وقف حدا الحلط المستمى هل الحكم بتدويمه طواسة الاتفل عن المسائة ترش ولا تتجار في المسائة ترش ولا تتجار في المسائلة المرش ولا تتجار في المسائلة المرش مع جدولا منعها كلها أو جزء علما لمل الخصوص الآخرين هل المناصوص التعريف ها التعريف من

هذه هي الأستاط الجليفة التي تفترح وزارة الحفائيسة إدخالها في فانون المرافعات الأمل في المسواد المصنية والتبارية فتشرف بينم مشروع التناون المرافق مذه المذكرة إلى جلس الوز راء حق إذا والتي عليه يتركم برفعه لانتاب غضرة تشاحب الجلالة الملك الاستعفاد الموسفية اللاثم سيرقمة على الهساران.

غرران ۲۹ فارسة ۱۹۲۸ ولر الطالية أهدان السودة

مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس إحاثه إلى لحنسة الحقانيسة جلة ه مارس مة ١٩٢٨

لى كتاب من وزارة الحقائية وهذا نصه : حضرة صاحب المعادة رئيس مجلس التواب

الترف بأن أرفع لسادتكم مدلًا تسخين إحداهما بالفسة العربية والأحرى بالفسة الفرضية من شكروع فاون بإدخال تعديلات وإطافات فى الفرع الزايم من العمل الغاني من الباب الساج من الكتاب الأول من قانون المراقبات الأطن أن المؤاد المدلية والعيارة والمذكرة الإستاسسة المناسسة بدر رجاد التطمئل بعرضة فن العباس طبقا للسادة 40 من الاستوار

> وتفضاوا سعادتكم قبول فاثق الاحترام ما وذير الحقائية الفامرة ق أمل مارس سة ١٩٧٧ أحمد زكى أبور السعود

الرئيس — هل توافقون على إحالته إلى لجمنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) .

کتاب ریاسة مجلس الوزراء بشآن استرجاع مشروع القانون لإدخال تعدیل فیه

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس التواب

الشرف بأن أشير معاليكم أن المتكرمة سبق لها أن أزنسك في أول مارس سنة ١٩٧٨ مشروع قانون الخبراء أمامهالحاكم الأهلية ومشروع قانون بإدخال تعديلات مراضافات على تصوص قانون للموافعات الأهل فيها يتحاق بإعمال إلهل الخبرة لمرضهما على جميلس التؤاب وهما الآن تحمك قطر بلحقة الحقائية ،

و بما إنه قد رؤى إدخال تعديلات فى مشروعى القانوتين ألمذ كورين.
 لذلك أرجو مطاوع التفخيل بالتغييه بإعادتهما فيعير سلى بعلما المشروعات

لذلك أرجو مدالكم التفخيل التغييه براهادتهما فوتيرسل بغلما المشروعان الجديدان لمرضهما على مجلس التؤاب .

وتخصيلوا معالميًّا بشيول كامني الأحمام عا القائرة قا11 تُوفير منة ١٩٣٢ اسماعيل صدقيّ

مرسوم بمشروع قانون

يادخال تمديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأثول من قانون المراضات الأهل في للمواد المدنية والتجارية

نحن قؤاد الأؤل ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وذير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ﴾

رسمنا بمــا هو آت :

مشروع الفانون الآتى نصه يقدّم باسمنا إلى البهلسان :

المادة الأولى

تعسلل المواد ۲۲۳ و ۲۲۶ و ۲۷۰ و ۲۲۳ و ۲۳۲ و ۲۳۲ و ۲۳۲ و ۲۴۲ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليه كما يأتى :

المــادة ٣ ٧ ٧ ـــ إذا اقتضى الحال تعين خبير فلممحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء . وعليها أن تذكر في نص الحمكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبيروالإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خرية المحكة والتي تكون كانية لممباريف الخبير وأتعابه المتملة . وتعين الخصم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأعمل الذي يجب عليسه إيداعها فيه . والمليخ الذي يستطيع الخبير سهم منها نظير ما يذر له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير.

(رابعا) الرنج الجلسة التي تؤسل لها الفضية من يعدد أمام المحكة الخاششة في التقرير وللفمسل في الموضوع إن كانت الفضية صالحة الفصل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحسد الهحكة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في خلة صدم إيداع الأمانة .

ولايمان هذا الحكم إن كان صدوره بواجهة المصورة أو بحضور وكالاتهم فإنا لم يردع الحصم المكتف من جانب الحكة الأماثة في الأجل المضروب وقائرات ثم لم يودعها غيره من الحضوم الا يكون الحبيد مازما أداء المامورية وقائر الحكة إذا رأت أن الأعام إلى إنست غير صحيحة بسفوط حق الخصر الذي است من دفع الأماثة في التسك بالحكم التعييدي وتستروني إجراءات

المسادة ع ٧٧ — إذا كان الخصوم بالفيموطر خرية التصرف ف حقيقهم واعتقوا على تعين واحد أو الاقة من أهل الحجة بأسمائهم يصدق لهم على قالب من الهكة .

وفيا عدا همد الحالة تتنار المحكة الخبراء من بين المفبولين العمل أهل الخبرة مالم توجد أسباب خاصة تقتضى فير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

الحادة و ۲۷ س. في الشمان والأربين ماحة التالية لإبداع الأمافة المتصوص عليا في الفقرة الثانية من المحاوجة يدعو قلم الكتاب الخير الم المضور ليم عما تعين له بالملاجه على أصل المحكم العادر بذلك. وعلى كاتب المحكمة أن يشيخ له من الحكم صورة ما يشتعل عل بيان ما تعين له. ويطلع الخير على الأوراق المردعة في الملف بغير أن يستعلها ما لم بالذلك المحكمة أو الحصوم بذلك .

و إذا كان الخبير غير مقيد في الحلاول فعليه أولا أن يحلف اليمين على يد القاضي الممين الأمور الوقية ولوينير حضور الحصوم بأن يؤدى عمله بالصدق منا منا

المسادة ٧ ٧ ٧ - يجب عل الخيران يحدد الشروع في العمل تاريخا لا تطوز الخمسة عشر يوما الثالية التكليف المذكور في المسادة السابقة . وطهه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الزائل يخطوم فيها بحل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

ونى حالات الأسستمبال يحوز للمكة أن تأمر فى الحكم القاضى بإجراء المبيرة بمباشرة الممل فى الثلاثة الأيام التسالية لتاريخ التكليف المذكور مل الأكثر.

وفى هـــذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول أربع وعشرين ساعة .

وني حالات الاستعمال الفصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمسل الحبرة فورا و بدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمبعاد ساعة واحدة

وإذا لم يصدر هذا الحكم فيخدل التعرقة الشهور التالية الناقشة في القرير لأسباب لا دخل الخير فيها فتقدّر أتدابه ومصاريف...ه من غير انتظار الفصل في موضوع الدهوى .

المــادة ٣٧٤ – تقبل المارضة فى تقدير الأجرة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام التالية لهوم الإعلان بالملك التقدير ويكون حصولهــا بتقرير فى قلم الكتاب .

لؤن كانت الممارضة من خصم جائز تنفيذ أسر الثقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباق الغيير من للبلغ الصادر به أسر التقدير مقدماً فى تلم كتاب العكمة مع تخصيص هذا البلغ لتأدية ما هو مطلوب لغبير.

وتطلع المحكة على مذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه ميمادا لإتمسام مأموريته و إيداع نفريره إن رأت التأخير مبررا

إذا لم يكن هناك مهر التاخير فالمسحكة إما أن تحكم هليه بنرامة لا تجاوز خمسة جنبهات مصرية وتحمد مباطأ لإتحام مأمورته وإما أن كون قبضا غيره وتصدر أمرا غير قابل الطعن بأن يرم الى فلم الحكاب ما يكون قبضه من الإمامة ولمسائى هذه الحالة أن تحكم عليه إيضا بغرامه لا تجاوز حشرة جنبهات مصرية ، وفلك بغير إخلال بحائد في ترتب على عمله من الجزافات اتتاديبة والتو بينات إن كان لما على .

و إذاكان التأخير ناشئا عن خطاً أحد الحصوم تمكم عليه المحكة بغرامة من مائة قرش إلى خميائة قرش يجوز متحها كلها أو بعضها إلى الحصـــوم الآخرين على سبيل التحويض .

المبادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المسادة ٧٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٧٣٧ مكرية ونصعا :

المادة ٧٣٧ مكرة – يهوز للميد في مدى نحسة الأيام الثالية فاديخ استلامه صورة الحكم من قم الكناميةان يتمسى من أداء ماموريته فيالفضية التي يندب لها لأسباب يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي انتدبه أنا رودانة

ويجوز في الدعاوي المستحيلة أن تقرر المحكة في نفس الحكم انقاص هذا المماد .

وكل خير لا يؤدى مأموريته من فيرأن بكون تصى عنها يجوز المحكة التي ندته أن تحكم طيه بكافة المصاريف التي كان سيبا في تكيدها بلا فائدة كما تمكم طيه بالتمويضات إن كان لها محل وفلك بدون إخلال بالجزامات التاربية .

المائة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٣٤٦ مكروة وفصها كالاتي :

المـادة و ع الا مكررة حـ طالخير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه إنافس يقلم كتاب المحكة التي ندبته الدريره موقعا عليمه حسب الأصول ومريقا به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع فى الوقت نقصه جميع المستندات التي سلمت إليه و إلا حكم طبه القاضي الحزّني او رئيس الدائرة الذي عينه بعرامة لا تحجاو ز ماتني قرش

وعليه في ميعاد أربع وحشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخميره بلنك بكتاب موصى عليه .

المائة الراسة

يضاف إلى قانون المرافعات في للواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جدمة بكون رقها ٢٤١ ثالثة وضعها كالآتي :

المسادة ٢٤١ تالتة ــ يجب أن يكون التقرير مختصراً ودقيقاً .

وعلى اطبير_ألا يعيد فى تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يحتفى بأن يشير إلى النبذ التى يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيـــد نصوص المؤلفات إلى يرتكن طبها بل يكتفى بأن يشعر إليها .

ولا يحوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له إلمك في الحكم أو إنفاق الحصوم .

البادة انكاسية

يشاف إلى قانون المرافسات فى المواد المدنيسة والتجارية أمام الهاكم الأهليسة مادة جديدة بعد المسادة ٣٤٣ يكون راسها ٣٤٣ مكرة ونصنها كمالآنى :

مادة ۴ ع ۲ مكرة - يحضر الحميد في اليوم الا لمد النساقشة في التخرير فيهن للحكة رأيه والأوجه التي تجره . وللحكة أن توجه إليه من الأساقة ترام مفيدا لاستفارتها في الدحوى سواء من ثقفاء نفسها أو بساء عل طلب المصرع .

وتحصل منتشدة الشريرى هذه الجلسة ولو لم تكن الفضية صالحة الواضة فى موضوعها إلا إذا وبعلت أسباب استثقائية يجب إثباتها فى مضر إلحلسة. والسكة فى حالة اتفاق الخصوم أن تعفى التلمير من الحضور لمستاقشة. تعربه -

المادة السادسة

تلفى المساحة ١٣٩١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام الهاكم الأملية .

المادة السابعة

على وزير المقانية تنفيذ هذا الفانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجويدة الرسمية .

صاد بسرأى المتزه فى 10 زيسب سنة 1011 (12 قوفيرسنة ١٩٢٣) •

قواد باس حضرة صاحب الحلالة وذر المقانية أرأس بحلس الودراء على ماهس أنها عليه جياتي

مذكرة إيضاحية

عن مشروع الفاقون الخاص بإدخال تمديلات و إضافات فيالفرع الرابع من الفصل الشانى من الباب الساج من الكتاب الأول من فاقون المرافعات الأعمل في المواد المدنية والتجارية

يم مدورع الفانون المرافق لهذا لما يحسيط أبراءات أهل اشابرة وهمان المهاد الأعمال المدوطة بهم في أقرب وقت و الخال نفقة كما يرس الم صياة حقوق اشابراء وتأدية أعمالم بالمنتة وعلى وجه تناسئن له المدالة وقد وضحت تصوص هذا المشروع في قالب يتملق ومشروع القانون الجدايد المساسم بالخبراء

يشكو الخبراء من زمن بسيد مر الصدوبة التي يجدونها في عصيل المدرة التي يخدونها في عصيل ما يقدل هم من المدارية ما المدارية ما المدارية المدا

المانا أروعت الأمانة دفا قلم الكتاب الخميد في الثماني والأربيين ساعة التالية لإيداعها ليملم بأموريته . وقد حذف مرح المشروع ما كان مقرما في القانون الحالي من توك الأمر إلى من يطلب التحجيل من الخصوم لما يترب عل ذلك من اتخاذ إجراطت لا فائدة منها .

ورسم المشروع كالمناص على أنه يهب من القاضى أن يجدد تاريخ الحلسة إن يؤجل من أأنسية تناشد في التطرير والمناصس في المؤصر إن كانت القديد مساحة الفصرائية بام إدارات الأنافة كانك تحدد المكته بلسنة أقرب من الأولى لنظر التشدية في سالة عدم بالطاح الاسامة والفرض من وضع هذا النص هر تبسيط الإمراءات وتقليل التفات.

واستيقيت أحكام المحادة ٢٣٤ من قانون المراضات وأينيف إليها نصوا يميز للقاضي أن ينفب من فير المقبولين لعمل أهل الحبرة عند وجود أسياب خاصة يجب عليه بيانها في الحكم .

ول كان بشورع القانوناخلاس بالخواء بيمن علمان المبير بيشت اليمن ينت قيمة في الجلول معل أن دخه اليمين تعبر سارية على جميع النضايا التي ينتب يمين كان من الفتم تعديل المساحة ٢٧٠ من تاثيرة المراقعات طيالوسه المبين في المشروع بهت أصبح وجوب خف اليمين في كل مهم: يندب فيها قاصراً على المشروع بين المنتب في الجلول . قاصراً على المشروع بين المنتب في الجلول .

وتعديل هذه المسادة يُستندع حيّا تعديرالمسادة ٢٣٣ فقد تبين أن العمل جرى بان يُولَى أخلير إعلان الخصوم بالأيام والسّاعات الفكرة المباشرة العمل بذلا من قلم اللخالب. واكن تبين أيضا أن الحرية التي أحظيت تخبير في تصديد

تاريخ بياشرة السل لم يحسن استهالها في كتير من الأحيان وإنشاف وقت النص ما إلزام الخبر بآلا يحسده ميادا لمباشرة العمل أبعد من الخمدة عشر بها الخابة المراخخ التخبية المحسدة فيام مل المستورة في الخابة المستورة في المسافرة المحل بسبح في بالمختلفة المجامل الآفل ليصل ومع المنطقة في ما من المستورة عن المسافرة المحلسة المستورة عن المسافرة المستورة بن عالمة المراخخ المستورة بن من حالة الاستعبال وفي حالات الاستعبال القصوري : فتى حالة الاستعبال بعض ميادا الشروع في العمل فوقة الموسود إخبار المستعبال من حالات الاستعبال المستورة بن المسافرة بن المسافرة المستورة في العمل المستورة المستورة بن المسافرة المستورة بن المسافرة بن المسافرة المسافرة المستورة بن المسافرة ا

وتعتبر طريقة إرمال الدعـوة متعالب موصى عليه أو بالإشارات البرقيـة من الإجراءات المدينة فالمؤافعات في مصر ميل أنضدة الوسيلة المشتقات الأنه من المقابدة في المستقال علينة في كان استهالها بلاضرو في مصر أيضا لأنه من المقابد في المسائل التي تستدعى السرعة أن نهمت باستخدام طريقة مسرحة المشارات في كانت مرقوا بها وكانت فيلة التقافات، وقد جرى العمل تصلاحل إدال طريقة الإصلان على يدعضر بطريقة المعالب الموصى عليه .

رقد نصو على إلى ذكرت التقدر بحدراة رئيس الدائرة أو التأخي الجؤتي بجرد مستخدر الحملا الله في همسل في موضوع المأمورية فإذا لم بمصد مثا المحكم في خلال مجرة الشهر والتالية القاشدة في التحرير الأسباب لا دعن المجرة فيها فتقدر أنهاء ومصاريف من غير انتظار القصل في موضوع الدى م (م ٣٣٣) . وإذا ما حدًا بالشرع إلى وضع حملاً التس هو ضرورة ضان تحصيل الأنساب والمصاريف القدارة تجرد في مهاد معلول فلشجيع المبارة الشرف الفارة المحال المبارة مهمة غم على حسن القيام بالمحالم وإنسادهم من المفررات في اسلام والماجه فيرا الحادة .

رقد أشيف الحدة ١٣٧٤ فقرة جديدة خاصة بالمدارضة في تقديرالأجره من خصم جائز تنفيذ أمر القدير ضده فإن المدارضة لاكترى شعيراة الا يشرط إيناح المالى فقيرت المجافز القطادية أمر التقديد مقد المالى كاب المتكة بع تخصيص هذا المبلغ الخدية المعرب مطاوب المؤسر. والذكرة التي أرصح بتدميل المدادة ١٣٤٤ بهن فس الذكرة التي حملت مؤتمديل المدادة ١٣٣٣

من أن هذا المشروع وقد قور أحكاما تضمن محياه تمصيل أتماهم فقد استما أن أسب على نسره وقد قوراً حكاما تضمن محياه عمليل أتماهم فقد استما في السباء وخلاهم على إن أسكان المسل قدد لما من إن أسكان المسل قدد لما من إن أسكان المسل قدد لما يقارع المراجع الموجود الموجود الموجود المسلمة على المراجع المراج

قابل للطعن بأن يعيد إلى قلم الكتَّاب ما يكون قد قبضه من الأمانة للودعة لحسابه ولها فيهذه الحالة أن تحكم طيه أيضا بغرامة لاتتجاوز عشرة جنجات مصربة من غير أن يترتب على ذلك إخلال بالجازاءات التأديبية والتحويضات

ولكن تأخير الخبير في إيدام تفريره قد يكون في بعض الأحيان تاتجا عن موء لية أحد المصوم كأن يعمل ف تفديم البيانات التي يطلبها الحبير . فلفاك استكل المشروع المسادة ٢٤٧ بأن ضمنها جزاه يوقع على الحصم الذي وقع منه هذا الخطأ فنص على الحكم بتغويمه غرامة لاتقل عن المسأنة قرش ولانتجاوز الخمسائة قرش مع جواز متحها كلها أوجزه منها إلى الخصوم الآنوين على

ولزيادة تنظيم أعمال الحبرة عدَّل المشروع أحكام الفانون وفي 1 لسنة ١٩٠٩ الذي كان يمنع للمبيرالذي بريد أن يتنحى عن أداء مأمو ريته ميعادا فدره أسبوعان لتقديم عذره مفقد أثبتت التجربة ضرورة تقصير هذأ الميعاد ووضع الأسكام المتعلقة بهذا الموضوع فيقانون المرافعات النصوص الخاصة برد أهل الـــلـبرة . والأمر الذي استدعى نبلك هو ضرورة النض على حتى الفاضي بالنسبة للمبير المهمل ف توقيع الجزاء عليه أو استبائله • وفنا نص ف مشروع المسافة ٧٣٧ مكررة على وجوب تقديم الاعتذار في ميعادالخمسة الأيام التالية لتاريخ استلام الحبيصورة الحكم من قلم الكتأب . ويجوز في الدعاوي المستصحلة أن الفرز الحكمة في تفس الحكم إنقاص هذا لليعاد - وألحبير الذي لا يؤدى مأموريته من غير أن يكون قد تتحي عنها يجوز النحكة التي ندبث أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكبدها بلا ثمرة كما تحكم عليه بالتعو يضات إن كان لها عمل وذلك مِلون إخلال بالجزامات التأديبية .

ونصت المسائنة ٢٤١ مكرة على طويقة إيداع التقرير ومحاضر الأعمال بمعرفة الخبير وأازمته بأن يودع في الوقت نحسه جميع للستندات التي ساست اليه و إلا حكم عليه بفرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

أماللهادة ١ عه ثالثة فقد زيدت لمنع الحشو والنطويل في تقاد يرالحبراء فارجبت على الحبير أن يكون تقريره مختصرا دقيقا وألا يعيسه في تقريره ما عو منون بماضر الأعمال بل يكتني بأن يشير إلى النبذ التي يمى ضرورة الربهوع إليها وإلا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن طيها بل يكبني بأن يشهد إليها . ولا يفق رسوما بتقريمه إلا إذا كان مصرحا بقلك في الحكم أو بالغاق اللمموم ، على أن هذ النص لا يُمتع الخبير من تقديم رصوم كروكية . وممني أهم التعديلات الحديدة التي أوخلها ألمشروع فلك التعديل الذي ومناقشته فيه .

ولا شك أن في ذلك ضمامًا تتحقق به الرفاية الفعالة من المحكة ويعطى فرصة النصوم لمناقشة الخبير استجلاء للحقيقة وتحريا للدقة . وقد أجيزالمحكمة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لتنؤرها وتكوين عفيدتها في موضوع الدعوى سواء من تقاء نقمها أو بناء على طلب الخصوم كما أجيز لها في حالة اتفاق الخصوم ان تعنى الخبير من الحضور أمامها (مادة ٣٤٣ مكرة) •

هذه هي الأحكام الحديدة المتعلقة بأعمال الخبراءالتي تقترح وزارة الحقانية إدخال في قانون المراضات الأعلى في المواد المدنية والتجارية . فتشرف رفع مشروع الفافون للرافق لهـ نم المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق طيه يتكرم برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البراثان ما

> وزير الحقائية تحریراً بی ۹ توفیرستهٔ ۱۹۳۲ مل ماهی

مجلس النؤاب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى لجنة الحقانية قرار المجلس إحالته إلى لحنة الحقانية جلمة ١٩ ديسبرسة ١٩٣٢

> كتاب من وزارة ا لمقانية وهذانصه : : 1

لاحضرة صاحب المالى رئيس مجلس الثواب

أتشرف بأن أرسل لمعاليكم مع هذا صورة باللغة العربيسة وأخرى باللغة الفرنسية من الهرسوم الصادر بتأويخ ١٤ نوالبرسنة ١٩٣٧ بعرض مشروع قانوني بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل التأي من الباب الساج من الكتاب الأوّل من قانون المراضآت الأهل ف المواد المدنية والتجارية على البراخان والمذكرة الإيضاحية الحاصة به رجاء التفضل بعرضه عل الحباس طبقا السادة ٢٥ من الدستور .

وذير الحقانية

جلي ماهين "

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما النامرة في 10 أرأبرسة 1971

الرئيس ــ على توافقون على إخالته على يلعقة الحقانية ؟

(موافقة علمة) •

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

إسال الحياس مشروع هــذا القانون على جأنة الحقانية بجاسة 19 ديسمبر سنة ١٩٣٧ ونظرته بجلسة أول فبراير سنة ١٩٣٧ وحضر اجتماعها حضرة مدير إدارة المماكم الأهلية مندويا عن وزارة الحقانية .

وقدتين الهذا المشروع برى حقيقة - كياباط الذكرة الإيضادية -كيسيط البراطات الها الحقية وشان المجان الأعمال المنوطة جم في الرب وقت، ويالل نققة كما برى الرباط الميانة حقوق المجاراء ويستهم طريا أدية أعمالم بالفقة ، وهدا با كان يطعم الله جمهور المقاضين من زمن بعيد و لح في إجرائه لأناه ضروى لصيانة العدالة

وقد سهل المشروع على الخبراء الحمول مل أتصابهم وأوال الصعو بات الكثيرة التي كانت تعترضهم في ذلك ، نصص في المسكنة ٢٣٣ على ضرورة إيداع أمانة بخزانة الهكنة على ذمة الخبير تكون كافية المسديد مصار يشم وأتعابه .

وأراد المشرع أنب يضع حدا للسوف الخصور وتعطيهم لمأمورية الخباء ، فارجب على المحكة أن تحمد تاريخ الجلسة التي تؤجل طا القضية المقلدة في التوريروالقصل في الموضوع ، كما أرجب طها أن تحمد جلسة أقب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إداع الأمانة ، وجعل المحكة الحق في أن تحمك بسفوط حق الخصم الذي يتنع عن دقم الأمانة في الفسكة بالحكم النهابية .

ولتهسيط الإجراءات وبرمة المسل لعن المشروع في للمادة ٢٧٥ ولم إن قبل الكتاب هو الذي يدهو الخير إلى الحضور الوقوف عل المادرية التي كلّك بهاء كما نعى في المساحة 14 مع في أنتجند الخير الشروع في العمل تاريخًا لا يتجاوز الخمسة عشر يرما التالية تحكيفه من قبالكتاب بالإسلام عمل المادرية ؟ وأرجب عليه أن يرسل الدومة إلى المتصومة قبل التاريخ الذي يصدحه المبادرة العمل بصديعة أيام على الأفلى ، وأن تمكون الملدة التي يصدحه المناجرة العمل بصديعة أيام على الأفلى ، وأن تمكون الملدة التي

وقد كفل المشروع للجراه الحصول على أتعابهم فيأقرب وقت مستطاع ، وذلك بأن نص على أنست تغدر المحكة أتعاب المدير بمجرد صدور الحكم في المدعوى ، أو في مدة لاتجاوز المحاكة أشهر من تاريخ المناقشة في التقرير ، بشرط إلا يكون تأخير الفصل في الدعوى آتيا من جهة الحبير .

ومنعا للماطلة في أتعاب الخبراء حتم القانون في الماشة ١٩٣٣ علم من صدر ضده أمر التقدير أن يودع الباق تخدير من المائج الصادر به أثني البقدير مقدما في قبل كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبائم قادية ما هو مطاوب الخبير :

وقد أوجب المشروع في المادة yey وإاشمير إذا لم يقد بقريره فيالأجل المعدد أن الأجل مذكرة كتابية إليان المثلة التي وصلت إليا أعمال الحبية والأسباب إلى حالت ولا تخاية عالم ورد إعام مأموريت، والحكمة المارة المحمدة إلى الراحل قائمة برمير او الافقا أن يمكم عليه يؤرامة الإعجاز و حصدة جنيات ، وتحدمه مبدادا الإعمال المامورية ، كما إليان الموادية ، كما أجاز المكم على الخمس الذي يكون سبا في التحايز عشرة جنيات ، عصرية ، كما أجاز المكم على الخمس الذي يكون سبا في التأخير بقرامة لا تقلى عن مائة قرش، و والتحميان وقدن من ا

أو وقد حمّ المشروع في المساده ۱۹۳۷ في انطيز الذي رهد أن يقدمي من المع مادين و القضية التي ريد أن يقدمي من الدام المورية في القضية التي يندين تحسة الإلم المالية قارية المستخدمة التي بداع الحالمية المالية قارية المستخدمة المستخ

ومن أهم التحديلات الجلميدة التي أدخلها المشروع النص الذي يحمّ طل المشير الحضور أمام المحكة الإداره برأيه ، والأدبيه التي تهر هسذا المرأى ، ومناقبته فيه ، وفي هذا ضمان تتحقق به الرقابة الفعالة من المحكة، ويسطى فوصة تقسيره لمناقشة الخبير استبياد الحقيقة وشحريا للدقة .

وقد جاء هــذا المشروع فى مجموعته وافيــا بالفرض الذى وضع من أجله محققا لحسن سير المدالة ، ضامنا لمصلحة المتقاضين والحبراء معا .

وفيها يل ملخص الآراء التي أبديت في الجمنة أثناء نظر هذا المشروع :`

اطلب أحد حضرات الاعتباء حلف عبارة (أو بحضور وكلائهم) الواردة الفافرة وأياله عن المادة ١٩٧٣ متى لا يضيع على الحصر حله الذا لم يكن وكياء حضرار وقت العلق بالحكم ، ولكن البحة نات أن حمم إعلان المجالة المجالة المجالة المجالة المجالة المجالة المجالة المجالة عن المنطق الذى الجوحة إلى المجالة المجالة التقبيدي بالمبالة المجالة التقبيدي وقيد ما يكن المبالة التقبيدي مجالة المجالة المجالة

وبارض أحد حضرات الأحضاء في النص الوارد في الفترة الأدلى من المستقرة الأدلى من المستقرة الأدلى من المستقرع بالدين على طبح على المستقرع في المستقرع في المستقرع والمستقرع والمستق

والقرح أحد حضرات الأعضاء ، فيا يتعلق بالمساقد ٢٧٥ من المشروع أن يكون طف الخبر - فيرالمقدر بالمحلول - اليمين أمام اللانعي بالحزق أو رئيس المائرة التي عيدت الخبريء بهلا من القاضي المدين الا مور الوقتية . واكن إلها لم توافق على هذا المؤلى لا المادة فصدت التبسير على أصحاب الشائن ، والمائك نصب على ميعاد قصير بعا .

وقد أدخلت اللحنة على المشروع التمديلات اللغوية الآتية وقد وافق طيما حضرة متلوب وزارة الحقانية :

إلى استبدلت بكلمة "خزينة " الواردة فى الفقرة (ثانيا) من المادة ۲۲۷ كامة " خزانة ".

٧ __ استبدات بكلمة "بسقوط "الواردة فى الفقرة (رابعاً) من المادة ٩٧٧ كلمة "سقوط ".

س _ استبدلت بحله قد إنقاص " الواردة في الفقرة (الثانية) من الماحة ١٩٣٧ مكرة كله " انتقاص " . و المالية تشرف بعرض هذا التترير على المجلس وترجو الموافقة على مشروع والمينة تشرف بعرض هذا التترير على المجلس وترجو الموافقة على مشروع .

سكرتيرائجنة رئيس الجمنة (محد حسن) (محد علام)

وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قافون

بوادخال تمديلات وإضافات فى الفرع الرابع من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأقل من قانون المراضات الأعلى فى المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

القانون .

قور مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا طبه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعسيل المواد ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٢٧٥ و ٢٢٣ و ٢٢٣ و ٢٤٢ و ٢٤٢ من قانون المراضات في المواد المدنية والتبارية أمام المماكم الأهلية كما يأتى :

المسادة ٧٧٧ — إذا اقتضى الحسال تعيين خبير فللمحكة نلب لحبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء . وطيها أن تذكر في نص الحكم :

(أقلا) بيانا هقيقا لمأمورية الخبير والإجراءات المستحجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الإشافة التي يجب إيداعها في خزانة الفكة والتي تكونب كالميسة لمصار يقد الخبير وأتهايه المنتدلة. وتسرينالخصم الذي يكلف بإيداع هذه الأسانة والأجمل الذي يجب عليه إيذاعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحمه منها تظهر مايلام له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تفرير الحبير.

(رابس) تاريخ الجلسة التي تؤجل ف الفضية من جديد أمام الحكمة الماشة في التمرير والفصل في الموضوع إن كانت الفضية صاحمة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة ، وكذلك تحسد المحكة جلسة أقرب من الأولى لنظر النضية في حالة مام إيداع الأمانة .

ولا مان هذا الحكم إن كان مسئوره بمواجهة الخصورة ار بحضور وكالشهم قاتل لم يودع الخصم الممكلف من جانب المحكة الأمانة في الأجل المضروب إذلك ثم يودعها نفيه من الخصورة فلا يكون الخبير ملزما بأداء المأسورية وتقدر الحمكة إذا رأت أن الأمذار القرابيت فير صحيحة مقوط حق الخصم الذي امنتم عن دفع الأمانة في التمسك بالحمل التجهيدى وتستمر في إجواءات المحوى .

المسادة ع ٣ ٧ - إذا كان الخصوم بالذين ولهرحرية التصرف فى حقوقهم وانتقوا على تدين واحد أو ثلاثة من أهل الحمية بأسمائهم يصدق لهم عل ذلك من المحكة .

وفيا منا همذه الحالة تختار المحكة الحسيراء من بين المقيولين لعمل أهل التلجة ما لم توجد أسباب خاصة مختضى فيرفلك ويجب بيان هذه الأسياب في الحكم .

المادة و ۲۷ م. في الشمائي والأربين صاحة التالية لإيماع الأمانة المصدور ليما في الفقرة الثانية من المادة ۱۳۳م بسرو الرئالي الخيور الى المصدور ليما بما تدين كه واطلاعه على أصدار المحاكم الصادر بذلك . وهل كاتب المكمة أن نيستم له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تدين له . ويطلع الجميع على الأوراق المودحة في الملف بغير أن يتسلمها ما لم تأذن له المحكة أو الحصور بذلك .

و إذا كان الخير فير مقيد فى الحدول فعليه أولا أن يحلف اليمين على يد القاضى الممين ثلامور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بالنب يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

الممادة ٢٧٩ — يجب على الخير أن بمدد الشروع في السل تاريخا لا يجهاوز الخمسة مشر بوبدا الثالية الشكليف الهذكون فن المدامدة السابقة . وعليه أن بدعوز الخمسوم بخطا المت ومهن تعليا تمثل قبل المالان في المسافرة بشبعة أيام على الأقل يتطرم فيا تحل الاجتماع الأول، فينهيد تواجهته وز

وفى حالات الاستعبال يجوز للمحكمة أن تأمر فى الحكم القاضى بإجراء الحبرة بمباشرة العمل فى الثلاثة الأيام التالبــة تاريخ التكليف للذكور على

وفى هــذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأولى بأربع وعشرين ساعة .

وفى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمبـــاشرة عمل المهرة فورا و بدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة وإحدة .

المسادة ٣٣٧ – تقدر أنماب الحمير ومصاريفه بمعرفة القاضى الحرثى أو رئيس الدائرة الذى عبنه بجمرد صدو رالحكم فى موضوع الدعوى .

و إذا لم يصدر هذا الحكم في خلالالثلاثة الشهور الثالية الناقشة في التقرير لأسباب لا دخل الدير فيها فتقدّر أنمابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المسافة ع ٣ / — تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم فى الانة الأيام التالية لبوم الإصلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير فى فل الكتاب .

المـادة ٧ ع ٢ – إذا لم يودع الخبر تقريره في الأجارالذي سلّده الحمّكم القاض بإجراء الحمرة وجب طبه أن يودع في ظم الكتاب قبل القضاء ذلك · الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمــال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتحــام مأموريته .

, وتطلع المحكة على مذكرة الخوير بالجلسة المعبّدة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه ميمادا لإتماع مأمور يته و إبداع تقريره إن رأت التأخير مهروا .

ُ فَإِنَّا لَمْ يَكُنُ هَاكُ مِن التَّامِينَالُمُ حَكَمُ إِما أَنْ تُحَكِّمُ فِيهِ مِنْرامَة لا تَجْهَلُونَ مِ مَسَىةً جَنِيهًا تُعْمَلُ مِنْهُ جَنِيالًا لَمُسَافًا لِإِنَّامِ مَامُورِيّهِ وَإِمَّا أَنْ تَسْتَهِلُ فِي غَيْنِهِ وَتَصَدِّلُ أَمَّمَ أَنْهِ إِنَّا لِلْمُسْلُونَ إِنْ يَمِلُ لِلْمُ لِلِّلِكِينَا لِمِنْكُونَ فِيشَا عَنْ الْأَمَافُونُ وَلَمْ يُعْمِلُونَ أَنْ مُنْكُمْ فِيهِ أَيْنِنَا بِمِرامَةً لا تَجْهُونُ وَشَرْقً جَنِياتُ نَصْرِيعًا ﴿ وَالنَّامِ أَنْفُلُ اللَّهِ فَيْ أَيْفُلُ إِنَّا لَمَا يَقَالُ فَاللَّهِ وَالنَّالِ اللَّ

و إذا يركانز الإنجاز الزياد و خط أحد الحصور تمكم حله المدكة ينوامة عنيما أن فيتلم لمان المسارات والمبتعدد منحما كلما أد يسدما إلى المصور الاحران عن عملي العربينيين)

المبادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات فيالمواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المسادة ٢٣٧ مادة جدياء يكون رقمها ٢٣٧ مكردة ونصها كالآتى :

المسادة ١٩٣٧ مكررة - يجوز النير. في مدى خمسة الأيام التاليسة تتاريخ استلامه صورة المكم مرے قلم الكتاب أن يقمعي عن أهاه مأموريت في القضية التي يندب لهمما لأسباب برى القاضى أبلزق أو رئيس المعاتمة الذي انتدبه أنها عمولة

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تفرر المحكة في نفس الحكم انتقاص هذا المعاد

وكل خير لا يؤدى مأموريته من غير أن يكون تخى صب إيمسوز للسكة التي ندبته أن تُصحّ عليه بكافة المصاريف التي كان سبب في تكدها بلا فائدة كما تُحكّم عليمه بالتحويضات إن كان لهما عمل وذلك بدن إخلال بالجزاءات التأديية .

الأبادة الغائنة

يضاف مد المسادة ٢٤١ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكرة وقصها كالآتى :

المساندة ٢ ١ ع مكودة على النبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخساص بقلم كتاب المسكة التي ندبته تقريره موقعًا عليسه احسب الأصول ومرفقا به خاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الرقت تقد جع المستندات التي سلمت إليه و الاحكم طيه القاضي الجرق أو رئيس الفائزة الذي حيه بفرائم لا تتجاوز مائلي فرطى. فإذا كان ممر الحكة التي جيته بديداً عن عمل إلقاء مم لم يكن لدينه مستندات لإطاحتها جاز له إلياح تحريره وعاضر أحمالة في ظر تمال المحقدة المؤتمة المؤتمة المؤتمة المثانية المناسرة على علم كتاب علما على إقامته وأن يطلب كابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى ظر كتاب

المحكمة التي عينته .

وعليه فى ميعاد أربع وعشرين ساعة مرب تاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بلكك بكتاب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات فيالمواه المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٣٤١ ثالثة ونصها كالآتى :

المسادة ٢٤١ ثالثة – يجب أن يكونة التقرير فتنصوأ ولمقيفا .

وهل الخبر اللا جيد في لذريع نا هو سدين مجاهم الأعمال بل يكنفي إن يشير إلى النبذ التي برى ضرورة الرجوع إليها وألا يسيد نصوص المؤلفات التي يرتكن طيها بل يكتفي إن يشتير إليها

- ولا ليموز له إواقا كرسوم لنظر في الآيامًا كان مضركما له بذلك في المسلم أوباتفاق الحضين :

المائدة الخاصة

يشافى إلى قانون المرافعات فيالمواد المدنية والتبعارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المسادة 277 يكون رفيا 277 كروة ونصها "كالاً" ق : مادة 27 م كروة حـ يجمعتر المبلور في اليوم المعتمد السائفت في التقرير فيهين المحكة رأيه والأوجه التي تجرد . والمحكة أن توجه إليه من الأسئلة ماتراء مفيسة الاستنارتها في المدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المصدوم .

وتحصل منافشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة الراقعة في موضوعها إلا إذا وجدت أصاب استلطائية بيمب إثباتها في عضر الجلسة . وللحكة في حالة اتفاق الخصوم أرب تعنى الخبير من الحضور لمنافشة تقريره .

المادة السادسة

تلفى المــادة ٢٣٦ من فانون المراضات في المواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلية .

المادة الساسة

طهوا يرالحقائية تنفيذ هذا الفانون ويصلىبه منهاويخ نشره فى الجمرية أرسمية . ناس بان يسمم هـــذا الفانون بخاتم الدولة دان ينشر فى الجمريةة الرسمية

وينفذ كقانون من قوانين الدولة . "

صدونی

مجلس النؤاب

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال جلمة به ما يوسة ١٩٣٣

حضرة نصاحب المدال وزيرالحقابية ... أدجر الموافقة من نظر مشروع الغانوين الخاس أولها بإدخال تعديدت وإضافات في النوع المؤام من الفضل الغاني من البداب الساج من القالب الأنوابي من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية ، وإظامات تأميدا بإضافة مادة جديدة إلى البداب السادس من الكامل الثالث من قانون المقدوات الأهل و بطريق الانجمسيال أسوة بمشروع قانون المعادة أمام الفعاكم الأهمية

الرئيس – هل توافقون على ذلك ؟ وعلى أن يكون أخذ الرأى على مشروعات لِقَوْلُونِ الثلاثةِ دلعةِ والحدةِ ؟

(موافقة عامة) ،

أشير إلى الكتاب الآتى:

«حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس التواب

أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هذا تخرير بلنة المقانية عن مشروع قاتون وإدخال تعديلات وإضافات في الفرح اللح. من الفصل الشاقى من الباب السابع من النكاب الأول من قانون المراضات الأعلى في المواد المدنية والتجارية .

وقد التخنبت اللبنة حضرة الثائب المحترم أمين عاص مقرراً لها أمام المجلس. وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام عا

> القاهرة في ع مادس سنة ١٩٣٧ ويلس الجينة محمد علام

الرئيس – الكلمة لحضرة المقرر . تلا حضرة المقرر تقريراللجنة(١) . .

الرئيس ــ هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟ (موافقة عامة) .

المقور :

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صالحها مليه وأصدرتاه :

الماجتالات

تسمل المواد ۱۳۷۳ و ۷۲۴ و ۱۳۷۰ و ۱۳۷۰ و ۱۳۷۰ و ۱۳۹۰ م ۱۳۹۰ منام الما آنم الأهلية كما يا آن قانون المرافضات في المواد المدنية والتجارية أمام الها كم الأهلية كما يا آن : المسادة ۱۳۷۳ – إذا أفتض الحسال تعيين خبير فالمحكمة اندب خبير ألم كلاكة خيراء حسب الاقتضاء ، وطبها أن تذكر في نص الحكمة :

(أولا) بيانا دقيقا لمسأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخصُ له باتخاذها .

(فانيا) الإمانة التي يمب إهداعها في حزانة المحكة والتي تكون كافيــة لمضاريف الخبير وأتمانه المصدلة ، ونسين الحُمّم الذي يكلف وإيشاع هذهر الإمانة ، والأجل الذي يحب طبه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير صحبه منها نظير ما يلزم له من للمصاريف .

(ثالث) الأجل المضروب لإيداع تفوير الخبير.

(رابسا) تارخ الحلسة التى تؤجل لها القضية من جديد (مام المحكة لمناشئة في الضرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة الفيضيل فيها وتم إيلياغ المؤاخلة .. وكذلك الحيث المجلسة أقويها من العالحيل الثانو الفطيية في خالة عامم إياجاع الأحافة ..

(17) انظر المنسات ٢٨ و٨٣ و ٨٤

ولا يمن هذا الحكم إن كان صدوره براجهة المصدى أو بعضور تلاجم، فإذا لم يودع الخصم للكفت من جانب الفكة الأطاق في الأجل الشروب للكات فم لم يودعها غور من المناصرهم قل يكون المبير مازما إذاء المالورية وقترر الحكمة إذا أن الأهذار التي أبعيت غير محميسة متوط حق المخمم المدى " من دخم الأمانة في التسك باخكم التهيدى ويستعر في المواطئة المدى . "

الرئيس ـــ هل توافقون على المسادة ٢٢٣ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر:

د المادة ع ٧ ٧ - إذا كانب الخصوم بالنين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا مل تميين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم مل ذلك من المحكة .

وفيا منا هذه الحمالة تغتار المحكة الخبراء من بين المقبدواين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة القتضى فير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكر ؟"

> الرئيس ـــ هل توافقون على المـــادة ٢٢٤ ؟ (موافقة عامة) •

> > القسرد:

المادة و ۲۷ س. في اللغاني والأربين مامة السالية لإيداع الأمانة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ۲۷ بدعو قلم الكتاب الحبياني المصنوب عليها من المحادثه طواحل المحتور لهم بما تعين له بالملاحه طواحل المتحقر لهم بما أحكم الصاحد بدلك من المحكم صدورة ما يشتمل على بيان ما تعين له . وطل المحرارة المودمة في الملف بنير أن يستملها ما لم تأذن له .

و الذاكان الحبير فيرمقيد في الجمدول فعلية أولا أن يحلف الجمين على يد القاضى المعرز__ الأمور الوقتية ولو بقير حضور الخصوم بأن يؤدّى عمله بالممدق والأمانة'''.

> الرئيس - هل تواقفون على المسادة ٢٧٥ ؟ (موافقة عامة) .

> > المقرر :

ت المسادة ٢ ٩ ٧ - يهب عل النابير أنبيمد للشروع في النسل الإيخا لا يتجاوز الخاصة عشر يوما النالية للتكليف المذكور في المسادة السابعة, وطيفه إن يدعو الخصوم بخطابات موجى طها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الإقال يتطوهم فها تجل الاجتماع الأولى ويومه وساعته .

وف حالات الاستعجال يجوز العكمة أن تأمر في الحسكم الفاضي بإجراء الجرة بهاشرة العمسل في الثلاثة الإلم التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر

وفى هــذه الحالة تكون دهوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأولى بأرج وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحمكم بمباشرة عمــــل الحبرة فورا وبدعوة الحصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة " .

الرئيس ــ عل توافقون على المــادة ٢٢٦ ؟

(موافقة علمة) .

المقرر

المسادة ٧ ٣ ٧ - .. تقدر أتماب الحمير ومصاريفه بمعرفة القاضى الجزئى
 أو رئيس الدائرة الذي حينه يجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور الثالية للمافشة في القعرس الأسباب لارمثل الثير فيها فتقدو أتعابه ومصار يفه من غيرانتظار الفصل في موضوع الدعوى . ""

> > المقرر :

فإن كانت المعارضية من خصم جائز تنفيذ أسم التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباق تغيير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما فى قلم كتاب الفكة مع تخصيص هذا المبلغ لتارية ما هو مطلوب تخدير ."

الرئيس – هل توافقون مل المـــادة ٢٣٤ ؟

(موافقة عامة) •

"الماكة م 2 7 س اذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل اللدى حده الحكم التأخي بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم التخاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الحبرة والأسباب التي حالت دون إتمام ما وريته .

وتطلع المحكة على مذكرة الخبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه ميعادا لإتمام مأموريته وإيداع تقريره أن وأت التأخير ميروا .

فإذا لم يكن هناك برر التاخير فلمسحكة إما أن تحكم عليه بنرامة لاتتجاوز خمسة جنيهات مصرية وتحتصه مبادا لإتمام ماموريت ، وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أحما فيو قابل للطمن بأن ويد إلى فل التكليم ، با يكن فيهشه مشرة جنيهات مصرية ، وذلك بغير المخال بما قد يرتب على حمله من الجزاءات التأديقة والتعويضات أن كان لها على .

و إذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخميوم تحكم عليــه المحكة بدرامة من مائة قرش إلى محمياتة قرش يجوز متحها كلها أو بعضها إلى الخميوم الآخرين على سييل التعويض ."

الرئيس – هل توافقون على المـــادة ٢٤٣ ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس ـــ على توافقون على المادة الأولى ونصيا :

مشخن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس الثواب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليــــه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعسدل المواد ٢٢٣ و ٢٧٤ و ٢٧٠ و ٢٧٦ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٣٤٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتبارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتى :

المــادة ٧٢٣ — إذا اقتضى الحال تعييز_خير فلممحكة نتب خير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء ، وطهما أن تذكر فى فص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمسأمورية الخبير والإجواءات المستعجلة التي يرخص له باتفاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيشاعها ف خزانة المحكة والتي تكون كافيــة لمصارف الخبير وأتمانه المتسلة ، وتعيين الحصم الذي يكلف بإيشاع هذه الإمانة ، والإجل الذي يجب عليه إيشاعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الحبير صهيه منها نظيرها ينزم له من المصاريف .

(ثالث) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رايس) الريخ الجلســـــ التي تؤميل لهــــــ الفضية من جديد أمام المحكة النــــ تفشــــة في التفرير والمفصل في الموضوع إن كانت القضية صاحمة للفصــــل فيها وتم إيداع الأمانة ، وكذاك تحدد المحكة جلســــة اقوب من الأولى لتظر القضيـــة في مالة مدم إيداع الأمانة .

ولا يبين هذا الحدَّم إن كان صدود بواجهة المصوباً وبعشور وكلاجم إذا لم يوجع المنحم المنحق من جانب المتحاة الأماق أن الأجار المضروب المنافق فم أيومها طوح من المصوم الا يحكن الخدية باذنا أداء الماسودية وقدر المتحة إذا رات أن الأمار إلى أبدت عبر سحيحة متحول حق المحمد الذي امتح عن دهم الأمالة في أشبك بالمسكم التجيفات واستعتريق إجرافات الفنوى

السادة ؟ ٢ ٧ —إذا كان الخصوم بالنين ولم حرية التصرف في حقوقهم وانتفوا على تميين واحد أو ثلاثة من أهل الخيرة بأسمى اليهم يصدق لحم على ذلك من الحكة .

وفيا عدا هذه الحالة تختار المحكة الجيراء من يهن المقبولين العمل أطل الجيرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك وعيب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المسادة و ۲۷ س في التمان والأربير سامة التالية لإيداع الأمانة المسادة و ۲۷ يدم ظالم التجاب الحبيرال المتصوص طبعا في الحادث و ۲۷ يدم ظالم التجاب الحبيرال المتحدود على السمال الحكم المسادر بلك . وعلى كان المتحدة أن يشتم له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له . وطلح التميير على الأوراق المودعة في الملف بغيراً أن يستامها ما تم تاذن له المتحدة أو الخصورة بالمان .

و إذا كان الخبر غيرمقيد فى الجدول فعليه أولا أن يحلف اليمين على يد الفاضى المعين للأمور الوقتية ولو بنير حضور الخصوم بأن يؤدى عمسله بالصدق والأمانة .

المــانة ٢ ٢ ٧ _ هيب طل الخبير أن يحدد الشروع في العمل تاريخا لاتجاوز الخمسة عشر يوما التالية التكليف الملاكورفي المــانة السابقة. وطيه أن يندعو الخصوم بخطابات موصى طبها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام مل الأثل يتطرهم فها بجمل الاجتماع الأول ربومه وساعته .

وقى حالات الاستمجال يجوز للحكة أن تأمر في الحكم الفامني بإجراه المثلوة بمباشرة العسمل في الثلاثة الأيام الثالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر.

وفى هـذه الحالة تكون دهوة الخمسوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتاع الأول بأريع وعشرين ساعة .

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم بمباشرة همسل المبرة فيوا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة وأحدة .

المسادة ٧٣٧ ... تقدر أتماب الحمير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي حينة يمود صدور الحكم في موضوع الدعوي .

و إذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للماقشة في الشرير الأسباب لاحش للدير فيها فتقدر أثمانيه ومصاريفه من دير انتظار الفِصل في موضوع اللحوى .

المــادة ع م ٧ سـ هيل المارضة في تفدير الأجرة من كل من الحصوم في تبرئة الإيام التالية ليوم الإعلان بثلك التقـــدير ويكون حصولهـــا بتقرير في فلم النكاب .

قان كانت المارضة من خصم جائز اتتأثيد أمر التقدير ضده فلا تكون مقبوله: إلا بشرط إيداخ الباق القيدس الطالح الصنادر بة: أمن التقدير مقدما في تقر كاني المنكلة مع تفصيص خار المباد تجاهية ما هوا مطاوب الخير.

المبادة ٧ ٪ ٧ - إذا لم يودع الخبير تقريره ف الأجل الذي حدد الحكم الفاضي بإجراء الجبرة وجب عليه أن يودع في قلم الحَتَابِ قيل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الجعيمة والأسسباب التي حالت دون إتمــام مأموريته .

وتطلع المحكة على مذكرة الخبيع بالجلسسة المحددة لنظر الدعوى ولهما أن تمنحه ميعادا لإتمام مأموريته و إيداع تقريره إن رأت للتأخير مبروا .

قاليًا لم يكن هناك مبرر التأخير فالممحكة إما أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز عمسة جنبيات مصرية وتمعجه ميعادا لإتمام مأموريته، وإما أبي تستبدل يه غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد الى قلم الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة . ولما في هذه الحالة أن تحكم هليه أيضا بخرامة لا تتجاوز عشرة جديات مصرية ، وذلك بغير إخلال بما قه يترثب على عمله من الجزاهات التأديبية والتعويضات إن كان لها محل .

وإفاكان التأخيرةاشئا عن خطأ أحد الخصوم تحبكم طبسه المحكمة بغرامة من مائة قرش إلى نصمائة قرش يجوز منعها كلهـــا أو يعضها إلى الجمعوم الآخرين على سبيل التعويض ؟ "

(موافقة عامة) .

المقرر : " المهادة الثانية

يضاف إلى قالون المراضات في المواد المدنية والتجادية أمام الحاكم الأهلة سد المبادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رامها ٢٣٧ مكرية ونصها كالآفي :

انسأدة ٧٣٧ مكرة ـــ يجوز للخبير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الجكم من قلم المكتاب أن يتنحي عن أداء مأموريته في القبضية التي يندب لهما لأصاب يرى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي انتدبه أنها مقبولة .

ويموز في الدماوي المستعجلة أستب تفرر المحكة في نفس الحكم إنقاص هذا الميعاد .

وكل خبير لا يؤدى مأموريتيه من فير أن يُكون تمحي عنها يجوز للحكمة التي نديته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سهبا في تكبدها بلا فائلة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لهــا محل وفلك بدون إجلال بالجزاءات التأديية . 🐃

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الليادة الثالثة

بضاف بعد المسادة ٤٤١ من قانون الرافعات في المواد المهانية والعبارية أمام الِمَائِيةِ الرَّهَلِيةَ مائية صِدينة يَكُونُ رَفَّهَا ﴿ ٢٤ مِكْرَةَ وَنُصِيهَا كَالْآتِي :

الميانة ٩ ٨ مكروة - على الخبير أنديودع بنفسه أو بواسطة مندو به أتلماص بقسلم كتاب المحكمة التي ندبته تقريره موقعا عليسه حسب الأصول ومرنقا به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه و إلا حكم عليه القاضي أُلِحَزِقُ أو رئيس الدائرة الذي عينه بغوامة لا تتجاوز مائتي قرش.

فإذا كان مقر الحكمية إلى عيته بعيدا عن عل إقامت علم يكن لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكة الجزئية التابع لهما عل إقامت وأن يطلب كتابة إرسالهما بالطُّرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عيلته .

وطيمه في ميعاد أربع وعشرين ماعة من تاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بذاك بكتاب موصى عليه . "

الرئيس ــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) ،

المقرر :

الكادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافسات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بيادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها كالآتى :

المادة ٧٤١ ثالثة - يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعل الخبير ألا يعيد في تقريره ما هو مدؤن بمحاضر الأعمال ، بل يُكتفى بأن يشمير إلى النبذ التي يرى ضرورة الرجوع إليهــا وألا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يُتَكتفي بأن يشير إليها .

ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك في الحكم أر باتفاق الخصوم .

الرئيس ـــ عل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

و المادة الخامسة

يضائب إلى قانون المرافسات في المواد المدنيسة والتجارية أمام الحاكم الأهلية مادة جديدة بعيد المسادة ٣٤٧ يكون زقيمها ٧٤٧ مكررة ونصهأ

الميادة ٣ ٤ ٧ - مكرة - يمضر الحبير في اليوم المحدد الناقشة في التقوير فيين المجكة رأيه والأوجه التي تبريه . والحكة أن يوجه إليه من الأسئلة ما تراه مفهدا لاستبارتها فوالدعوى سواء من إلقاء نفسها أو بناء عل طلب

ويجمل وناقشة التحريري هذو إيليسة ولي لم تكن القضية عيالية الرافية. في موضوعها إلا إذا وجلت أسباب استثنائية بيمب أثباتها في عضر الجلهيَّة.

وللحكمة في حالة انفاق الخصوم أنب تعفى الخبير من الحضور لمناقشة كاريره . "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

" الحادة السادسة

تلنى المسأدة ٢٣٦ من قانون المرافعات في المسواد المدنية والتجارية أمام الحاكر الأهلية . "

الرئيس ــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

" المادة الساجة

في الحريدة الرسمية .

نأمر بأن بيصم همذا الفانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسميسة و بنفذ كقانون من قوانين الدولة . "

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس ـــ الآن وقد انتهينا من نظر مشروعات القوانين الثلاثة الواردة يمدول الأعمال، فهل توافقون على تأجيل أخذ الرأى علما بالمناداة بالأسماء

> دفعة واحدة إلى جلسة الفد ؟ (موافقة عامة) . •

مجلس النؤاب

أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع القانون 19772-2617 24

> تلى مشروع القانون وهذا نصه : " تحن فؤاد الأوّل ملك مصر

قرر مجلس الشيوح ومجلس التواب القانون الآبى نصه وقد صدَّقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعدّل المراد ١٢٦٠ و ١٢٦ و ١٢٦٠ و ٢٣٦ و ١٣٦٠ و ٢٤٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام الهاكم الأهلية كما يأتي :

المادة ٢٢٣ - إذا اقتضى الحال تمين خبير فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء . وعلما أن تذكر في نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمامورية الجبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له ماتخاذها .

(ثانيا) الأمانة الن يجب إبداعها في خزانة المحكة والتي تكون كافيــة لمصاريف الخبير وأتمايه المحتملة ، وتعيين الخصم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب طيه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطبع الخبير محبه منها نظير ما يازم له من المصاريف.

(ثالثا) الأجل المضروب لإبداع تقرير الحبير.

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تؤجل لهــا القضية من جديد أمام المحكة الناقشة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصال فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحدد الهكة جلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إبداع الأمانة .

ولايمان هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكالاثهم فإذا لم يودع الحصم المكلف من جانب المحكة الأمانة في الأجل المضروب لذاك ثم لم يودعها فيره من الخصوم فلا يكون الخبير ملزما بأداه المأمورية وتقور المحكة إذا رأت أن الأعذار التي أبديت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع من دنع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدي ويستمر في إحرامات

المسادة ع ٧ ٧ - إذا كان المصوم بالذين ولهم حرية التصرف في حقوقهم . والفقوا على تعيين وأحد أو ثلاثة من أعل الخبرة باسمسائهم يصدق لم عل ذلك من المحكة.

وفيها عدا هذه الحالة تختار المحكمة الجراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة ما لمتوجد أسباب خاصة تقتضي غيرذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المسادة و ٧٧ - في الثماني والأربعين ساعة التاليسة لإيداع الأمانة المنصوص طبا في الفقرة الثانية من المسادة ٢٢٣ يدعو قلم الكتاب الجبير إلى الحضور ليمام بما تمين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك . وعلى كاتب الحكة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تمين له . ويطلم الخبير على الأوراق المودعة فالملف بغيرأن يستلمها ما لم تأذن له

المحكمة أو الخصوم بذلك .

وإذا كان الليونير مقيد في الحليف. فيليد أولا، أن يعلف الين على يد القاض المين الأمود الوقتية ولو بنير حضود المنصوم بأيت يؤدى عمله الصدق والأمانة

المسادة ٧ ٢ ٣ — يجب على الخبير أن يحدد الشروع في العمل تاريخا لا يُجاوز الخمسة عشر يوما التالية للتكليف المذكرو في المسادة السابقة . وعليه أن يشعو الخصوم بخطابات موصى طها ترسل قبل ذلك التاريخ بسيمة أيام على الأقل يخطرهم فها يحمل الاجتماع الأول وجعه وساعته .

وفى حالات الاستعبال يجوز للحكة أن نامر فى الحكم القساعى بإجراء الحبرة بمباشرة العمل فى الثلاثة الآيام التالية لتساريخ التكليف المذكور على الأكمة

وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول باربع وعشرين ساعة .

وفى حَالَاتُ الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمل الحجرة فوراً وبدعوة الحصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

المــادة ٣٣٧ — تقدر أتعاب الخبر ومصاريفه بمعوفة القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة الذى عبنه بجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وأذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للناقشة فيالتقرير لأسباب لا دخل للمبر فيها فتقدر أسمابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوي .

المــادة و ٣٧ بـ عبل المعارضة فى تقديرالأجرة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام التالية ليوم الإصلان بذلك التقدير ويكون حصولهــا بتقرير فى قلم الكتاب

الله كانت المعارضة من خصم جائز تنفيذ أمر التقدير ضده غلا تكون معرفة إلا بشرط إيداع الباق للبير من الملغ الصافد به أمر التقدير مقلما في فلم كال الممكنة مع تحصيص هذا المبلة لتادية ما هو مطلوب للبير.

الحادة ٧ ع ٧ – إذا لم يورد الحير عمرو ق الأجل الذي صده الحكم الفاض بإجراء الحبرة وجب عليه أن يورع في قلم الكتاب قبل إنقشاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بنيال الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأمسياب التي حالت دون إنحام ماموريته .

وتطلع المحكة على مذكرة الخمير بالجلسسة المصددة لنظر الدعوى ولهب أن تمنحه سعادا لإنمام مأموريته وإيداع تقريمه إن رأت للتأخير مبررا

ؤاماً لم يكن هااك سرد المناخب فالمعكمة إما أن تمنح طبه بدواند لا كالهاوز خصة جنبيات مصرية وتحمه مبحادا الإنمام ماموريته وإما أن تستبدل به نمين وتصدر أمرا فير قابل العامن إن يرد الي قل الكتاب ما يكون قبضه من الإمانة ولحالى هذه الحالة أن تحمّ طبه أيضاً بنرامة لا تجهاوز وشرة جنبيات مصرية . وفلك بغير إخلال بنا قد يترتب على عمله من الجزاءات المثانيد والناس وبشات أن كان لما على .

وإذا كان الناخيرناشنا من خطأ أحد الحصوم تحكم عليـــــــ المحكة بعرامة من مائة فرش إلى حميالة قرش بجوا منحها كلهــــــا أو جصها إلى الخصوم الآخرين على سيل التعويص

المادة الثانيسة

يضاف إلىقانون المرافعات فى المواد المدلية والتبتارية أمام المماكم الإهلية بعد المسادة ١٩٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٩٧٧ مكرة وفضها كمالا في

المــادة ۲۳۷ مكرة – يجوز للمبير في مدى محسد الأيام الثالية لماريخ استلامه صورة الحكم من قلمالكتاب أن يتنحى عن أداء مادوريته في الفضية التي سندب فحسا لأمسياب برى الفاضى الجنزفي أو رئيس العائرة الذي انتدبه أنها مقبولة

ويجوزق الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكة في تفس الحكم انتقاص هذا الميعاد .

وكل خير لا يؤدى مأموريته من فيرأن يكون تخى عنها يجوز للعكة التي نديته أن تحكم عليه بركافة المصاريف التي كان سهبا في تكبدها بلا ثائمة كما تحكم عليه بالتصويضات إن كان لهما عمل وذلك بدون إسلال بالحزاطت التاديية .

المائدة الثاثثة

يضاف بعد المسادة 279 من قانون المرافعات في المواد المعنية والتجاوية أمام الشاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها 271 مكرة ونصها كالآتى : المسادة 2 2 4 مكرة - على الخبير أن يودع بنفسه أو يواصطة معدويه المسادة 2 3 4 مكرة است على الخبير أن يودع بنفسه أو يواصطة معدويه الخساس بقلم كتاب المشكة التي تعبته تقريره موضعاً عليسه عسب الأصبول

ومرفقا به غاضر أعمال الخبرة .
و ربودع في الوقت نفسه جميع الستندات التي ساست إيه و إلا حكم طله
الشني الجزئي أو رئيس الدائزة الدى عينه بدارلية لا مجاوز باتي فرضي
الفائز الحرب متر المحكة التي حيثه بيسما عن على إقامته ولم يكن المديد
مستندات لإعادتها جاز أنه أياماع تقرره والعاضر أعماله في قبل كتاب المحكة
الجزئية التاج طباع على إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالعاري الإدارية إلى

وعليه فى ميعاد أربع ومشرين ساعة من تاريخ ايداع تقريره أت. يخطر الخصوم بطلك بكتاب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المسدنية والتعبارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٣٤٦ ثالثة ونصها كالآتى :

المسادة الا برا الله - يضهه أن يحمل القترير بخصرا ودقيقا وعلى الخبسير ألا يسيد في تفريع ماهو مدفون بخاضر الإعمال بل يكتفي بأن يشير إلى النبذ أفي يرى ضرورة الرجوع إليها هائد يسيد نسيرص المؤلفات أتى يرتكن عليا بل يكتفئ بأن تشير إليا

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك فى الحكم أو باتفاق الحصوم .

المادة الخابية

يضاف إلى قانون الموافعات في المواد المسدنية والتجاوية أمام المحسام الأهليسة مادة بمديدة بعد ألمسادة ٣٤٧ يكلون وقسلها ٣٤٣ مكررة وتعليمها كالآتى :

المسادة ۳ و ۲ مكردة – يحضر الخبير في اليوم المحدد للاقشة في الفقر بر فييين للحكة رأبه والأوجه التي تبرده . وقلحكة أن توجه إليسه من الأسئلة ما تراه مفيفا لاستنارتها في اللحوى سسواه من تلقاه نقسها أو بناء على طلب الخصوم .

وتحصل منافشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم يمكن الفضية صالحة الرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسياب استثنائية عيب إثباتها في عضر الجلسة . وللحكة في حالة انفاق الخصوم أزى تعنى الخير من الحضور لمنافشة تقريره .

المادة السادسة

تلغى المادة ٢٣٦ من قانون المراقعات في المواد المبدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلية .

المادة السامة

على وزير الحقانية تنفيذ هــذا القانون ويعمـــل به مرــــ تاريخ لشره في الجريدة الرسمية .

نامر إن بيصم همـذا القانون بجائم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسميـــة وينفذ كقانون من قوانين الدولة . **

أخذ الرأى بالنداء بالاسم .

الرئيس – ليتفضل حضرة الثائب المحترم الدكتور عهد صالح بك بيابداء أساب امتناعه .

حضرة النائب الفترم الدكتور عد صالح بك - لم أكن ساضرا الجلسات التي جرت فها منافشة هذه المشروعات الأسباب طارقة منعنى مظفي تيسولي الاشتراك في المنافشة ولا الإدلاء برجهة نظرى في طك للشروعات ، ولهذا لم أستطم أن أبلدى رأين قبولا أو وفضا

رائيس - أمفرت تنيجة أخذ الرأى عن قبول مشروع الفانون بأطلبية ١٠١ صوت ضه ١٩ واستم عضو واحد عن إبداء رأيه (١١)

بال أنجاء حفر الساواب العاميق الحديث الراهم بالشاء إلى الإسروان المواقع المعامل المعامل العام من الفصل الثان من الباب السابع من الكتاب الأول على المعامل المعامل

أحمد رشدى ﴾ (ه) حشرة النائب الهترم على عبد الرازق بك ؛ (٢) حسرة النائب الهمترم يجد حسن ؛ (٧) حضرة النائب الهمترم عبد السلام عندايه بك ؛ (٨) حضرة النائب الهمترم بطي حسن أحد ﴾ (4) عضرة الثانب الحقرع بمد وبه كديمه بك ﴾ (1) حشرة الثانب الحقرع بد العزير على بك ؛ (11) حضرة الثانب ألهترم على المستقبل المستق يحد أبانك ؛ (14) حضرة النائب المشرم ابراهم دسوق أباك ؛ (19) حضرة النائب المشرم سليان... اسماعيل أبانك ؛ (14) حضرة النائب المشرم فريد نظر الدين ؛ (14) حضرة النائب الهترم الذيح سليان فلد خند ؟ (- ٢) حَدَرَة النائب الحترم حديث معملتي شايل بك ؟ (٢ ٪) حَسَرة النائب الهترم عبد المعطق حسين مصطفي بك ؟ (٢ ٪) حَسَرة النائب الهترم عبد الهيد مخرد نالم ؟" (٣٣) حضرة النائب الحترم حسين علام إلى ﴾ (٣٤) حشرة النائب العثيم السعيد حيب ؟ (٥٧) حضرة النائب المحترم محد لبيب قوره بك ؟ (٣٧) حضر الثائب الهترم توفيق حسن المكارى ؟ (٧٧) حضرة الثائب المفرم دخوان عبد الوهاب ؟ (٢٨) حضرة الثائب المفرم ابراعيم البسيوني مطاوع بك ؛ (٢٧) حضرة اساس المعالمي الدكتورغة توين رهت باشا ؛ (٢٠) حضرة النائب الهترة إيام مراد أبو سعده ؛ (٢٠) حضرة النائب الهترم كامل حسن زايد ؛ (٣٧) حضرة صاحب الممال غد حلس عيس باشا ؛ (٣٧) حضرة النائب المترم خاهين شاهين المبتروري (٢٤) حشرة حاصب المعادلة براسم نهس كرمها شاء (٣٥) حضرة النائب المفترم مصطنى ابراهيم عمران اللواقى يك ؛ (٣٧) حضرة الثائب المنترم المبيد أحمد عيسى يك ؛ (٣٨) حضرة الثائب الممترم عد الماهم رسلان بك 🤰 (٤٠) حسرة النائب الهترم حافظ مصطفى الشيتي 🗧 (٤١) حضرة الثائب المحترم يوسف المنشاوى بك ٤ (٤٢) حضرة الثائب الهترم الشيخ سليان بيومى تصار ٤ (٣٤) حضرة النائب أهترم بحد فهم الله من ؛ (٤٤) حسرة الناب المثرم اللهم عبد أبراهم الشاذل ؟ (٤٥) حضرة الناب الهمترم الدكتوو صد الحيد صد ؟ (٤٦) حضرة الناب ا أهتم محمود السبد ؛ (٧٧) حضرة ألتائب أغتركم أحمد أبير اللتون ع (٨٥) سعادة الملتب طن محام الله على و (٧٥) حضرة الثائب المقترم عدا المطلب طن عام باك ؛ (٧٥) حضرة الثانب المقترم عبد الرمن المبل ؛ (٥٠) حضرة الثانب المقترم عبد زكل . (٠٠) حضرة الثانب المقترم عبد الرمن المبل ؛ (٥٠) حضرة الثانب المقترم عبد زكل ساخ بای ؛ (۶ ه) حضرة الناب المترم النبخ سان بمد مصفور ؛ (۵ ه) حضرة الناب المترم حيد الحبيد البرادس بله ؛ (۹ ه) حضرة النائب المعترم النبخ عبد الرحم مل حيد الواحد إبر إسماميل ؛ (۷ ه) حضرة الناف المترم خنارى الومريك ؛ (۸ ه) حصرة النائب الهترم الذات سيم ؛ (۹ ه) حضرة النائب الهسترم بحد فريد حسن ؛ (۹ ه) حضرة النائب الهتر حسن عد اطاعيل ؛ (11) حضرة الثالب الهترم أيوسيف مل كماب يك ؛ (17) حشرة الثائب الهترم عبد فطب عبد الله ؛ (17) حضرة الثائب الهترم نحد سلم جابر ؛ (12) حضرة الثائب الهترم نجيب هريان بك ؛ (10) حضرة الثانب الهترم احمد والدايمة عن المنافرة الشميع عبد أبوريد لحقارى؛ (17) حضرة الثانب الهترم جد اللوى أحد سبد بك ؛ (۱۸) حضرة التاب الهترم نسبح الرب بيت التصر مورى ؛ (۱۹) حضرة الثاب الصترم خليل ابراهم عبد العال ؛ (۷۰) حسرة الثاب المشرع كايان بحد كزيرى ؛ (۷۱) حضرة الثاب الهترم حسن أحد مورى يك ؛ (۷۷) حشرة الثائب الهترم مصلين ما كف بك ؛ (۷۳) حشرة الثائب المشرع المين عامر ؛ (۷۷) حشرة النائب الهترم مل الساسي ؛ (٧٧) حضرة النائب المشرم صب. المنتم مب الفائد الدم ؟ (٧٧) حشرة الننائب المخترم هيه الله تلام فجه ؛ (٧٧) حضرة النائب المسترم مبوهن ابراهم ساد المرل بك ﴾ (٧٨) حضرة النائب المترم عهد الهيد مسيف ألتسر بك ﴾ (٧٩) حضرة النائب الهندم معمان صميت التعيريات ﴾ (٨٠) حضرة النائب المعترم الشيخ عل صب المناصر ٤ (٨١) حضرة النائب الحنزم ابزاهيم الهلال بك ؛ (١٨) حشرة النائب الحتزم لطيف تحقه ؟ (٨٣) جضرة النائب المحتزم النائب الحمرة النائب المحترم ابراهيم غزال بك ؛ (۵٪) حضرة النبائب المحترم محمد سلمان سلمان ؛ (٨٪) حضرة الثائب المحترم جورجي تناخوبك ؛ (٨٪) حضرة الثائب المحترم ابرانجمه بدرى محمد عهد الآش ؟ (٨٨) حضرة أنائب الحترم أمين سيد هام ؟ (٨٩) حشرة إليائب المقرم عمد حسمين ماذن ؟ (٩٠) حشرة التأنب المقرم المديد خلف محمد أوري الشريف ؟ (٩١) حترة النائب الحترم النبخ عبد العال رضوان مرزرق الجال ؛ (٩٣) حضرة النائب المترم حسن عمد أحد حسين ؛ (٩٣) حضرة النائب الهمترم التبيع بحمه الجاهيرعبد الله بريرى ؛ (١٤) حضرة السائب آنحترم الشيخ الياهيم حسن محمد السيد ؛ (٥٠) حضرة الشيخ المحترم الشيخ جمعه محمد حد يصي ؛ (١٦) حضرة الثانبو المحقوم عمر أحمد حامد بلد ؛ (٧) مَضْرة أثَّالُ العَرْم فَوَى الصَّنَّةِ (أَدُ) مَشْرة النَّنِ المَوْمِ عِنْ الوافى العارق و (٩) مَشْرة الثالب المعترم السَّنِيّة النالب المعترم السَّنِيّة النالب المعترم السَّنِيّة النالب المعترم السَّنِيّة النالب العمرم السَّنِيّة النالب العمر معدمة إمراه بناك و

رد رنس افراقبه بارخار المدرج حبات التواب الهزيع . () ساخترستان بد ؟ (۲) هرد آسمه ؛ (۷) اله کترره به الغرب بلته و (ف) معه الموزالسواق و (۵) محمد سران ؛ () سنزه القرب (۷) بارمز زک (۱) مل بسران ؛ (۱) حبا المزرجه الماسي، (۲) سبطن توقه ؟ [1] سن تمثل را سنز من الدارات شرفة العدارة الرامزيم مساطرت

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلة ١٧ عاه من ١٩٣٢

ثل الكتاب الوارد من مجلس النؤاب عن مشروع الغانون اللذكور وهذا نصه :

وصضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر جلس التواب بصفة مستعجلة بطستيه المتفدعين في و ١٩ مايو مستفجه إو التربيط المقابلة من مشروع فاردند إدخال متدلات و إمانات في القرح الرابع من الفصل الثاني من الباب السام من المكاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والمجارية ـــ ووافق عليه بالصيغة 11 انتذاذ الما

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتكم مشروع القانون وتفرير لحمة الحقانية ومحضرى الجلستين المذكورتين ــــراجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ . وتفضلوا دولتكم بمبول عظيم الاحترام ما

ريس علس التؤاب

عد توفیق رفعت 🔐

1977-57791

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحقانية .

(موأقفة).

الرئيس – يقرر المجلس إحالة مشروع القانونالمذكور إلى لحنة الحقانية .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

إسال المجلس بجلسته المتقلة تارخ ١٧ ماير سنة ١٩٩٧ الله هذه اللجنة مشروع التانون الوارد من علم التواب خاسا بولدخال العديلات وإضافات في الفرح الرابع من القصل الثاني من البساب السام من الكتاب الأول من قانون المواليات الأهل والمواد المدنية والتجارية نبحث بجلسات ١٧ ما يو و ١٧ و ١٧ رديم منة ١٩٩٣ وصفر الجلسة الأولى حضرتا مدير ادامة انها المساكم الأطبة والسكوين الذي لمكتب حضرة صاحب المطلق وزير الحقانية مندوين عن الوزارة .

وهذا المشروع يرمى إلى تعديل بعض مواد قانون المرافعات الأهل الخاصة بأهل الحبرة وقد تضمن أحكاما جديدة أهمها ما يأتى :

إلا عميل حصول الخبراء على أتعاجم - قلد نص في المشروع على
 وجوب إيداع أمائة على ضة الخبير تكون كافية للصاريخة وأتعابه المصملة

كم نص مل ضرورة تقسد رأتما به جمونة العكة بجرد الفصل في الدعوى وم ذلك رقى أنه قد تحد ظروف تستلخ التأجيل بدون أن يكون الحيد مصل فيها وفي ذلك تعطيل لأتمايه بدون متض والذلك نص أيضا مل أنه إذا لم يصدر الحكم في اللحومي وخلال التاجة الشهور الثالية الخافشة في الشعر تقدر أتمايا ومصاريفه.

كذاك لاحظ المشرع أنه فى كثير من الأحيات بعد الخصيص إلى المارضة في أوام التقدير الصادرة لعسالح الخبراء غيرد كسب الوقت ولا تمثل هذا الأوام تركيا لأن تغدير الفائدي يكون خاليا صوب الحقيقة في التمام من عام مهول المارضة من المصم الجائز أم التقديد ضده الإإنا أورع الفنون بين الأمانة والماية الصادر به أمر التقدير مقاماً يقسلم الكاب على ذمة الخبير عليه المخصيص يهيت لا يصح توقيع المجز عليها من خاني الحر.

٧ - بسيط الإجراءات وعدم إضاعة الوقت الم يتضمن قانون. النظيم المعولية الآن تصوما تضم علا فاطلة المصمورة وتطليم ما مورية النمور فالله المحمولية الآن تصوم وتطليم ما مورية النير والذك أورجب مشروع هذا القانون من المكتب أن علم الحلسة التي تلاوم الحلسة التي والمؤلفة في حالة إيلناع الأمانة كما تحلد جلسة أحرى أقرب من الأولى الرافعة في حالة مدم الإبناع وأصلي للمحكمة الحق - في حالة مدم إطاع الآنانية بناء من المصوم - أن تقرر مقوط حي المشمى النظيم في الشعرة المقوم - أن تقرر مقوط حي

كذلك مدل من الطريقة التي بوى العمل طبها من حيث ترك الأمر لمن يهمه مرمة الفصل في الدعوى في إعلان الخبيد بالإبداع لياشر المامورية تضمن في المشروع همل أدم المكالي هم الذي يحمو الحيوي فا الخال والأربعين سامة أثنال الإبداع الأمانة الفصور في العملاع على المأمورية كما أرجب المشروع على الخبيرة التي بعد الشروع في العمل تاريخها لا يتجاوز الخسد عمر يوما العالمية التركيف سائف الله كروان يخسل المضموم يوم الانتقال وساحته بخطابات موصى علها ترسل قبل ذلك بسبعة أيام على الاكلى حتى يمكنهم أن يستعلوا التواجد أثناء مباشرة العمل ومعهم شهروهم ومستغاتهم.

وأجيز للحكة أن تفصر هــذه المواهيد فى حالات الاستعجال وحالات الاستعجال الفصوى .

كفاك أوجب المشروع مل الحيد إذا لم يحكن من إيداع التعريق والجهار المناسبة ا

كما نص فى المشروع على تقصير الأجل الذي يجوز تلخير فيه أن يتمتعى عن أداء المأمورية وعلى أن كل خير لا يؤدى مأمور تبه من غير أن يكون قد تتحى ضها لسبب قبلته الحكة يحكم طبه بالمصار يف التي كان سبا فى تكبدها و بالتحو يضات إن كان لما عمل وذلك دون إخلال بالجزامات التاديبة .

التقاوير : هى المشروع بالنص على إلزام الخبير بإيذاع هريره وجمع المستندات التي تسلمها في قلم كتاب الحكة التي شبته أو في قلم كتاب الحكة التاج لها عمل إقامته — إذا لم يكن لديه مستئنات يودعها — على أن يطلب كتابة تحريفها بالطريق الإماري إلى قلم كتاب المحكة التي عينه .

وطيــه أن يخطر الحصوم في ميعاد أربع وعشرين ساعة بذلك الإيداع بخطاب موصى عليه .

كناك حرم هل الخير أن بيد في القدير ماهو مدون في عضر الإعمال أو أن يذكر نصوص المؤلفات التي يرتكن طبيب بل يكنني في ذلك كله بالإشارة وذلك حتى الإعتماني المشتمة بين تنا التطويل والإطاب كما سرم بالإجهارة وذلك حتى لاحاكمة أو الثان أختاره بالتاليل ويقد بتقريره وسوط. كما نص أبضا مل ضرورة حضور النبر جلسة المناشقة في التقرير ليبن حمة نشاء الإلا المناسلة كمان في المناقد الماسة في التقرير ليبن

وجهة نظره إلا إذا أعفته المحكة من ذلك باتفاق الخصوم .

وقد رأت الجمنة أن تلخل على المشروع التمديلات الآتية :

أولا -- نصب المادة ٧٢٤ معدلة طرا أنه "فا كان المصرم الدين ولم حرج الصرف في مقوقهم، وافقوا على تبين واصد أو الارتق من أهل الخبرة بأسماتهم يصدق لم من فناك من المتحكة ، فيها مناه هذه الملاكة من أمل المنجة المبادئة من المحكمة وقبد المسلمة المسلمة المناه المحكمة "فقد المسلمة المسلمة المناه المسلمة في المحكمة "فقد المسلمة المناه المسلمة عن المراحب والقوام من الأعان على بعن المحكمة وقد المسلمة عن المسلمة على المسلم

نائياً ــ نصت المـادة ٧٧٥ منطة على أحت فلم النظاب يدمو الحمير. في الثانى والزريس ماحدة الباية لإمام إلانام القصور الوطاوح على المامورية ومن كمكيف كاتب الهنكة بأن يفسخ له صووة من المحكم التمييدي ولكن الجلفة لمر تماملا نشاة المكتف إلا تعبر لأنه ما دام أن الحمير ميلط على المأمورية بنفسه فهذا تبه الكفاية .

كَلْنَكَ مَدَّلَتُ الجُمُنَةُ صِيمَ بِعَضَ المَوَادَ تَسَدِيْلًا لَا يَشْهِرُ مَدَلَوْهُمَا 'وَلَكُن يُمْتَعَ التكرار الوارد بها .

وقد عرض هذا المشروع بعد إفراره على الوجه المبين فيا تقدم على الجمنة الإستشارية التشريع طبقا الماحة ٦٦ من الاسترو والحاحة ٦٦ من تافون النظام الداخل البياسا في الموادع المداء الجمنة المداء الجمنة وتمكن بالراى الوارد والمشروع والجمنة من جانبيا تتمك بالتمامل الأولى الذي أدخته على الماحة ٢٧ من قانون المرافعات المتعلق بعدم مع الأوصياء والقوام من مباشرة الانتفاق على تعين أهل المجافرة ولكنها توافق على فكرة الجمنة المناسبة فيا يتمان بالمدين الناس المناسبة الماحة ١٨٠٠ المناسبة الماحة ١٨٠٠ المناسبة على المرافقة المحاسبة المناسبة على المناسبة عاملة المناسبة المناسبة

وتتشرف المجنة بسرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس الموقر رجاء إقرارها على الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة ما

رئيس اللجنة أحمد طلست

مشروع قانون

بإدخال تمديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأقل من فافون المراضات الأهل في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا طيه وأصدواه :

المادة الأولى

تسمل المواد ۱۹۲۳ و ۱۹۲۵ و ۱۹۲۸ و ۱۹۲۷ و ۱۹۳۰ و ۱۹۳۰ و ۱۹۳۰ و ۱۹۳۰ من المواد که نام المواد المدنية والتجهارية آمام الهماكم الأهلية كما يأتى : المساحة ۲۷ س _ إذا التنفيى الحال تعيين خيره فالمحكة ندب خبير أو تلائمة خيراء . وطبها أن تذكر في نص الحسكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخيروالإجراءات المستعجلة التي يرخص له ماتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزانة المحكة والتي تكون كافيــة لمصار في الخبير وأتعابه المقتملة . والخصم الذي يكلف بإيداع مدّد الأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه . والملح الذي يستطيع الحميم يتحمّه منها نظير ما يزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقو يرالخبير .

(رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها. القضية الراضة في حال إبداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في خللةٍ عدم إيداع الأمانة .

ولا يعلن خَذَا الحَكَمُ إِنْ كَانْ صَدُونَهُ بِمِوَاجِهَةَ الْتَخْدُومُ أَوْ بَعَصُورُ وَكَالَّهُمْ فإذا لم تودع الأمانة من الحَصْمُ المَجْلَفُ الْبِعَامُمُوا وَلاَ نَمَنْ فيزه من المُصـــوم لا يكونُ الخبير مازمًا بأداء المَّامِونَةِ ويقورِ الصَّكَةُ إِلَّهُ وَأَنْ الْآَتُ أَنْ الْإَلَامَارُوا التِّي

أبديت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذى امتنع عن دفع الأمانة فى التمسك بالحكم التمهيدى وتستمر فى إجراطت الدحوى .

المسادة ع ٧ ٧ - إذا اتفق الخصوم على تعيين واحداًو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم صدّفت لمم المحكة على ذلك .

ولهما هذه الحدثه الحالة تمتار الحكة الجراء من بين المقبولين أمامها لسمل إهل اللبرة ما لم توجد أسباب خاصسة تفضى غير ذلك ويجب بيان هسذه الأسباب في الحكم .

المسادة هم ٧ ٧ - في الثماني والأربيين ساحة التالية لإبداع الأمانة يدعو قالم التكاسب الخبير المالحقيور ليطلع على الحكم الصادر بتميينه والأوراق المودعة في الملقف بنهران يتسلمها ما لم تأذن له المحكة ألوالخصوم بذلك ، وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

و إذاكان الحبير غير متيد فربالجلمول نعليه أولا أن يجلف/ايين أمام الفاضى المدى للاُمور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمسله بالصدق والآمانة .

المساوعة ٧ ٢ سيم على الخير أن يحدد الشروع في السمل تاريخا لا يجمارة. الخمسة عشر يوما التالية للتكليف المذكور في المسادة السابقة. وعليه أن يدهو الخمسوم بخطابات موصى عائما ترسل قبل ذلك التاريخ بسيمة أيام على الأقل يخطرهم فيها بحمل الاجتماع الأولى ويومه وساعته .

وفي-الات الاستعبال يجوز المحكة أن نامر في الحكم القاضى بإجراء الخبرة بهاشرة الصدل في الثلاثة الأيام الثالية فتاريخ التكليف المذكور على الأكثر. وفي هذه الحالة تكون دعوة الحصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأريم وعشرين سامة.

وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم بمباشرة عمـــل الخبرة فورا و رحوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

المهادة ۲۳۲ - يخدر أبياب الخبير ومصاويفه بمعرفة القاضي المنزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بجره صدور المسكم في موضوع الدعوي .

و إذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية الناقشة فيالتضرير الأسباب لا دخل الدير فيها فتقدّر أتعابه ومصار يضـه من غير انتظار الفصل في موضوع اللحوي

المسادة ٢٣٤ – عميل المعارضة في تقدير الأبيرة من كلي من المفصوم في الثلاثة الأيام التالمية للمواهدان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم النكاب .

ولا تقبل المعارضة من النامم الذي يجوز تنقيد أمر التقوير ضده إلا اذا أردع الباق تخير من المانغ المعادرية أمر التقدير مقدما في قلم كتاب المحكة منع المنهجين بفارا لماهم فادية ما هو معاليب فيبور.

المادة ٧ ك لا تستيلة لم يوزح التميية هريرة فيالأجل اللان مدودا شائع بالموجه المجهدة بسريطة أن يوزع في نقل المكانب فيل التنف ذلك الأسل مذكرة النابية بهان المبالغ المن مصات على أنها المبالغة المجار بالرسالة بساغة بعون العام الموذية ال

وتطلع المحكمة عل مذكرة الخبير بالجلسة المحدّة لنظر الدعوى ولحسا أن تمتحه ميعادا لإتمــام مأموريته وإيداع تقريره إن زأت للتأخير معررا .

نوانا لم يكن هتاك مبرر التأخير فللمحكة إما أن تحكير هايه بنرامة لاتجماوز خمسة جنبهات مصرية وتحدمه بمبادا لإنجام مأموريته و إما أن تستبدل به يمهو وتصديد أسرا فيزيا فيل فلطون بال يرا لم فل الكتاب ما يكون قبيضه من الأمادة ولمما في همدة الحالمة ان تحتر عليه إيضا بغرامة لا تحجاوز عشرة جنبهات مصرية . وقالك بفير إخلال بما قد يترتب مل عمله من الجرامات التأديية والتو بينات إن كان لما على .

وإذا كان التأخير ناشئا من خطأ أحد الخصوم تحكم طيسه المحكة بغرامة من مائة قرش إلى محميانة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الإحرين عل سبيل التمويض .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنيـــة والتجارية أمام العماكم الأهلية بعد الـــادة ٢٩٧٧ مادة جديدة يكون وقمها ٧٣٧ مكررة ونصها :

المـادة ١٩٣٧ مكرة ــــ بمورة للمير في مدى خصة الأيام الثالية كــاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الـكتاب أن يلتسي عن أداه مأموريته في اللفضية التي تنب لهــا لأسباب برى القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستمجلة أن تقرر الحبكة في نفس الحكم نقص هذا المبساد .

وكل خبير لا يؤدى مأمو ريته من نفير أن يكون فدنتهجى ضها يجهوز للمحكة التي نديته أن تحكم هليه بكافة المصاريف التي كان سهيا في تكيدها بلا فائدة كما تحكم حليه بالتحويضات إن كان لهسا عمل وذلك بدون إخلال بالحزامات التأديبية

المادة الثالثة

يضاف بعد المــادة ٢٤١ من قانون المرفعات. في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رافعا ٢٤٦ مكررة ونصها :

المسادة 1 2 لا مكرة — طرانخيور أن يودع بنفسة أو بواسطة مندو به الخاص بقلم كتاب الحكمة التي ندبته تقويره موقعاً عليه منه ومرفقاً به مناضر أعمال الخدة .

و يودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي ساست إليه و إلا حكم عليه الفاضي الجنوئي أو برئيس الدائرة الذي صينه بغرامة لاتتجاو ز مائتي قرش .

إذا كان مقرالحكة التيجيعة بعيدا عن هل إقامة ولم يكن لهيم مستندات الإهادتها جاذله اليضاع تضريره وعاضراً عمله فيقلم كتاب المحكمة الجزئية النابع فهما عمل إقامته فأن يطلب كتابة الرساطها بالطوق. الإدارية إلى قلم كتاب الحكمة التر صنته

وطيه فى عيماد أوج يرحشرين ساجة من تاريخ لينباع بقريره بأن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موسى عليه .

المادة الراسة

بضاف إلى قانون المراضات ف المواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلة مائة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :

المادة ١ ٤ ٢ ثالثة - يجب أن يكون القرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يعيد في تقريره ما هو مدون بحاضر الإعمال مل يكتفي مأن يشمير إلى النبذ التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن علمها بل يكتفي بأن نشع إلمها .

ولا يحوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له مذلك في الحكم أو با تفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المواضات في المواد المدنية والتجارية أمام الهاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٣٤٣ يكون رقها ٣٤٣ مكررة ونصها :

مادة ٣٤٣ مكرة - يحضر الخبر في البوم المعدد الناقشة في التقرير ليبين للحكة رأيه والأوجه التي تبرره . وللحكة أن توجه إليه من الأسئلة

ما تراه مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بنها، على طلب

وتحصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولولم تكن القضية صالحة الرافعة فى موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية عب إثباتها في محضر الحلسة. وللحكة في حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور لمنساقشة تقويره .

المادة السادسة

تلتى المادة ٢٣١ من قانون الرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام الهاكم الأهلية .

المائة الساسة

على وزير المقانية تثفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ تشره في الجريدة

نَامَرُ بَانَ سِمِم هَـِذَا القانون بِخَاتُم الدولة وأنْ بنشر في الحريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة . مدرق ہے ہے

مقارئة عن مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في القرع الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتّاب الأثول من قافون المراضات الأهل في المواد المدنية والتجارية

النص الذي أفزته بلنة المقانية بجلس الشيوخ مشروع الحكومة الذي أقزه مجلس النؤاب

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس التؤاب القانون الآتي نصه وقد صدّقتا عليه وأصدرتاه :

المامة الأولى تعسلل المواد ۱۲۲۳ و ۲۲۶ و ۲۲۰ و ۲۲۲ و ۲۲۲ و ۲۲۶ و ۲۶۲ من قانون المراضات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليسة

المادة ٢٢٧ - إذا اقتضى الحال تبيين غيىر فللمحكة ندب خبير أوثلاثة خبراء حسب الاقتضاء، وطبها أن تذكر في نص الحكم:

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الجبروالإحرامات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قزر بجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا طيه وأصدرناه ; المادة الأولى

تمثل للواد ٣٢٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٣٦ و ۲۳۲ و ۲۴۲ و ۲۶۲ من قانون المرانعات في المواد المدنية والعجارية أمام انحاكم الأهليسة كا يأتى :

المادة ٢٢٧ - إذا التضي الحال تعميون خبر فالمحكة ندب خير أو ثلاثة جراء ، وعليها أن تذكر في نص الحكم:

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

النص الذى افترحته الجنة الاستشارية النشريمية

تحن فؤاد الأؤل ملك مصر قرر مجلس الشيوخ وبجلس النؤاب القسانون الآتي تصه وقد صدَّفتا بليه وأصدرناه :

المسادة الأولى تعسلل المواد ۲۲۴ و ۲۲۶ و ۲۲۵ و ۲۲۹ و ۲۲۲ و ۲۴۴ و ۲۶۲ من قانون المراضات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليسة كا إلى :

الماية ٧٧٧ – كلفزوع الجنة.

مثه وع الحكومة الذي أقره مجلس النؤاب

(ثانياً) الأمانة التي يجب إيداعها في خزانة المكة والتي تكون كافية لصاريف أتابير وأتمابه المحتملة ، وتعين الخصر الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير صحبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإبداع تقريرالخبير. (رابعا) تاريخ الحلسة التي تؤجل لها القضية من جديد أمام الحكة الناقشة في التقرير والفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصل فيما وتم إبداع الرمانة . وكذلك تحدد المحكمة جلســـة أقرب من الاولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع

ولا يعلن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة المصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم يودع الحصم الكلف من جانب المحكة الأمانة فيالإجل المضروب لذلك ثم لم يودعها فيره من الخصــوم فلا يكون الحبير مأزما بأداء المأمورية وتقرر المحكمة إذ رأت أنالأعذار الق أبديت فيرصيحة سقوطحق الملصم الدى امتنع عن دفرالأمانة في التسك بالحكم التهيدي ويستموني إجراءات الدعوي .

المادة ٤٢٤ – إذا كان الخصوم بالنين ولهرحرية ألتصرف في حقوقهم واتفقوا على تمين لهم على ذلك من المحكمة .

وفيها عدا هذه الحالة تختار المحكمة الحبراء من بين المقبولين لعمل أهل المعيةمالم توجد أسياب خاصة تقتضى غير ذلك ويحب بيان هذه الأسباب SLI is

للادة و ٢٧ سف الثاني والأربين ساعة التالية لإبداع الامانة المتصوص طها ف الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ يدعوقلم الكتاب الحبير إلى الحضور ليعلم بما تمين له باطلاعه على أخسل الحكم الصادر بللك. وعلى كاتب المحكة أن ينسخ

له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان عاتمين له ويطلع الخبير على الأوراقي المودعة في الملف بنبر ان استانها ما لم تأذن له الحكة أو الحصوم المك

(ثانيا) الأمانة التي يجب إمداعها في خرانة المحكة والتي تكون كافية لمصاريف اللبعروأتمامه الأمانة ، والأجل الذي يجب طيه إبداعها فيه ، والمبلغ الذى يستطيع الخبير صحبه منها نظيرما يلزم

النص الذي أقرته بلحنة الحقانية يجلس الشيوخ

له من المباريف. (ثالثا) الأجل المضروب لإبداع تقريرا للجير. (رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجّل لها الفضية الرافعة في حالة إبداع الأمانة . وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إهاع الأمانة . ولا يعلن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة

الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف إيداعها ولا من غيره مر المصوم لا يكون الحير مازما بأداء المأمورية وتقرر

المكة إذا رأت أن الأعذار القرأمليت غرصيمة مقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفع الأمانة ف التسك بالمريم التهيدي وتستمر في إجراءات الدحوي .

المادة ٤ ٧ ٧ ــ إذا اتفق الخصوم على تعيين واحد أو ثلاثه من أهل الخبرة بأسمائهم صدّقت لم المحكة على ذلك .

وفيها عدا هذه الحالة تختار الحكمة الخبراء من ين المقبولين أمامها لعمل أهل ألحبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتض غيرذلك ويجب بيانعذه الأسباب في الحكم.

المادة و ٢٢ - في المَّاني والأربين ساحة التالية لإيداع الأمانة يدعوقلم الكتاب الخبير إلى الحضورليطامعلي الحكم الصادر بتعيينه والاوراق المودعة في الملف بنير أن يتسلمها ما لم تأذن له الحكة أواعموم تلك وتسلم إلى الليومورة من الحكر

المادة ٤ ٢ ٧ – إذا كان الخصوم بالذي ولهم حرية التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الحبرة بأسمائهم صدّقت

النص الذي اقترحته الجنة الاستشارية التشريعية

لم المحكة على ذلك . وفيا عدا هذه الحالة تختار الحكمة الخبراء منين المقبولون أمامها لعمل أهل الملعرة ما لمرتوجه أسباب خاصة تقتضى غير فالتعويب بيان هذه الأسباب في الحكم.

المادة و ٧٧ - كشروع الهنة .

النص الذي افترحته اللمنة الاستشارية النشريعية	النص الذي أقرته لجنة الحقانية يجلس الشبوخ	مشروع الحكومة الذي أفؤه مجلس النؤاب
	وإذا كان الخبير غيرمفيد في الجدول فسله أولا أن يجلف اليمين أمام القاضي المعين الأعور الوقتية ولو يغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمله بالصدق والإمانة .	وإذا كان المبرض مقيد في الملول ضايعاً ولا أن يحلف اليمن على بدالقاضي الممن الأمور لوقتية ولو بغير حضور الحصوم بأن يؤدى عمله الصدق والإمانة
المسادة ٦٧٧ — على أصلها .	المادة ٦٠ ٧ ٧ — على أصلها .	الممادة ٣٧٩ حسم على الخير أن يجدد لمشروع في الصحل تاريخا لا يجبولون الخمسة مشر " المسلم التأخيف المسلمة المسل
		وفي حالات الاستعجال يجوز للحكة أن نام. في الحكم القاضي بإجراء الحيرة بمباشرة العسمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور طوالاكثر.
		وفي همانه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة رفية ترسل قبل الاجتاع الأول بأربع وعشرين ساعة .
		ونى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن . وهر فى الحكم بمباشرة همل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .
المادة ٢٣٧ — على أصلها .	المادة ۱۳۹۷ - على أصلها .	المـانة ٢٣٧ – تقـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		وإقالم يصدوهـا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للماقشة في التقرير لأنساب لا دخل فيها فقلر تلمير أنسابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع المدعوى .
المسانة ٢٣٤ كشروع الجنة .	المادة ١٣٤٤ – قبل المارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التمسدير ويكون حصولها بشررف قلم الكتاب .	المسادة ٧٣٤ ــ تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإصلان بذلك التقديرو يكون حصوفاً بتموير في قبل الكتاب .
	ولاتقبل المارضة من الخصم الذي يموز تنفيذ أمر التقدير ضباء إلا إذا أودع الباق عبر من الملغ العبادر به أمر التقدير مقدًا في ظركاب المدينة مع تقديم مذا الملغ المؤدة ما هو معالوب	فإن كانت المعارضة من خصم جائز تنفيذ أمر التقدير ضده قلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الماتي تقدير من الملغ الصادر به أمر التقدر مقدما في قلم كاني الهكة مع تخصيض هذا المبلغ لتأدية ما مو مطاوب شهير.

مثروع الحكومة الذى أقره مجلس النؤاب

المسادة ٧ ع ٢ - إذا لم يودع الخير تقريع في الأجل الذي حدده الحكم القاضى بإجراء الخيرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الاجمل مذكرة كتابية بييانا لحالاتاتي وصلت إيها أعمل الخيرة والأحباب إلى حالت دون إنمام مأمورية

وتطلع انحكة على مذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لنظرالدعوى ولها أن تمنحه ميمادا لإتمام مأموريته و إيداع تقريره إن رأت للنا خيرمبروا

لؤناً ا يكن هاك مرد التاخير المسحكة إما أن تمكم عليه بغرامة لا تجاوز خصد جنهات مصرية وتمنعه ميعادا لإثما مأموريته وإما أن تستبدل به فيه وتصدد أمرا بغريقا بل الطمن بأن رد لبدل قلم الكتاب ما يكون تبضه مرس الأماثة ولحا في مذا الحالة أن محكم عليه إيضا بغرامة لاسجاوز مشرة جنهات مصرية، وذلك بغير إخلال بما قد يقتب ط علم من إجزامات التاديدة والتعويشات

وإذا كان الثاخير نادئا عنخطأ أحد الخصوم تمكم عليه المحكة بغرامة مرب مائة قرش إلى مميائة قرش يجوز متحها ظها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سيل التصويض .

يماقى إلى قائردا المراضات فى المراد المدنية والمبارية أمام العالم الإلمانية بعد المسادة ١٩٧٧ ما دخيد بعد المدنية ١٩٧٧ ما دخيرة عيور المخيرة من ما المدة ١٩٧٧ مكرة - يجوز المخيرة من من المام موروة الحكم من المام ما المانية المراض المانية المن المناطقة الم

وكل خيرلا بؤدى مأمور يته من فيرأن كون شحى عنها يحوز اللحكة التي ندبته أن تحكم طيـــه بكافة المصار يفسالتي كانسهبا في تكبدها بلافائدة كما تحكم عليه بالتمو يضات إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالجزامات التاديبية

النص الذي أقرئه بلمنة الحقانية يجلس الشيوخ

المسافة ۷ ق ۷ س إذا لم يودع الخير تجرره في الأجل الذي حقده الحسكة بإجراء الخيرة وجب هيه أن يودع في مثل المسائلة عبل الفقساء فيلك الأجل حد كرة كتابية بيدان الحبالة التي وصلت إليها إصل الخيرة والأحيات التي حالت دون إنام مأمورت .

وتعلُّع المحكمة علىمذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه ميمادالإنمام مأموريته وإيداع تقريره إن رأت للتأخير مهريا

لؤذاً لم يكن هناك مير التأخير لللمسكخة إماأن كميم هايه برامه لا اتجازز خصة جيها تصميرية وتتصه بيعادا لإنتام ماموريته وإما أن تستيدل يه فيه وتصدد أمما فيه قابل المسامر بأدي بدا قلم المكاب ما يكون قبضة من الأمانة ولما في همام الحالة أن تقرع علية أبينا بغرامة لا مجاوز عشرة جنيبات مصرية. ويقال بغير إخلال با قد يقتب طرحه منها لمباراهات التاديدة والتعريضات إن كان لها على .

و إذا كان التأخير انشا عن خطأ أحد الحصوم تحكم عليه الحكة بضرامة مر... مائة قرش إلى خميائة قرش يحسور منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سيل الصويض . المسادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأعلية بعد المسادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكرة ونصها :

المسادة ٣٣٧ م مكرة ح يموز تخير ف مدى خصة الأيام التالية قاريخ استلامه صورة الممكم من قلم الكتاب أن يتمسى من أداء مأمورت في الفضية التي ندب لها لأسباب برى القاضي الجذري أو رئيس المائزة أنها مغبولة.

ويجوز في الدعاوى المستمجلة أن تنمور المحكمة في نفس الحكم تقصي هذا الميعاد .

وكالخبر لا يؤدى مامور يتلمن غير أن يكون قد تعى عنها يجوز المدكمة التي يذرية إن محمرة بكافة المصار في التي كالاسبة في تكدمه بالإقافة كما تنظيم عليه بالتحديث إن كان خاجل توقيك بلون إخلال بالمزامات التاديبية .

النص الذي افترحته المجنة الاستشارية التشريعية المادة ٧٤٧ - كشروع المجنة .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الإهلية بعد المسادة ١٩٩٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٩٧٧ مكررة ونصها : المسادة ٢٣٧٧ مكرة حـــ كشروع اللجنة .

مشروع الحكومة الذي أقزه مجلس النؤاب

المائة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المراضات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأعليــة مادة جلسِده بكون رقمهما ٣٤١ مكرية ونصهما

المادة ٢٤١ مكرة - على اللبعر أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كَابَالمُحْكَةَ التي ندبته تقريره موقعا طبه حسبُ الأصول ومرفقاً به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي ساست إليه و إلاحكم عليه القاضي الحزي أورئيس الدائرة الذي عينه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

فإذا كان مقر المحكمة التيءيلته بسيدا عن محل إقامته ولميكن لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تفريره ومحاضر أعماله في قلم كَنَّابِ المحكمة الجلزئيَّة التابع لها عل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالم بالطّرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكة التي عيلته .

وطيه فيسيعاد أربع وعشرين ساعة منتاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى طيه .

المادة الرامة

بضاف إلى قانون المراضات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها كالآتى :

المبادة ١ ٤ ٢ ثالثة - يهب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعل الخبير ألا يميد في تقسر يره ما هو مدتون عِماضر الأعمال بل يكتفى بأن يشير إلى النبذ الى يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يسيد نصوص المؤلفات التي رتكن علما بل يكتفى بأن يشير إليا. ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان

مصرحا له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

النص الذي أقرته لجنة الحقائية يجلس الشيوخ

المادة الثالثة

يضاف بعد المادة ٢٤٦ من قانون المراضات ف المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليــة مادة جديدة يكون رامها ٢٤١ مُكررة ونصها:

المسانة ٢٤١ مكررة ــ على الخبير أن

يودع بنفسه أوبواسطة مندوبه الملساص بقسلم كتاب المحكة التي ندبته تفريره موقعا طب منه ومرفقا به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع فىالوقت نفسه جميع المستندات ألئي ساست إلبه والاحكمطيه القاضي الجزي أو رئيس الدائرة الذي عينه بغرامة الانتجاوز مائتي قرش .

فإذا كان مقر المحكة التي حيلته بعيدا عن محل إقامته ولمربكن لديه مستندات لإعادتهاجازله إيداع تقريره وعاضر أعماله في فلمكتأب المحكمة الجزئية التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالم بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عيلته .

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تفريه أن يخطر الخمسوم بذلك بكتاب مومى طيه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المراضات في المؤاد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ويرم ثالثة ونصها :

المادة ١ ٤ ٢ ثالثة - يمبأن يكون التقوير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يعيد في تقسر يره ما هو مدون عاضر الأعمال بل يكتفى بأن يشير إلى البندالي رى ضرورة الرجوع إليهـا وألا يسيد نصوص المؤلفات التي يرتكن طبها بل يكتفي بأن يشير إليها. ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كأن مصرحاً له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

النص الذي اقترحته الجمنة الاستشارية النشريعية

المادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليـــة مادة جديدة يكون رقها ٢٤١ مكررة وأصها:

مادة ٢٤١ مكررة - كشروع الجنة.

المادة الرامة

يضاف إلى قانون المراضات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقها ۲۶۹ ثالثة ونصبا :

المادة ١٤٢ ثالثة - كشروع اللجنة .

		1
النص الذي اقترحته الجنة الاستشارية التشريعية	النص الذي أقرته لحنة الحقانية يجلس الشيوخ	مشروع الحكومة الذي أقره مجلس التواب
المادة الخامسة	المسادة الملامسة	المادة الخامسة
يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الأهملة مادة جديدة بعسد المسادة ٢٤٣ يكون وقعها ٢٤٣ مكررة ونصعها :	يضاف إلى ثانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليسة مادة جديدة بعد المسادة ٣٤٣ يكون رقمها ٣٤٣ مكرة نصوا :	يضاف إلى قانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
المــادة ٣ ع ٧ مكرة ـــ كشروع الجمة .	المانة ٣ ع ٢ مكرة - بمنشر الخبرة فالوم المند الخاطة في العرريين المنكفراً» والأوجه التي تجره والمسكلة أن توسه إليسه من الأمسائلة ما تراه مفيدا الإمتازة ان الدعوى سواء من فقاء تفسها أو بناء على طلب الخصوم .	المسادة ع ع مكرة سيمضر الخبير في اليوم الخدد الناشقة في التربر فيرين العمكة رأبه والأرجه التي تجرده . والعمكة أن توجه إليه من الأسطاة ما تراء مفيدا لاستارتها في الدعوى سواء من القاء نفسها أثر بناه على طلب الخصوص
	وتحصل منافشة التقرير في هسده الجلسة واو لم تكن القضية صالحة الموافعة في موضوعها الا إذا وجدت أسباب استلنائية عهب البلتها في محضر الجلسة .	وتمصل منافشة التحرير فى هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للرافعة فى موضسوعها الا إذا وجلت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الجلسة .
	وللحكة في حالة اتفاق الخصوم أن تسفى الحبير من الحضور لمناتشة تقريره .	وللحكة فى حالة انفاق الخصوم أن تعفى الحبير من الحضور لمناقشة تقريره
المادة السادسة	المادة البادسة	المبادة السادسة
على أصلها .	ط أصلها .	على المسادة ٢٩٩٦ من قانون المرافعات فبالمواد لمدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .
المادة السابعة	المادة السابعة	المادة السابعة
على أصلها .	على أصلها .	ط وزيرالحقانية تنفيذ هذا القانون ويسمل ، من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
		نامر بان بيصم هذا الفانون بضائم الدولة وأن شرفى الحريدة الرسمية وينفذ كفانون من قوانين حلة .
مارق ب.	مادق	صدرفي

مجلس الشيوخ

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال جلمة ٢٦ عنه منه ١٩٢٣

(القرر حضرة الشيخ المحرّم عبد الرحن رضا باشا) .

مفرة صاحب المعالى أحمد على باشا (وزير الحقائيسة) - ارجو أن يوانق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

السُمُّسِين - هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هــذا النانون على وجه الاستعبال ؟

(موافقة).

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

ولقد وذع تقريراللجنة على-مضراتكم واطلعتم عليه طبعا . فهل توافقون على عدم تلاوته ؟

(موافقة) .

مشروع قانون

بلدخال تمديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصسل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأثل من قانون المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشــيوخ وبجلس النؤاب القانون الآثى نصه وقد صدَّمّا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعسقل المواد ۲۲۳ و ۲۲۶ و ۲۲۰ و ۲۲۳ و ۲۳۳ و ۲۳۳ و ۲۳۳ من قانون المواضات في المواد المدنية والتجارية أمام الهاكم الأهلية كما ياتى :

المادة ٣٧٧ — إذا اقتضى الحسال تعيين خير فالمحكة ندب خير أو ثلاثة خيراء - وطيها أن تذكر في بس الحكم :

(الولا) بيانا دقيقا لمـــأمورية ألحبير والإجراءات المستعجلة التي يرعص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إبداعها في خزافة المحكة والتي تكون كافيــة لمصارف الخير وأتماه المتدملة. والخصم الذي يكلف بإيداع حذه الأمانة والأجل الذي يجب علمه إبداعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحبه منها نظيرنا يلزم له من المصارف. .

(ثالثا) الأجل المضروب لإبداع تقوير الخبيو .

(رابعاً) الريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية الرافعة في حال إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر الفضية في حالة صدم إيداع الأمانة .

ولا يعلن همذا الحكم إن كان صده، بمواجهة الجمعيم أو بمضور

الذا لم تودع الأمانة من الحمد المكانف إيناعها ولا من فين من الخمصوم لا يكون الخميد مازما بأداء المسامورية ويقرر الهكمة إذا رأت إن الأحذار التي أبديت غير صحيحة سقوط حق الخمم الذي استم عن دفع الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدي وتستمر في إسراطات الدعري .

المَــادة ٤ ٧ ٧ — إذا اتفق الخصوم على تسيين واحد أو تلائة من أهل النابرة بأسمائهم صدّفت لمج الحكة على ذلك .

وقيا عدا هــذه الحالة تختار المحكة الخراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ، ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المسافة ٣٠ ٧ – في التماني والأرسين سامة اثالية لإنشاع الأمانية يدهو تنم التكاب الخبير إلى الحضور ليطلع على الحكم الصسادر تتبيينه والإفوراتي المؤدمة في الملقب بغير أن يتسلمها ما لم تأذن له المحكمة أو الخصوم بذلك ، وتسلم إلى الحلير صورة من الحكم .

وأذاكان الخبير غير مقيد فى الجدول فعليه أولا أن يحلف اليمين أمام القاضى المعين ثلاً مور الوكتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمسله بالصدق والإمالة

المسافة ٣ ٢٩ سـ يجب على الحمير أن يجدد للدروع في العدسل تاريخا لا يضاوز المحسد عشريوما التالية للتكليف الممذكور في المسافة السابقة . وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسيمة أيام على الأتمل يتحلوم فيها بحمل الاجتماع الأولى ويومد وساحته .

وق حالات الاستجال بجوز المحكة أن نامر في الحكم الشاخفي بإجراء الجهة بمباشرة المعسل في الثلاثة الأيام الثالية ثلاثيم التكليف الملذكور على الأكثر، وفي هداء الحالة تكون دهوة الخصوم بإشارة برقيسة ترسل قبل الإجتاع الأول بأرج وهشرين صاحة.

وني حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر في الحكم بمباشرة عمـــل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشاؤة برقية ولو بجماد ساعة واحدة .

المادة ۲۳۲ — تقدّر أتعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة الفاضى الجزئى
 أو رئيس الدائرة الذي عينه يجرد صدور الجدكم . في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدرها الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية النافشة فالتحرير الأسياب لا دخل الدير فيها فتقابر أضابه ومصاريقه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى

المسادة ٧٣٤ - تقبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصوبها بتقرير فى فلم النكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخلصر للذي يجوز تنفيذ أمر التقديرضده إلا إذا أودع الباق تخبير من المبلغ العمادر به أمر التقديرمقدما فى قلم كتاب المحكة مع تمضيض هذا المبلغ النادية ما هو مطلوب الخبير .

المسامة ع ع م ـــ إلما لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي سقده الحكم بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قبل الكتاب قبسل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كابية بينان الحالة التي وصلت إليها أعمال لفلجة والأسباسالتي حالت دون إتسام مأمور بته .

وتطلع المحكة على مذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لنظر الدعوى ولها أن تمتحه ميعادا لإتمام مأموريته و إيداع تفريره إن رأت للتأخير مبررا .

إذا لم يكل هناك مر والماخير الماسكة إما أن تحكم عليه بغرامة الاتجاوز خصة جنيات مصرية وتمتمه ميدادا الإنسام ما موريته وإما أن تستبدل به يعمر وتصدر أمرا خير عابل الطعني إذا يو إلى قفر المنتخب ما يكون فيضه من الإمانة ولمما في هذه الحالة أن تحكم عليه إيشاً بطرامة لا تجهاوز عشرة جنيات مصرية . وذلك بغير إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديية والتدويسات إن كان فحاعل .

و إذا كان الناحير تاشئا عن حقاً أحد الحصوم تحكير عليه العكة بدرامة من مائة قسرش إلى خمىيائة قرش بجوز منتجا كلها أو بعضها إلى الخصوم الإحرن على سيل التحويض .

المادة الثانية

يضافى إلى فاتون للراضات في المواد المدنية و التجاوية أمام العاكم الإطبقة بعد المسادة و من من المسادة بكون فها ١٩٣٧ مركزة فدها : المسادة ١٩٣٧ مركزة سيحورة لليرف نعدى محسمة الألجاء التالية التاريخ المسادة معروة المساكرة سيح تقل المتحاب أن يشمى عن المدامورية التقديدة التي تعب علما المساورية المسادورية التقديدة التي تعب علما المسادورية وعواد المسادورية المسادورية

وكل عبيرلا يؤدى مأمور يشه من غير أن يكون قد تخي عنها يحسوز للسكة التي ندبته أن تحكم عليمه بكافة المصاريف، التي كان سها في تكيفها بعر فائمة كما تحكم طيسه بالتعويضات إن كان لهـــا محل وذلك بعون إخلال بالجزاءات التاديمية .

المادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ؟ ٢٤ من قانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية إمام المجاركم الأهلية مادة جديدة يكون وقبها ٢٤١ مكرة وتصبا ؟

. المنابعة بدغ لا مكررة سـ على الملميز أن يودع بنفسه أم يؤاسطة مشدوبه الجامين بقار كالب المحكة التي ندهه تقويره عوقها عليه معه وجرنقا به عاشر أعجال المدة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه والاحكم عليه القاضي الحزقي أو رئيس الدائرة الذي عينه بخرامة لا تتجاوز مائتي قرش .

فإذا كان مقر المحكة التي هيته بسيدا عن عمل إقامته ولمهكن الديه مستندات لإعادتها جازله إيداع قدروه وعاضر أعماله فى قلم كتاب الحكمة الجزئية التاج له على إقامتة وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكة التي ميته .

وطيه في ميعاد أربع وعشرين ساعة مري تاريخ إبداع تقديره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات فيالمواد المدنية والتجارية أمام العاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :

المادة ٢٤١ ثالثة - يحب أن يكون التقرير مختصرا ودفيقا .

وعلى الخيير آلا يعيد فن تقريره ما هو مدقق مجاضر الأعمال بل يكتفي بأن يشير إلى النبذ التي يروى ضرورة الرجوع إليها وآلا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن طبها بل يكتفى بأن يشير إليها .

ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في الحكم أو باتفاق الحصوم .

المادة انفامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلة مادة جديدة بعد المادة ٣٤٣ يكون رقها ٣٤٣ مكرة ونصها:

مادة ٣ ع ٣ مكررة ب يجمشر الخمير في اليوم المحقد المساقشة في التقرير ليين العكة رأيه والأوجه التي تعروه . والعكة أن توجه إليه من الإسئلة ما تراه مفيسة! لاستنارتها في الدعوى سواه من تلقاء لفسها أو بناء على طلب الخميرم .

وغصل منافشة الترير في هذه الجلسة ولولم تكن القضية صالحة الراضة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يحب إنائتها في عضرالجلسة. والمحكة في حالة اتفاق الخصوم أرب تعنى الخبير من الحضوو الماقشة هذه و.

المادة السادسة

تلنى المسادة ٣٣١ من قانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المبادة السايعة

على و زيرا لحقانية تنفيذ هذا القانون،ويسمل به من تاريخ نشرهڧالجويدة ارسمية .

ناص بأن بيمم هــذا الفانون بماتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كفاليون من قوانين اللولة . ``

صدر نی

الرئيس ... هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المهادئ العامة لمشروع هذا القانون ؟

(لم يعترض أحد) .

المرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا الفانون من حيث المبدأ .

وانتثقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

تمحن فؤاه الأكول ملك مصر

قرر بحلس الشيوخ ومجلس الثواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا طيه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعسيل المواد ۲۲۳ و ۲۲۶ و ۲۲۳ و ۲۲۳ و ۲۳۲ و ۲۳۲ و ۲۳۶ من قانون المرافعات في المواه المدنية وإلتجارية أمام المحاكم الأهلية كما ياتى ۽

المسادة ٣٧٧ — إنا اقتضى الحال تعين خبير فالمحكة تنب خبير أو ثلاثة خبراء . وطعها أن تذكر في نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمـأمورية الخبيروالإجراءات المستحجلة التي يرخص له باتفاذها .

(تابيا) الإمانة التي يمب إيداعها في خزانة المحكة والتي تكون كافيــة لممباريف الخبير وأتهابه العثمانة ، والطعم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجمل الذي يصب عليه إيداعها فيه ، والحيلة الذي يستطيع الخبير سمهه منها نظير ما يازم له من المصاريف .

(قالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الحبير .

(رايعا) تاريخ الحلسة التي تؤجل لهـــا القضية الراضة في حال إبداع الإمانة وجلسة أقربه من الأولى لنظر الفضية في حالة عدم إبداع الأمانة .

ولايهان هذا الحكم إن كان صدور بمواجهة الجمعيم أو بحضور وكالاتهم فإذا لم تورع الرئاة من المنصم الكتاف إدامتها فلا من خوبه من الخصورم لا يكون المجلس بأداء المساورية وتقرر الحكمة إذا رأت أن الأمار التي إلميت في سيمية مقوط على الخصم اللهم المتع عن فتع الأمانة في الخسات بالمبكر التهياري وتستعر في إعراضات المنعى من فتع الأمانة في الخسات

المِسَالِة £ 7 7 من إِنَّا اتَهَى المُلَصِومِ مِلْ تَعِينَ وَاعِدُ أَوْ يُؤَنَّهُ مِنْ أَهِلَ المَعِينَةُ إِنْحَاكِمِ مِينَقِت لِمُ الْحَكَةُ فِلْ يُلْكِ ءُ

وقها بعدا حداد الحالة كاذار العكة الخاراء من بين المغبراين أمابها لعدل [هل الخديرة مالم توبعد أساب عاصة انتخى فير فكات فريجب بيان هداء الإساب في المنكل، -

المتبناوة و م ٧ مـ فى المثانى والأربس صاحة الثالية لإيداع الأمانة بشعو علم الكتاب الخسير إلى الحضور أيطلع مل الحكم للعب أثور بتسيئة والأولاق

المودعة فى الملف بنير أن يُسلمها مالم تاذن له المحكمة أو الخصـــوم بذلك ، وتسلم إلى الخبيرصورة من الحكم .

و أذا كان الخبير ضير مقيد في الحدول قطيه أولا أن يحلف الهين أمام القاشي للمبين الا مور الوكيسة ولو يغير حضور الخصوم بأن يؤدى عسله الصدق والأمانة.

المسادة ٢٧٩ سـ يجب مل الخبيران بحمد الشروع في العمل تاريخا لا تجاوق المخسدة شريوما التالية للتكليف المذكرو فيالمسادة السابقة . وعليه إن يدعو الحمدوم بتخالجات موسى طها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطرهم فيها تجل الاجتماع الأمل ويومه ومعاعنه ل

وفي حالات الاستمبال بموز للحكة أن تأمر في الحكم القاضي بإحراء المابع بمباشرة العمل في المتلافة الأيام الصائبية لتاريخ التكليف الملاكور على الأكثر. وفي هذه الحالة تكون دهوة الخصوم بإشارة براية ترسل فيسل الاجتماع الأول بأرم وعشرين سامة .

ونى حالات الاستحبال الفصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمل الخبرة قورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمماد ساعة واحدة .

المسادة ٣٣٧ — تقدّر أتماب الحبير ومصاريفه بمعرفة القاضى الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه يجود صدور الحكم في موضوع الدعوى .

الحادة ع ٧ ٣ س ختيل المارضة في عقدير الأجرة من كل من الحصوم في هوثة الأيام التالية ليوم الإصلان بذلك التقدير ويكون حصوماً بتقرير في قلم النكاب .

ولا تقبل المارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أورع الباق الليور من المبلغ الصاهر به أمر التقدير مقدما في فلم كانب الهنكة مع تمهميهم هذا المبلغ أكاوية ما هو مطلوب الخير .

المـادة ٧ ع ٧ — إذا لم يودع المنير تقريره في الأجل الذي مقده الحكم بإيراء الخبرة وجب عليه أن يودع فى اللم الكتاب قبل الضعاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحلفة التي وصلت إليا أعمال الخبرة والأسباب التي الت دون إتمام ماموريته

وتطلع الهكذة على مذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لظر الدهوى ، ولحسا أن تمنحه ميمادا لإتمام مأموريته ، و إيشاع عمريره إن وأثّ تقاخير مبروا .

لؤنا لم يتن هناك مير للعانيد فلمسحكة إما أن تحكم تبك بنزامة لا مجلوز حسد جنهات معترة من مجتمعه مبنادا لإمام مامورية ، و إمانا أن شليقال به خيره وتصدر أمرا غير قابل العقدل إلى يد إلى أثم الماكات با يكون لهمية من الأمامة ، وطفاق عقد المثلاث الموقعة انهاء أيضا بطولية لا تجاوز عشرة جهيات عمر في . وطفاقه بنيز يا مخطل كا إلى يؤلبو على عمله من بالمؤامات التأديدة والتعريضات إن كان لما على المتاريخة

و إذا كان التأخير نائسةا عن خطأ أحد الخميوم تحكم حليه المحكة بنوامة من مائة قرش إلى خميائة قرش يجوز منتجا كليا أو بمضها إلى الخميوم الآخرين على مبيل التعويض .

مفرة صاحب المعانى أحمد على باشا (وزير الحقائية) - لذا كلام في هذه المسادة .

فنص المادة ٢٧٤ الذي قدّمته الوزارة كما يأتى :

ولكن بلمنة الحقانية ئجلس الشيوخ رأت تعديلها بالصينة الآتية هي : (إذا اتفق الخصوم على تعيين واحد أو تلاكة من أهل الخبرة بأسمائهم . صدّقت لم المحكة على ذلك) .

أى أن أُلجنة عمد اشتماط أن يكون الخصوم بالنين ولم حرية النصرف فرحة قدم

فاشقاط أن يكون الخصوم بالدين لهرجرية التصرف في حقوقهم رأموالهم هو الفارق بين النص الماني قلمته الممكومة . واقدمى الذي اقترحته الجنة . فإذا كان الخصوم بالدين — ولم حربة التصرف في حقوقهم يجسوؤ لمم أن يتقفوا مل تمين خبير أو اللائة . وما عل الهنكة حيلانة إلا أن تصدق على تعينهم .

ولكن المجمدة رات حنف هذا الديد (وهو أن يكون الخميرم بالنين لهم حرية الصرف في خوقهم) وقالت في تقريرها : إنه لا لاوم لهذا الديد . لكن الاطاق مل تميين خمير الو خباه المس صلحا . ولا تمكيا . ولكنه إجراء يتميى بأن بين الخبير و يقدم تقرير فالحكة . والحكة هى التي لما أن تأخذ . به أو لا تأخذ .

هذا الفيد الذى هو عمل النزاع الآن كان موجوداً . ولا يزال موجوداً . فى قانون المراضات الأمــل فى المــادة ٣٧٤ . والفتلط أيضا . ها يوضم عيثا . بل له منى مقصود . هو أن النيم أو الوصى . لا يجوزله أن يسطلم عل أموال.الهجور عليم أو عل أموال الصغير . .

ويهوز فى فرض من الفروش أن النج أن الوسي—م أنه ممين— يكون له غرض فى أن يتنار زيدا من الناس ليكون خيرا فى فضية ، والقاضى — حقيقة — له الحرية فى أن يت يتبل تقرير الخبير أولا يتبله ، وله حطانى التقدير مل النقرير فى ها، أولا ، فرر أننا يهب ألا نشى أن المنير لا يتنفب إلا لأن حلومات القاضى لا يمكن أن تشع لكل العام والفنون ، وضغف المرور فهو لا يوافق مل نتناب هذا المنير إلا لأنه يراه على القنه ، وأنه يستطيع أن يرشده إرشادا صحيحاً . وبلمة صافقة .

واذا اقترح الوسى غيرالأمين أو القيم الذي لا شرف عبده ... إن يسين خبير بذاته في قضية , فو يما ضاع بواسطة هذا الخبير ملل القاصر أو المجمعور طب ه

ولا يتمال : إن الحكة لما الحق فى أن تنظر فى تغرير الحبير، وتقبله أولا تقبله، ونضى أن التقرير فى الغالب له تأثير على القاضى ، وبخاصة فى الأمور التى لم يجعط بها خيرا .

فلنلك يحب أن يكون تعين الحبو بالاتفاق ، قاصرا على الانتخاص الذين لحم الحق في التصرف في حقوقهم .

نهذا النص لم يوضع من قبل عبنا . ويجب أن يحفظ به . لأن الوصى. والتم لا يجوزله الصلح في أموال النساسر أو السفيه . كما لا يجوز للفم أو الوصى أو الوكيل غبر المسافدون صراحة أن يقبسل تحكيا في أموال الفاصر أو المفتوه . أو المفتوه .

فيجب الاحتياط لهذا . ويجب أن بيق النصركما قلمته الهكرمة . لأن فيه حفظا لأموال القصر ولا أدرى الحكة التي حدث باللجنة إلى حذف سطر أو سطرين على اعتبار أنه ليس فى الأمر صلح .

فالدين يتقدمون باتخداب خير أو الالة يجب أن تتوافر فيهم الشروط المطلوبة . يجب الاحتفاظ بمصلحة الإشخاص الذين ليس لهم حرية التصرف فى حقوقهم . ألت يحتاط لم وألا يؤذن الوكيل أو اللتم أنو الزمى أن يتخب أشخاصا مديين ربحا يكون لم فاية فى اتخابهم بالذات .

فاقا أحم - ياسم الحكومة - على أن بيق هذا النص حرصا على أموال القصر والعجور عليهم .

(تصفيق) .

القرر حسس بعثب المجندة هذا الموضوع . فوجدت أن عبارة (بالذين لهم حرية التصرف في خوقهم) لا أنوم لما لا أنه ما ادام الرصى . أو التم يمثل الصغير أو الصيور دله . . . فهو المستول سيتلذ . . فهو لا يصطلح مل حق الصغير أو الصيور دله . . وإنحاء هو يتمار الخبير . واختيار الخبير لا يستهر مصاداً . والمحكم هي مساسحة الثان في تقدر فيدة التقرير الذي يرتم لها . ولما حرية التصرف فيه . . وليس هذا إذن من شمن التصرفات المنوعة .

عفرة صاحب المعانى أعمد على باشا (دزير الحقانية) حــ حق التفاضى غيرحق الصلح . والتصرف في الحقوق يجب أن يكون بالقيود المعقولة التي لا تضيع معها حقوق القصر .

مقرة الشنج العثرم قليني قميمي باشًا – بيان معالى وذير الحقانية في مصلحة القصروا لمحجود طبهم .

هضرة ساهب العماق أحمد على باشا (وزير المثانية) ... لولم يؤتب على سغف هـ لما النيد ضرير لواقفت اللجمة عليمه ، ولتكي وجود هذا الديد احتياط وضرورى العملمة السامة في الأسوال الاستثنائية ، يعم موجود في المثاني النائم ، الأمحم المنافقة ، ويخاصة إذا ما لاستثنا أنه في أسوال تشخص بعلب تعين غير بالداف ، وتتبينه ربحا تضيع القضية ، الأن المناضى لا بطلح مبه أن يكون طالب إلا في المسائل التاذيبة ولا يطلب منه يكون علما في كل الأجهية ، و

حقيرة الشنج انحترم هير الطيم أوبي بك ... حل المقصود إندر... هو الاحتياط ؟

مفرة صاحب المعالى أحمد على باشا (وذيرا لحفانية) — نيم .

هُمْرة السَّجُ الْعَرْم أَحْمَر رَسَدى — الاعتراض الموجه من الحكومة يقضى بحرمان الأوصياء والتمامة من أن يتصرفوا في اختيار الخبراء. إلا بإذن من الحباس الحسيي .

والواقع أنه إذا انصب هذا الاحتراض مل جارة (لهم حرية التصرف) فإنها لا تتناول عبارة (بالنين). ومع ذلك فكيف يمكن أن يوجه هــذا الاحتراض إلى كامة (بالنين) ألتي تستيقيها الحكومة . وكيف يمكن أم يكون خصم في دعوى . وهو خبر بالغ

نفس التعبير بكلمة (للخصوم) . أو يكلمة (خصم) في دعوى . لا يباح له أصلا أن يكون خصيا مدعيا أو مدعى طيه إلا إذا كان بالغا .

هفرة صاهب الهمانى أحمد على باشًا (وذير الحقانية) —يجوز أن يكون الخصم فير بالغ , ولكن له حق التقاضى بوساطة الوصى أو الفيم .

هِصْرة السِّحْ الْفَرْم مِسْمِد رَسُدى ــ النص يقول إذا كانوا بالنين ، ولهم حرية التصرف ، وكامة (بالنين) تعليلها يقضى بألا يكونت خصم ف دموى غير بالنم .

كل ما يراد من التعبير بكلمة (بالغ) هو أن يكون له حرية التصرف ، ولا يكن أن تنصرف لغير ذلك .

قلنا : إن قانون المجالس الحسيمة حرم الوكلاء والأوصياء والقامة من أمور معينة إلا بإجازة المجلس الحسبى ، وهذه الأمور حددت في المسادة الحادية والمشرين من قانون المجالس الحسبية .

واختيار الحبيرلم يكن من المسائل التي نص طبها في المسادة الحادية لعثم بن .

وإذا حرينا القامة والأرصياء والوكلاء من حق اختيار الخبيد ، لا كان من من اختيار الخبيد ، لا كان من طقات من الوليب إيشا ، كان مجروا من حق القاناني أصدالا و لكن ح فقاف لمم أن يرجوا الدهائي وأن يقانانوا فيها ، بدون رجوع الى الخبل الحسل الحسي المتازر أهل النباق الجراء امن المواحات القاناني ، كان المباحل المتازنية بدواب المتازنية بدواب المتازنية المتازنية من أن همذا الإجراء ليس إجباريا مل المتحكة أن عابم إليه . رايا بلبا يما إليه القاناني في إحداد مسالتين – الأولى – الايشعوف المتازنية القاناني للمتازنية المتازنية بدائمية – والثانانية – أن يكون عام القاناني لا يتأول

فإذا بما الفاضى إلى أهل الخبرة . وهو غير مقيد برأجم . واضح الخصوم على شخص لينفذ همذا الإجراء . فكيف يحرمون من ذلك . وبخاصة إذا كانوا قامة أو وكلاء أو أفضياء الأ..."

وَإِذِنَ إِسْرَاهِ الْجُنْسَةِ فَى حَذَفَ هَذَهِ السَّارَةِ ۚ إِجْرَاهِ صَلَّيْمٍ . يَغَنَى حَنَّهُ مَا وَرَد فَى صَدَّرَ الْمُمَادَةُ بَكُلُمَةً تُخْصُومٌ ** .

وشرة التنج اللازم مس صبرى بك — الاعتراض الذى أثاره زميل حضرة الشيخ المنتم المدرشتان في أن الخلص بجباناً، يكون المخالم العراض وجيد . وكل فيا يتعلق بأنس الخلص بها أن يكون له حرية التصرف في المقوق — تن يقبل منه طلب تعين خور — أظل أن وزارة المقاتية على حق في السائد بيناً . ويخاصة أن المساخة كانت موجودة .

والراتم أن التغير لا يكون إلا إنما جذ جديد يستايم هسذا التغير . وهذا الجديد غير مرجود . والرجود هو أن الاعتراض الذي أدل به معالى وزير المفاتمة فيا يتماق بالوصى والليم اعتراض رجيه قد يشقى . وإذا لم يتمفق نقع مفاقد مل الأفل . والابتداء من المفاتمة في أبوال القصر والصجور طهم واللتائين . أمر واجب يحب الأعذب به .

بين كلمة (بالنين) الواردة في مسدر الممادة ٢٣٧ كما وضعتها وزارة المقانية ركما أقرط علمى التواب. وكما القرحية المجملة الإستشار بالتشريعية. وقد يكون المقصور من المباليين منا الراشدين . لا البالدين منا وما دام الشخص قبل خصيا في دعوى . فالمغرض فيه المبلوغ . ولا أدرى ما المذي تقديد وزارة الجفالية من هذا الفنظ .

مفرة صاحب المعلق أحمد على باشا (وزير المقانية) -- هذا هو النص القديم .

وقدرة الشمخ الفرم صدن صبرى بك ... يقصد بالبالغ ... من ما أطل... البالد الذي يمكك التصرف في خلوف . وتكون جلا (ولم حرف التصرف في خفوقهم) هي جملة مفسرة لبالغ . فالبالغ الذي يقصد في هذه المسادة لم يكن البالغ سنا . بل البالغ الذي له حربة التصرف في حضوف . أي غير المعبور طبه .

ولهذا فانا أنضم إلى رأى وزارة الحقانية .

مفرة صاحب المعالى أعمد على باشا (وزير الحقائية) - تتمسك الوزار، بالنص الذي أكاره عجلس النواب.

المقرر ـــ ليس لدى اللجنة مانع من الموافقة على المـــادة الأولى بالصيفة التي أقرها مجلس النؤاب .

مضرة صاهب المعالفة محمد على طائنا (وذير الحقائية) ... لكن اللجنة إثبافت كلمة ^{مع}املها من على الفقرة الثانية من المسادة ١٢٤ فاصبحت حكذا ^{مع}وضها عدا هذه الحالة تختار الفكة الخيراء من عن المقبولين أحامها لعمسل أهل الماية الخ^{يرة ا}لوصافة في علها ، والوفارة توافق طها .

الرئيس _ وهلا يحسن أن يستبدل بكلة والنين "كلة وراشدن".

عضرة صاحب المعلى أحمد عق المات الواليم الحقائية) - يصبن إيفاء النص كا هو حتى يكون مطابقا النص القليم .

الرئيس – مفهوم أن المقصود بالبالغين الراشدين .

مفرة صاحب المعالى أحمد على باشا (وزيرا لحقائية) — فع ولكن نريد أن بيق هذا النص ليكون مطابقا للقانون المختلط.

> الرئيس - إذن تتل المادة سلة . تليت المادة الأولى معلّة وهذا نصها :

مادة إ _ تستمل المواد ٢٣٧ و ٢٧٥ و ٢٧٥ و ٢٧٩ و ٢٣٧ و ٢٣٤ و ٢٤٣ من قانون المرافعات فى المواد المدنيسة والتجارية أمام المحاكم الإهلية كا أتى :

السابة ٣٣٣ — إنا اقتضى الحلل تعبين خبير فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراه . وطيبا أن تذكر فى نص الحكم :

(أقلا) بيانا دفيقا لمأمورية الحمير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له اتفادها

(ثانيا) الأمانة أتي يجب إيداعها في حزانة المحكة والتي تكونب كافية المعهاريف الخبير وأتعابه المقتملة . والخميم الذي يكلف بإيداع والأجل الذي يجب عليه ليداعها فيه . والميلية الذي يستطيع الجبير سميه منها نظيرها يزم له من المعهاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية الرافعة فيحال إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر الغضية في حالة عدم إبداع الأمانة.

افؤا والإسان هذا الحقم إن كان صدوره بحواجهة المصورة أو بحضور وكالاتهم فإنا تم توجه الأمانة من العلم الممكنك إداعاتها ولا من فيهم من الخصوره لا يكون الحير مازيا بالحاء المسامورية وهرر العكمة إذا رأت أن الإنصار إلى أبيت فروسهمة مقوط حق الحصم الفوى استد عن فتع الأمانة في التمسك بالمنكم التمهيدي وتسمسر في إمواطات الصوري .

المبيادة به ٧ ج - إنها تلك الحصيري بالذين ولمج عدية التصرف في محقوقهم وانتفوا على تعين واحد أو تلائة من أهل الخبرة باسمائهـ بم يهيدتمق لهم على ذلك من المحكة .

وفها عدا هسذه الحالة تمتار الحكة الخيراء من بين للقبولين أمامها لهبل أهل الخبرة ما لم توجد أسياب خاصسة عنتضى غير ذلك ويجمب بيان هسذه الإيهاب في الحيكم .

لمسادة ه ۲ ۶ س. قد الثمان والأربين سادة البالية لإمداع الأماني يدهو تلخ المنتخاب الخبر المبل المخضور لديطه على الحكم الصادر بضيف والأوراق المودة فى الحلف بنير أن يضياحها ما فو تأذني أنه المفتحة أو المسهوم بذلك ؟ وقسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

وإذا كان الجير غير مقيد في الجسدول نعليه أولا أن يحلف اليمين أمام التجليقي الجمهور الا أهد العلقة دلو بغير جضهد الجمهيم بأمني يؤدي بحمله والأمانة .

المـافة ٢٧٧ سـ يهب هلى الخبير أن يحدد الشروع في العمــل كاريخا لا يجهاوز الخمـــة عشر يوما التالية التكليف المذكور في المـافة السابقة . وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موحمي عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام هل الأقل يخطرهم فيها بحل الاجتزاع الأول ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعبال بجوز الحكة أن ناس في الحكم القاضى بإجراء المجهة بمباشرة العمل في التلائة الأيام التالية فاريخ التكليف المذكور على الأكثر. وفي هذه الحالة تكون دهوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بارج وهشرين ساعة .

المسابق ۳۴۴ — تقدر العاب الخير ومصار يقه بمعرفه الفاضى الجنرفي أو رئيس الدائرة الذى عينه يجرد صدور الحكم فى موضوع الدعوى و إذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية الناقشة فى التقر م

و إدام برستار هذا الحجم في خلال الغارب المعهور التابية للتنفيذ في القدر الأسباب لا دخل للمبير فيها فتقدّر أتعابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المــادة و ٣٧ ســ هجل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب .

ولا تقبل الممارضة من الحميم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباق للخير من المانخ العباد به أمر التقدير مقدّما فى قلم كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطلوب للخير .

المسافة ٧ ع ٢ – إذا لم يودع الحمير تفرير فى الأجل الذي صده الحكم بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع فى قام التكاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيسان الحالة التي وصلت إليها أعمال الحمرة والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

. وتطلع المحكمة على مذكرة الحبر بالجلسة المحدّدة لنظر الدعوى ولها أن منحه ميعادا لإتحــام مأموريته وإبداع تقريره إن رأت للناخير مهررا

فإذنا لم يكن هناك مبرر التاخيرفالممحكة إما أن تحكم عليه بقرامة لا تتجاول بمن خطية بقرامة لا تتجاول به مشد جنهات مصرية ولما أن تحتيط له بضد جنها والمحتاج المحتاج المح

وإذا كان التاخير تاشئا عن بتطأ أحد الجميوم تمنكم عليه المحكمة بقرامة من مائية قرش إلى بحسيالة قرش يجوز بنحها كلها أو بمضها إلى الحميسوم الآجرين على سيل التحويس .

> الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المائة ممثله ؟ (موافقة) .

الرئين - يفرّ والحبلس الموافقة على المسامة الأولى معلَّلة .

اليت المئادة الثانية وهذا نصها :

يضاف إلى قانون المراضات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المحادد مهمين معردة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها :

المسادة ٢٣٧ مكرة - يجوز تخير في مدى خمسة الأيام التالية التــاريخ استلامه صورة الحكم من قم الكتاب أن يتنحى من آداه مأمور بته في القضية التي ندب لها الأسباب برى القاضى الجنرثي أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويحوز فى الدعاوى المستعجلة أن تقرر الحكمة فى نفس الجلكم نقص هذا الميهاد .

وكل خير لا يؤدى ماموريته من فيرأن يكون قسد تنحى عنها بحسوز للهيكة التى ندبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التى كان سيا أن تكبلحا بلا فائمة كما تحكم بليه بالتمويضات إن كان لهـــا محل يؤلك بدون إخلال بالمؤاهات التأديبة

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم عل هذه المساجة ؟ (موافقة) .

الرئيس .. يقرر المجلس المواقفة على المبادة الثانية .

تليت المــادة الثالثة وهذا نصها : يضاف بعد المــادة ٢٤١ من قانون المراضات في المواد الجدنية والتجارية

أمام المُصاكم الأهلية مادة جديثة يكون رقمها 251 مكرية ونصها : المسادة و 2 لا كرية — على الخبير النهودع بنفسه أن بواسطة مندوبه الخاص يظم كتاب الهكذة التي نديته تقريره موقعاً عليه منه وصرفقاً به محاضر

رسمان احميره . و يودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت ليليه وإلا حكم طبه الفاضي الجنوثي أو رئيس الدائرة الذي عينه بغوامة لا تتحاوز مائين قرش .

السفى اجموق الدوليس تعاونها على المحافظة المجاودة على يكن الهام مستغلب المؤلفة المستخدمة المجاودة على يكن الم الوان المجاوزة الم

وطيسه فى ميماد أربع وعشرين ساحة من تاريخ إيناع تخريره أن يخطر المصور بذلك بكتاب موصى طيه .

> الرئيس ... هل توافقون جغيراتكم على هذه المبادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرّو المبلس الموافقة على المسادة الثاقلة . عليت المسادة الرابعة وهذا تصها :

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنيسة والتجارية أمام الصاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٤٦٢ ثالثة ونصها

الممادة 1 ع 7 ثالثة سـ عيب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا . وعلى الخير الإيميد في تقريره ما هو مدون تجاضر الإعمال بل يكتفي بأن يشير إلى النبذ التي يرى ضرورة الرجوع اليها وألا يعيسد نصوص المؤلفات التي يرتكن طبها بل يكتفي بأن يشير إليها .

ولا يجوزله إرفاق يرسوم ستقريره إلا إنا كيان مصرجا له يذلك في الحميكم أبر إخاق الجمعوم .

> الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يَقرَر الهيلس الموافقة على المسادة الرابعة . تليت المسادة الخاسة وهذا نصيا :

يضاف إلى قانون المراضات فبالمواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المسادة ٢٤٣ يكون رقما ٣٤٣ منكرة ونصها :

مادة ۳ ع ۲ مكرية – يحضر الحيريق السوم العقد النافشة في القدسرير ليين العكة رأيه والارعمة التي تجربه . والعكمة أن توجه إليسه من الإسلامة ما تراء مفيدا لاستفارتها في اللحوى صواء من الخله فبسجها أو يتسأه على علمات المصريم .

وتحصل ماقشة التقرير في هذه الجلسة يلولم تكن التغيية صايحة الرافعة ف موضوعها إلا إذا وجدت أساب استنتائية يجب إلياقها ف محضر الجلسة . ف محكة في خلة اتفاق الحصوم أرب تعنى الخبير من الحضور الماقشة تعد مه .

> الرئيس .. هل توافقون حضراتكم هلي هذبه المسابة ؟ (موافقة) .

> الرئيس ... يقرّر المجلس الموافقة على المسادة الخامسة . بنيت الميادة السادسة وهذا نصحا :

تلفى المسادة ٢٩٦ من قانون المرافسات فى المواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلية .

> الرئيس _ هل توانقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقترر المجلس الموافقة على المسادة السادسة . بنيت المبايدة البيامة وهذا تصها :

مادة γ — مل وزيرالحقانية تنفيذهذا القانون ويعمل به بين تاريخ يُشره في ايلمريدة الرجمية .

نامر بأن يبعم هـ نما القسانون بمنائم العراة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كفانون من قوانين العولة

مارق ... ۰۰۰

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرر البلس الموافقة على المادة السابعة . وليؤخذ الرأى الآن على مشروع هذا القانون بالنداء بالاسم .

أخذ الرأى على مشروع القانون بالنداه بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومددهم أديعة وستون (١٠ .

المرئيس _ يقسر المجلس الموافقة على مشروع هـ ذا القانون بإجماع الحاضرين وعدهم أربعة ومتون ١٠٠.

مجلس النؤاب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلمة ٢٧ عرب ما ١٩٣٢

الرئيس -- ورد كتاب من مجلس الشيوخ هذا نصه : تعضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

نظر بجاس الشيوخ بجاسته المتعدّة ف ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٧ تخرير لجنّة الحقانية عن مشروع قانون وارد من مجلس التجاب بإدخال تعديلات و إضافات في الفوع الرام من الفصل الثانى من الباب الساج من الكتّاب الأول من قانون المرافات الإهل في المواد المدنية والتجارية فعدله بالصيغة المرافقة لهذا

فاتشرف بأن أرسـل لماليكم مع هــنا مشروع الفانون كما أفره مجلس الشيوخ وعضر الجلسة لمذكروة راجيا عرض ذلك على مجلس التياب . وتفضيلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

النامرة ف ٢٧ يويه ت ١٩٣٢ عن وثيس مجلس الشيوخ أ عد طلعت

فهل توافقون على إحالته على لحنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) •

الرئيس _ أرجو من حضرات أعضاء بلمنة الحقائيسة ان يجتمعوا الآن ليحثوا هسذه المشروعات ويقدموا تقريرهم عنها حتى يتسنى للمبلس تظرها في هذه الجلسة .

حضرة الناب العزم محمد حسن (رئيس بلمنة الحقائية) ... لأهمية هذه القوابية ولا المقائية المسابقة بعد القوابط القوابط و المسابقة المسابقة بعد القوابط من المطلسة و وقد حضرت جلسة مجلس الشيوخ وجمست المقاعلت التي دارت حواما ، هم اتصلت صباح اليوم بمضرات الصفاء بلمنة الحقائية التي المشرف برأحتها ويشمن الآن على استعماله المشروعات بدئياً ، ويشمن الآن على استعماله الاجتماع والنظر أنها وتقدم هررضها إلى المهلس في هذه الميلة الاجتماع والنظر أنها وتقدم الميلة المنابقة المسابقة المنابقة المنابقة المنابقة المنابقة عادرضها لمنابقة المنابقة المنابق

الرئيس ـــ هل توافقون على ذلك ؟ (موافقة عامة) .

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

"أسال الخبلس بجلسة اليوم على بلنسة الحقائية مشروع هذا القانون بعد أن أعيد من مجلس الشيوخ ممذلا ، فيحته الجمنة وتبين لهما أن التعديلات التي أميد من مجلس الشيوخ ممذلا ، فيحته الجمنة وتبين لهما أن التعديلات التي المنافذ و اعتم مكروة والممانة الرابعة والممانة الخاصة والممانة الخاصة والممانة الخاصة والممانة الخاصة والممانة الخاصة والممانة المنافذ المنافذ ولكتم الممانة على التكويل الذي المنافذ المنافذ المنافذ المنافذة المانة على الممانة المحلفة المنافذة المانة على الممانة المحلفة المنافذة المانية عن المانية على الممانة المحلفة المنافذة المناف

اباهم راتب بان . أبرزید شخاری بان . أحمد السفاری بان ، السیم أحد السیم ارین . أحد در التفار باذا ، أحد رشدی . أحد هل إشا ، الدكتور أحد نهی الرشه بان . أحد تجب بهاده بان ، احدار نصی بان بان الدكتور أحد نهی رسم نظار با دا .
 برجس راتبی باش .

حافظ النشارى بك حاج ناحوم أفقى - حيب دوس بك -حسن رشوان حمادىبك - حسن سيرى بك - حسن مقلوم باشا - مسهن واصف باشا - الشيخ حسين والى -المدكنورزكي مخارا بالمزيرى .

ملعان للسمدى بك ، سلطان محود بهلس بك ، سلميان عنان أبا نله بك .

شقيق سند أقد علابه

ماين مند الله علايه . مالخ حق ياشا .

مردوق عابل - عد راض خفیل - محدملق إندا التكورعد العرب عديه بك -عدق يس يكن بك - عدفهم إنما - عمديهم المناسون ال بك - عدسرانت ب - حدقبيد مكرية بن عمو اساجل إنطيار - التكورعرديد للواب بك - اللواء عود عرب بالما - مسطق رفيد بل مقريون نصرافتي - القرق موسي الوادياً :"

ئىسرغايدىك . دىمىدى سادەرە

· يعقوب بهاوى عطيه بك • أحمد طامت باشا .

الخاص بكل محكة ، وهو أمر مفهوم أصلا ولامانع من النص طب. صراحة .

وفها يتعلق التحديل الذي تناول المسادة ٢٧٥ فيمضه لفظى ومضه الآخر موضوعى قوامه عدم تكليف فلم الكتاب بنسخ مبورة من الحكم التمييدى اكتفاء بالاطلاع .

والجنة توافق على التعــديلات التي أدخلها مجلس الشــيوخ على مشروع القانون،وهي ترجو المجلس الموافقة على المواد التي أدخلت طبها التعديلات.

مجلس النؤاب

المناقشة التى دارت حول التعديلات التى أدخلت على مشروع الفافون جنة ٢٧ يونه ٢٠٢٠ ا

> أشير إلى الكتاب الآتى : "حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس التواب

أتشرف إن أرقع إلى معاليكم مع هسفنا عقر برجلة الحقانية عن مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات فى الضرع الرابع من الفصل النائى من الباب السابع من الكتاب الأولى من قانون المرافعات الأهلى فى للمواد المدنية العد . ت. "

وقد التخبئني اللجنة مقررا لهما أمام المجلس.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائتي الاحترام ما

رئيس أللمنة

عد حسن "

۲۷ برنيه سة ۱۹۳۲ الرئيس — الكلمة لحضرة المقرو .

تلا حضرة المقرر تقرير الجنة ⁽¹⁾ :

الرئيس — هل تواقفون على تقرير الجنة ؟ (موافقة عامة) .

المقرر -- أتلو على حضراتكم المواد المعلَّمة :

المرابعة فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس التواب الفانون الآتى نصه وقد مستخداطيه وأصدرناه :

المادة الأولى

تستل المواد ۲۲۳ و ۲۲۳ و ۲۲۰ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والديارية أمام المحاكم الأهلية كما يا آب : المسادة ۲۲ و ۲۲ بـ إذا اقتصى الحال تسيين خبير، فللمحكمة ندب خبير

المبادة ٢٧٣ — إدااقتضى الحال تعيين خبير، اللمحجة أو ثلاثة خبراه ، وطبها أن تذكر فى نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمسأمورية الخبيروالإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إبداعها في خزانة الهكة والتي تكون كالمية لمصاريف المبير أتعابه العدملة ، والمصم الذي يكلف بإبداع هذه الأمانة، والأجل الذي يجب عليه ابداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الحمير سحبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الحبير.

(رابا) الرنج الجلسة التي تؤسل ألى القضية الرافعة في حالة ايداع الإمانة . الإمانة ورابط الإمانة . الإمانة بدارات والمانة . الإمانة بدارات والمانة . الإمانة بدارات والمانة . المنابط الإمانة بدارات والمانة . المنابط الإمانة بدارات والمانة المنابط الإمانة المنابط الإمانة بالمنابط الإمانة بالمنابط الإمانة بالمنابط الإمانة والمنابط الإمانة بالمنابط المنابط المن

الرئيس ـــ هل تواقفون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

لقور :

والمسادة و ٧٧ - إذا كان الحصوم بالنين ولم حرية التصرف فى حقوقهم وانتقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الحسبرة باسمائهم يصدق لهم على ذلك من الهكة .

وفيها عدا هــــذه الحالة تختار المحكة الحبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الحبرة مالم توجد أســـياب خاصة تفتضى فير ذلك و يجب بيان هــــذه الأسباب في الحكم؟" .

الرئيس -- هل توافقون على هذه المادة ؟

. (موافقة عامة) .

المقرر

"السأنة و ۲ 7 سن اتماق والأرسين مامة اثنائية لإيشاع الأمانة يدعو فلم المنكلب الخير إلى المضور ليعلم على المسكم الصادر بشيبية والأوراق المردمة فياللف بغير أن يقسلها ما لم تأذن له الفكة أو المفصوميناك وتسلم إلى الخبير صورة من المفكم .

بالصدق والأماقة : "

الرئيس من على توافقون على هذه الحادة ؟

(موافقة عامة) .

" المادة ٢٣٤ - تقبل المارضة في تقدر الأجرة من كل من الخصوم فى ألائة الأيام الناليسة ليوم الإعلان بذلك التقدير وينكون حصولها بتقرير في قلم الكتَّاب.

ولاً تقبل المعارضة من الخصم الذي يجوز نتفيذ أمر التقديرضة، إلا إذا أودع الباتي النبير من المبلغ الصائد به أمر التقدير مقدما في قلم كتأب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ لتأدية ما هو مطَّلوب النبير . تُنَّهُ

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المبادة ٢

(مرافقة عاسة) ،

اللا دة ٧ ٤ ٧ _ إذا لم يودع المبير الفريره في الأجل الذي حدده الحكم بإجراء الحبرة وجب طبه أنَّ يودع في قلم التَخَابِ قبل انتمضاء ذلك الأجلُّ مذكرة كابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتمــام مأموريته ,

وتعللم المحكة على مذكرة الجبير بالجلسة المحددة لنظر ألدعوى ولهما أن تمنحه سِمَادا لإتمام مأموريته و إيداع تقريره إن رأت للتأخير مبرزا .

فإننا لم يكن هناك مهرو للتأخير فللمحكة إما أنْ تحكم غليه بشرامة لاتخباوز خمسة جمنهات مصر بة وتحفظه فيعافا الإتمعام مأخور بتدواعا أن المصقيدل به غيره وتصدر أمرا غيرقابل للطمن بأن يرد إلى قلم التكاب ما يكون لتبخيه من الأمانة ولحساً في هذه الحالة أن تحكم طيه أيضاً بدرامة لا تتجاوز عشرة . جنيهات مصرية ، وذلك بنير إخلال بما قد يترقب على عمله من الجزاءات التأديبية والتمويضات إن كانْ لها محل .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكمة بخوامة من مائة قرش إلى خمسائة قرش بجوز منحها كلها أو بعضها إلى ألخصــوم الآخرين على سبيل التعويض ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المائدة ؟

(مواققة عامة) .

المنافقة الله الما

"المادة العانية يضلف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام الهاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مأدة جديدة يكون رقها ٢٣٧ مكرة ونصها:

و إذا كان المبر ضر مقيد في الجدول المليه أولا أن يحلف اليين أمام القاضع المعين للأمور الوقتية والو بغنير خضور المحصوم بأنب يؤدى عمله

المــادة ٧٣٧ مكررة _ يجوز التبير في مدى منسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يتنحى عن أداء مأموريته في القضية التي تنب لها لأسباب يرى الفاضي الحزئي أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوي المستعجلة أن تفرو الحكمة في نفس الحكم نفص هذا

وكل خبيرلا يؤدين مأموويته من غيرأن يكون قدتنحي عنها يجوز العحكمة التي ندبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكبدها بلا فائدة كما تحكم عليمه بالنعويضات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأدسة ."

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة علمة) د

ود الحادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنيةوالتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقها ٢٤١ مكررة ونصها :

المادة ١ ٤ ٢ مكرة - على الحبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كتاب المحكمة التي نذبته تفريره موقعا عليه منه ومرفقاً به محاضر أعمال المارة .

ويودع في الوقت تفسه جميع المستندات التي سلمت إليه و إلا حكم عليه القاضي أَجَارُنُي أو رئيس الدائرة الذي عينه بفرامة لا تَتَجَاوز مائتي قرش .

فإذا كان مقر الصكة التي عبلته بغيداً عن محسل إقامته ولم يكن لديه ستندات لإعادتها جازله إيداع تقريره ونحاضر أعماله فى للم كتأب المحكمة الجَرْثية التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قاركاب المحكة التي عيلته .

وطيه في مبعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيشاع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى طيه . ته

الرئيس ــ هل توافقون على هذه ألمادة ؟

(موافقة عامة) . المقرر :

عد المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المراضات فالمواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الإهلية مادة جدمدة يكون رقمها ٧٤١ ثالثة ونصبا :

المسادة ﴿ فِي ۗ ثَالِثَة — بيمب أَن يَكُونُ التَقْرِيرِ عَنْتُصِمُ أَودَقِيقًا .

وعلى الخبير ألا يعيسد في تقريره ما هو مدوّن بمحاضر الأعمسال بل بكتفي بأن يشير إلى النبــذ التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا بعيــد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتفي بأن يشير إليها.

ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك فى الحكم أو باتفاق الخصوم " .

الرئيس ــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الحامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديلة بعد السادة ٣٤٣ يكون رقمها ٣٤٣ مكردة نصها :

المساقة م و ۲ و سكورة به يحضر الحيور في اليوم المحدد المنافقة في التشرير ليبين المحكة رأيه والأرجه التي تجروه والعكمة أناتوجه إليه من الأسافه ماتواه مفيدا الاستاراتها في البدعوي سواء من نقاط شعب أو رنام على الشعاب المحصوم. وتصمل منافقة التحرير في هذه الجلسة أولم يمكن القضية مساملة الواقعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استائية جب لتباتها في عضر الجلسة. والسكنة في المنافقة التقاف المحصومات تفي الخميدين المشهور المنافقة تقريره. الرئيس سطل توافقون على هذه السائدة الإ

(موافقة عامة) .

أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع القانون

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

للمشروع قانون

بإدخال تعديلات و إضافات في الفرع الرابع من النصل الثاني . من الباب السابع من التكاب الأول من فانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواهب القانون الآتى نصه وقد صدّفت عيه وأحمدرناه ؛

المادة الأولى

تمثل المواد ١٩٣٧ و ١٣٤٥ و ١٩٣٥ و ١٩٣٧ و ١٩٣٧ و ١٩٣٠ و ١٩٣٠ من قانون المزافظات في المواد المذنبة والثعبارية أمام أتفاكم الأعلية كما يأتى : لمساعة على ٢٠٩٧ كما المؤاذ المفتنى الحال تسين خبير ، فللمعكمة تنب نحبير أو يلاقة خداء 4 وعليها أن لفائة في فحص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا أ. أمورية الخبيروالإجراءات المستسجلة التي يرخص له التخاذها .

(تانيا) الأمانة التي يجب إيشاعها في خزانة المحكة والتي تكون أفافيسة لمصاريف الخبيروأتعابه المتحدلة، والخصم الذي يكلفت باليناع هذه الأماثة والأجمل الذي يجب مليه إينامها فيه ، والحلية الذي يستطيع الخبيرة سميه منها نظير ما يترم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير.

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية للرائمة فى حالة إيداغ الأمالة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية فى حالة عدم إوباع الأمانة .

و لايسان هذا المكل إن كان صدوره بواجهة المصوم أو بحسور وكلاتهم فقالم تورع الأماة من المصم المكافف إلداعها ولا من غيره من المصسوم لا يكون المقير ماليا بأداد المارير به وتقرر إلهكته إذا رأت أن الأصاف التي أبيت غير صحيحة مدوط على المطمم الذى استم عن دلم الأمالة في القسال بلمكم التهيدى وتشمر الراطات السحوى .

المادة ع ٢/٤ – إذا كان الحصوم بالنين ولم عوية التعرف فى حقوقهم والتمقوا على تعيين واحداً و تلائة من أهسل التأثيرة بأسمى المجمع يصدّق لمم على ذلك من العكمة .

وقيها عداً هداء الحالة تنتاو التحكة الخبراء من بين المفهوايين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة مختضى فيرذاك وبيمب بيان هذه الإسباب في الحكم .

للـادة ه ٧ ٧ — في الشمائي والأرسين سامة التالية لإماغ الأمانة يذهو هنز الكتاب الحير إلى الحضورز ليظام على الحكم الصافر بشميشه والأوراق المؤدمة في اللقب يغير أن يتسامها عالمؤاذن أنه المحكة أو الحميتوم بذلك وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم :

و إذا كان الخبر غير مقيمه في الجمعول فعليمة أولا أن يُخلف اليمين أمام القاضى المعين للأخور الوقتية ولو بغير حصور الخصوم بأرنيب بؤدئ عمله بالصدق والأمانة

الممادة ٢٧٩ ح عيم على الخيران يحمد الشورع في العمل تاريخا لا يجاوز الخمسة مشر بوبنا التالية التكليف المذكّور في المسادة السابقة . وعليه إنّ يدعو الخصوم بخطابات مؤهى عليها تؤسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الإقتل يقطرهم فيها بحمل الإسجاع الأولى فيرجه ومعاهد .

وق حالات الاستحجال يجوز للعكنة أن تأحر في الحكم الفاهبي بإجاب المبرة بمباعرة العمل في الثلاثة الأيام العالمية التركيم التكليف المذكور على الأكثر.

وفي هذه الحالة تكون دعوة الحصوم بإثبناهة يرقية ترسل قبسل الاجتهاج الأول بأرج وعشرين ساعة ؟

وفي حالات الاستعمال القصوى يجوز أنّ يؤمر في ألحكم بمباشرة همسل الخيرة فورا و بدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة.

المسادة ٣٣٧ — تقدّر أنعاب الخبيرومصاريفه بمعرفة الفاضى الجازل. أورئيس الدائرة الذى عينه يجرد صدور الحدكم فى موضوع الدعوى .

وإقا لم يصدر هذا الحكم فى خلال الثلاثة شهور التالية للناقشة فى التقرير لأسباب لا دخل فيها فتقدّر الخبير أنما به ومصاريفه من غير انتظار الفصيل فى موضوع الدعوى .

المساوة ٢ ٣٤ سـ تقبل المعاوضة فى تقدير الأجوة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام النالية ليوم الإعلان بنلك الثقدير و يتكون حصولها بتقرير فى ظهر النكاب ،

ولا تنبل المعارضة من الحصم الذي يحوز تنفيذ أمر التقدير ضدّه إلا إذا أودع الباتى تديومن المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما فى قلم كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ فتأدية ما هو مطلوب الدير .

المنادة ٧ ع ٧ - إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حده الحكم باجراه الخبرة وجب طيه أن يودع في قبل الكتاب قبل اقتضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بينان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتسام ماموريته .

وتطلع المحكة على مذكرة الخبير بالجلســة المحددة لنظر العحوى ولها أن تنصه ميعادا لاتمــام مأموريته و إيداع تفريره ان رأت للتأخير مررا .

نواناً لم يكن هناك مبرر التاخر فالممحكة إما أن تحكم هيله بترامة لاتتجاوز محمد جنهات مصرية وتمنعه ميعادا لإتمام مأمو ريته ، وإما أن تستبغل به نيمه وتصدار أمرا يخو فابال قاطعن بان ريد إلى قلم المتكاب ما يكون تم قيمة من الأمانة ولحالى هسداء الحالة أن تحكم عليه أيضاً بغرامة لا تتجاوز عشرة جنهات مصرية ، وقالت بغير إخلال بما قد التأديية والتعويضات إن كان لما على التأديق والتعويضات إن كان لما على ا

وإذا كان التأخير ناشئاً من خطأ أحد الخمسوم تمكم عليه المحكة بترامة من مائة قرش إلى تعميائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخمسوم الآخرين على سبيل التمويض

المبادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بندالمساند ٢٩٧٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٩٧٧ مكرة ونصها :

المسادة ١٩٧٧ مكرة - يخولهبيو في مدى حصة الأيام الثالية اتاريخ استلامه صورة الحكم من فلم الكتاب النيقتحي عن أداء مأمو ريته في القضية التي ننب لها لأمنيات بزى الفاشي الجائزاتي أو رئيس المائزة إنها مقبولة.

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر الحكَّة في نفسٍ أَلَمْكُمْ تفصُّ هذا . أيناد .

وكل خير لايؤدى مامو ريته من فير أن يكون قد تفى عنها يجوز للمحكة التى نفرته أن تمكم عليه بكامة المماريف التى كان سببا فى تكدها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتمو يضات إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالجزاءات الحادمة

للبادة التالعة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤٦ مكررة ونصها :

المــاكدة و ع م مكرة -- على الحيران يودع بنفسه أو بواسطة مندويه الخاص بقلم كتاب المحكة التي تدبته تقريره موقعا عليه منه وسرقفا به محاضر أعمال الحدة .

ويودع فى الوقت نفسه جميع المستنشات التي سلمت اليه و إلا حكم طيه القاضى الجنرئى أو رئيس الدائرة الذى عينه بغرامة لاتتجاوز ماتتى قرش .

فإذا كان مقر الحسكة التي صنته بهيدا عن على إقامته ولم يكربي لديه مستندات الإعادتها جازله إيداع تقريره ومحاضر أهماله في قلم كتاب المحكة الجزئية التاج لها على إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكة التي عيته .

وهليمه فى سيعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الراسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٣٤١ ثالثة ونصها :

المُــادة ٢٤١ ثالثة ـــ يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يعيد فى تقريره ماهو مدتن بحاضر الأعمال بل يكتفى بأن يشير إلى النبذ التى برى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيد نصوص المؤلفات إلى يرتكن طعيا بل يكتفى بأن يشير إليها .

ولا يحوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقها ٢٤٣ مكررة نصها :

المُـادة ع لا لا مكرة — يحضر الخور في اليوم الحدد الناشدة في الشرير ليهن الحكة فأيه والأربعه التي تبروهالحكة أن تربيه إليه من الأسئلة ماتراه مفيدًا لاستنارتها في المحرى جميراء من تقاه نفسها أو بناء مل طلب الحصوم .

وتحصل منافشة التخرير في هذه الجليبة ولو لم تكن القضية صالحة الرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استئتائية يجب الباتها في عضر الجلسة. وللحكة في حالة اتفاق الخمصوم أن تعفى الخيير من الحضور لمناقشة تفريه.

البادة البادمة

ثلغى المسادة ٣٣١ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المسابعة المسابعة السابعة مل و زيرالحقانية تتفيذ هذاالقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الحريفة الرسمية عناصر بأن يسعم حسفة القانون بطائع اللحياة وأن يتشرق الجموية الرسمية ويتفاقح كفارة من قواتين الدولة . " عدمة ذ

بان بادأ أسماء حضرات التؤاب المخرفين القرن أحدث آرازيم بالشاء الاسرورانقوا على مشروع قانون بإدحال تند يلات رامافات في الفرع الزام من القصل الثاني من الباب السابع
 من الكتاب الأقل من قانون المراحات الأهل في المراد المدنية رائعبارية

(١) حضرة الثائب المقرم عمود عباس بك ؟ (٢) حضرة الثائب المقرم وهيهدوس بك ؟ (٢) حضرة الثائب المفرم أحد رشدى ؟ (١) حضرة الثائب المعترم محد حين ؟ (٥) حضرة النائب المحترم حين حتى ؟ (٦) حضرة النائب المحرم حافظ ريضان بك ؟ (٧) حضرة النائب المحترم محود أسعد ؛ (٨) حضرة النائب المحترم اله كتور عبد العزير فظس بك ؟ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ حضرة النـائب المحترم حسن محمد حسين ؛ ﴿ ﴿ ١) حضرة الثائب المحترم عبد السلام حدايه بك ؛ ﴿ ﴿ ١) حضرة الثائب المحترم على حسن أحمسه ؛ ﴿ (١٢) حضرة الشائب المحترم عمسه وهسه كسديه مك ؛ (١٢) حضرة الثائب المحترم فيحاة السيد سلم ؛ ﴿ (١٤) حضرة الشائب المحترم عبد الهزيز هندى بك ﴾ (١٥) حسرة النائب المحترم محمود ذكى بك ﴾ (11) حسرة النــائب المحترم مأسونــــ اسماعيل بك ﴾ (١٧) حضرة النائب الهنيرم الفكنور محمد صالح بك ﴾ (١٨) حسرة النائب الحترم اسماعيل قيمي الشقال بك ؟ (١٩) حشرة السائب الحترم محد متسبع بك ؟ (٢٠) حضرة السائب الهترم محمد مزيز محمد أباطه ؟ (٧) حشرة النائب المحترم محود محد الألفي بك ؟ (٢٣) حشرة النائب المحترم الراحيد سوق أبائلته ؟ (٢٣) حشرة النائب المحترم صليان اسميل أباغله ؟ (٢٣) حشرة النائب الحترم فريد غرالدين ؟ (٣٥) حضرة النائب المحترم الشيخ مليان عمد خضر ؟ (٢٦) حضرة النائب المحترم حسين مصطنى خليل بك ؟ ﴿ ٣٦ ﴾ حضرة النائب المحترم عبد المعلل حدين مصطنى بك ؟ (٣٩) حضرة الثائب المحترم عبد المبيد محمود فاخم ؟ ﴿ ﴿ ٣٠ ﴾ حضرة الثائب المحترم حدين هلال بك ؟ (٣١) حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ؟ (٣٣) حضرة النائب المحترم محد لبيب قوره بك ؟ (٣٣) حضرة النائب المحترم السعيد خيد، ؛ (٣٣) الثائب المحترم نويق حسن المكاوى ﴾ (٣٥) حضرة الثائب المحرم وضوان عبد الوهاب محد عقده ﴾ (٣٦) حضرة الثائب المحترم الراهيم البسيوني منادع بك ؟ (٣٧) حضرة الثائب الحقرم معدنور ؟ (٣٨) حضرة صاحب المعالى الفكتور محمد توفيق وفعت باشا ؟ (٣٩) حسرة النبائب المحترم العالمي مراحداً بوسعده ؟ (٤٠) حضرة النبائب المحترم حسن أحمد كميه ﴾ (٤١) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ؛ (٤٢) حسرة صاحب المسأل محسد علي عيني باشا ؛ (٤٣) حصرة السأب الهترم شاهين شاهين الجنزيري ﴾ ﴿٤٤) حضرة النائب الحترم عبد الهيد عليه ﴾ ﴿ ﴿٤٥) حضرة النائب المشرم الحماج عبد الرحن عفيني حسن ؛ ﴿ ﴿٤١) حضرة صاحب السعادة ابراهيز فهمي كريم باشا ﴾ (٤٧) حضرة التائب المحترم السبد متصور ؛ (٤٨) حضرة التائب الحترم ميد الحميد عربك ؛ (٤٩) حضرة التائب المحترم مصطفى أبراهم عمران القرائي بك ؛ (. ه) حدرة النائب الحترم عبد المنم رسلان بك ؟ (٥١) حضرة النائب الحترم حافظ صطفى الشتيق ؟ (٥٢) حضرة النائب المحترم بوسف المنشاري بك ؟ (٥٣) حضرة الدائب الحترم أمن الماران ؟ (ع أ) حشرة النائب الحترم الشخرسايان يبوى نصار ؟ (٥٥) حسرة الخائب الحترم الشخر عبد الراهم الشاذل ؟ (٥٦) حشرة النائب المحترم أحد محد الشاذلي ؟ (٧٧) حصرة الخائب المحترم محمد مصلفي ربع ؟ (٨٥) حضرة صاحب السادة عمد علام باشا ؟ (٩٥) حسرة النائب المخترم الديميد ؟ (١٠) حضرة الثائب المقرم محمود السيد ؟ (٦١) مصادة السائب المحترم سراج اللعبن شاهين باشا ؟ (٦٣) حضرة الثائب المحترم عبد الطليف علمي فتام بك ؟ (٦٣) حضرة صاحب المزة على المنزلاري بك ؟ ﴿ ﴿ ٢٤ ﴾ حضرة النائب المخرم عبد الرجن اليسل ؟ ﴿ ٥٦ ﴾ حضرة الثائب المخرم عبد المنزير عبد الطيف المموياني؟ ﴿ ٣٦ ﴾ حضرة الثائب المخرم عمدزك سالح يك ؛ (٦٧) حضرة الثائب المحترم شيان الكاتب؛ (١٨) حضرة السائب المحترم الشيح سليان محمد مصفور ؛ (٦٩) حضرة النائب المحترم ابراهم زكى يأ (٧٠) حضرة النائب الممترم عبد الحميد البرادع، بك ؟ (٧١) حضرة النائب المقترم الشيخ عبد الرحيح على عبد الواحد أجر اسماعيل ؟ (٧٢) حضرة النائب المحترم حداهري الزمر بل ؟ (٣٧) حضرة النائب المعتبر مصطفى مدقى؛ (٤٧) حسرة المنائب المعتبرع بمد عل مبدي بك إلى أع مرة الناشيد المحتبر مبدأ حمد سيد أحمد القط ؛ (٧٧) حضرة النائب المعتبر مبدأ حسين ؛ (٧٧) حضرةالنات المحترم بمد حسق ؛ (٧٨) حضرة الناتب المحترم حسن الجل بك ؛ (٧٩) حضرة الناتب المحترم حسن بجد اسماعيل ؛ (٨٠) حضرة الناتب المحترم أيوسيف عل كساب بك ؛ (٨١) حسرة التائب المقرم عد قطب عبدالله ؛ (٨٢) حشرة التائب المقرم بحد سلم جابر ؛ (٨٣) حشرة التائب المفرم تجيب عريان بك ؛ (٨٤) حشرة النائب الهيزم أحد والى الجندى ؛ (٥ ٨) حضرة النائب الهيزم اللبيع بحد أبور ودعائما وي ؛ (٨ ٨) حضرة النائب الهيزم جدالذي أحد سبديك ؛ (٨ ٨) حسرة الغائب الهيزم كيلاني عدكروري ؛ (٨٨) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ؟ (٩٩) حضرة النائب المحترم صطفى عاكف بك ؛ (٩٠) حضرة النائب المحترم أمين عاسم ؛ (٩٩) حضرة النـائب المفترم على المباسى ؟ (٩٧) حضرة صـاحب السعادة محودههمي القهيس باشا ؛ (٩٣) حضرة النائب المفترم عبدافة للموم بك ؛ (٩٤) حضرة النائب المحترم معوض ابراهيم جاد المرلى بك ؛ ﴿ ٩٥) حضرة الثائب المحترم عبد المحبر بت التصريك ؛ ﴿ ٩٩) حضرة النائب المحترم مصطفى عربلك ؛ (٩٨) حضرة الدائب المحرم الشيخ على عبد الناصر ؛ (٩٩) سعادة النائب المحرم أحد جاد الرب باشا ؛ (١٠٠) حضرة صاحب السعادة توفيق دوض باشا ؛ (١٠١) حضرة ألب المترم ابراهم الهلال بك ؟ (١٠٣) حضرة النائب الهترم لطيف نحقه ؟ (١٠٣) حضرة النائب الهترم أبراهم غرال بك ؟ (١٠٤) حضرة النائب العترم جورجي تاخ يلى ﴾ (٥٠٠) حضرة النائب المحرم أبر الحد يدرى يمد عبدالآسر؟ (١٠٦) حضرة النائب المحرم أحد بمد عوض المعرفج ؟ (١٠٧) حضرة النائب المحترم أمين سيد همام ؟ (١٠٨) حضرة الناثب المقرم عد حسين مازن ؟ (١٠٩) حضرة النائب المقرم السيد مصطفى عد عبد الرحيم الشريف ؟ (١١٠) حضرة النائب المقرم علد حسين مازن ؟ مرزوق اينيسالي 🤰 (١١١) حضرة النـائب المحترم عد عبد المحيد المشوادى بك ؟ (١١٧) حضرة الثائب المحترم حسن عمد أحمد حسين ؟ (١١٣) خضرة الثائب المحترم الشيخ يد اراهبر عبداقة بريري ؛ (١١٤) حضرة النائب الهترم الشيخ ابراهم حسن عبد السيد ؛ (١١٥) حضرة النائب المقترم الشيخ جمه عبد جمد يحميم كا (١١٦) حضرة النائب المعترم عمر أحد حامد بك ؛ (١١٧) حضرة النائب المحترم فكرى الصغير؛ (١١٨) حضرة الثائب المحترم حدق حسن حزين؟ (١١٩) حضرة الثائب المحترم عد عله أبوز يد .

القانون كما صدر (١)

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣

بإدخال تمديلات وإضافات في الفرح الرابع من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأثول من قانون المراضات الأهلى في المواد المذنية والتجارية

نحن قؤاد الأتؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الفانون الآتي نصه وقد صدّفنا عليـــه وأصد ناه

مادة 1 - تصدل المواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٦ و ٢٣٦ و ٢٤٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجدية أمام الحفاكم الأهليسة كا يأتى :

المادة ٣ ٣ ٧ — إذا اقتضى الحال تعيين خبير، فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبزاء، وطيها أن تذكر في نص الحكم :

(أولا) بياناً دقيقاً لمسأمورية النهير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يحب إبداعها فى عزاية المحكة والتي تكون كافيـــة لمماريف الخبير وأتمانه الفتمانة ، والحلم الدى يكلف بإيداع هذة الأمانة والأجمل الذى يحب عليه إيداعها فيه ، والحلية الذى يستطيع ألخبير سحبه منها نظير ما يازم فه من للمماريف .

(الثال) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير.

(رأبعاً) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها الفضية الرافعة ف-الة ايداع الأمانة . وجلسة أقرب من الأولى لنظر الفضية في حالة عدم إبداع الأمانة .

ولا يمان هذا المنكر إن كان صدوره بواجهة المصوم أو بمضور وكالمهم فإذا لم توزع الأمانة من الخصم المكافف المناصها ولا من خود من الخمسوم إذ لا يكون المطير مناريا فإندا الماورية وتغرير المنكنة فيذا رأت أن الأحداد التي أبديت غير محميدة مقبوط حتى الخمس المادى استع عن فعة الأمانة في التسك

المسادة بر ٧٧ م. إذا كان ألحصوم بالفين فلم حرية التصرف فى حقوقهم وانفذوا مل تعين فاحد أو ثلاثة من أهل الحديث بأسمسائهم يصدّق . لم عل ذلك من المحكة .

وفيها عدا هذه الحالة تختار المحكة الجراء من بين المقبولين أمامها انتسل االجرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى فترقلك ويجب بيان هذه الأسباب . في الحكم .

المسادة و ٢٧ سـ في الثمساني والأربعين ساحة التاليسة لإيداع الأمانة يدعو فلم النكاب النابير للي الحضور ليطلع على الحكم الفهائد بتهيئه والأوراق

المودعة فى الملف بضير أن يتسلمها ما لم تأذن أه المحكة أو الحصوم بذلك وتسلم إلى الحمير صورة من الحكم .

و إذا كان الخبير فنير مقيد فى الجدول فعليه أولا أن يحلف العير_ أمام القاضى المعين للأمور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأحب يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

الممادة ٧٩ ٣ – يجب على المهيران يحدد للشروع في العدل الايكا لا يجاوز المحمدة مشر يوما التالية للتكليف المذكور في الممادة السابقة وطيه إن يذعو الخمسوم بخطابات موصى طبها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الإقل يخطرهم فيها بجل الاجتماع الأول ويومه وساعته

وفى حالات الاستمعهال يجوز العكمة أن تأمر فى الحكم الفاضى بإجرا. التلمية بمباشرة الصل فى الثلاثة الإيام التالية الشارخ التكليف الملذكور على الإكثر . وفى هذه الحالة تكوندهوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأولى بارج وعشر ين سامة .

و فى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤخر فى الحسكم بمباشرة عمل الخبرة فورا و بدعوة الخصوم مإشارة برئمية ولو بميماد ساعة وأحدة .

المسادة ٧٣٧ ــ تقدّر أتماب الخبيرومصاريفه بمعرفة القاضى الحزّى أو رئيس الدائرة الذي عينه بجود صدور الحكم في موضوع الدعوي .

و إذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية الناقشة فيالتقرير لأسباب لادخل المبير فيها فقدّر أتمايه ومضاريفه من غير انتظار الفصــــل في موضوع الدعوى .

المسادة يرام ۲ سخيل الممارضة فى تقدير الأجرة من كل من الخصوم فى تلائم الإيام لتتالية ليوم الإملان بذلك التقدير و يكون حصولها بتقرير فى قبل المكتاب .

ولا تقبل المارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدر صده إلا إذا أودع الباق الخبير من المبلغ العبادر به أمر التقدير مقدما في قلم كتاب الحكة مع تنصيص هذا المبلغ أثادية ماهو مطاوب الخبير

المسادة ٧ و ٢ م - إذا لم يودع الخبير تفريره في الأجل الذي حده الحكم وإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كابية بيبان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأحباب التي حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكة على مذكرة الخبير بالجلسة المحددة النظر الدعوى ولها أن تمنحه ميغادا لاتمسام مأموريته وإيداع تقريره ان رأت للتأخير مهررا .

فإذا لم يكن هناك مبر التأخير فالمسكمة أما أن تفكر عليه بدرامة لاتجاوز احسة جنيهات مصرية وتمتحه مياذا لإتسام «آموزيته » و إلما أن تستبدل به شهر وتصدر أصرا غير قابل العلمتي أن يرد إلى قل الكتاب ما يكون تبضه من الإمانة وصالى هذه المثالة أن تمكم طبه أيضا بطرامة لا تجاوز وشرية جميعات مضرية. وذلك بدر إخلال بما قد يترتب عل عمله من المؤاهات

⁽١) كشرهذا القانون ق"الوقائع المسرية" السند ١٤ الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٩٣٣

و إذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه للحكة بغرامة من مائة قرش إلى خمسانة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصـــوم الآخرين على سديل التمويض

مادة ٧ — يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والعبيارية أمام المحاكم الأعلية بعد المسادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكرة ونصها :

المسادة ٢٩٧ مكررة -- يجوز تلميير فى مدى خمسة الأيام الثالية لتساريخ استلامه صورة الحمكم من قلم الكتاب أن يتصحى عن أداء مأموريته فىالفضية التى ندب لها لأسباب يرى الفاضى الجنوئى أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز فى الدناوى المستعجلة أن تقرر المحكة فى نفس الحكم تقس هذا الميمــاد .

وكل خبر لا يؤدى ماموريته من فير أن يكون قد تتمى عنها يجوز العكة التى ندبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التى كان سببا فى تكدها بلا قائدة كما تحكم عليه بالتمو يضات إن كان لهــا عمل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التاديبية

مادة ٣ — يضاف بعد المسادة ٣٤١ من قانورس المرافعات في المواد. المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٣٤١ مكررة ونصحا :

المسادة و ع م مكررة – على الخمير أن يودع بنفسه أو بوراسطة مندويه الخاص بقلم كتاب المحكة التي ندبته تقريره موقعا عليه منه ومرفقا به محاضر أهمال الخميرة

و يودع فى الوقت نفسه جميع المستندات التي سامت إليه و إلا سحم عليه القاضى الجلوثى أو رئيس الدائرة الذى عينه بغرامة لا تتجاوز مائق فرش .

إذا كان مقر الحسكة التي عيده بسيدا عن على إقامته ولم يكرب لنسية مستندات الإعادتها جازله إيداع تخريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحسكة الجنوئية التاج لحس على إقامته وأن يطلب كتابة إرساط بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب الحكة التي عيدته .

وعليمه فى ميماد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إبداع تقريره أن يخطو الخصوم بذلك بكتاب موصى طيه .

مادة ع ... يضماف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون وقمها ٣٤١ ثالثة ونصها :

الماد ٢٤١ ثالثة – يجب أن يكون التقرير عنصرا ودقيقا . وعلى الخبير ألا يعيد في تقريره ما هو مدقق بحاضر الإعمال بل يكتفي بأن يشعير إلى النبذ التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيد نصوص المؤلفات

التي يرتكن طيا بل يكتنى بأن يشير إليهاً . ولا يجوزله إرفاق وسوم بتقريره إلا إننا كان مصرحا له بذلك فى الحكم أر باتفاق الخصوم .

مادة 6 _ يضاف إلى قانون المراضات في المواد للدنية والتجارية أمام المادة 6 _ يضاف إلى قانون المراضات يكون رقها ١٤٣ مكرية نسها: المادة ١٤٣ يكون رقها ١٤٣ مكرية نسها: المادة ٣٤٣ و كمرية رقب المادة وأبه والإسعادة المورة والممكنة الن توجه إليه من الإستانة مازاه

مفيدا لاستفارتها في الدصوي سواء من اتفاء فضها أو بناء عل طلب الخصوم .
وتحصل مناشقة التفرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة المواضة
في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استفائية عبب اثباتها في عضر الجلسة
وقسكة في حالة اتماق الخصوم أن تعنى الخبريدين الحضورالمناقشة تغريره .
مادة ٢ - على المدى ٢٦٦ مرس قانون المرافعات في المواد المدتية

فى الجويدة الرحمية . ناصر أن يبصم هسذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجويدة الرسميسة ومنفذ كفانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى المنزه في ١٧ د يع الأول سة ١٣٥٢ (١٠ يولية سة ١٩٣٢) نؤ ا د

بأمر حضرة صاحب الجلالة وزير الحقسانية وثيس مجلس الوزراء بالنيابة أحد عل محد شفيق

٣ – قانون رقم ٧٧ لسنة ٩٩٣
 بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث
 من قانون العقوبات الأهلى

فهسدرس

111		***	***		كمل	اث ا	لعقوا	أوذ ا	ن کا	لث ا	ы.	ΙŻIJ	، من ا	بأدمر	اب ال	إلى الْإ	i.j.	le- is	ı, a	بإمنا	فون	رع الأ	رم پمشر	مرسو
111		***	***	***		499	***						***	***		***	***	***	, , ,	***	441	بة	ة إيضا	مذكر
111		٠.,	•••	***	•••	***	- 100	4	į	المقا	24	ه إل	بإحال	الس	إراة	ب وق	الثرا	بلس	ll:	أنون	رع :	åę ę	المرسو	إبلاغ
1 7 7		***			***							***	***	884	أون	ع القا	ستره	من	ۋاب	ں اڈ	16	لقائي	1 84.	کار پ
177	***	***			***	490	***	***				***		***	نون	ع التا	شرو	من •	زاب	ں ال	Hę.	دارت	شة الق	المات
177		***					***					***	***	***		***	ن	لقانو	دوع	ے د	ئة م	بالمواذ	الملس	قرارا
171			***			***		44	ختام	بلة ا	. 4	dL	س با	رالم	وقوا	لقانون	وع ا	غ مشر	لشيور	لى ا	ķ.	الثراء	عِلس	إبلاغ
1 T E				***	***		•••	***	***				***		ون	ع النا:	ىشرو	من	ئيوخ	ں ال	Jé :	لخان	بلهٔ ا	تاتوي
173	***		***		***	***	***					***	***	***	انون	رع القا	مشرا	حول	يوخ	ے ال	إملم	دارت	ة الق	설빈
111			***	144		***	-10	***	***					***		4:	la i	لقانوا	روع ا	, ش	ئة مإ	بالمواه	لجلس	قرارا
177	***	•		***	4.4	لمقائر	124	:Jl •	dL	ں با	Jál.	وترار	زاب	س ال	ل جا	أقره إ	6	شيوخ	نی ال	ie j	ان مز	ع القام	مشرو	إمادة
174							, 14	***	•••		***	***	***		ۇن	ع الناة	سشرو	من.	واب	ں ال	Je :	لقائيا	124.	تتري
***		٠	***	***				++4	***	انون	ع الت	مشرو	، عل	دخا	ال	بلات	udi	حول	زاب	ے آلم	بجله	دأرث	نة التي	ᆲ빏
111		***	***	***	***	***	***	***	***				لتاتوذ	روع ا	ل مثر	غلت م	, أد-	د ال	s je	dl,	نة م	بالمواة	ايلين	قرار ا
17.					541		***	***							***	***						بدر .	ن کا ۔	القانوه

مرسوم بمشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب السالث من قانون المقوبات الأهل

نحن فؤاد الأوّل ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بمسا هو آت : مشروع القانون الآتي نصه يقدّم باسمنا إلى البريان :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقو بات الأهلى بعـــد المـــادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصيا كالآنى :

المــادة ٨ ه ٧ مكرة ـــ يعاقب بالعقو بات المقسررة لشهادة الزور كل فصص كلف بعمل الحبرة فى دعوى مدنية أرجعائيــة قرر عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت أو أبدى بلى طريقة كانت وبسوه قصد رأيا غير صحيح .

المبادة الثانية

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة رسمية .

صلا پسرای المنزه فی ۱۰ ریمب سنة ۱۳۵۱ (۱۶ توفیرسنة ۱۹۳۲) .

قواد يأمر حضرة صاحب إلحلالة

وزيرالمقانية رئيس مجلس الوزراء على ماهر أسماعيل صدق

مذكرة إيضاحية

عن مشروع الفانون الخاص بإضافة مادة جديدة إلى الباب الساديس مِن الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل

يمتبرمشروع القانون المرافق لهذا مكان لمشروعى القانونين الخاص أحدهما بالتلهياء والإسم بتعديل قانون المرافعات في المواذ المشعقة بأعل الخبرة

وقيد دلت أعمال المحاكم على زيادة اتجاء الفضائه لملي تهيين الجرام الاستفارة بآرائهم والاسترشاد بتصوئهم فيا يسرض عليهم من المنازعات

. . وَهِمَ إِنْ القَلْضَى خَيْرِ مَقْسِدُ بِرَأَى أَهَلَ الْجَمَّةِ إِلَّا أَنْ هَلْمَالِارَاءَ فَى الثَالِبَ تَكُونُ عَلَ تَقَدِيرِ الْعَاشَى يَسْتَنَدُ إِلَيْهَا عَنْدُ الْقَعْضُلُ فَى النّزَاعِ المُطْوَرِحُ أَمَامُهُ

لذلك رؤى من الضروري ضمانا لحسن سير العدالة أن يعاقب كل خير قرر غير الحقيقة أو أبدي رأيا غير صحيح بسوء قصد لمما يقرّب عل ذلك من الأضرار الحسيمة بالمتقاضين

وقد نس في المشروع على أن العقوبات على هذه الجربية هي العقوبات المشررة لشهادة الزور الأنب اليست أقل منها بصامة بل هي في الواقع أشسة خطرا وأعظر ضررا لصدورها من شمس أولاء الفضاء ثقته وحمله صهم الوكالة في العمل الذي يؤديه .

وليس هذا التشريع بدما انفرد به الشارع المسرى فقد سيقه أيه خيمهن المتشرسين الأجانب (واجع قانون المقوبات الإيطالي المسافة ٢٧٦ مر... القانون القديم والمسافة ٢٧٩من القانون الجفيف والتشريع الجنائي الإنجيليزي، و وقانون المقويات الهندي المسافة (١٩٩)

.

لهذا قشرف وزير الحقائية بعرض مشروع القانون الموافق لهذه المذكرة عل بجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برفعه لإعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بسرضه عل البولسان ما

وزيرالحقانية

القاهرة في م وفيرسة ١٩٣٢ على ماهم

مجلس النؤاب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس قرار المجلس إحالته إلى بلحة الحقانية بلمة 19 يسميرسة 1977

> تل كتاب من وزارة الحقانية وهذا نصه : محضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

الترقيبة بن أرسل لما يكم مع هذا صورة باللغة الهربيسة وأعمى باللغة الدرائيسة من المرمن الصادر بتاريخ 14 ونفياسسة ۱۹۲۳ بعرض مشروع قانون بإسافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المقويات الأهل على البيابات والمذاكرة الإيضامية الخواصة بدرجة المختصل يعرضه على الجلس طيفاقيات ومهمن المستورة.

وبفضلوا مناليكم بقبول قائق الاحترام كما أ

النامرة في دو في و في و أرا لحظائية خطي تعليم على على تعليم على تعليم على الم

الرئيس سنفل نوافقون على إحالته على بلتنة المختافية ؟

. (عوافقة عامة) ..

مجلس النؤاب

أحال العبلس هذا الشروع على لحنة الحقانية بجلسة ١٩ ديسمبرسنة ١٩٣٢ فنظرته بجلستها المنعقدة في أول فبراير سنة ١٩٣٣ ، وحضر هذا الاجتماع حضرة مدير إدارة المحاكم الأهلية مندوبا عن وزارة الحقانية .

وقد تبين للجنة أن هسذا المشروع مكمل لمشروعي القانونين الخاص أولهما بالفيراء والآخر بإدخال تعمد يلات وإضافات على قانون المرافعات الأهلى ف المواد المتعلقة بأهل الحجة .

ورأت أن مشروع هذا القانون يسد فراها كبيرا ويضمن، إلى حدبميد، استفامة اللبراء بالتص على حقاب الخبير بالمقوبات المقررة لشهادة الزور إذا قرر عمدا غير المقيقة، أو أبدى رأيا غير صحيح بسوء قصد. إذ الواقع أن تقرير الخبير، ولو أنه يكون عل تقــدير القاضي ـــ فله ألا يأخذ بنا جاء فيه ـ إلا أنه مما لاشك فيه أن هذا التقرير يكون له أثركبير في توجيه سير

لمذه الأسباب وافقت الجنة عل المشروع وترجو من المجلس الموافقة عليه.

رئيس أتجنة سكرتبر اللجنة عد ملام مجد حسن

مجلس النؤاب

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون 🗤 بلبة الثلاثاء به ما يوسة ١٩٣٢

أشير إلى الكتاب الآتى:

وعصرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هذا تقرير بلمنة الحقانية عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قاتون العقو بات الأهلى، وقد أ تخبت الجنة حضرة النائب المحترم أمين عاص مقورا

> لمّا أمام الجلس . رئيس المجنة وتفضلوا معاليكم يقبول فائق الاحترام ما عد ملام" القاهرة في ع مارس سنة ١٩٣٣

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

الرئيس ـــ الآن وقد اتنهينا من نظر مشروعات القوانين الثلاثة الواردة عدول الأعمال ، قهل توافقون على تأجيل أخذ الرأى علما بالمناداة بالأسماء دفية واحدة إلى حاسة الغد ؟

(موافقة عامة) .

(موافقة عامة) .

مجلس النؤاب

أخذ الرأى بالنداء بالامم على مشروع القانون جلمة 17 مايوسة 1927

تهر مشروع القانون وهذا نصه :

الرئيس ــ الكلمة لحضرة المقرر .

تلا حضرة المقرر تقرير المجنة (٢) : الرئيس ـــ هل توافقون على تقرير المجنة ؟

مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الشالث من قانون المقويات الأهلى

معن فؤاد الأول ملك مصى قرر بجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدقنا طيه

وأصدرناه : المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقر بات الأهلى بعمد الممادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقها ٨٥٨ مكرية ونصما كالآتى :

المادة ٢٥٨ مكرة - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل المارة في دحوى مدنية أو جنائية قرر حمدا ضرا لحقيقة بأى طريقــة كانت أو أبدى بأى طريقة كانت وبسوء قصـــد رأيا غير محيح .

المائدة الثائية

على وزيرالحقائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ تشريق الحريدة الرحمية .

نَّامر بأن بيمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يلشر في الجريدة الرسميـــة وينفذ كقانون من قوانين الدولة . "

Ż.

⁽١) كزر المجلس في هذه الجلسة وأثناء التنفر في مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في قانون المرافعات الأهل نظر هذا المشروع على وجه الاستعجال -

⁽۲) ، انتار صيقة ۲۲۲

اخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع ألفانون .

حضرة النائب المحتمر الدكتور عد صالح بك ... لم أكن حاضرا الجلسات التي جرت فيها مناقشة هذه المشروعات، لأسباب طارة منعنى، فلمرتيم بل

الاشتراك في المناقشة ولا الإدلاء بوجهة نظري في تلك المشروعات ، ولهذا لم أستطع أن أبدى رأني قبولا أو رفضا .

الرئيس ــ أسفرت تقيجة أخذ الرأى عن قمبول مشروع الفانون بأطلية ١٠١ صوت ضد ١١ وامتع عضو واحد عن إبداء رأيه (١١).

 بهان أسماء حضرات التواب المغربين الدين أخلت آزارهم بانداء بالاسم روافقوا على مشروع فافرن بإصافة مادة جنيمة إلى الباب السادس من التكاب افالث من فافرن اللهو بات الأحسسل :

(١) حضره النائب المخترم عمود عباس بك ؟ (١) حضرة النائب المفترم وهيب دوس بك ؟ (٣) حضرة النائب المخترم أحمد رشدى ؟ (٤) حضرة النائب المخترم (٨) حسرة التائب الحقوم بجديمه كديمة بك ؟ (٩) حضرة الثائب الحقوم مبد العربر عندى بك ؟ (١٠) حضر التائب المحقوم مأسون اسماعيل بك ؟ (١١) حسرة التائب المترم اسماعيل فهمي الشلقاني بك ؟ (١٢) حضرة النبائب المترم حسن البناني بك ؟ (١٣) حضرة النبائب المجترع عد منصور تصير بك ؟ (١٤) حضرة النبائب المجترع بعد عزيز يد أباظه ؟ (١٥) حضرة النائب المحرم أباهم دسوق أبانه ؟ (١٦) حضرة النائب المحرّم سليان اسماعيل أباظه ؟ (١٧) حضرة النائب المحرّم فريد خمر الدين ؟ (١٨) حضرة النائب اغترم الذيخ سليان عد خضر ، (١٩) حضرة النائب المحرّم حسين صطفى عليل بك ؛ (٢٠) حسرة النائب المحرّم عبد المعلى حدين مصفى بك ؛ (٢١) حضرة النائب المعترم عبد المهيد محود قالم ٤ (٢٢) حضرة النائب المحترم حدين علال بك ٤ (٢٣) حضرة النائب المحترم عبد المهيد حييب ٤ (٢٤) حضرة النائب المحترم عبد المهيد تووه يك ۽ (٧٥) حضرة النائب المقترم توليق حسن المكاري ۽ (٢٦) حضرة النائب المقترم رضوان عبد الرجاب بجد حقدہ ﴾ (٢٧) حضرة النائب المحترم الرجاب بيد عقده ﴾ (٨٨) حشرة صاحب المسال الدكتور بمد توفيق رفت باشا ؛ (٢٩) حشرة النـائب المشترم ابراهيم مراد أبورسطة ؛ (٣٠) حسرة الثائب المشترم كامل حسن ذايد ؛ (٢١) حضرة صاحب المعالى عد حلمي عيسي باشا ؟ (٣٢) حضرة الثائب انتمترم شاهين شاهيز الجنزوري ؟ (٣٣) حضرة صاحب السعادة ابراهـــــــم فهمي كريم باشا ؟ (٣٤) حضرة الثائب الحقرم السيد منصور ؟ (٣٥) حضرة الثائب الحقرم مصطفى ابراهم عمران الخواتيبك ؟ (٣٦) حضرة الثائب المحترم السيد أحد سيس بك ؟ (٣٧) حضرة الثائب الهترم محرد السيد أبرحمين بك ٤ (٣٨) حشرة الشائب الهترم عبدالمنتم صادن بك ٤ (٣٩) حضرة الثائب المحترم حافظ مصطفى الشيني ٤ (٤٠) حضرة الشائب المشرم يوسف المنشاري يك ؟ (٤١) حضرة النائب المحترم الشيخ سلمان بيوى نصار ؟ (٤٢) حضرة الثائب المحترم بهوسف المنشاري يك ؟ (٤٣) حضرة الثائب المحترم الشيخ صيد اراهر الناذلي ﴾ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ حضرة النائب المحتورجد الحيد سيد ﴾ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ حضرة النائب الهترم محود السيد ؟ ﴿ ﴿ ٤ ﴾ حضرة النائب الهترم أحسسه أبر اللهتوج ؟ (٤٧) سادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا ؟ (٤٤) حضرة النائب الصحرم هبد اللطيف حلى ضام بك ؟ (٩٩) حضرة صاحب السنزة على المتزلادي بك ؟ (· o) حضرة النائب المحترم عبد الرحن البيل ؛ (· o) حضرة النائب المحترم محود مبروك البليار ؛ (٢ ه) حضرة النائب المحترم عهد ذكن صالح بك ؛ (٣ ه) حضرة النائب المحترم الشيخ سليان عد مصفور ٤ (٤٥) سفرة النائب المحترم عبد الحيد الجرادهي بك ٤ (٥٥) سفرة النائب المحترم الشيخ عبد الرسيم على عبد الراحد أبر اسماعيل ؛ (٧٠) حضر النائب المفترم خنارى الزمريك؟ (٨٥) حضرة النائب المفترم عبد فريد حسنى؟ (٩٥) حسرة النائب المفترم عبد فريد حسنى؟ (٦٠) خضرة النائب المحترم حسن بحد اسماعيل ؟ (٦١) حضرة النائب المحترم أبوسيف على كساب بك ؟ (٦٢) حضرة النائب المحترم بحد قطب عبد الله ؟ (٦٣) حضرة الثائب المقرم عد سلم جابر ؛ (٦٤) حضرة الثائب المقرم تحجب عربالت بك ؟ (٦٠) حضرة الثائب المقوم أحدوالم الجناع ؛ (٦٦) حضرة الثائب المقوم الشيخ عد أبوزيد طنطارى ﴾ (٦٧) حشرة الثاب المحترم عبد القوى أحد سهد بك ﴾ (٦٨) حضرة الثائب المحترم شيخ العرب سيف التصرموس ؛ (٦٩) حشرة الثائب المحترم خلل ابراهــــم عبد العال ؟ (٧٠) حضرة الثائب المعترم كيلاني عبد دكروري ؟ (٧١) حضرة الثائب المعترم حسن أحمد موسى بك ؟ (٧٣) حضرة الثائب المعترم مصطفى عاكف ك ؟ (٧٧) حضرة الثائب المحرّم أمين عاس ؟ (٧٤) حضرة الثائب المحرّم على العباس ؟ (٧٥) حسرة الثائب المحرّم عبد المناحر الدم ؟ (٧٩) حضرة النائب المحترم عبد الله لمديم بك ؛ (٧٧) حضرة النائب المحترم سعوض ابراهيرجاد الموقى بك ؛ (٧٨) حضرة النائب المحترم عبد الحجيد سيف النصريك ؟ (٧٩) حضرة النائب المقرم معطني سيف النسريك ؟ (٨٠) حضرة النائب المقرم الشيخ على عبد الناصر؟ (٨١) حضرة النائب المقرم ابراهم الملال بك؟ (٨٢) حضرة النائب المقرم الحيف نخله ؛ (٨٣) حضرة الثائب المحترم الثبيخ ذكي طائم ؛ (٨٤) حسرة الثائب المحترم الراهيم خزال بك ؛ (٨٥) حضرة الثائب المحترم بهد سليان سليان ؛ (٨٦) حضرة النات المترم جورت تاغريك ؟ (٨٧) حسرة الناب المحترم أبو الحيد بدى عد عبد الآس ؟ (٨٨) حسرة النات المحترم أمين سيدهمام ؟ (٨٩) حسرة النات المعترم عد حسستين مازن ؟ (٩٠) حضرة الثائب المعترم السيد مصطفى عد صهد الرسم الشريف ؟ (٩١) حضرة الثائب المعترم الشيخ صهد العال رضوان مردون الحيسال ؟ (٩٢) حضرة الثاب المقرم حمن عد أحد حمين ٤ (٩٣) حضرة الثاب المترم الشيخ عد ابراهم عبد الله بريرى ٤ (٩٤) حضرة الثاب المترم الشيخ ابراهم حمد الله بدرى (٥٥) حضرة النائب المقرم الشيخ جمه عد حديمي ﴾ (٩٦) حضرة النائب المقرم همر أحد حامديك ﴾ (٩٧) حضرة النائب المحترم لكي الصغير ؟ (٩٨) حضرة المنائب المزم عد الراش الهاري ؟ (٩٩) حضرة النائب الهترم سيد على الوناق بك ؟ (١٠٠) حضرة الثائب الهترم الثنيخ ابراهم عد حسن أجر كردو ٢٠٠٠ ١٠١) حدرة التائب المعترم عدة أبرزيديك -

ولد رتش الموافقة مل طنا المشروع حضرات القواب المغربين : (1) على حسن أحذيث ؟ (٢) حافظ رضانه بك ؟ (٢) مجبود أبعد . (٤) المؤتمد ومثل المجتمع عبد المؤلم المؤلم

عامته عِنهِ إيداء الرأى حضرة الثائب الحترم الدكتور عد صالح يك •

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جدة ١٧ مايوسة ١٩٣٢

تلى الكتاب الوارد من مجلس التؤاب عن مشروع الغانوت المذكور وهذا نصه :

" حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس الثراب بصفة مستصبات بيمستيه المنطدين في 9 17 مايو سنة ۱۹۶۳ هزير بلحة الحفالية عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المقويات الأهلي ووافق عليه بالصيدة المرافقة لهذنا .

فاتشرف، بأن أرسل مع هذا لدولتكم مشروع القانون، وتقرير بلنة الحقائبة وعمشرى الجلنتين المذكورين — راجياحوض فلك طرهيمة ببطس الشيوخ. وتفضاط دولتكم بقبول عظم الاستمام ما

۲۹، ما يوسنة ۲۹۳۴ رئيس مجلس. النؤاب عهد توفيق رفست

العربيس ... ها تواقفون حضراتكم على إحالة منزوع هذا الفانون.... إلى بلغة الحقانية ؟ (مواقفة).

التخرُّيْس . مِثْرَزُ الْحِلْس إحالة مشروع القانون للذكور إلى بلمنة الحقانية .

مجلس الشيوخ

تقزير لحنة الحقانية عن مشزوع القانون

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أولم العوائكم مع هذا هو بر بلمنة الحقاقية عن مشروع قائون بإضافة تعادة مبديدة إلى البات السادس مر_ الكتاب الطات من قائون العقوبات الأحل

وقد انتخبت الجمنة حضرة الشيخ المحترج صاحب السعادة عبد:الرجن رضا باشا ليكون مقروا لها أمام المجلس .

ويخطعوا دوائكم ليحبول فائتى الاخترام نهاء

1944 5- 4:44

رئيس الجنة أحد طلعت

يملسة ١٧ ما يو مسنة ١٩٩٧ أحال الجلس على هذه الباية مشروع قانون ورد من بخس السنواب خاص براضافة دادة جديدة إلى الباب السادس من الكافرات الخالث من قانون العقو بان فيحته بحساستها المتعقدة بتاريخ ع ٧ مايو و ١٤ و ١ / ٢ برينيه منة ١٩٧٣ و شهد الجلسة الأولى حضرًا عدير إلمارة المحالم الأطبة والسكرير الفني لمكتب حضرة صاحب المطلى وزير الحقانية مندويي عن الوزارة .

وقد تبين عجنة أن هذا المشروع يكون الحلفة الثالثة من سلسلة التشريع المملِّل لإجراءات الخبرة أمام المحاكم الأهلية وهو يرمى إلى اعتبار الخبير المذي بقرر خلاف الحقيقة بسوء القصد أو يبدى رأيا غير صحيح كذلك كشاهد الزور والواقع أنه لا خلاف بين الحالتين فإن الشاهد وإلخبير كلاهما شخص يؤدى أمام مجلس القضاء أقوالا 🗕 شــفهية كانت أوكنابية 🗕 لا شك ف أن لهما أثرا كبيرا في تكوين عقيدة القاضي ولذلك فقد أحسن المشرع صنما بسد هذا النقص في التشريم لأنه من غيرالمفهوم أن يعاقب الشاهد إذا كذب في شهادته ولا يعاقب الخبير إذا قرر عمدا خلاف الحقيقة مع أن جريمة الخبير أشد خطرا لصدورها من شخص هو محل ثقة واعتبار هذا فوق أنه في مباشرة عمله إنما يقوم مقام القاضي الذي انتدبه ليلتشل بدلا عنه والملك فإن الجنة توافق على ما جاء فحدا المشروع خاصا بتقرير غيرا لحقيقة فيا يتعلق بالوقائع المسادية. فإذا ما أشتمل تقرير الخبير أو محضر أعماله على ما يخالف الحقيقة فإنه يكون مستهدفا للمقوية أما الرأى الذى يبديه الخبير فقد رأت اللِّفنة بإجماع الآراء عنم المعاقبة عليه إذ الواقع أن البربيدي رأيه استتاجا ويجب أن تكون الآراء الفنية بنجوة من العقاب لأن العلم والفن يتعلوران بين يوم وآخر .

عل أنه لا يمكن الهيمنة على عقيدة الخبير لأنها مسألة داخلية ولا يجنوز أن يترك الحبال للقاضي لاستنباطها واستخلاصها .

هــــلاً فضلا من أنه قد. يترب على المعاقبة على الآراء الفنية أن تصبيع مأمورية الحاجاء ولا قيمة لها لأن الحبير قـــد يحجم عن البت برأى خشية التعرض للعقوبة .

ولمذه الأسباب رأت الجنة حذف الخزء الأخير من المادة .

وبعد أن أقرت اللجنة هذا المشروع على الوجه المتفسم اتصلت باللجنة الاستشارية التشريعية تطبيقاً للمادة وم من الدستوروالحادثة وع من قانون النظام الداخلى للبرلمان وهمذه اللجنة أقدرت التونيق بين الرأيون نصا آخم جمل المقدية في هذه الحالة منصبة على استشاح غيرالحقيقة .

والجمّة لا توافق على هذا النص الحديد وتتمسك بالتمديل الذي أجرته وتحرص على النص الذي اقترحته .

. - والذلك وافقت الجنة بإجابع الآراء عل مشروع هسذا القانوني بالصيغة : المرافقة المذا وهي ترجون من الجلس إقوارها ما:

﴿ رَبُيلَنَّ الْجُلَةُ ۗ * أَنْهُمُدُ عَلَيْكُ

مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب التالث من قانون العقو بات الأهل

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا طيه

المادة الأولى

المادة ٨ ٥ ٧ مكرة - ساقب بالعقم بات المقررة لشيادة الزوركل شخص كلف عمل الحبرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأي طرقة كانت .

المائة الثانية

على وزيرالحقائيــة تنفيذ هـــذا القانون ويعمل به من تاريخ تشره في الحريدة الرحمية .

نأمر بأن بيصرهذا الفانون بخاتمالدولة وأن ينشر في الحريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوامن الدولة .

يضاف إلى قانون العقو بات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقها ٨٥٨ مكررة ونصما كالآتي : صدرق مقارنة بشأن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب التالث من قانون المقربات الأهل النص الذي أقرته بلحنة الحقانية كيلس الشيوخ أصل مشروع الحكومة الذي أقره مجلس التواب النص الذى اقترحته اللمنة الامتشارية التشر يعية نحن فؤاد الأول ملك مصر نحن فؤاد الأؤل ملك مصر نحن فؤاد الأول ملك مصم قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القسانون قرر مجلس ألشيوخ وعجلس النؤاب القانون الآئي نصه وقد صدّقنا عله وأصدرناه : الآتى نصه وقد صلَّقنا عليه وأصدرناه : الآئي نصه وقد صدَّقنا طيه وأصدرناه : المادة الأولى المادة الأولى المائة الأولى يضاف إلى قانوب المقويات الأهل بعد يضاف إلى قانورن المقويات الأهل بعد يضاف إلى قانون العقوبات الأعل سد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقها ٢٥٨ مكررة المادة ٨٥٨ منه مادة يكون رقها ٨٥٨ مكررة المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقها ٢٥٨ مكرة وتصما كالآثرين ونصما كالآتى : ونصما كالآنى : المادة ٨٥٧ مكرية - يماقب بالمقويات المادة ٨ ٥ ٧ مكرة - يعاقب بالمقوبات المادة ٨ ٥ ٧ مكررة - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل المقررة لشهادة الزوركل شمص كلف عمل المقررة لشهادة الزور كل شعص كلف عمل الخبرة في دعوى مدنية أوجنائيــة قور عمدا غير الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر أو استنتج الخبرة في دعوى مدنيسة أو جنائية قرر عمدا غبر الحقيقة بأى طريقة كانت أو أبدى بأى طريقة غير الحقيقة مع علمه بذلك سواء في تفريره أو في إ الحقيقة بأي طريقة كانت . كانت و بسوء قصد رأيا غير صحيح . بيانه الشفهي . المادة النائلة المادة الثانية المادة الثانية على أصلها . على أصالها . ط وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريئة الرسمية . نامر بأن يبصر هــذا القانون بخاتم الدولة وأن طشم في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من صدر في... ...

قوانين الدولة .

صدرف… …

مجلس الشيوخ

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال جلمة ٢١ وتبدئة ١٩٢٣

(المقرد حضرة الشيخ المحترم عبد ألرحن رضا باشا) .

مفرة ماهب المعلق أحمد على باشا (وذير الحقانية) — أرجو أن يوافق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

الرئيس ــ على توافقون حضراتكم على فظر مشروع هذا القانون على وجه الاستحبال .

(موافقة).

الرئيس - يفور الجلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

لقد وزع التقرير على حضراتكم . واطلمتم عليه طبعا . فهل توافشون طي عدم تلاوته .

(مواققة).

الرئيس _ ليتل مشروع القانون.

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون بإضافة مادة جمليدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المقو بات الأهل

نحن فؤاد الأقرل ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا طيـــه ع منا

رناه : المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهلى بعد المسادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٨٥٨ مكرة ونصبا كالآتى :

المادة م م ٧ مكرية - يعاقب بالمقو باستالمفررة الشهادة الزوركل شخص كلف عمل الحسيرة في دعوى مدنهة أو جنائية قور عمدًا غير الحقيقة بأى طريقة كانت .

المادة الثانية

على وزير الحقائيسة تنفيذ هـذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريفة الرسمية . ناحر بأن يبصم هـذا الغانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسميــة وينفذ كتمانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل الأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا القانون؟ (لم يعترض أحد).

السرئيس ... إذن يؤخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالنداء بالاحم . أخذ الرأى على مشروع القانون بالنداء بالاسم ، فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ، وعدهم أربعة وستون .

الرئيس بيقرر الجلس المواقفة على مشروع هذا القانون بإجماع الماضرين وعدهم أربعة وستون . (١)

⁽۱) ارامع راتب بك - أبرزيد شخادى بك - أحد السنارى بك - الشيخ أحد الليد اياهوزين - أحد رشدى - المكترر أحد رشيد حيدالله بك - أحد طلعت باشا - أحد مل باشا الكتروراحد فهي الرئيد بك - أحد تجهم بهاد بك - المدار لديء بك - المكترر أحد يوسف حليه - أمين ظال باشا -برحس براتبي بلنا .

حافظ النقاري بك ، عامج المندي ، حبيب دوس بك ، حسن رشوان حادي بك ، حسن ميري بك ، حسن مظلم باشا ، حسين راصف باشا ، الشيخ حسين والى . المكترر ذكر تحارا بالزري ،

ملطان السدى بك ، ملطان محود يهنس بك ، سلمان عبان أباخة يك .

شقيق سند اقه حلابه ٠

صالح حتى

الشخ مه الماق صار بدران - مه المطر قبل بك - السيد عبد الحميد المكرى - هيدارس رضا باشا - مه الدريز البسيون بك - هيدالكريم شديد بك -حبدائه سميك ك - الشيخ مبد المجيد سلم - الموا- هيد المجتم المجاهد المساوري بل مطر وطل الدين باشا - المكتور فادر مر

الشيخ مدالانوس القراهري، عمد ترقيق مينا يك - عدر باش طين يك - عد مدق باشا - الدكتور عد طعر يك - عد ندي يك - عد فيمي باشا -عد فيني المناطوري باشا - عد عد عدو الذي - عد عد نبي شكري بائ - عمر اصابيل بائة بك - الفكرورعود عبد الرماب بك - القراء مجرد عزي باشا - مصطفى ردية بك - المكرورسطين متوت بك - مترور من الدينة - الذين ميرور بالإنجاز با

نصرعاید یك ۰ یعقوب بیاوی علیه یك ۰

أحد ذر الفقار باشا .

مجلس النؤاب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلمة ٢٧ يرنيت ١٩٣٢

الرئيس – ورد كتاب من مجلس الشيوخ هذا نصه :

للحضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

نظر علمس الشيوخ بجاسته المنعقدة و ٤٧ يونيه سنة ١٩٣٧ تقرير بلحنة الحقائبة عن مشروع قانون وارد من مجلس النؤاب بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الشاك من قانون العقوبات الإطلى ، قدلمه والصيغة المرافقة لهذا

فاتشرف بأن أرســل لماليكم مع هــذا مشروع الفانون كما أقره مجلس الشيوخ ومحضر الجلسة المذكورة راجيا عرض ذلك مل مجلس النؤاب .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائتين الاحتمام ما القامرة فى ٢٧ يونيه سة ١٩٣٣ أحمد طلست "

> فهل توافقون على إحالته على لجنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) .

الرئيس – أرجو من حضرات أعضاء بلمنة الحقائيسة أن يجتمعوا الآن ليمحقوا هسذه المشروعات و يقدموا تقويرهم عنها حتى يتستى للجلس نظرها في هذه الجلسة .

حضرة النائب العترم عد حسن (ديس بخنة المقانية) — الأهمية هذه التوارها التوانين ولارتباطها بالمصلحة اللماة ، قد تتيمها بلمنة المقانية بعد إفرارها من المجلس، وقد حضرت بلمة تجلس الشيرخ وعميت المقانية التي دارت حوالا ، ثم انصلت صحاح الين بمضرات أحضاء لمينة المفانية التي الشرق. يراسخها رجحتا هذا المشروعات ميدئيا ، وعنى الآن عل استعداد الاجتماع والتخرفها وتفتح تفرر حتم إلى الحاس في حدة اللياة .

الرئيس ــ هل تواقفون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

إصاب الجلس بجلسة اليوم على بامنة المقانية مشروع هذا التانين بعد إن أحيد من فجلس الشيخ معدلاً ، وقد بخيت الجنة مقال التعديل فهيدت أن فجلس الشيخ حفف الفقرة الأمنية من مشروع المائد ١٩٥٨ مكرية ، وهم الخلصة بإبلد أن فيرجمهم بدورة قصده وطلاك على أسام الفقى - ولما كان مؤدف الصورة قد يتج معة إعام الجارة من إلماء وأيمم الفقى - ولما كان مشروع القانون أن أعد مهد المقابة على إدارة التائج الكافية بدورة قصدا ... لا المناقبة على الرأى الفقى - وكان هذا عما يضل فعلا في العس الحالى ... نقياة أو الذي الهقة على مثال التحديل ، وترجع الجالس المؤلفة على ...

> مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى البـاب السادس «فـــ الكتاب التالث من قانون المقو بأت الأهل

المشروع كما أقره مجلس النؤاب

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس الثواب القانون الآثى نصه وقدصدّقنا طيـــه وأصدراه :

المسادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهل سد المسادة ٥٥٧منه مادة يكور. وقمها ٥٥٨مكررة ونصبا كالآتى :

الحادة ۲۵۸ مكرة – بعافب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل فيفس كلف بعمل الحميرة فيدعوي، مدنية أوجائية قرر عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت أو أبدى بأى طريقة كانت وبسوء قصد رأيا غير صحيح .

3----

تحن فؤاد الأؤل ملك مصر

المشروع كاعدله مجلس الشيوخ

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقربات الأهل بعـــد المـــادة بهوم عنه مادة يكون رقمها بره م مكرة وفعها كالآني :

المُـانة ٢٥٨ – مكرة – يعاقب العقوبات المقسيرة إشهاية آلز. كل تختص كلف عمل الحدة في دعوي مدنهة أو جنائية فروهما غيرا لمقيمة : أى طريقة كانت .

(۱) انظر صحفة ۱۲۳

المشروع كما عدله مجلس الشيوخ المشروع كما أقره مجلس النؤاب المادة الثانية المبادة الثانية ". Idul , Je على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمليه من تاريخ تشره في الجريدة نامر بأن يبصر هذا الفانون بخسائم الدولة وأن ينشرني الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة . مجلس النواب "نحز فؤاد الأول ملك مصر قرر بحلس الشيوخ وبجلس النؤاب القانون الآتي نصه وقد صدّقتا طيه وأصدرناه : المناقشة التي دارت حول التعديلات التي أدخلت المادة الأولى على مشروع القانون يضاف إلى قانون العقو بات الأهلي بعد المبادة ٨٥٨ منه مادة يكون رقها ۲۰۸ مكره ونصما كالآتى: جلسة ٢٧ عنه سنة ١٩٣٧ المادة ٢٥٨ - مكرية - يعاقب بالعقوبات المقررة لثمادة الزور كل شعص كلف عمل الخبرة في دعوى مدنية أوجنائية قرر عمدا غير الحقيقة أشر إلى الكاب الآتي: بأى طريقة كانت . " فعضرة صاحب المالى رئيس مجلس الثواب الرئيس - هل ترافقون على هذه المادة ؟ أتشرف بأن أرفع لمعاليكم مع هــذا تقرير بلمنة الحقانيــة عن مشروع (موافقة عامة) . قانون بإضافة عادة جديدة في الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون الرئيس - هل توافقون على تأجيل أخذ الرأى على هذا المشروع حتى يتم المقوبات الأهل. نظر المشروعات الأخرى ؟ وقد التخبتني الجنة مقررا لها أمام المجلس . (موافقة عامة) . وتفضلوا معاليكم بقبول فائتى الاحترام ما الرئيس — إذن يتلي مشروع الفانون لأخذ الرأى طيه بالنداء بالاسم . تلى مشروع القانون وهذا نصه : القامرة في ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٩ رئيس الجنة عد حسن مشروع قانون بإضافة مادة جدمدة إلى الباب السادس من الكتاب العالب الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة التقرير. من قانون العقوبات الأهل للا حضرة المقور تقرير الجمنة (⁽¹⁾. نحن فؤاد الأؤل ملك مصر الرئيس ــ هل توافقون على تقرير اللبنة ؟ قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتي نصه وقد مسدّقنا عليه وأصدرناه : (موافقة عامة) . المادة الأولى المقرد - أتاو على حضراتكم للادة الأولى من مشروع الفانون كا عدَّمًا يضاف إلى قانون العقوبات الأهلى بعد المبادة ٢٥٨ منه مادة بكون إطس الشيوخ ونصها : رقها ٨٥٨ مكررة ونصها كالآتي :

المسادة ٨ ه ٧ مكرة – يعاقب بالمقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمسل الخمبة في دعوى مدنية أو جنائية قور عمدا غير الحقيقة بأى طويقة كانت .

المادة الثانية

عل وزيرا لقانية تتفيّذ هــذا الفانون ويعمــل به من تاريخ نشره في الجريدة الزَّجية .

نام. بأن يهم هــذا الفانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجدوية الرسميــة وينفذ كفانون من قوانين الدولة " .

أخذ الرأى على مشروع القانون .

الرئيس ـــ أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن الموافقة على مشروع القانون بإجماع 119 صورًا (1)

ال يعان أسماء حضرات التواب الحفرمين الدين بأسفت آرازهم بالشاء بالاسم دوافقوا على شروع فالتون المطون بالمدة بالمدين المستقل المشاف من هاقون اللطويات
 الأهسيل :

(١) حضرة النائب المعترم محود عباسي بك ؟ (٧) حضرة النائب المعترم وهيب دوس ال ٤ (٣) حضرة النائب المعترم أحد دشدى ؛ (١) حضرة النائب المعترم محمد حسن ؟ (a) حضرة النائب المحترم حسن حسني ؛ (1) حسرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ؛ (٧) حضرة النائب المحترم عمود أسد ؛ (٨) حضرة النسائب المحترم الذكورعيد العزيز نظمي يك ؟ ﴿ (٩) حشرة النائب المترم حسن عد حسين ؟ ﴿ ﴿ ١) حصرة النائب المترم عبد السلام حدايه بك ؟ ﴿ (١١) حضرة النائب المشرم على حسن أحمد ؟ ﴿ (١١) حضرة الثائب المعترم عمد رهبه كسبه بك ؛ 🔃 (١٢) حضرة الثائب المعترم محمد المسيد سلم ؛ 🕽 (١٤) حضرة الثنائب المعترم محمود. زكى يك ؟ ﴿ (١٦) حصرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ؟ ﴿ (١٧) حضرة النائب المحترم الدكتور محد سالح بك ؟ ﴿ (١٨) حضرة النائب المحترم المتقافيط، ؟ (١٩) حضرة النائب المقرم عمد متصور نصير بك ؟ (٢٠) حصرة النائب المقرم عمد عزيز بحد أبا تله ٤ (٢١) حضرة النائب المقرم محمد مند الأنفى بك؟ (٢٢) حضرة النائب الهترم اباهم دسوق أيانك ؛ (٢٣) حضرة النائب الهترم سليان اسماعيل آبانك ؛ (٢٤) حضرة الثائب المعترم فريد غر الدبن ؛ (٢٥) حضرة الثائب المعترم المثين سليان عمد عضر ؟ (٢٦) حشرة الناتب الهترم حسن السيد راكد بك ؛ (٧٧) حضرة الثائب المجترم حسين مصطفى خليل بك ؛ (٢٨) حضرة الثائب المجترم عبد المصلى حسين مصطفى بك ؛ (٧٩) حشرة النمائب المحترم حبد الهيد محمود نافع ؛ (٣٠) حضرة الناب المحترم حسين هلال بك ؛ (٣١) حضرة النائب المحترم السعيد حميم ؛ (٣٣) حضرة النائب المعترم محمد ليب قوره بك ؟ (٣٧) حضرة النائب المحترم مصطفى فوده ؛ (٣٤) حضرة النائب المعترم توفيق حسن المكادى ؛ (٣٥) حضرة النائب المعترم وضواك عبد الوهاب محد عنده ؟ (٣٦) حضرة النائب انجرم ابراهيم البهبوني مطاوع بك ؛ (٣٧) حضرة الثائب انجرم سعد نود؟ (٣٨) حضرة صاحب المعالي المكتور يمد توفق رفت باشا ؛ (٢٩) حرة النائب الهترم اراهم مراد أبو سمده ؛ (١٠) حسرةالنائب الهترم حسن أحد كسيه ؛ (١١) حسرة النائب الهترم كامل حسن تايد ٤ (٤٢) حضرة صاحب المعال محد حلمي عيسي باشا ؟ (٤٣) حسرة الثائب المحترم شاهين شاهين الجنزوري ؟ (٤٤) حضرة الثائب المحترم عبد المجيد عطيه ؟ (٤٥) حضرة الثائب المقرم الحاج عبد الرحن عفيني حسن ؟ (٤٦) حضرة صاحب المحادة ابراهم فهمي كريم باشا ؟ (٤٧) حضرة النائب المحترم السيد متصور ؟ (٤٨) حشرة التائب المحترم عبد الحبيد عمر بك ﴾ (٤٩) حضرة النائب المخرم مصلف إبراهم عمران اللواق بك ﴾ ﴿ • ه ﴾ حضرة النائب المحترم عبد المنتم وسلان بك ﴾ (• ه) حضرة النائب المحترم عاضلًا معطن الثبتي ؟ (٢٥) حضرة النائب المعترم يوسف المتشاوي بك ؟ (٩٥) حضرة النائب المعترم أمين الملواني ؟ (٥٥) حضرة النائب المعترم النسيخ سلمان يبوس تعاد ؟ (٥٥) حضرة الثائب المحترم الشيخ صيد ايراهم الشاخل ؟ (٥٦) حضرة النبائب المترم أحد محد الشاخل ؟ (٥٧) حسرة الثائب المحترم محمد مصافي رجب ؟ (٥٨) حضرة صاحب السعادة محد علام إشاء (٩٥) حضرة النائب المحترم الدكتورعبد الحيد سعيد ٤ (٠٠) حضرة النائب المحترم محود السيد ؛ (٦١) سعادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشاء (٢٧) حضرة التائب المقرم عبد الطبف على ظام بك؛ (٦٧) حضرة صاحب العزة على المنزلارى بك ؛ (٦٤) حضرة التنائب المقرم عبد الرحمز ... المطل ؟ (٦٥) حضرة النائب المعترم مد العزيزميد الطيف الصوفان ؛ (٦٦) حضرة السائب الحسترم محمد ذك صالح بك ؛ (٦٧) حضرة النسائب المعترم شيان الكاتب ؛ (٦٨) حسرة النائب المحترم الشيخ سليان محد صحور ؟ (٦٩) حسرة النائب المحرم الراهم ذك؟ (٧٠) حسرة النائب المحترم عبد الحميد البرادهي يك ؟ (٧١) حسرة النائب المحترم الغائب عبد الرحيم على عبد الواحد أبر اسماعيل ؛ (٧٧) حضرة الثائب الحترم خامت الزمر بك ؛ (٧٣) حضرة الثائب المسترم مسطق صدق ؛ (٧٤) حضرة الثائب المعترم بدعل بسيون بك ؛ (٧٥) حضرة النائب المعترم سيد أحد سيد أحد القط ؛ (٧٩) حضرة النائب المعترم بدغريد حسنى ؛ (٧٨) حسرة الثائب المعرم حسن الجل بك ؟ (٧٩) حسرة الثائب المعرم حسن عد اسماعيل ؟ (٧٠) حضرة الثائب المعرم أبرسيف على كساب بك ؟ (٨١) حضرة الثائب المحتم عد قطب عبد الله ؟ (٨١) حسرة الثائب المحتم عبد سليم جاير ؟ (٨٣) حضرة الثائب المحترم نحبيب هريان بك ؟ (٨٤) حضرة الثائب المحترم أحد وال المقدى ٤ (٨٥) حضرة النائب الهدوم الشيخ بعد أبو زيد طعال ؛ (٨٦) حضرة النائب المترم عبد القوى أحد سبد يك ؟ (٨٧) حضرة النائب المترم كلافريهد حكومت (٨٨) حشرة التأنب المعترم حسن أحد موسى بك ؟ (٨٩) حضرة التأت المعترب بعطني ما كذبك ؟ (٩٠) حشرة الثائب المصترم أمين عاص ؟ (٩١) حشرة الثائب المترامل العباس ؟ (٩٢) حضرة ماحب السعادة محمود فهم القيس باشا ؟ (٩٣) حضرة الثائب المقرم عبد أقد الدم بك ؟ (٩٤) حضرة الثائب المعترم معوض ابراهيم جاد المول يك ؟ (٥٥) حضرة الثائب المفرم عهد المهيد سيف النصر بك ؟ (٩٧) حضرة الثائب المفرم بهد مسلفن عربك ؟ (٩٨) حضرة الثائب المفرم الشيخ عل عهد الناصر ﴾ (٩٩) مسمادة النائب المتم أحمد بناد الرب إشا ؛ (١٠٠) مضرة صاحب السمادة توفيق دوس باشا ؛ (١٠١) حضرة النائب المسترم أبراحي المملال بلت (١٠٧) حضرة النائب الحترم لطيف تخلف ؟ (١٠٣) حضرة الثائب المحسقرم ابراهم غزال بك ؟ (١٠٤) حضرة النائب المحترم جورجن تناغر بك ؟ (١٠٠) حضرة الثائب اغيرم أبو الجد يدى يحدمد الآس ؟ (١٠٦) حشرة المناشب المترم أحمد يدموش الموج ؟ (١٠٧) حضرة الثائب المعترم أمين سيد همام ؟ (١٠٨) حضرة الثائب المعترم عد حسين مازن ؟ (١٠٩) حضرة النائب المقرم السيد مصافي عد عبد الرحم الشريف (١١٠) حضرة النائب المقرم الشيخ عبد العال دضوان مرز وق الجهال ؛ (١١١) حضرة النائب الهرّم عدمد الهيد المشوادي بك ؟ (١١٢) حَرْدَ النائب المسترم حن مجاهد حديث ؟ (١١٣) حشرة النائب المسترم الشيخ عد ايراهم عبد الله يريي ؟ (114) حسرة النائب المعرم الشيخ الماميم حسن بحد السيد ؟ (١١٥) حسرة النائب المعرم النائب المعرم عمر أحد حامد بك ؟ (١١٧) حضرة التائب المترم فكرى الصغير ؟ (١١٨) حضرة التائب المعرم طفيحسن طرين ؟ (١١٩) حضرة الثائب المعترم عدطه أبراديد •

القانون كما صدر (١)

قانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۳۳

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وبجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا طيـــه أصدرناه :

مادة 9 _ يضاف إلى قانون العقوبات الأهلى بعــــد الــــادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكرة ونصها كالآتى :

نظامة ۸ م ۲ مكره سيطف بالعقو بات المقررة لشهادة الرور كل شخص كلف عمل الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية قور عمدا غير الحقيقة باى طريقة كانت".

مادة ٧ -- على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجويدة الرسمية .

علون المربع من القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مدر بسراى المنزه في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ (١٠ يوليه سنة ١٩٣٢).

بامر حضرة صاحب الملالة

وزيرالحقالية رئيس مجلس الوزراء بالنيابة أحد طي محمد شفيق

(١) تشرحذا التانون " بالوقائع المسرية " العند ١٤ الصاحر في ١٢ يوليه سنة ١٩٣٣

1------

